

مكتبة
مدبولي
جمال حمدان
افريقيا الجديدة
المحيط الأطلسي
المحيط الهندي
الجزائر
ليبيا
تشاد
النيجر
السودان
كينيا

جمال حمدان

إفريقيا الجديدة

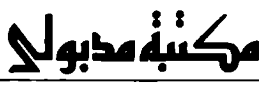
دراسة فى الجغرافيا السياسية

١٩٩٦

مكتبة مدبولى
٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت : ٥٧٥٦٤٢١



MADBOULI BOOKSHOP



6 Talat Harb SQ. Tel. : 5756421 ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت: ٥٧٥٦٤٢١

الفهرس

صفحة

صفحة

الباب الثالث

الباب الرابع

تقديم

«التدافع على إفريقيا» اسم أطلق على حركة السباق الجنونى الذى انطلقت إليه فجأة دول أوربا الاستعمارية فى الربع الأخير من القرن الماضى، وقد يقول البعض «التكالب على إفريقيا» لأنه كان سباقاً مسعوراً مستميتاً. والآن وقد طويت صفحة الاستعمار أو تكاد، وانتهى قرن الاستعمار وبدأ قرن التحرير، ظهر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نوع جديد من التدافع على إفريقيا بين الكتل العالمية الجديدة، لا للاستعمار السياسى أو الاقتصادى السافر هذه المرة، ولكن لكسب أو جذب القارة فى صف هذا الطرف أو ذاك.

وإذا كانت أدوات التدافع الأول هى الغزاة والمغامرين والتجار والمبشرين، فإن أدوات التدافع الجديد هى الدعاة والديبلوماسيون والخبراء والعلماء. حملات اليوم على إفريقيا هى حملات من جيوش العلماء والباحثين والصحفيين. وبينما تخلف الإنجليز – باعترافهم – كانت أمريكا سباقة فى هذا الاهتمام المفاجئ، وإلى هذه الحملات الأكاديمية. على أن العالم كله ينظر الآن إلى إفريقيا التى أصبحت بؤرة جديدة فى العالم، أصبحت «الصيحة الأخيرة» وموضوعاً لطوفان غلاب من الكتابة العلمية ونصف العلمية، السياسية وغير السياسية. والواقع أن العالم يشهد الآن حركة يمكن أن نسميها «الاستفراق» مثلما شهد حركة الاستشراق فى القرن الماضى.

ولكن ثمار هذا التدافع العلمى على إفريقيا تعرض عادة لمئات الجزئيات

والتفاصيل التى غالباً ما تنحو، فى الميدان السياسى، إلى عرض «الأحداث الجارية current Affairs» وتحليل التكتيكات والشخصيات. أى أنها باختصار تهتم «بالطقس» السياسى فى القارة كما قد نقول. ولهذا فهى لا تلبث بعد حين أن تصبح غير مقروءة. إذ تكون قد فقدت إطارها الزمنى سريعاً. أما الصورة المكتملة للحقائق والخطوط الأكثر خلوداً وبقاء فى هذا الخضم فلم ترسم بعد فيما نعلم. فلا زلنا بحاجة إلى ريشة عريضة تبين لنا «الغابة من الأشجار»، وتصور المناخ السياسى أكثر مما تضيع فى تيه الأجواء والتطورات اليومية. وهذا فيما نرى هو الفرق بين دراسة الأحداث الجارية فى علم السياسة، وبين الجغرافيا السياسية : فالأولى قد تهتم بالتكتيك الديبلوماسى، ولكن الثانية تركز على الاستراتيجية السياسية ومحورها هو «الجغرافيا خلف السياسة» أكثر منه «الساسة خلف السياسة».

ولهذا فالأولى هى دائماً «موضوع الساعة»، غزيرة الإنتاج، بينما الثانية أثقل خطوة وأكثر حاجة إلى الروية – وهى فى النهاية مقلة من الناحية الكمية. الأولى مساحة والثانية كثافة. فالجغرافيا السياسية هى فى حقيقتها المحصلة الرياضية – أو هى بصورة أدق الجذر الجبرى للمحصلة الرياضية – للأحداث الجارية. وهذا هو الفارق تماماً بين الطقس والمناخ، بين الديبلوماسية والسياسة، أو بين التكتيك والاستراتيجية. ونحسب أنه قد تجمع لدينا الآن من تفاصيل التطورات والأحداث الجارية فى الميدان السياسى بالقارة ما قد يكفى لاستخراج «المتوسط» وتركيزه فى معادلات من المبادئ الأصولية والقوانين أو أشباه

القوانين، دونما كبير خوف من خطأ أو شطط مجنح....

ولكن هذا البحث الذى نقدم لا يزعم أنه سيقدم كل الإجابة عن هذا السؤال. فهو لن يعرض لكل جوانب ومظاهر الجغرافيا السياسية فى القارة. فأولاً، هو لن يعرض لما يمكن أن يسمى بالجغرافيا السياسية «التاريخية»[١] أى تتبع اللاندسكيب السياسى فى الماضى كعملية نامية متطورة. فأغلب الكتابات القليلة فى الجغرافيا السياسية لإفريقيا قد أدت هذه المهمة. بل الواقع أنه منذ دراسة هويتلزى [٢] الرائعة حقاً لم يبق مجال ذو بال للكتابة فى هذا البعد التاريخى للجغرافيا السياسية للقارة. والبحث الحالى يبدأ مباشرة من اللاندسكيب السياسى الراهن كمعطيات مفروغ منها.

ثانياً، يتحاشى هذا العمل عن عمد موضوعاً بعينة وهو الحدود السياسية. ويقيننا هو أن التوجيه إلى دراسة الحدود على أهميتها القصوى فى الجغرافيا السياسية قد بلغ حد الإفراط والإسراف، وربما أخل بعنصر النسبية فى الدراسة الأصولية. إن لم يكن قد أخر نموها الأصولى المنهجى تأخيراً، لأنه نقل البؤرة من الرقعة السياسية إلى الحدود، من قلب الإقليم السياسى إلى أطرافة.

ولكن فى حالة إفريقيا بالذات نحن لسنا إزاء حدود اصطناعية فحسب

1- Hartshorne, R., Political Geog., in American Geog, Inventory & Prospect. ed. Preston James. & Clarence Jones, Syracuse, 1954, P. 217.

2- Whittlesey, D., The Earth & the State, N. Y., 1944, ch. 11.

بل – وهو الأهم – إزاء « دول اصطناعية » أساساً.ولهذا فإن فى تركيز البؤرة على الحدود خطرا أن يلفت النظر عن النسيج الداخلى الحقيقى للرقع السياسية ذاتها [1] ويؤدى إلى انتقادات جزئية محلية، قد تخدعنا عن الحاجة الأخطر إلى تعديلات ثورية عميقة فى نواة الوحدات السياسية وصميمها.

هكذا يقتصر هذا البحث على دراسة أصولية لعدة موضوعات مترابطة: إفريقيا بين الاستعمار والتحرير، التركيب السياسى لإفريقيا الجديدة، الدولة والعمران فى إفريقيا، الدولة والاقتصاد فى إفريقيا، الدولة والأمة فى إفريقيا. ولن يكون الهدف فى هذا حشداً لكل الحقائق والتفاصيل. بل مسحاً انتخابيا متكاملاً يبرز الصورة المنهجية الأصولية لكل عنصر من وجهة الجغرافيا السياسية الصارمة. ونأمل أن تتبلور بهذا المنهج الشخصية السياسية الكامنة الكاملة لهذه القارة الفريدة.

ولكن يبقى بعد هذا جانب له خطره فى الدراسة. فليس يكفى، ولا هو من المقبول – بعد رحلة علمية طويلة كهذه – أن ترفع معاول الهدم وصيحات النقد دون أن تنتهى إلى عمل بناء مثمر. ولقد تعودنا أن نتقبل التخطيطات السياسية التى يصنعها بعض الساسة والديلوماسيين من الهواة أو أنصاف المثقفين على موائد المؤتمرات الاستعمارية أو فى مكاتب الخارجية، ربما دون أن ينتقلوا إلى الحقل أو يعرفوا عنه شيئاً – كما حدث فى حالة إفريقيا بالذات ! – وذلك فى الوقت الذى ننظر فيه بإشفاق إلى محاولات العلماء «الأكاديمية» فى نفس المجال.

1- Hartshorne, op. cit., P..177.

وفى اعتقادنا أنه قد حان الوقت لكى يجعل الجغرافى السياسى التخطيط السياسى جزءاً طبيعياً من خبزه اليومى، وأن يتقدم إليه جاداً كجزء من رسالته. وبديهى أن أراءه لن تلزم أحداً، ولا هى نهائية بالضرورة. ولكنها يمكن أن تقدم خامة صالحة ليتدارسها أبناء القارة فيما بينهم فى سعيهم نحو الوحدة. ولهذا فنحن نختتم دراستنا هذه بفصل عن إعادة التخطيط السياسى للقارة، يعتمد على واقع الحقائق الصلبة ويسترشد بالمثل القومية العملية، ويعد جزءاً من الجغرافيا السياسية التطبيقية [1].

وفى النهاية يود الكاتب فى هذا المقام أن يصر على ملاحظة عامة على دراسات الاستعمار فى إفريقيا. فما أكثر ما كتب فى هذا المجال بأقلام جغرافية ولكن بغير أسلوب جغرافى. فموضوع الاستعمار، كموضوع السكان، له بريقه وجاذبيته، ولكن دراسته فى الجغرافيا لا زالت أقرب إلى الاستعراض السياسى والسرد التاريخى والتطور السياسى أكثر منها دراسة أنماط مورفولوچية وتركيب سياسى ودراسة فى «تحليل القوة Power analysis» [2] – تماماً كدارسة السكان فى الجغرافيا التى لا تزال أقرب إلى الديموغرافيا مما قد يود الجغرافى.

كذلك فنحن نستعمل كلمة الچيوبولتيك بحرية كمرادف سهل ميسور – لا سيما حين النسبة والصفة – للجغرافيا السياسية، وذلك ككلمة Geo-nomics بالنسبة للجغرافيا الاقتصادية. ولكن هذا لا يعنى قبول المفهوم النازى

1- Hartshorne, op. cit.,

2- Ibid

المنحرف للجيوبولتيك. (ولو أننا نتساءل هنا: أليست «جغرافية الاستعمار» التى تأخذ الاستعمار كمعطيات ومسلمات، أكثر انحرافاً من الجيوبولتيك؟) [1] لا ولا يعنى هذا بالضرورة نقل الثقل من الشق الجغرافى إلى الشق السياسى الذى يود بعض علماء السياسة أن يفهمه على أنه جذر الكلمة وصلب المضمون معاً.

ونود أخيراً أن نلاحظ هنا من الناحية المنهجية البحتة أن الثورة السياسية المعاصرة التى يجتازها العالم اليوم قد سببت نهضة كبيرة فى الجغرافيا السياسية، هذه التى وصفت فى حين ما بأنها «شريد الأسرة الجغرافية the wayward child of geog.» (كارل ساور) [2]. وهذه النهضة أعادت بدورها ومن جانبها إحياء الجغرافيا الجنسية أو جغرافية السلالات - على الأقل كجانب من جوانبها. ولكننا نرجو أن تكون هذه النهضة وتلك نهضة علمية متحررة، فلطالما سخرت الجغرافيا لخدمة الاستعمار ابتداء من جمعية «ليوبولد» الجغرافية وسائر الجمعيات الجغرافية إلى «جغرافية الاستعمار» و «الانثروبولوجيا التطبيقية». وقد آن الأوان أن تمحو الجغرافيا عن جبينها هذه الوصمة وتضع نفسها فى خدمة التحرير.

وفى ختام هذه التقدمة يسر المؤلف أن يقدم خالص شكره وتقديره للأستاذ الفنان إدوارد إبراهيم سعد المدرس الأول بوزارة التربية والتعليم لقاء تفضله برسم خرائط هذا الكتاب جميعاً.

1- S. W, Wooldridge & W. G. East; Spirit & Purpose of Geog., Lond., 1951, P. 123.

2- R. Hartsorne, The Nature of Geog., Lancaster, 1939, P. 203

مقدمة
فى الشخصية الإفريقية

قل أن تعرض كاتب جغرافى أو غير جغرافى لإفريقيا، من أى زاوية من زوايا البحث، دون أن يبدأ أو ينتهى إلى شخصية فريدة شديدة التميز للقارة. وليس هذا التفرد طبيعياً فحسب. بل هو متأصل فى جميع السمات والقسمات البشرية كذلك.

فإفريقيا، شكلا، هى «القارة - الكتلة»، هى جذع بلا أطراف، بما يعنى ذلك من طبيعة ساحلية غير مضيافة إن لم تكن طاردة، وطبيعة قارية داخلية سحيقة معاً. وإذا كانت أوربا هى «شبه جزيرة من أشباه الجزر» كما قيل [1]، فإن إفريقيا شبه جزيرة بلا أشباه جزر.. وهى بعد هذا «القارة - الهضبة» [2] بما يحمل من ملامح الوعورة ومن نظم نهرية أسيرة أو حبيسة تضاعف كلها من العزلة عن الخارج والعزلة فى الداخل.

ثم هى موقعا وطبيعة «القارة المدارية» بالضرورة: فهى بين المداريات الثلاث تحتل موقع القلب، لا باستواء جلستها التى تمتطى فيها خط الاستواء بميزان دقيق فقط [3]، ولا بنسبة مساحة المداريات فيها فحسب حيث

1- A. E. Moodie, Geog. Behind History, Lond., 1949, P. 86

2- Hance William A., African Econ. Development, Lond., 1958, P. 7.

3- Fitzgerald, W., Africa, Lond., 1955,

تبلغ ٧٥٪ [1]، وإنما كذلك بملامح أديمها الذى يضم كل عناصر اللاندسكيب المدارية بصورة شاملة. فهى بالصحراء الكبرى وبحوض الكنغو تجمع معاً بين أبرز ملامح استراليا وأمريكا الجنوبية، ولكن لا ينقصها أن تضمن بينهما، أو تضم حولهما شريحة من الوجود الآسيوى الموسمى بأدغاله وحشائشه. بل هى بحجمها تطوى القارتين الجنوبيتين الأخريين معا: فمساحتها ١١,٧ مليون ميل٢ تعادل مساحة استراليا ٤,٢٤٠,٠٠٠ + أمريكا الجنوبية ٧,٠٦٧,٠٠٠ ميل٢.

أما تاريخا وجنسا فإفريقيا هى «القارة المظلمة» وهى «القارة السوداء». هى القارة المظلمة لأن هذا المركب الطبيعى السابق قد ساعد على قطعها عن العالم طويلا، وجعلها فى أغلبها قارة التصريف الحضارى الداخلى، كما هى قارة التصريف الطبيعى الداخلى. جعلها نوعا من «نهاية الأرض» lands end. finisterre.

حتى لقد ظلت قرونا تستمد أهميتها من أنها عقبة لا عتبة، وعائق لا طريق إلى آسيا، ولقد كان ماكيندر يسمى طرفها الجنوبى the world promontory [2]. بل إن استراليا وهى القارة «الجنوبية» التى توصف بأنها «تحت

1- Stamp, L. D., Africa. A Study in Tropical Development N. Y., 1953, P, 3.

2- Mackinder, H. J., Democratic Ideals & Reality,, Pelican Books, 1944, P. 46.

وأسفل » [1] دخلت دائرة المعمورة قبلها. فالقارة المظلمة ظلت طويلا نوعا من الارض المجهولة ultima thule في الأطلسي الجنوبي، ولم يكن غريبا بعد هذا أن الذي يكتنف «القارة المظلمة» إنما هو «بحر الظلمات». أما جنسا فإذا كانت القارة الجنوبية بوجة عام هي العالم الملون فإن إفريقيا تنفرد بأنها القارة السوداء أكثر منها السمراء، فهي الموطن الرئيسي للسلات السوداء. أما سكانا فإفريقيا تجمع، من حيث النتائج الديموغرافية للتاريخ الاستعماري، بين خصائص استراليا وأمريكة الجنوبية في صورة مخففة في الحالين : ففي استراليا كان الطابع الأساسي هو الانقراض بعوامل الموت غير المباشرة. بمعنى أن السكان الأصليين بادوا عند دخول الأوربيين. لا بالحرب والقتل أساساً، وإنما بالأوبئة والأمراض الفتاكة التي تفشت فيهم لانعدام المناعة الطبيعية لديهم ضد المركب الباثوجيني الأبيض. والسبب في هذا أن وصول الأوربي كان معناه احتكاك عالمين باثوجينيين مختلفين تماماً بحكم العزلة الجغرافية والتاريخية المطلقة التي كانت تفصل بين القارتين.

أما إفريقيا فكان نصيبها تناقص السكان الخطير بالإبادة بالعوامل المباشرة أكثر منه الانقراض بالعوامل غير المباشرة، وذلك لأن إفريقيا لم تكن على مثل درجة عزلة استراليا بالنسبة لأوربا، ولهذا لم تكن غريبة تماماً على المركب الباثو جيني الذي أتى به الاحتكاك الحضاري الاستعماري [2]. وإذا كانت أمريكا

1- Davis, D. H, Earth & Man, N. Y., 1950, P. 350.

2- Carr-Saunders, A., World Population. Lond., 1936.

الجنوبية قد تحولت إلى أعظم حقل لاختلاط الأجناس فى العالم، إلى عملية خلط كيماوى فى بوتقة قارية، فإ إفريقيا عرفت الاستعمار السكنى الذى جعلها مجتمعاً متعدد الأجناس Plural Society, multi-racial، أى أنهـا تمثل عملية مزج ميكانيكى قوامها التجاور المتنافر.

وإذا كان الاستعمار قد حمل إلى كل من استراليا وأمريكا الجنوبية هجرات داخلة بالملايين أرسلتها أوربا التى تمتاز وحدها بين القارات - إذا اعتبرنا العصر الحديث فحسب - بالهجرات الخارجة فقط، فإن إفريقيا تكاد تنفرد بين قارات العالم بأنها وحدها التى عرفت كلا النوعين من الهجرة الخارجة والداخلة. لم تعرفهما إلا قهراً وقسراً، فقد انتزع «الاستعمار الديموغرافى» من القارة عشرات الملايين إلى العالم الجديد بينما فرض «الاستعمار السكنى» عليها بضعة ملايين من الدخلاء. وليس صحيحاً أن هذا كان تبادلا سكانيا، أو عملية من نقل الدم بل كان اقتلاعا وإحلالا، ونزيفاً رهيباً أصاب حيوية القارة بفقر دم بشرى كما لم تصب قارة أخرى[١].

فإفريقيا هى الوحيدة بين القارات التى خبرت أدنى «ثورة ديموغرافية» وأشدها ضالة فى الفترة الحديثة، بل لقد كان أغلب تاريخها السكانى الحديث هو التناقص، ولم يتقرر التزايد إلا حديثاً نسبياً منذ ١٨٠٠ . وبينما بدأت كل من إفريقيا وأوربا بحجم متساو (١٠٠ مليون لكل فى ١٦٥٠)[٢]، فإن إفريقيا لم

1- Beaujeu-Garnier, J., Geog. de ls Pop., Paris. 1958, t. II, P. 39.

2- Carr-Saunders. op. cit.

تضاعف نفسها إلا مرتين فى ثلاثة قرون مقابل ٦ مرات لأوربا - حتى أن نسبتها المئوية من سكان العالم اليوم أقل مما كانت عليه عند نقطة الابتداء. فمن المؤكد إذن أن ثورة إفريقيا الديموغرافية - وتعبير ثورة هنا قد يكون مبالغة من قبيل التجاوز - كانت ثورة منقوصة بقدر ما كانت الثورة الأوربية ثورة مضاعفة. ومن المؤكد أن العلاقة بين الثورتين علاقة سببية مباشرة. بمعنى أن الثانية لم تكن مضاعفة إلا لأن الأولى كانت منقوصة....

وإذا انتقلنا أخيراً إلى الجانب الاقتصادى السياسى وجدنا أن تفرد إفريقيا يصل إلى أقصاه. فرغم أن الاستعمار شمل العروض المدارية عامة، فإن إفريقيا كانت المثل الكلاسيكى «للقارة المستعمرة». وهنا نجد أن مظاهر التفتيت السياسى والنزيف الاقتصادى الذى خضعت له القارة يكرر فى صورة متبلورة ماحدث فى المستعمرات المداريات بصورة مركزة: فالتخلف الحضارى والمادى، والمركب الاقتصادى الأولى المتخلف، بكل ما يعنى من أنماط الإنتاج والتصدير والتسويق، وكل مايحمل من اقتصاديات تابعة ومشاكل تنمية - كل أولئك عناصر مشتركة بين المداريات المستعمرة، ولكنها من القوة فى إفريقيا بحيث أصبحت هى بالضرورة «القارة - المشكلة» [1]. ولكن هذا لايبرر مطلقاً متتالية رينر الكاسحة القاسية التى يقول فيها: «إن إفريقيا ثانية القارات مساحة، ورابعتها سكانا، وفى الحضيض حضارة - بعد انتاركتيكا اللامعمورة!» [2].

1- Stamp, Africa, P. 3

2- Renner, G. T., Africa: A Study in Colonialism. in World Political Geog., ed. G. Etzel Pearcy & R. H. Fifield, N. Y., 1951, P, 393.

معنى كل ما سبق أن إفريقيا تشترك مع المداريات الأخرى فى أغلب خصائص المركب الطبيعى البشرى، ولكنها فى هذا تمثل تركيزا قويا بحيث تعد أكثر المداريات مدارية فى كل معنى. وهذا فيما نرى هو التحليل الإقليمى لأسس ومقومات «الشخصية الإفريقية» التى تواتر الحديث عنها فى المجال السياسى أخيرا. وإذا كانت القارات الشمالية تتناقض فى جملتها مع القارات الجنوبية، فى أن الأولى خارج مدارية أولا، وأكثر جزرية، وأطول تاريخا، وأرقى حضارة، وأكثر تصنيعاً وتمديناً، وأكثف استثمارا وسكانا، وأنها كانت مهد القوى السياسية الاستعمارية – بعكس الثانية باستمرار، فإن هذه النقائض مثلما تتبلور فى أوربا بشكل حاسم فى جانب، فإنها تتبلور جدا فى إفريقيا فى الجانب الآخر.

والواقع أن القارات الجنوبية ظلت طويلا مجرد ملحق أوذيل للقارات الشمالية – وذلك حضارة وسكاناً كما هو سياسة واقتصاداً. وكما كانت أوربا فى هذا تمثل أقوى الأقطاب الموجبة، كانت إفريقيا تمثل أضعف الأقطاب السالبة. ولم تخضع قارة جنوبية لقارة شمالية أو تتبعها كما خضعت إفريقيا لأوربا. فكانت الواحدة القارة السيدة، والأخرى سندريلا القارات..... فهما بلا شك طرفا النقيض بين القارات.

هذا إذن مفتاح الشخصية السياسية للقارة، هو أيضاً مفتاح المستقبل السياسى والإنسانى لها ولنقيضتها. فإذا كانت أوربا أكثر القارات حملا للطابع البشرى، ولبصمات أصابع التاريخ، بينما أن إفريقيا هى القارة «البكر العذراء»،

فهذا إنما يعنى أن الأولى قد شاخت، وأصبحت قارة هرمة لها تاريخ أكثر مما لها مستقبل بعكس «إفريقيا الفتاة» التى إذا ادعى البعض أنها قارة «بلا تاريخ» بمعنى أنها «لا فصل لها فى تاريخ الكوكب» فإنها على الأقل تعد بحق «قارة المستقبل»، قارة القرن الحادى والعشرين. ومن قبل قد أخذت إفريقيا تتحول من جنة الرجل الأبيض إلى «الفردوس المفقود» [1]، إلى مقبرة الرجل الأبيض من الناحية السياسية، وإلى جبانة ضخمة للاستعمار. وبدأت «قارة الميعاد» التى «احتفظ بها الله كاحتياطى» [2] (كذا) بدأت تشهد «خروجاً» حقيقياً أبيض.

والواقع أن الحركة التاريخية التى تشهدها كل من أوربا وإفريقيا هى جزء من حركة كوكبية شاملة. فإذا كانت مراكز الحضارة البشرية والقوة السياسية قد تحركت فى الماضى تجاه القطب والشمال باطراد مع قهر البرودة، كما يرى البعض [3]، فإنها قد أخذت أخيراً تنتشر نحو المداريات وعبر خط الاستواء مع قهر الحرارة. ومن المهم فى مستقبل القارة أن ندرك جيدا أن التدفئة الصناعية للمناخ البارد أصعب وأكثر تكاليفا من تكييف المناخ الحار [4]. فالمستقبل–

1- Sithole, N.: African Bationalism, Cape Town, 1959; P. 147.

2- Brian F. Macdona, Wider Horizons, in The Africa of Today & Tomorrow, Lond., 1959, P. 109.

3- Huntington, E. Climate & Civilization, New Haven, pp. 396-7; Mainsprings of Civilization, N. Y., 1945, pp. 400 ff, Markham, S. F., Climate & the Energy of Nations, 1947, pp.11-18

4- Stamp, L.D., Applied Geog., Pelican Books, 1960, P. 149.

البعيد ربما - للمداريات [1]، أو كما عبر كاتب إفريقى ساخر إن المستقبل أسود!..

وليست الثورة السياسية فى آسيا وإفريقيا إلا مظهرا من مظاهر هذه الموجة الراجعة، وهذه التجربة المعاصرة الكبرى فى إعادة توزيع الثقل والقوى بين المعتدلات والمدرايات، وهنا نرى كيف أن «جغرافية الاستعمار» تمثل بسرعة متزايدة فصلا ميتاً فى الجغرافيا السياسية، بل كيف أنها تنتقل من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا التاريخية. والواقع أننا الآن بحاجة إلى فصل بديل لها هو «جغرافية التحرير» [2]. ومن الواضح أن فصلا كهذا لن يكتبه إلا جغرافيون من أبناء آسيا أو إفريقيا.

1- Fairgrieve, J., Geog. & World Power, Lond., 1941, pp. 356-7.

2- J. R. Harrison Church, The French School of Geog., in Geog. in the 20 th. Century, (ed. Griffith Taylor). Lond., 1951, P. 86.

الباب الأول

صورة سياسية

الفصل الأول

من جغرافية الإستعمار إلى جغرافية التحرير

ملامح جغرافية الإستعمار

ملامح أساسية ثلاثة تميز قصة الاستعمار فى إفريقيا، وتكاد تنفرد بها القارة من بين القارات المدارية جميعا. وقد انعكست هذه الخصائص على حركة التحرير بطبيعة الحال، فأعطتها بدورها شخصية متميزة فى هذا المجال. أما تلك الملامح، التى نعالجها تباعا، فهى: بداية متأخرة، زحف كاسح، استعمار قصير العمر.

بداية متأخرة

لعل أولى الخصائص التى تمنح قارتنا شخصيتها المتميزة هى تاريخ الاستعمار وتطوره فيها. ويتضح هذا بالمقارنة بالميدان الاستعمارى المجاور فى آسيا– أما المقارنة بأمريكا الجنوبية فغير ذات موضوع. لأن تاريخها لم يكن احتلالا سياسيا فقط. بل احلالا جنسيا أيضاً، لم يكن استعمارا اقتصادياً بقدر ما كان تعميرا سكانيا. فإذا ما نظرنا إلى آسيا وجدنا أن الاستعمار يبدأ فى آسيا المدارية بصورة فعلية فى القرنين ١٦، ١٧، بينما تأخر الاستعمار الفعلى الحقيقى فى إفريقيا حتى القرن ١٩. ورغم أن الشرق الآسيوى كان الهدف الأصلى لأولى محاولات الاستعمار، فإنه ليبدو من الغريب حقا أن يتخطى

إفريقيا فى طريقه إلى آسيا طوال تلك المدة - تماما كما يبدو غريبا تخطى البرتغال لجنوب إفريقيا فى طريقهم إلى الهند.

ولكن تفسير هذا يرجع إلى أن استعمار إفريقيا مر بمرحلتين أساسيتين. مرحلة أولى طويلة امتدت نحو ثلاثة قرون من القرن ١٥ - ١٦ إلى القرن ١٩، وهى مرحلة «الاستعمار الساحلى»، مرحلة مواطئ الأقدام، ظلت القوى الاستعمارية فيها تتأرجح طويلا أمام السواحل دون أن تتمكن من النفاذ إلى الداخل، وذلك بسبب الجغرافيا الطبيعية «للقارة - الكتلة» (الكتلة القارية الضخمة بسواحلها الخطية الصقيلة الصحراوية أو الغابية وبأنهارها الحبيسة الساقطة ..... الخ). ولهذا السبب اقتصر الاستغلال على أخف وأغلى السلع الساحلية وهى السكان، أعنى تجارة الرقيق.

وقد يمكن لهذا أن نسمى مرحلة الاستعمار بالاستعباد. هذه مرحلة «الاستعمار الديموغرافى» وهو نوع من الاستعمار لم تعرفه قارة أخرى، ولو أنه كما يعبر البعض كان حرفيا «استخرابا» أكثر منه استعمارا لأنه كان نزيفاً بشرياً رهيباً أصاب القارة بفقر الدم والضمور. حيث انتزع نحو ١٠٠ مليون من أبنائها بما فى ذلك من نقل حيا ومن مات فى الطريق[1]. ولئن صح هذا الرقم، الذى قد يكون مبالغا فيه بدرجة أو بأخرى، فلا شك أن هذه كانت أعظم موجة فى حركات السكان Volkerwanderung فى التاريخ القديم أو الحديث. لأن

1- Beaujeu - Garnier, op. eit., t. II, p.39.

أضخم هجرة حديثة، وهى خروج الأوربيين إلى القارات الجديدة أثناء القرن ١٨٢٠ - ١٩٢٠ لم يتجاوز ٦٠ مليونا [1].

أما منذ القرن ١٩ وخاصة بعد مؤتمر برلين فقد دخل الاستعمار إلى قلب القارة، وبدأ يستعمر الأرض لا الإنسان فحسب. فحل «الاستعمار الجغرافى» محل الديموغرافى، والاستعمار «الموجب» محل الاستعمار «السالب». وكما كان الاستعمار الديموغرافى نزيفا بشريا، فكذلك تحول الاستعمار الجغرافى إلى نزيف اقتصادى رهيب فى شكل اقتصاد هدمى Raub-wirtschaft وابتزاز لموارد القارة أدى إلى حالة شلل زاحف. هو التخلف الاقتصادى المعروف.

وهكذا نرى أن الاستعمار الكامل لم يبدأ فى إفريقيا إلا فى القرن ١٩. أى أنه بدأ متأخرا عنه فى آسيا نحو قرنين، وذلك رغم أن موقع آسيا أشد بعدا عن أوربا، ورغم أن المستوى الحضارى والفنى والمادى والتنظيم السياسى لآسيا المدارية كان أعلى وأشد قوة منه فى إفريقيا البدائية نسبيا. فالسبب إذن فى هذا الفارق الزمنى هو فى التحليل الأخير - الجغرافيا الطبيعية: قارية الكتلة الإفريقية المغلقة الصماء بعكس جزرية أو شبه جزرية الأطراف الأسيوية التى جعلتها

1- Julian Huxley, A. C. Haddon & A. M. Carr-Saunders, We Europeans, Pelican Books, 1939, P. 201.

أيضاً: محمد رياض، كوثر عبد الرسول. الاقتصاد الإفريقى، القاهرة ١٩٦٣؛ ص ٨٤ - ٩٠.

مفتوحة سهلة الولوج: قارن مثلا الإقليلم الاستوائى القارى فى الكنغو بالإقليم الاستوائى البحرى الجزرى فى إندونيسيا.

زحف كاسح

وبعد أن وصل الاستعمار إلى داخل القارة نلاحظ أن سيطرته عليها لم تحدث تدريجياً، وعلى فترة طويلة بل تم فى شكل موجة فجائية سريعة انتظمت كل القارة، واكتسحتها فى بضعة عقود فقط. وكان هذا نتيجة لتنافس القوى الاستعمارية - ولكن أيضا لأن الظاهرة السياسية ظاهرة «معدية» غالباً، وذلك فى فترة كانت أوربا قد وصلت فيها إلى قمتها من حيث القوة والتكنيك، ولكن بوجه أخص فى فترة امتازت بما يمكن أن يسمى «بالاحتكار السياسى»، فقد كانت أوربا بلا منافس فى سوق السياسة والقوة العالمية. هكذا فجأة بعد مؤتمر برلين تحدد كل شئ فى عقد واحد، ففى ١٨٩٣ كانت كل القارة قد اقتسمت بين القوى الأوربية، وانخفضت نسبة المساحة المستقلة فى إفريقيا من ٩٥٪ فى ١٨٧٥ إلى ٨٪ فى ١٩١٠[1]! هذا بينما فى آسيا لم يصل الاستعمار إلى منتهى رقعته إلا على مدى فترة طويلة نسبياً.

كذلك فإنه فى آسيا لم يتعد فى حده الأقصى إلا قطاعا معينا من القارة، أما إفريقيا فإنها تنفرد بين القارات الجنوبية بأنها الوحيدة التى خضع أغلبها

1- Stamp, Ioc. cit., P. 27.

للاستعمار، وفى وقت ما لم يكن هناك - باستثناء ليبيريا التى لا يمكن أن أن يعد استقلالها حقيقيا - إلا دولة مستقلة واحدة هى أثيوبيا، فلما سقطت لإيطاليا، أصبحت القارة أكبر مستعمرة منفردة فى العالم؛ أصبحت «القارة المستعمرة» أو «المستعمرة القارة» بالضرورة! ولا شك أن أوربا حين بدأت تستعمر فى آسيا لم تكن قد بلغت بعد درجة النمو الفنى، وقمة القوة التى كانت عليها حين اتجهت إلى إفريقيا، ولكن لا شك أيضاً أن الفرق فى هذا بين القارتين يرجع إلى الفارق الحضارى العام بينهما. فبقدر المدى الحضارى بين القوى الداخلية كانت قوة أو ضعف المقاومة، وكان تماسكها أو تهالكها.

ولما كانت أوربا هى القارة المستعمرة لإفريقيا، فقد كانت هناك بالفعل وكأمر واقع «أورإفريقيا» سياسية دون الإسم بل وقبل أن يصطنع الاسم، ولكن لم تكن إفريقيا فيها إلا ظلاً أسود للقارة البيضاء، أو ضاحية ضخمة للمتروبول، وشرنقة استعمارية منتفخة حول نواته الكثيفة. ولهذا لم تكن أورإفريقيا القهرية هذه فى الحقيقة إلا نوعاً من «أوربا الكبرى Greater Europe» تتألف من مجموع الامبراطوريات الأوربية: بريطانيا العظمى وفرنسا الكبرى وإيطاليا الكبرى ... إلى آخر هذه «الكبريات» الاستعمارية. ومن العبث أن يقال إن أورإفريقيا المفروضة كانت «زواجاً سياسياً» كما يدعى البعض، فهى لم تكن إلا اغتصاباً سياسياً بالضرورة. وإذا كانت إفريقيا فى هذه الشركة غير المقدسة تمثل المجال الحيوى لأوربا Lebensraum فإنها كانت بلا مغالاة مجال الموت -Todes

raum للإفريقيين أنفسهم[١]. والواقع أن الاستعمار الحديث - الذى هو فى التحليل الأخير سيادة العروض الوسطى على العروض السفلى - قد ظل ينظر إلى المداريات على أنها بالتعبير والمفهوم الأمريكى حد هائل Frontier، مجرد مناطق متممة أو قارات تكميلية Erganzungsraume لأوربا[٢]. وهو منطق أنانى واستغلالى منحرف انحراف النظرة القديمة فى الفلك التى كانت تعد الأرض مركز المجموعة الشمسية والكون جميعاً!

استعمار قصير العمر

وإذا كان زحف الاستعمار على إفريقيا أكثر ضجة منه فى آسيا، فإن حركة التحرير فى إفريقيا كانت بالمثل أكثر غرابة وإثارة منها فى آسيا. فإذا كان الاستعمار الآسيوى قد سبق الإفريقى بقرنين على الأقل من الناحية العملية فإن التحرير يكاد يتعاصر فيهما. فهو قد بدأ فى آسيا بعد الحرب الثانية، وتم فى نحو عقد. وفى إفريقيا بدأ أيضاً بعد الحرب الثانية ولا زال مستمراً بمعدل مذهل حتى إن سنة واحدة مثل ١٩٦٠ شهدت استقلال أكثر من دولة فى كل شهر تقريباً! وهنا نرى أيضاً أن الظاهرة السياسية الجديدة التحرير، كالقديمة الاستعمار، ظاهرة «معدية» حين تبدأ لا تتوقف، وإنما تتداعى فيها الأفعال

(١) فيفيلد ويرسي. الجيوبولتيكا: (مترجم). جـ ١، ص ١٥٧.

2- Karl J. Pelzer, Geog. & hte Tropics, in Geog in the 20 th- Century, ed. Griffith Taylor, Lond., 1951, P. 314.

وردود الأفعال حتى تشكل موجة مدية فجائية. فكما يقول سيتهول:

There is, all over Agrica, a chain reaction for indpendence [1]

والواقع أنه إذا كان القرن التاسع عشر قرن الاستعمار، فإن القرن العشرين قرن التحرير.

ويترتب على ما سبق أن الاستعمار كان أطول عمراً فى آسيا منه فى إفريقيا بضع مرات، وذلك رغم المستوى الحضارى الوطنى الأعلى فى الأولى عنه فى الثانيه. فعلى سبيل المثال لا شك من «الإمبراطورية الثالثة» كانت أقصر عمراً من «الامبراطورية الثانية»؛ وبينما كان الاستعمار البلجيكى يطرق أبواب الكنغو لأول مرة، كان الاستعمار الهولندى قد تخطى القرنين فى «جزر الهند الشرقية». والفارق فى هذا الصدد بين الاستعمارين الأسيوى والإفريقى هو كالفارق بين المرض المزمن والمرض الحاد: الأول طويل ولكنه أقل فتكاً، والثانى أقصر ولكن أشد خطراً.

وميزة إفريقيا من حيث قصر عمر الاستعمار فيها نسبياً عن آسيا لا ترجع إلى فضل خاص لها فى الحقيقة، وإنما إلى روح العصر Zeitgeist التحررية. فإن المناخ السياسى فى العالم كله جعل الثورة على الاستعمار ظاهرة كوكبية غامرة لا علاقة لتوقيتها بعمر الاستعمار هنا أو هناك. وهذه فى الواقع حقيقة

1- OP. cit., P. 21

تكتسح كل نظرية مزعومة عن «دورة» استعمارية زمنية معينة يحاول البعض استغلالها ليثبت أن إفريقيا استقلت «قبل الأوان». ومع ذلك فلا شك فى أن وراء روح العصر هذه عوامل مادية وسياسية صلبة يمكن أن نتعرف منها على اثنين على الأقل.

هناك أولا ميكانيكية نمو المستعمرات. فالاستثمار الاستعمارى سلاح ذو حدين، فلكى يحسن المستعمر استغلال المستعمرات لمصلحته يضطر إلى إدخال الوسائل التى تساعده على ذلك، وهى وسائل من شأنها أن تزيد عدد السكان الوطنيين، وبالتالى تزيد استهلاكهم الداخلى للإنتاج، مما يعنى تناقص الفائض الذى يمكن للمستعمر أن يحتكره ويستغله. أى أن الاستعمار فى غمار سعيه لزياده استثماره للمستعمرة يجد فى النهاية أن هذا يؤدى إلى نقص استثمارها، بينما يجد أن تزايد سكان المستعمرات وارتفاع مستواهم يقوى ساعدهم تدريجيا حتى يتمكنوا من التحرر[1] وهكذا يؤدى منطق الاستعمار من صميم نفسه وبطريقة ديالكتيكية إلى نقيضه تماماً. تلك متناقضة ساخرة فى منطق الاستعمار، وهى وحدها تجعل نهايته محتومة بطبيعته، فهو يهزم أغراضه ويستهلك نفسه بنفسه ويحمل فى كيانه جرثومة فنائه.

العامل الثانى فى تصفية وإذابة الاستعمار هو انتهاء احتكار القوة العالمية فى يد قوى أوربا الاستعمارية. ويرجع هذا أساساً إلى الصراع الداخلى بين

1- Warren Thompaon, in New Compass of hte World,ed. H. W Weigert, V. Stefansson & R. E. Harrison, 1949, P. 332.

القوى الاستعمارية نفسها. وما الحربان العالميتان الماضيتان إلا محاولة من جانب القوى الأوربية ممن لم تكن تملك The Have Nots أو ممن لم يترك لها إلا فتات مائدة الاستعمار، لكى ترث القوى الاستعمارية السباقة ممن يملكون The Haves.

ولم تقتصر نتائج هذه الصرعات الداخلية على إضعاف الطرفين، ولا على ظهور قوى سياسية جديدة كسرت احتكار القوة التقليدى، وإنما كان لها نتائج عميقة فى سيكولوجية الاستعمار. فمن المؤكد أن الحرب الأخيرة نسفت- عن غير قصد - أسطورة السيادة البيضاء بين الإفريقيين كما بددتها بين الآسيويين من قبل بقليل. فكما كان للغزو اليابانى الاستعمارى «فضل» غير مقصود فى إثارة حركة التحرير عن طريق تدمير السيطرة الأوربية فى جنوب آسيا، فكذلك أدت هزائم القوى الاستعمارية الأوربية المخزية (خاصة سقوط فرنسا) على يد ألمانيا الاستعمارية إلى تحطيم هيبتها أمام الإفريقيين وحولت دعوى السيادة إلى سخرية كبرى[1].

ومن هذا كله بدأ احتكار القوة العالمية يتفتت ويتحلل. فبعد أن كانت الكرة الأرضية تمثل إلى حد بعيد نظاماً سياسياً واحداً مغلقاً يخضع للغرب، ظهر فى العالم النظام الثنائى بين كتلتين متصارعتين، وأصبح العالم سياسياً «نصفى كرة». فلم تعد المستعمرات تعيش فى سوق سياسية احتكارية تماماً بل

1- Sithole.

في سوق حرة نوعاً مما مكنها من انتزاع حريتها،حتى بدأت تثبت بدورها أن أبعاد العالم ثلاثة لا اثنان. وإذا كانت المستعمرات الآسيوية أسرع إلى الاستقلال من الإفريقية، فهذا لأنها تقع إما لصق أو قرب أو في ظل القوة «القطبية» الجديدة. أما إفريقيا فأقرب موقعاً إلى الكتلة الاستعمارية القديمة، وأدخل في فلك الغرب الجغرافي. بل إن أجزاء منها تقع تماماً في محيطها السياسي، أو على الجانب الخطأ من «خط الاستواء السياسي» في العالم، ولذا فموقعها التحرري أدق وأصعب. قارن على سبيل المثال الهند الصينية بالجزائر إزاء الاستعمار الفرنسي.

الخلاصة إذن أن تاريخ الاستعمار الإفريقي جاء مختزلا مضغوطاً في دورته إذا ما قورن بالآسيوي. ويمكن من هذه الزاوية أن نشبه الموجة الاستعمارية الأوربية في إفريقيا – مع الفارق – بالإمبراطورية اليابانية أثناء الحرب الثانية. حيث كانت أسرع إمبراطورية إلى أن تنشأ، وتحقق أكبر مساحة. ثم كانت أسرعها إلى الزوال والانقراض[1]، بينما كانت قصة الامبراطورية الاستعمارية الأوربية في آسيا أشبه بتاريخ الإمبراطورية البريطانية: وئيدة النمو ولكنها أعظم الإمبراطوريات اتساعاً وأطولها عمراً ...

1- G. B. Cressey, Asia's Lands & Peoples, N. Y. 1951, P. 174.

الصورة الحالية للاستعمار
جبهة متراجعة

الآن وقد تقلص الاستعمار عن الجزء الأكبر من القارة، يمكننا أن نحدد ونحلل نمطه الجغرافى الراهن. ويحسن أن نقف أولا عند عام ١٩٦١[1] باعتباره خطوه هامة إلى صورة النهاية المعاصرة. فكان هناك حتى ذلك التاريخ ٢١ وحدة سياسية خاضعة للاستعمار، مجموع مساحتها ٣,٥٠٦,٠٠٠ ميل٢، أو نحو ٣٠٪ من القارة، وسكانها ٥٨,٩٨٣,٠٠٠ أو نحو ٢٤,١٪ من القارة. قل تجاوزاً ثلث المساحة وربع السكان. من بين هذه الوحدات سبع لا تزيد عن أسافين وجيوب قزمية هى، فى النصف الشمالى من القارة، إفنى وغمبيا البريطانية والصومال الفرنسى؛ وفى النصف الجنوبى ريو مونى وكابندا وباسوتولند وسوازى لاند؛ يضاف إلى ذلك نقطتا سبته ومليلة فى أقصى الشمال.

وبهذا يكون الاستعمار قد اكتسح تقريباً من النصف الشمالى للقارة، حيث لم تعد له فيه حينذاك إلا ٦ وحدات هى - بعد الأسافين الثلاثة - الجزائر وريودى أورو وغينيا البرتغالية. وكان مجموع مساحة هذه المستعمرات حوالى المليون ميل، والسكان ١١ مليونا، تمثل الجزائر منها ٩٠٪ فى الحالين. والواقع أن الجزائر كانت بذلك أكبر وحدة مستعمرة فى كل القارة، سواء مساحة أو سكاناً. ولعل أهم حقيقة توزيعية فى بقايا الاستعمار فى النصف

1- A. G. Hodgkiss & R. W. Steel, The Changing Face of Africa, Geography, April, 1961, pp. 156-160.

الشمالى كانت تفتيته إلى جزر متخلفة منعزلة، فلم يكن هناك وحدتان متلاصقتان حتى فى حالة غمبيا البريطانية وغينيا البرتغالية القريبتين، أو حتى فى حالة ريودى أورو والجزائر المتماستين. ومعنى ذلك أن هذه الأحجار القزمية كان يطوقها بحر الاستقلال تماماً، وما كان يمكن لها أن تنجو من قوة تعرية هذا المد التحررى. وسيلاحظ أنه كان قد اختفى تماماً ذلك المحور العرضى الاستعمارى العتيد الذى كان لفرنسا فى هذا الجزء من القارة.

وبينما كان الاستعمار قد كسح من النصف الشمالى تقريباً، كان قد تراجع إلى خطوطه الخلفية فى «المثلث الجنوبى». فهنا كان الاستعمار - بعكس الصورة فى النصف الشمالى - يمثل رقعة واحدة ضخمة متصلة المساحة تمتد من بحيرة رودلف إلى مصب الأورنج، ومن رأس موزمبيق إلى مصب الكنغو. هنا كان الاستعمار حجراً ضخماً عند ذلك: كتلة تحتل «جذع» المثلث الجنوبى، وتتفق فى الحقيقة وإلى حد بعيد مع نطاق السفانا فى النصف الجنوبى من القارة، يحدها شمالا الغابة الاستوائية فى الكنغو، وجنوباً الفلد الصحراوى فى اتحاد (جمهورية) جنوب إفريقيا. ولم تكن الكتلة أكبر معقل متخلف متبق للاستعمار فى القارة فقط، وإنما كانت أيضاً أضخم كتلة متصلة تبقت للاستعمار فى أى جزء من العالم. هذه الرقعة تشمل ١٥ وحدة (منها ٤ أسافين) وتبلغ فى مساحتها نحو ٢,٥ مليون ميل٢، ونحو ٤٨ مليون نسمة سكاناً. وكانت أنجولا كبرى وحداتها مساحة؛ كما كانت تنجانيقا كبراها سكاناً.

ومنذ ١٩٦١ حتى ١٩٦٥ اطرد تقلص الوجود الاستعمارى بنفس السرعة وحدثت تغيرات جوهرية فى النمط الجغرافى. فلم يعد فى القارة الآن – ١٩٦٥ – إلا ١٣ وحدة خاضعة للاستعمار، أو ١٤ إذا أضيفت سبتة ومليلة. ومن المهم أن أكثر من نصف هذه جيوب وأسافين بالغة الضآلة (سبته ومليلة، إفنى، ريو مونى، كابندا، باسوتولاند، سوازى لاند، الصومال الفرنسى، أما المجموع الكلى لمساحة الاستعمار فهو ١,٦٦٩,٠٠٠ ميل٢، أو نحو ١٤,٥ ٪ من المساحة الكلية، بينما أن المجموع الكلى لسكانها لا يزيد عن ١٦,٦٨٨,٠٠٠ نسمة أو ما يعادل ٧٪ من سكان القارة تقريباً. هذا بينما فى ١٩٦١ كان الرقمان الأخيران هما ٣٠٪، ٢٤,١ ٪ على الترتيب. أى أن الرقعة المستعمرة هبطت من نحو الثلث إلى السدس، والشعوب المستعمرة من الربع إلى كسر ضئيل، وذلك فى سنوات ثلاث أو أربع فقط..

وأبرز ما فى النمط الجغرافى الجديد أن الاستعمار فى النصف الشمالى قد اقتصر نهائياً على جيوب ساحلية متباعدة بالغة الضآلة، وذلك بعد تحرر الجزائر. وإذا كانت فرنسا لا زالت تمثل فى النصف الشمالى بالصومال الفرنسى، فقد اختفى الاستعمار البريطانى منه تماماً بعد ضياع غمبيا البريطانية. أما فى النصف الجنوبى فإن تحرر كينيا وأوغنده وتنجانيقا ورواندا وبوروندى ترك الحد الشمالى لكتلة الاستعمار تتراجع بسرعة من مشارف خط الاستواء إلى حدود خط عرض ١٠ْ جنوباً تقريباً. ولكن خط الدفاع الاستعمارى الأمامى هذا سرعان ما تصدع فى وسطه باستقلال نياسالند (ملاوى) وروديسيا الشمالية

(زامبيا) فترنح جنوباً إلى حدود عرض ١٨° جنوباً. حيث تمثل رأس حربة التحرير.

وإذا كان معنى هذا أن التحرير هنا يتقدم فى نمط حرج كخليج فى قلب أرض من الاستعمار، أى بين شقى رحاه يميناً ويساراً (تلك بخاصة مشكلة زامبيا التى يطوقها الاستعمار من ثلاث جهات)، فإن معناه أيضا أن كتلة الاستعمار الأخيرة قد تمزقت فى صميم نواتها الداخلية. حيث تحولت من شكل مثلث إلى صورة هلال، من حرف دلتا إلى حرف V. والمغزى الهام لهذا أن الاستعمار بدأ يرتد إلى نمطه البدائى الأولى فى مراحله المبكرة فى عصر الكشوف والارتياد: عاد شريطا ساحليا هامشيا. والخطوة التالية والأخيرة – موضوعيا – هى أن يقذف به نهائيا فى المحيط. وإذا استمر المعدل الحالى فقد يكسح الاستعمار كلية من المثلث الجنوبى حتى حدود الاتحاد فى خلال العقد الحالى. أما الاتحاد نفسه فليس من السهل التنبؤ فى الوقت الحالى.

وسواء فى النصف الجنوبى أو الشمالى من القارة، فإن الحقيقة الكبرى فى نمط الاستعمار أنه قد تراجع من صلب القارة إلى أطرافها وهوامشها، ومن قلبها إلى سواحلها، إما كنقط ميكروسكوبية مبعثرة فى الشمال، أو كأشرطة متصلة بدرجة أو أخرى فى الجنوب. وهو فى هذا وذاك يعود بنا – فى آخر مراحل الوثوب من القارة – إلى نمطه فى أولى مراحل الوثوب على القارة، أى أن الأطراف الساحلية كانت بوابة الدخول، وهى الآن أيضا بوابة الخروج. ولهذا كانت أول ما استعمر وآخر ما يتحرر، ومن ثم أطول أجزاء القارة استعماراً.

نهاية الإمبراطورية

في ضوء هذه الصورة الجديدة للاستعمار سنلاحظ عدة حقائق غريبة، بل ومثيرة فيما يتعلق بمصائر القوى الاستعمارية المختلفة. فأولا، من الطريف لا شك أن الإمبراطوريات «الماموث» هي التي تدهورت وكادت تنقرض حتى الآن: بريطانيا وفرنسا؛ بينما الإمبراطوريات «الحفرية» العاجزة هي التي لم تمس حتى الآن تقريبا: البرتغال وإسبانيا. بل إن من الغريب أن الوحدات الكبيرة في القارة تستقل تباعا، بينما لا يمس التغيير الأسافين القزمية السبعة! على أن هذا الفارق بطبيعة الحال فارق عابر في النهاية.

ثانياً، سيلاحظ فارق جوهري بين الاستعمارين العجوزين العاجزين الإسباني والبرتغالي. فبينما يتركز الاستعمار البرتغالي أساسا في النصف الجنوبي مع إسفين صغير في أقصى غرب القارة، يتركز الإسباني على العكس في النصف الشمالي مع إسفين ضئيل في المثلث الجنوبي. ورغم أن البرتغال هي أول مستعمر يملك أكبر عدد من الجيوب والأسافين في العالم. سواء في آسيا أو إفريقيا حتى لتكاد تكون هاوية - بل محترفة - الجيوب والأسافين، فإن امبراطورية إسبانيا في إفريقيا هي بلا شك «إمبراطورية جيوب وأسافين» فهذه الإمبراطورية الميكروسكوبية تشمل عدا الجزر الساحلية ٥ أسافين على القارة هي سبتة ومليلة، وإفني، وريو دي أورو، وريوموني.

ثالثا، سيرى أن الإمبراطورية الفرنسية التي كانت تفوق البريطانية

مساحة - ولو أن العكس صحيح سكانا - قد أصبحت الآن لا تقارن مطلقا بالإمبراطورية البريطانية المتبقية. فحتى قبل «ضياع» الجزائر، لم تعد تزيد عن الإمبراطورية البرتغالية مساحة أو سكاناً. أما بعد ذلك فلم يعد لفرنسا فى كل إفريقيا إلا جيب الصومال. وبذلك أصبحت أصغر «إمبراطورية» فى القارة، وذلك باعتبار أن أعضاء الجماعة الفرنسية دول مستقلة رسميا!

أما رابعا، فمن الواضح أن معقل الاستعمار الفرنسى المتبقى كان يأخذ إلى ما قبل استقلال الجزائر نمطا عكس نمط معقل الاستعمار البريطانى المتبقى. فهو فى حالة فرنسا كان يقع فى الشمال فى الجزائر، يكمله إسفين تافه متطوح فى الصومال. بينما هو فى حالة بريطانيا كان يقع فى جذع المثلث الجنوبى، يكمله إسفين فى النصف الشمالى هو غمبيا. لكن بينما ذاب المعقل الفرنسى، لازال لبريطانيا قلعة فى الجنوب فى روديسيا (الجنوبية) وجنوب إفريقيا البريطانية (بتشوانا لند وباسوتو لندا وسوازى لند).

النقطة الخامسة تتلخص فى أن المحور الطولى البريطانى فى القارة، محور القاهرة - الكاب العتيد، كان قد انكمش حتى ١٩٦١ إلى قطاع مبتور يبدأ من أوغندة بل من كينيا وينتهى فى بتشوانا لند. والمثير فى هذا القطاع أنه كان داخليا فى معظمه. فمن بين ٧ وحدات كانت قد تبقت لبريطانيا فى المثلث الجنوبى كانت ٥ منها داخلية الموقع. والآن لم يتبق من هذه الإمبراطورية الداخلية Inland Empire سوى وحدتين هما روديسيا وبتشوانا لند عدا جيبى سوازى وباسوتو. وإذا كان ثمة شىء. فإن هذا التقليم يؤكد الصفة الداخلية

القارية لهذه الإمبراطورية. وهذه هى المتناقضة الغريبة حقا، لأن بريطانيا هى الدولة البحرية بالضرورة وصاحبة «الاستعمار الساحلى» بامتياز!

ولعل هذا فى نفس الوقت أن يفسر أهمية كينيا وتنجانيقا لبريطانيا فى وقت ما، وتشبثها بهما أطول مدة ممكنة، لأنهما كانتا النافذة الوحيدة والمدخل المتبقى لهذه الإمبراطورية الداخلية. والآن قد استقلت كينيا وتنجانيقا وقد أصبحت هذه مغلقة حبيسة. وهو ما يفسر مساندة الاستعمار البريطانى للاستعمار البرتغالى الذى يعد قوة استعمارية حفرية كما رأينا، وتعد إمبراطورية «طفيلية» تعيش عالة على، وفى ظل، الإمبراطورية البريطانية تقليديا. وذلك أن الاستعمار البريطانى حتى قريب كان شريطا بين شريحتى الاستعمار البرتغالى، بحيث كانت البوابة الرئيسية لاتحاد وسط إفريقيا هى موزمبيق، بينما كانت أنجولا بابا جانبياً إلى أوربا. أما اليوم فيعيش الاستعمار البريطانى كلية «بين قوسين» من الاستعمار البرتغالى.

والشئ المحقق هو أن الاستعمار ككل قد بدأ يشعر بوحدة المصير المحتوم فيما تبقى من أرض فى جنوب القارة. فبدأ يتكتل ضد المد الزاحف من الشمال وبدأت الصفوف الخلفية تساند المواقع الأمامية الأكثر تهديداً. فليس مما لا مغزى له فى هذه المرحلة بالذات أن روديسيا الشمالية قبل استقلالها اتخذت بلا مواربة القاعدة الخلفية للانفصالية فى كاتنجا المتاخمة وذلك إبان أزمة الكنغو، أو أن اتحاد جنوب إفريقيا قد تعهد رسميا بالتدخل ضد أى حركة تحررية فى موزمبيق المتاخمة.

ملاحظة أخرى أنه إذا كانت فرنسا قد أصبحت فى إفريقيا قوة استعمارية أصغر من إسبانيا، فإن الإمبراطورية البريطانية قد أصبحت بدورها أصغر من البرتغالية – كما يوضح هذا الجدول.

أوزان القوى الاستعمارية فى إفريقيا ١٩٦٥

القوة	عدد الوحدات	المساحة بالميل٢	عدد السكان
فرنسا	١	٩,٩٠٠	٦٩,٠٠٠
إسبانيا	٥	١٣٠,٠٠٠	٣٣٨,٠٠٠
بريطانيا	٤	٤٤٤,٠٠٠	٤,٣٧٣,٠٠٠
البرتغال	٣	٧٩٣,٠٠٠	٩,٣٠٤,٠٠٠

فالوجود الفرنسى فى إفريقيا اليوم رمزى وشكلى بحت – بل وغير مفهوم عند ذلك، وأما إسبانيا فمساحة أكثر منها كثافة. أما بريطانيا فقد تضاءلت ممتلكاتها الإفريقية إلى مالا يزيد عن العراق مساحة وعن سوريا سكانا! هذا بينما يسيطر البرتغال على ضعف البقايا البريطانية سواء أرضا أو قوما. بل إنها وحدها ترجح بقية القوى الثلاث مساحة وسكانا. ولهذا فنحن لا نقرر إلا حقيقة واقعة، وإن بدت مذهلة، حين نقول إن البرتغال قد أصبحت اليوم أكبر قوة استعمارية فى القارة! بل لسنا نسخر حين نقول إنها بذلك أكبر قوة

استعمارية فى العالم كله - على الأقل فى حدود الشكل! قلب لا شك تام لكل تاريخ الاستعمار فى القارة وخارجها .. والواقع أن البرتغال هى القوة الاستعمارية الوحيدة الآن فى القارة التى يزيد عدد سكان مستعمراتها عن المتروبول نفسها، وكانت تشاركها بلجيكا فى هذه الصفة، كما كانت تشاركها فيها هولندة خارج القارة. لقد أصبح أقوى استعمار فى القارة أضعفه، وأضعفه أقواه!

ثمة بعد هذا ملاحظة أخرى وأخيرة تتعلق بالترتيب الزمنى لبدء ونهاية كل قوة استعمارية فى القارة. فتكاد نهاية استعمار كل قوة أن تتناسب تناسبا عكسيا مع بدايته. فالبرتغال أول من أتى القارة مستعمرا، وهى حتى الآن آخر من تأثر بالتحرير. وتليها إسبانيا فى الناحيتين. بينما أن انجلترا وفرنسا اللتين جاءتا فى طليعة «التكالب» تمت تصفيتهما تقريبا الآن. أما ألمانيا وإيطاليا اللتان تأخرتا حتى العقد الأول من القرن العشرين فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان قد تم طردهما نهائياً، وبمعنى آخر فإن آخر من دخل القارة كان أول وأبكر من طرد منها، وأبكر من دخلها لا زال أكثرها وجودا فيها. أى أن أول من دخل القارة هو أطول من عمر فيها «مرتين» وآخر من دخلها كان أقصرها عمرا «مرتين».

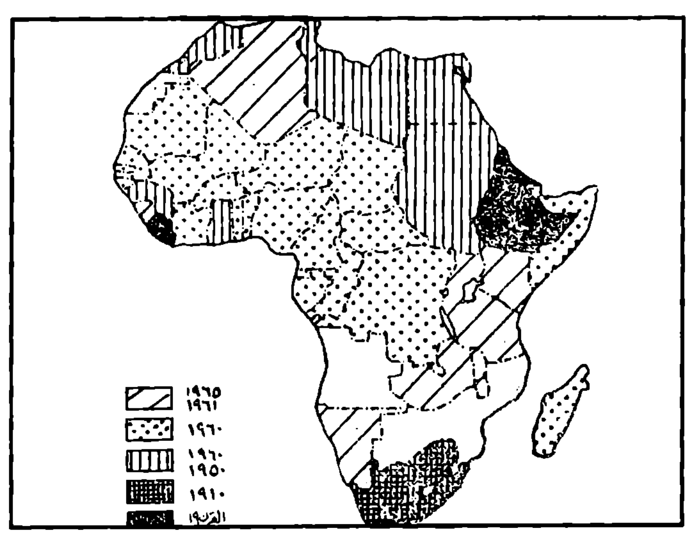
هيكل التحرير

فى هذا الجزء نعرض لعدة جوانب هامة فى حركة التحرير الإفريقى. فنبدأ أولا بدراسة طبيعته الثورية، ثم نتتبع توقيت التحرير لنحدد نمطه الجغرافى إن كان ثمة نمط، ثم نتوقف طويلا لنحلل العلاقة بين التحرير ونوع الاستعمار، وأخيراً نلاحظ «الخروج الأبيض» الذى ترتب على التحرير، ونناقش ما يرتبه الاستعمار عليه من دعاوى ومغالطات.

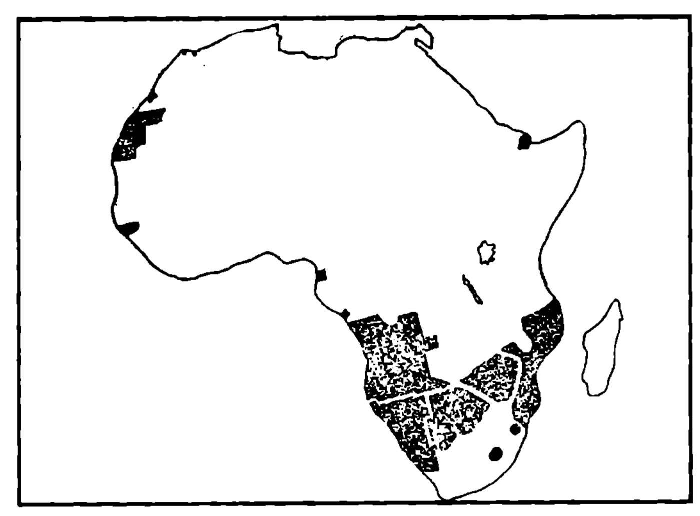
ظاهرة ثورية

نستطيع أن نرى كيف جاءت موجة التحرير فجائية، وكثورة سياسية فى إفريقيا[1] إذا عرفنا أنه حتى ١٩٥٠ كانت المساحة المستقلة من القارة – عدا اتحاد جنوب إفريقيا – تتألف من دولتين فقط هما إثيوبيا وليبريا، وبذلك لا تزيد عن ٤٣٨ ألف ميل٢ أو ٤,٥ ٪ من مساحة القارة تضم نحو ١٦ مليون نسمة من نحو ٢٠٠ مليون أى ٨ ٪ من السكان. ثم جاء العقد السادس فكان الموجة التحررية الأولى، فبين ١٩٥٠ – ١٩٥٩ استقلت ٧ دول منها ٥ عربية، ٢ فى غرب إفريقيا. ولقد كان عام ١٩٥٦ حاسماً بالنسبة للعالم العربى الإفريقى. إذ استقلت فيه ٣ دول هى تونس والمغرب والسودان. وبهذا أصبح فى القارة ١٠ دول مستقلة مساحتها نحو ٣,٤٧٠,٠٠٠ ميل ٢ أو ٣٠ ٪ من مساحة القارة وسكانها ١٠٢,٣٤٠,٠٠٠ أو ٤١,٧ ٪ من سكان القارة.

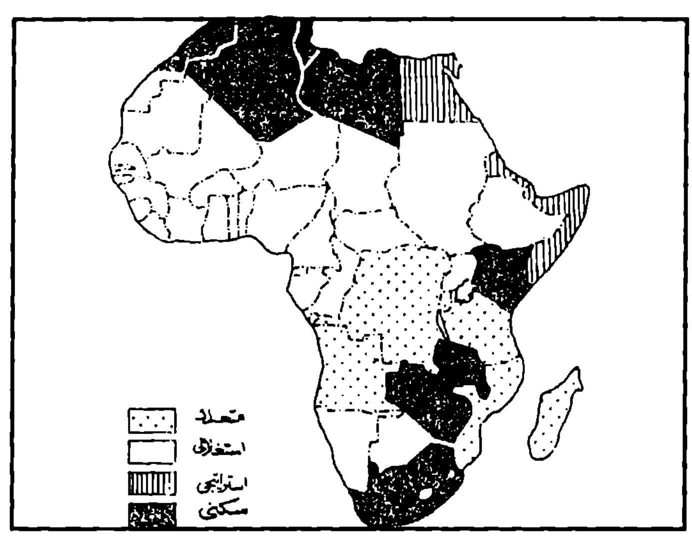
1- J. Cameron, African Revolution, Lond., 1961.



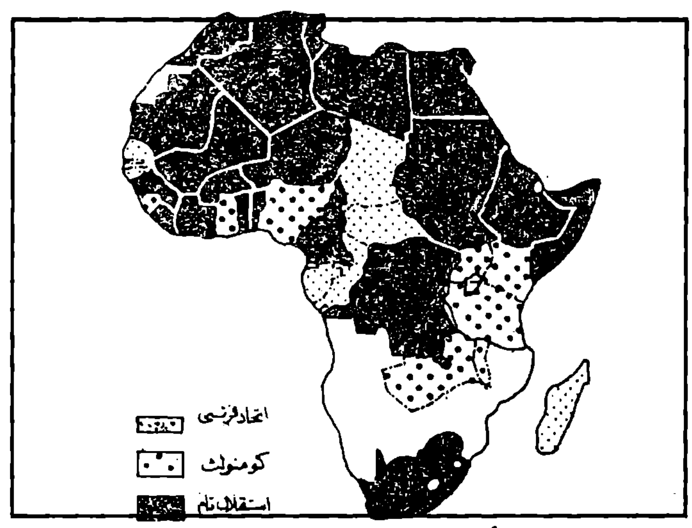
شكل ١ زحف التحرير فى إفريقيا



شكل ٢ بقايا الاستعمار المتخلفة فى ١٩٦٥



شكل ٣ أنواع الاستعمار بحسب أغراضة الأساسية



شكل ٤ أنواع الاستقلال بحسب ارتباطاته الخارجية

ولكن سنة ١٩٦٠ وحدها تعد الموجة التحررية الثانية، فهى علامة كبرى فى تاريخ القارة وسنة القدْر والقدَر بالنسبة لها: كانت ١٩٦٠ «سنة إفريقيا». ففيها وحدها استقلت ١٧ دولة جديدة بمجموع مساحة قدره ٤,٥٧٠,٠٠٠ ميل٢ أو ٤١ ٪ من القارة، وبمجموع سكان قدره ٨١,٩٤٥,٠٠٠ نسمة أو ٣٣,٥ ٪ من القارة. ولئن بدت المساحة أعلى من نسبة الساكن. فهذا لأن الجزء الأكبر من المنطقة التى استقلت هو نتيجة تحلل الإمبراطورية الفرنسية ولذا يشمل قطاعا هائلا من الصحارى.

هذا ومنذ ١٩٦١ استقلت سيزاليونى وتنجانيقا فى ديسمبر ١٩٦١ وكذلك رواندا وبوروندى، بينما نالت أوغندة الاستقلال الذاتى فى مارس ١٩٦٢ ثم الاستقلال الكامل فى أكتوبر من نفس العام، وبهذا يكون أغلب شرق إفريقيا قد استقل كما يكون حوض النيل قد تحرر كلية. هذا وقد رفعت الوصاية عن جنوب غرب إفريقيا كما أن موعد استقلال كينيا ظل رهن «المساومة» فترة حتى تحقق فى ١٩٦٣. وفى نفس السنة ١٩٦٣ نالت غمبيا وزنجبار الاستقلال الذاتى، بينما أعلن حل اتحاد وسط إفريقيا لتنال كل من نياسالند وروديسيا الشمالية الاستقلال الذاتى، وذلك جميعاً تمهيداً للاستقلال التام، الذى تحقق فى الوحدات الأربع المذكورة فى العام التالى ١٩٦٤. كذلك تستقل بتشوانالند وباسوتولند فى ١٩٦٦.

واضح من هذا التطور الانفجارى أن الشئ المثير هو أن معدل زحف التحرير كان أسرع من معدل توسع الاستعمار. ولا شك أن العقد السادس من

هذا القرن أخطر وأوقع من نقيضه المباشر العقد التاسع من القرن الماضى. وفى ١٩٦١ أصبح فى القارة ٢٨ دولة مستقلة وقفزت المساحة المستقلة إلى نحو ٨ مليون ميل١ أى ٧٠٪ من مساحة القارة تضم ١٨٧ مليون نسمة من ٢٤٥ ميلوناً. أى أكثر من ٧٥٪. وزيادة نسبة عدد السكان المستقلين عن المساحة المستقلة يعنى أن أكثف الجهات سكاناً فى القارة بوجه عام هى من بين المناطق التى استقلت.

وفى عام ١٩٦٢ زادت الدول المستقلة ٤ أى أصبحت ٣٢، وزادت المساحة المستقلة نحو ١,٥٣٦,٠٠٠ ميل٢ أى أصبحت نحو ٨٢٪ من القارة، كما ارتفع مجموع السكان المستقلين بنحو ٣٢,٤ مليون نسمة فأصبحت نسبتهم أقل قليلا جداً من ٩٠٪ من مجموع سكان القارة. أما فى الوقت الحالى – ١٩٦٥ – فقد وصل عدد الوحدات المستقلة فى القارة إلى ٣٥ عدا ملاجاش وجنوب إفريقيا، مجموع مساحتها نحو ١٠ مليون ميل٢ أو نحو ٨٥,٥٪ من مساحة القارة، ومحتواها السكانى لا يقل عن ٢٣٣ مليون نسمة أو حوالى ٩٣٪ من أبناء القارة.

نمط توقيت التحرير

ورغم أن ما تم من حركات التحرير فى القارة حدث فى فترة زمنية قصيرة، فإن هناك توقيتاً إقليمياً مختلفاً لها يرسم نمطاً جغرافياً واضحاً، ويأخذ خطوط سير محددة إلى حد بعيد، مما يشير إلى وجود ضوابط منطقية خلفها لها

مغزاها. فبوجه عام بدأ التحرير أولا بساحلي إفريقيا المتوسطية والبحر الأحمر. وفي هذا الضلع الشمالي الشرقي كانت مصر هي حجر الزاوية أو القوة الركن موقعاً ودوراً فهي التي كانت نموذج المغرب العربي في كفاحه[1]، ثم صارت بعد ذلك مثالا ومساعدا لبقية أجزاء القارة. والواقع أن دور مصر القيادى والطليعي في التحرر الإفريقي يشبه تماما دور الهند في آسيا. كما أن العالم العربي في مجموعه كان «واحة إفريقيا» نضاليا. يلي ذلك زمنيا نطاق غرب إفريقيا بوجه عام، يتبعه مباشرة تقريباً نطاق الصحراء الكبرى وحوض الكونغو.

ومن هذا نرى أن الحركة بدأت في السواحل قبل الداخل، ومن الشمال قبل الجنوب، وأن إفريقيا خارج المدارين استقلت في مجموعها قبل إفريقيا المدارية. ولا شك أن هذا الترتيب الزمني يعكس إلى حد بعيد درجة التقدم الحضاري العام، وما تعني من أصول قومية تاريخية ونضج اقتصادى وسياسى. وحتى ١٩٦٠ نجد أن نصف القارة الشمالي قد تحرر في مجموعه تقريباً، وأن التحرير قد عبر خط الاستواء لأول مرة (الكونغو). ومعنى هذا أن الاستعمار في القارة كان قد عبر خط الزوال من قبل ودخل مرحلة الشفق - أم لعلها كانت الغسق؟

ثم لما زحف التحرير جنوباً ليشمل كينيا وأوغندة وتنجانيقا وروانـدا - أوروندى أصبح خط عرض ١٠° جنوبا هو الحد الفاصل بين كتلة التحرير

1- Nevil Barbour The Maghrib, A. Survey of Wesr. Africa, Lond., 1959, pp. 313 ff.

وجزيرة الاستعمار المتخلفة. ومع استقلال نياسا وروديسيا الشمالية (ملاوى وزامبيا) تأرجح الخط الفاصل فى موجة قوية ليصل إلى خط عرض ١٨° جنوباً حيث تتحدد الآن سن رأس حربة التحرير الإفريقى. وفى هذا كله تأكيد واستمرار لاتجاه حركة التحرير من الشمال إلى الجنوب كحقيقة جغرافية كبرى فى التطور السياسى لخريطة القارة. وسيلاحظ فى شبه القارة الجنوبى أن التحرير يزحف من الشمال على طول العمود الفقرى للمرتفعات الشرقية - تماماً عكس مسار الاستعمار الأبيض فى القرن الماضى[١].

وإذا كان محور الحركة العام هو بصورة إجمالية جداً من الشمال إلى الجنوب، فإن هناك استثناء هاما يأخذ شكل عملية «ضفدعية» من القفز أو التخلف سبقت المد التحررى أو هو تخطاها، فإثيوبيا وليبريا وكلاهما فى أقصى جنوب النصف المستقل هما أقدم وحدات القارة استقلالا فى الواقع، ولكن لهذا أسبابه الخاصة المفهومة، وهى على الترتيب منعة وعزلة القلعة الحبشية التى ترتفع كجزيرة جبليه طاردة، وظروف إنشاء ليبريا الخاصة «لتحرير» الرقيق الأمريكى، فكلاهما استقلال سلبى إن صح القول، بل إن كاتباً أمريكيا يقول: أن ليبريا من الناحية الفعلية ليست إلا «مستعمرة غير رسمية» للولايات المتحدة[٢].... هذا أول.

١- عبد العزيز كامل «الجغرافيا والتحرر الإفريقى»، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦٠، ص ١٧٩.

2- G. T. Renner, Africa A Dtudy in Colonialism, in World Political Geog. (ed. G. E. & R. H, Fifield), N. Y., 1954. P. 414.

أما من الناحية الأخرى فنجد على الساحل الشمالي حالتين من التخلف الزمنى النسبى فى حركة الاستقلال، وهما مصر والجزائر، ويبدو تخلف مصر الزمنى غريبا إذا قيس بإثيوبيا رغم قدم الأولى الحضارى والتاريخى الواضح، ورغم دورها الكفاحى والقيادى الطويل. وبالمثل يبدو غريبا أن تتخلف الجزائر عن غانا أو داهومى. ولكن هذا يرجع إلى عامل آخر غير الحضارة والنضج المحلى، وهو نوع الاستعمار. وهذا ينقلنا توا إلى العلاقة بين التحرير ونوع الاستعمار.

التحرير وأنواع الاستعمار

وهنا نلاحظ أن تقدم أو تأخر الحركة التحررية زمنيا، وسهولتها أو صعوبتها نضاليا، أمر يرتبط إلى حد كبير بنوع الاستعمار. وليس من السهل أن نصنف الاستعمار فى الدول الافريقية بحسب التقسيم الثلاثى المعروف من استراتيجى واستغلالى وسكنى، لأن الاستعمار غالبا متعدد الأغراض[1]. فالبعد الاستغلالى عادة قاسم مشترك أعظم، وإنما قد يطفو على السطح فى حالة أو يرقد تحته فى حالة أخرى. كما أن اهتمامات الاستعمار قد تتطور من غرض إلى غرض آخر بتطور الظروف. خاصة مع ظهور ثروات معدنية خبيئة كما تحول

1- R. J. Harrison Church, Modern Colonization, Lond. 1951, P. IX.

راجع أيضاً: جمال حمدان. الاستعمار والتحرير فى العالم العربى. المكتبة الثقافية. القاهرة، ١٩٦٤. ص ٩٤ – ٩٧.

الاستعمار الاستراتيجي لصحراء الجزائر إلى استعمار استغلالى أيضا بعد كشف البترول.

مع هذا كله فهناك عادة تركيز على جانب معين أكثر من غيره من جوانب الاستعمار. وهذا لا يرتبط فقط بالبيئة الطبيعية، وإنما أيضاً بنمط الاستعمار ومذهبه. فالاستعمار الفرنسي والبرتغالى - بوجه عام اللاتينى - الذى يجنح إلى الحكم المباشر وإلى «التمثل» يوحى ابتداء بالاستعمار السكنى. أما الاستعمار البريطانى «الانطوائى» صاحب الحكم غير المباشر فينبغى نظرياً ألا يشجع على الاستعمار السكنى كثيراً. ومع ذلك فالبيئة الطبيعية - التأقلم - هى الضابط الفيصل فى النهاية. وعلى هذه الأسس نحلل علاقة كل نوع من الاستعمار بحركة التحرير.

التحرير والاستعمار الاستراتيجى

فأما الاستعمار الاستراتيجى فمرتبط أساساً بالمواقع الاستراتيجية، ولكن مصيره مرتبط أيضاً إلى حد بعيد بالتطورات الاستراتيجية العالمية. ولو أن الاستراتيجية الذرية الكوكبية الجديدة التى قلبت تماماً فكرة الموقع الجغرافى والنقط البحرية والبرية قد ظهرت منذ عقود، أو لو أن الهند استقلت فى وقت مبكر، لكان من الراجح أن تستطيع دولة كمصر أن تنتزع استقلالها منذ ذلك التاريخ. ويمكننا أن نصنف الاستعمار البريطانى فى مصر وفى الصومال على أنه كان أساساً استراتيجياً. حيث كانتا تسيطر ان على مدخلى البحر الأحمر وطريق

الهند. وبالمثل كان الاستعمار الفرنسى فى الصحراء الكبرى. حيث كانت ظهيراً لكل من شمال إفريقيا وغرب إفريقيا ومجالا لإمبراطورية عسكرية فرنسية مترامية.

ولئن كان الاستعمار الاستراتيجى هو البداية والنواة فى مصر، فقد نمّى حوله بعد قليل مصالح اقتصادية عميقة تجاذبت حولها بدورها مستعمرات سكنية متنوعة القوميات، حتى أصبح الاستعمار فى مصر فى الحقيقة مثلثاً، وإن يكن مثلثاً قائم الزاوية وتره الحساس هو الاستراتيجية، حتى إذا ما سقط هذا انهار معه الضلعان الآخران. كذلك كان للاستعمار فى السودان جانبه الاستراتيجى الواضح إلى جانب أهدافه الاستغلالية، وذلك كظهير لمصر وكنافذة على البحر الأحمر، ولموقعه المسيطر على أعالى النيل والمتصل بكتلة الاستعمار البريطانى فى شرق إفريقيا[1]. ولقد رأينا من قبل كيف أن الاستعمار الاستراتيجى فى صحراء الجزائر تحول إلى اللون الاستغلالى حين تفجرت فيها ثورة البترول، وخاصة بعد أن ضاعت إمبراطورية السودان والصحراء.

التحرير والاستعمار الاستغلالى

أما الاستعمار الاستغلالى فيظهر فى المناطق التى يمكن أن تكون غنية إنتاجا، ولكنها لا تصلح للاستقرار الأبيض. ويكون هذا عادة بسبب المناخ المدارى غير المعدّل فى المناطق السهلية قليلة الارتفاع – أى مناطق المناخ المضاد

1- Halford L. Hoskins, The Middle East. Problem Area in World Politics, N. Y., 1957, P. 78.

Anticlimes – مثل غرب إفريقيا «مقبرة الرجل الأبيض». هنا لا تظهر «مستعمرات» بل «جاليات» بيضاء، أساسها التجار ووحدتها الفرد أكثر منه الأسرة؛ وهى لذلك مجتمعات مذكرة غالباً أو شديدة الذكورة جداً، كما تنحصر فى فئات من الأعمار الوسطى، وتقل الفئات الهامشية أى الأطفال والشيوخ. والمجموع بعد هذا قليل العدد، لا يعدو بضعة آلاف، مقتلعة، قصيرة العمر، دائمة التجدد فى أفرادها، بحيث يندر بينها مواليد إفريقيا. وهى أخيراً سكان مدن أولا وعواصم ثانياً. وربما لم يزد عدد الأوربيين فى ظل الاستعمار الاستغلالى فى كل القارة عن ربع المليون من مجموعهم البالغ ٥ ملايين. وعادة لا تزيد نسبتهم إلى الوطنيين فى كل مستعمرة عن ٥ فى الألف[1].

لهذا كله فإن موقف مجتمعات الاستعمار الاستغلالى من المد التحررى يكون ضعيفاً. وهى حيث لا تعتمد على السيادة البيضاء قد تعتمد على «الامتيازات الأجنبية» بحسب درجة حضارة المستعمرة. على أنها فى النهاية تعتمد على حماية دولة الاستعمار المتروبول، ويندر – بعكس الاستعمار السكنى– أن تستطيع أن تؤثر على سياستها أو أن ترغمها على البقاء فى وجه المد التحررى حين يبدأ[2]. والطبيعة من جانبها هنا تأخذ جانب التحرير – مثلا فى غرب إفريقيا حيث كانت بعوضة الملاريا هى المنقذ كما قيل:

1- G. Trewartha & W. Zelinsky, Population Pattern in Tropical Africa, Ann. Assoc. Amer. Geographers, June 1954, P. 145.

2- W. M. Macmillan, Africa Emergent. Pelican Books, 1949, P. 21.

The anopheles mosquito the "saviour of West Africa"[1]

يضاف إلى هذا أن الاستعمار الاستغلالى يمكن لنمو الوطنيين وتقويتهم مما يزيد الاختلال فى الموقف بين الاستعمار والاستقلال.

لهذا جميعاً وجد التحرير هنا أن من السهل نسبياً أن يضغط بلا حرب، ووجد الاستعمار أن من الممكن فيه أن يتنازل - على الأقل عن الشكل، وذلك غالباً بالوصول إلى أنصاف حلول هى الاستقلال الاسمى مع بقاء ارتباطات اقتصادية وثيقة تحقق هدف الاستعمار الاستغلالى الأصلى دون أن تصطدم بشكل التحرير الاستقلالى. وسيلاحظ أن ما ظل من الوحدات الإفريقية محتفظاً بعلاقات كعضو فى الكومنولث البريطانى، أو الجماعة الفرنسية أغلبها كان من نوع الاستعمار الاستغلالى. وفى حالة دول الاتحاد الفرنسى بالذات كان مبدأ «الاستقلال داخل الترابط Independence within Interdependence»[٢] شرطاً مطاطاً فى تحرير وحداته الإفريقية، وأساساً لمحاولة لخلق أورإفريقيا جديدة، اقتصادية لا سياسية هذه المرة. من هنا سمى البعض هذه الحلول الوسطى «بالاستعمار الجديد neo-colonialism» أو «الاستعمار الخبئ Crypto-colonialism». وبعد أن كنا نعرف الاستعمار بدأنا نسمع عن «الاستقلال الاستغلالى»!

1- Ibid., P. 201.

2- Barbour, P. 97.

التحرير والاستعمار السكنى

أما الاستعمار السكنى فقاصر على حيث يمكن الإقامة والتوطن الدائم للأبيض مع وفرة الموارد الإنتاجية. ولذلك فهو جغرافيا أقل رقعة وانتشارا من الاستغلالى. وهذا يرتبط بيئياً بنوعين من المناخ: المناخ المشابه homoclimes الذى يكرر مناخ الوطن الأصلى تقريباً، كما فى شمال إفريقيا وجنوب إفريقيا – أى أنه خارج المدارين. النوع الثانى هو المناخ المرتفع aliticlimes حيث يصحح الارتفاع أخطاء المناخ المدارى ويعدله[1]. ولما كان المثلث الجنوبى من إفريقيا هو إفريقيا العليا تقريبا، فإنه هو المسرح الحقيقى للاستعمار السكنى – وبصفة أخص نصفه الشرقى الأكثر ارتفاعا. ويمكن إجمالا أن نقول إن مناطق الاستعمار السكنى فى القارة هى إفريقيا العليا وإفريقيا الصغرى، بينما أن إفريقيا السفلى هى مجال الاستعمار الاستغلالى والاستراتيجى.

وللاستعمار السكنى دورة: فهو لا يبدأ إلا بعد امتلاك الأرض الزراعية الممتازة – بالضرورة بانتزاعها من الوطنيين، وغالبا بإبادتهم منها. ولهذا فإن المرحلة التالية فى تاريخ كل استعمار سكنى هى صراع دموى على الأرض: «كالاستعمار الرسمى Colonisation officelle فى الجزائر، وحرب الكافير Kaffir فى جنوب إفريقيا حيث يزعم البعض أن أرض ما عبر نهر كاى

١- راجع فى نظرية المناخ والاستيطان، مناقشة: محمد رياض، كوثر عبد الرسول الاقتصاد الإفريقى، ص ٩٠ – ١٠٢.

Transkei لم تكن أبدا ملكا للبانتو، وكحرب الماوماو والكيكويو فى كينيا .... الخ. لهذا كله كانت مشكلة الوطنيين فى ظل الاستعمار السكنى هى قبل كل شيء مشكلة الأرض.

فإذا تمت مرحلة اغتصاب الأرض بدأت المرحلة التالية وهى التعمير. هنا تتقاطر أفواج المستعمرين «كمستعمرين» حقا Colons، بقصد الإقامة الدائمة واستبدالا للوطن الأم بالوطن الجديد. ومعنى هذا أعداد ضخمة فى النهاية «ومستعمرات» حقيقية تتألف من أسرات لا أفراد، ولذا يقترب تركيب الأعمار وميزان الجنس فيها من معدلاتها عند الوطنيين، أى تكون عادية متزنة تمثل مجتمعاً دائما لا مجرد جماعة عابرة. وهى وظيفيا لا تأتى كتجار فقط. بل أساسا كزراع – ولا ننسى أن البوير معناه فلاح. ولذلك فهم لا يقتصرون على سكنى المدن، بل ويتغلغلون فى الريف. ومع الزراعة تضرب جذورهم فى التربة الإفريقية فتظهر – بحسب عمر الاستعمار – أجيال منهم إفريقية المولد والموطن: مثلا فى ١٩٤٨ كان ١٠٥ آلاف من فرنسيى الجزائر أى نحو العشر هم فقط الذين ولدوا فى فرنسا[1]!

من هنا يفقدون بالتدريج صلتهم بالوطن الأب بدرجة تتناسب تقريبا من البعد الجغرافى والبعد التاريخى، حتى لقد تنشأ بينهم لهجات خاصة من اللغة مثل الباتويت Patouete وهى فرنسية الجزائر[1]، والافريكانز Afrikaans لغة

1- Barbour, op. cit., p. 204.

البوير التى تمثل تحريفا محليا للهولندية Nederlands[1]. والمستوطنون بعد هذا يمثلون بوجه عام صورة أركية متحجرة من مجتمع الوطن الأب كما كان منذ قرن أو أكثر، حيث قد لا نجد لها مثلا إطلاقا فى الوقت الحالى..... وهم كذلك يكتسبون بسرعة نظرة ضيقة محافظة تنزع إلى التكيس وتدعو فى النهاية إلى الجمود والتكلس، لعل خير - أو شر - ما يمثلها روح البوير الانعزالية الذين كانوا دائما يريدون العزلة: قديما بهجرتهم الكبرى Great Trek وحديثاً بالاپارتيد Apartheid.

ويصعب من الناحية العددية أن نرسم حدا أدنى - نقطة الصفر - للاستعمار السكنى. فالنسبة المئوية وحدها لا تكفى: فمثلا تبلغ نسبة الأوربيين من مجموع السكان فى ساوتومى وبرنسيب ١,٩ ٪، وفى غينيا الإسبانية وفرناندوبو ٢ ٪، بينما هى لا تزيد عن ٠,٦ ٪ فى كينيا. ولكن مجموع الأوربيين فى المجموعة الأولى كلها لا يزيد عن ٥ آلاف، بينما لا يقل عن ٦٦ ألفاً فى الثانية. على أننا يمكننا أن نتخذ نسبة ٠,٦ ٪ حدا أدنى نبدأ نشعر عنده بالاستعمار السكنى كما كان فى كينيا ومدغشقر والكنغو[2]. وهنا سيلاحظ أن الاستعمار البرتغالى وكذلك البلجيكى كان يميل إلى أن يكون سكنيا حتى أن كلا من أنجولا والكنغو كانت تحوى من البيض أكثر مما تضم كينيا المثل الشهير (٨٠ ألفاً لكل مقابل ٦٦ ألفا). هذا وقد كانت تصل النسبة البيضاء

1- Macmillan, op. cit, p. 323.

2- Trewarha & Zelinsky, P. 145.

إلى ٢,٢ ٪ فى روديسيا الشمالية، ولكن النسب الخطيرة للاستعمار السكنى تبدأ عند ٥ ٪.

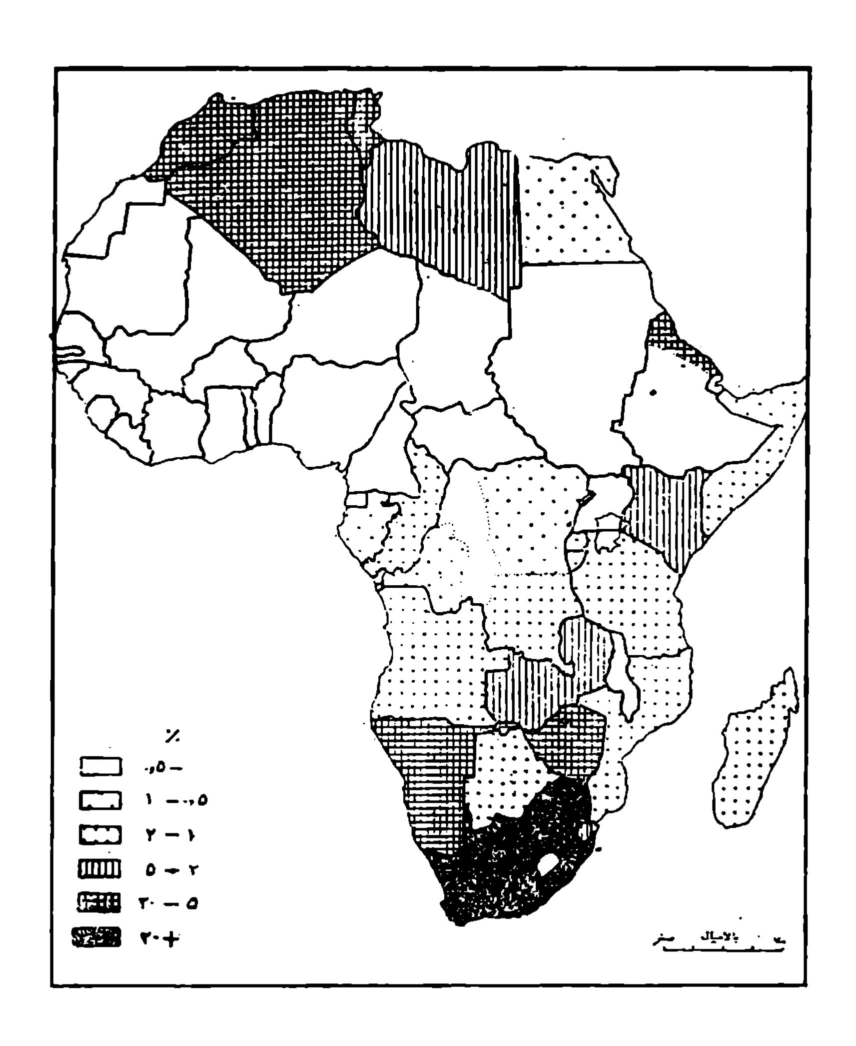
	عدد البيض	النسبة المئوية من المجموع
ليبيا (١٩٥٤)	٥٠ ألفا(٢)	٤
مراكش (١٩٥١)	٤٠٣ آلاف	٥,٢
تونس (١٩٥٦)	٢٥٥ ألفا	٦,٩
روديسيا الجنوبية	١٣٧ ألفا	٨,٤
الجزائر(٣)	١ مليون	١٠
جنوب إفريقيا	٣ ملايين	٢١

وسنرى من هذا أن ٩٥ ٪ من الأوربيين فى القارة كان يعيش فى ظل الاستعمار السكنى، وأن جزيرتيه الرئيسيتين هما المغرب العربى (٢ مليون)، وجنوب إفريقيا (٣ مليون). وسنلاحظ أنه بينما المغرب العربى استعمار سكنى لاتينى، فإن المشرق العربى استعمار استراتيجى - استغلالى سكسونى. ومع ذلك فإن عدد الأجانب فى مصر وصل فى حين ما إلى نحو ربع المليون (٢٢٥ ألفا فى ١٩٢٧)[٣] حتى جمعت بين أنواع الاستعمار الثلاثة فى الحقيقة. وكما كانت الجزائر نقطة الارتكاز فى استعمار المغرب وصارت نواة

١- بلغ عدد الطليان ضعف هذا أثناء الحرب الثانية وقبل ترحيل ٤٠ ألفاً من المستعمرين من برقة.

2- Inst. national d' Etudes démographiques, Les Algeriens en France, cah. No. 24, 1955.

٣- الإحصاء السنوى للجيب، ١٩٦٢، القاهرة، ص ١٦.



شكل ٥ الأجانب فى إفريقيا قبل الخروج الأبيض

الاستعمار السكنى فيه، ومنها تقل نسبته شرقاً وغرباً، فكذلك كان الاتحاد هو رأس الجسر فى الاستعمار السكنى فى كل إفريقيا الجنوبية، ومنها تقل نسبته كلما اتجهنا شمالا.

ففى المثلث الجنوبى يتزامى نطاق الاستعمار السكنى على طول محور المرتفعات الشرقية ابتداء من الاتحاد حتى كينيا كمحور أبيض أو كمحور «المرتفعات البيضاء» – إذا عممنا تعبيرا خاصا بكينيا، مع ملاحظة أن هذا تعبير نسبى. لأن البيض أينما كانوا أقلية عددية حتى فى هذه المرتفعات البيضاء [١]. هذا وقد يمكن أن نمد هذا النطاق ليشمل هضبة إثيوبيا إذا اعتبرنا مشاريع ومحاولات الاستيطان الإيطالية فى فترة احتلالها.

ولعلنا نذكر هنا أن هذه المرتفعات كانت أمل الأطماع الاستعمارية العاتية ابتداء من رودس حتى سمطس، حيث كان حلمهم أن يوسسوا على طولها إمبراطورية محورية تمتد بعمق مئات من الأميال من جنوب إفريقيا حتى كينيا والبحيرات لتكون «درع الحضارة فى قلب القارة». [٢] ولقد قدر الاستعمار أن المناطق الصالحة لتوطنه فى إفريقيا المدارية تبلغ نحو ٢,٢ مليون كم٢ أو نحو ثلاثة أعشار القارة. ولكن ثبت تطوح هذه الأحلام، لأن مثل هذا النطاق

1- Arthur Kirby, East Africa, in The Africa of Today & Tomorrow, op. cit, p. 83.

2- A,F. Hattersley, South Africa, Lond. 1933. P.175; Westermann, P. 307-8.

الهضبى المرتفع لا وجود له ببساطة على هذا النحو المتصل المستمر، كما أنه محتل فى أغلبه بأصحابه الوطنيين[1].

وإذن فلا البيض ولا الأرض الصالحة التى يرتبط بها وجودهم يمثل سلسلة متصلة، بل هو أساسا رقع منتشرة[2]. فى هذا «العمود الفقرى» تقل نسبة البيض كلما اتجهنا شمالا من الاتحاد. الذى هو بالنسبة للاستيطان أرض القاعدة، إلى وسط إفريقيا أرخبيل الاستيطان، إلى شرق إفريقيا بحر جزر الاستيطان السديمية المتناثرة[3].

هذا هو النمط الجغرافى للاستعمار السكنى. والمهم أنه يمثل أعتى مشاكل التحرير فى القارة. فأكثر مما جنى «الموقع» على مناطق الاستعمار الاستراتيجى جنى «الارتفاع» هنا على مناطق الاستعمار السكنى. وقد يكون تأخر التحرير فى المثلث الجنوبى راجعا إلى سيادة الاستعمار السكنى عليه. ففى ظل هذا النوع من الاستعمار تزداد مشكلة التحرير وصعوبته كلما كانت القوة والنسبة العددية للمستوطنين أكثر. فالعلاقة عكسية بين التحرير والاستيطان، إنها علاقه شبه ميكانيكية كالعلاقة بين القوة والمقاومة. ولهذا فإن الموقف فى روديسيا الجنوبية مثلا أشد صعوبة مما كان فى كينيا، وكان أشد كثيراً فى

1- Westermann, id.

2- Macmillan, Africa Emergent, p. 47.

٣- عبد العزيز كامل، المرجع السابق. ص ١٧٦؛

L. H. Gann & R. Diugnan, White Settlers in Tropical Africa, Penguin African Series, Lond. 1962.

الجزائر، بينما هو إلى درجة اليأس فى جنوب إفريقيا حيث لم يعد يشار إلى البيض «بالمستوطنين». وفى المثلث الجنوبى بالذات نجد أن زحف التحرير يكاد يتناسب عكسيا مع نسبة البيض.

على أن ضابطاً آخر غير هذه النواحى الإثنوجينية ethnogenics – ديموغرافية الأجناس[1] – يتدخل فى تقدير مصير الاستعمار السكنى. تلك هى البيئة الطبيعة. فمن حسن الحظ، يتفق أن مناطق الاستعمار السكنى هى الأعم الأغلب مناطق المرتفعات الهضبية أو الجبلية بالذات، أى مناطق القلاع الطبيعية التى تضعف قبضة الضبط الاستعمارى وتسمح للوطنيين بحرب العصابات، بينما هى تضاد بطبيعتها جيوش المستعمر الميكانيكية، كما أن الغطاء الغابى الذى يكسوها بطبعه ستاراً مانعاً ضد السلاح الجوى [2]. أى أن البيئة الطبيعية التى كانت مغناطيس الاستعمار السكنى هى بعينها التى يمكن أن تصبح عامل طرده، والطبوغرافيا التى كانت عوناً للاستيطان هى فى النهاية عوان عليه.

تلك تجربة متواترة فى جغرافية الاستعمار عرفتها إثيوبيا ضد الطليان، وتحققت من قبل فى الريف ضد الأسبان، وعاشتها بالأمس الجزائر فى أوراس والقبائل ضد فرنسا، وخاضتها الكيكويو فى كينيا، بل إن معاقل الثورة فى أنجولا الآن ضد البرتغال تتركز بالذات فى نواة المرتفعات الوسطى والشمالية

1- G. H. Pitt-Rivers, Anthropological Approach to Ethnogenics, in Essays Presented to C. G. Seligman, 1934.

2- Marvin E. Mikesell, "Algeria", Focus, Feb. 1961,p 2.

الشرقية Planalto. وأكثر من هذا نحن نذكر مقاومة الإليوبيين المستميتة ضد الإيطاليين بضعة عقود، وننسى أن مقاومة أعنف قد سجلتها من قبل مرتفعات جنوب إفريقيا - الزولو والمتابيلى.... الخ - ضد الاستعمار الأبيض. لا لعقد أو عقدين، بل لقرن بأكمله على فترات متقطعة، ونعنى بها حرب الكافير التى استمرت من ١٧٧٨ إلى ١٨٧٧ حتى سميت بجدارة «حرب المائة عام الإفريقية»[1].

هذه إذن بعض العوامل المساعدة والمضادة للتحرير إزاء الاستعمار السكنى. على أن المشكلة بعد هذا ليست مشكلة سهلة. لأنها فى الحقيقة مزدوجة، ترسم نمطاً سياسياً متكرراً: فالتحرير هنا يكافح القوة المتروبوليتانية من ناحية، والمستوطنين من ناحية أخرى، وكلما أشرف على انتزاع تنازلات من القوة الاستعمارية تحول المستوطنون إلى عصابة إرهابية داخلية «تأخذ القانون فى يدها» وتفرض نوعاً خاصاً من حكم الملاك Landocracy، حكم ملاك الاستعمار Plantocracy[2]، وتعلن العصيان والتمرد على الحكومة «الأم» مهددة «بحرب استقلال» للانسلاخ عنها، والانفراد بالمستعمرة. هذا ما حدث فى الجزائر؛ وما طالب به المستوطنون والمتطرفون فى كينيا؛ أما روديسيا الجنوبية، فقد هددت حيناً بالانفصال عن بريطانيا، والانضمام إلى معقل الاستعمار السكنى فى ظهرها وهو جنوب إفريقيا، كما كان فيها من طالب بأن يتحول الاتحاد إلى

1- Macmillan, p, 115

2- Macmillan, p. 252.

دومنيون، وها هى أخيراً قد أعلنت بالفعل «استقلالها» من جانب واحد متحدية بذلك الإرادة الإفريقية داخل روديسيا وخارجها، ومتحدية كذلك تيار التحرير وروح العصر واتجاه التاريخ. وفى تنجانيقا حيث كان البيض أقلية تافهة طالب بعضهم فى حين ما بالانضمام إلى كينيا حيث البيض أكثر وأقوى نسبياً .

«والتقسيم» مرحلة أخرى وأخيرة فى دورة حياة - أو وفاة! - الاستعمار السكنى. فحين يجد المستعمرون أن القوة المتروبوليتانية قد أرغمت على التسليم بالاستقلال، يحاولون بالإرهاب فرض مساومة على تقسيم جغرافى للمستعمرة إلى دولتين. دولة أوربية مستقلة ودولة وطنية مستقلة. وهى محاولة تفشل دائماً كما فشلت مثلها من قبل محاولات القوة المتروبوليتانية نفسها للتقسيم. هذا حدث فى الجزائر، وتردد حيناً فى الروديسيتين بشكل ما، ولا تختلف مشاريع «العزل الجغرافى» فى «بانتوستانات» جنوب إفريقيا عنه كثيراً.

التحرير والخروج الأبيض[1]

من السهل أن نرى أن حركات التحرير وإذابة الاستعمار decolonisation اصطحبت غالباً «بخروج» الجاليات الأوربية colonial exodus من الدول الإفريقية المستقلة. هذا حدث فى مصر وتونس ومراكش (المغرب) والسودان وغينيا... الخ. ففى مصر بدأ الخروج الأبيض منذ مدة: فبعد

١- جمال حمدان. الاستعمار والتحرير في العالم العربي. ص ١٠٢ - ١٠٧.

قمة قياسية فى ١٩٢٧ ($\frac{١}{٤}$ مليون) انخفض عدد الأجانب إلى ١٤٦ ألفاً فى ١٩٤٧ خرج بعدها - لا شك - جزء كبير منهم. وفى ليبيا كان الطليان قد بلغوا علامة المائة ألف قبل الحرب الأخيرة، رحل منهم ٤٠ ألفاً من برقة أثناء الحرب وهم الآن نحو ٥٠ ألفاً. وفى تونس رحل ٤٠٪ من الأوربيين منذ الاستقلال[1]. ويقدر أن ١٦٥ ألفاً من الأوربيين خرجوا من المغرب وتونس منذ الاستقلال[2].

وأما فى مناطق الاستعمار السكنى العنيف فتأخذ المشكلة شكلا مختلفاً جداً، فهى تسمى بالمجتمعات متعددة الأجناس. وهى تسمية لا نظن مقبولة لأنها تغلّف مغالطة واضحة. فحين تكون نسبة الأوربيين إلى الوطنيين ١ :٢٥ كما فى «إتحاد وسط إفريقيا» أو ١ :١٧٠ كما فى كينيا يكون إما من السذاجة أو التضليل أن نتحدث عن «تعدد» الأجناس. ولهذا يرى الوطنيون أن سياسة «المشاركة Partnership» التى يقدمها صناعها على أنها «سياسة غير عنصرية فى مجتمع متعدد الأجناس» ليست فى الحقيقة مشاركة بل شركا. فى مثل هذه المناطق لم يكن يطمع الإفريقيون أساساً إلا فى الاستقلال، وليس بالضرورة فى إخراج الأوربيين إذا قبلوا مواطنة عادية بلامتيازات. هذا واضح فى حركات التحرير بجنوب ووسط وشرق إفريقيا، كما أعلنت عنه الجزائر التى خيرت المستوطنين بين الجنسية الجزائرية أو البقاء كأجانب عاديين أو الخروج.

1- J. Beaujeu-Garnier & A. Gamblin, Images économiques du Monde. 1958, p. 96.

2- Barbour, p. 70.

ومع ذلك فمن المرجح أنه - باستثناء جنوب إفريقيا - قد يصفى الاستعمار السكنى نفسه بعد استقلال هذه الوحدات سياسياً. ذلك أن المستعمر الأبيض الذى عاش طول عمره فى كل أجزاء إفريقيا بعقلية ووضعية عنصرية طبقية عليا فوق الجميع - أو ما يسميه الألمان Koloniale Obersicht[1] - ذلك المستعمر ليس من المنتظر أن يقبل التنازل عن هذا التراث بسهولة. لقد كان المستعمرون من العروض الوسطى والعليا يؤلفون الطبقة العليا، والمواطنون أبناء العروض السفلى يكونون الطبقات السفلى فى المجتمع - كأنما كان القطاع الرأسى فى الطبوغرافية الاجتماعية انعكاساً منتصباً لقطاع أفقى من خطوط العرض!

ولهذا جميعاً فكما يتنبأ سيتهول قد يهجر المستوطنون بعد فرض المساواة بين الأجناس فى إفريقيا مستقلة، ولا تبقى إلا «جاليات» قد تذوب فى الجسم الوطنى[2]. وقد بدأت بالفعل مؤشرات المستقبل تتحرك فى هذا الاتجاه: فمن قبل اتفاقية إيفيان بدأت فرنسا تضع برنامجاً لاستقبال ٤٠٠ ألف من فرنسى الجزائر العائدين، وبالفعل شهد شهر واحد بعد استقلال الجزائر خروج أكثر من نصف مليون من الفرنسيين دفعة واحدة! كذلك فإن المستعمرات البريطانية فى إفريقيا الجنوبيه بدات تفكر فى استراليا كخط دفاع أخير وكوسط أبيض خالص.

1- Karl J. Pelzer, Geog. & hte Tropics, loc. cit. p. 327.

2- Sithole, op. cit.

ومعنى هذا كله أن مستقبل الجزر البيضاء فى القارة هو كمصير أى جسم غريب يدخل الكائن العضوى لا يستطيع أن يمتصه ويتمثله فيلفظه فى النهاية. قد يكون هذا مصداقاً لما قاله ليوبولد سنغور باسم الإفريقيين: «نحن لا نريد أن نُتمثل بل أن نَتمثل»[1]. وقد يسجل التاريخ بعد ذلك النهاية العجيبة لأكبر مغامرة ملتهبة محمومة، وأطول رحلة عاتية بين القارات، مما يوحى بأن الاستعمار سكنياً وغير سكنى هو مجرد «جملة اعتراضية» فى تاريخ البشرية، هو ظاهرة عابرة مهما طالت، وعابرة لأنها غير طبيعية فى النهاية.

هل يترك الخروج الأبيض فراغا حضارياً أو اقتصاديا خطيراً فى القارة؟ حتى سنوات قبل التحرير، ظل الاستعمار يردد عدة إدعاءات على أساس أنها مسلمات، يؤكد بها أن إفريقيا كما هى، وكما ستكون لأمد طويل بعيد هى من صنعه، ومصيرها رهن به. فلولاه - هكذا يقول - لربما كانت إفريقيا اليوم على مستواها منذ عدة قرون[2]، وبالتالى منذ العصر الحجرى.. وبناء على ذلك، فإن الإفريقى - الادعاء الثانى - يعرف أن وجود الأوربى ليس فقط مفيداً، بل وضرورياً له، وأنه يدرك أن أكثر مكاسبه من الاستعمار ستضيع إذا ما قدر للأوربى أن يترك القارة[3]. ولقد أتى التحرير ليكسح هذه «المسلمات» ويفجر زيفها جميعا، وخرج الأوربى دون أن تنتكس إفريقيا حضاريا.

1- F. J. Pedler, West Africa, in The Africa of Today & Tomorrow, op. cit., p. 39.

2- Westermann, pp. 1-3.

3- Ibid, p. 326.

ولكن من الناحية الأخرى، تنبأ البعض بأن الاقتصاد الزراعى، خاصة المنظم فى أبعاديات، والاقتصاد التعدينى، قد يضطرب لعدة سنوات بعد الخروج. وبعض الوحدات الإفريقية التى استقلت أمنت البيض اقتصادياً، والبعض الآخر لا يرحب كثيراً بهذه الهجرة الفجائية التى قد ترج الاقتصاد القومى بما تسحبه معها من رأس المال والخبرة الفنية. على أن هذه مشكلة مؤقتة.

أما أن يخشى البعض على المستوى الحضارى والاقتصادى للقارة أن ينتكس بعد الخروج، أو أن يعتذر عن الاستعمار بأنه كان وسيلة التحضير ransculturation, acculturation فإن هذا منطق تبرير محض، لا يسرر ولا يرئ. وهو فى الحقيقة ينبثق عن نظرية أولية هى نظرية التلازم بين مبدأى الاستعمار والتحضير، التى بها تبرر كل النظريات «الإنسانية» أو «الأبوية» فى الاستعمار (!) مثل «عبء الرجل الأبيض» «والأب الأبيض» أو «الأخ الأكبر»[1]. ولكن هذه النظريات ليست فى الحقيقة إلا ترجمة حديثة لنظرية «الأجناس الأطفال» الفاسدة القديمة[2]، كما أن نظرية التلازم بين الاستعمار والتحضير حولت «عبء الرجل الأبيض» المزعوم إلى «عبء الرجل الأسود» بكل معنى الكلمة.

1- Sithole, p. 122.

2- Macmillan, p. 111.

والواقع أن نظرية التلازم بين التحضير والاستعمار فاسدة أساساً. بل يعدها الكثير النقطة السوداء الكبرى فى الحضارة الأوربية. فليس الاستعمار شرطاً للتحضير، وليس احتكار الأجناس الأداة الوحيدة لاحتكاك الحضارات. والنظرية الوطنية الإفريقية المعتدلة ترى أن إفريقيا فى حاجة إلى حضارة أوربا، ولكن ليس إلى استعمارها، فهى تريد خبراء لا حكاما، وفنيين لا مستوطنين. أى أنها تبدأ من الفصل التام بين مبدأى التحضير والاستعمار. ولهذا فنحن ننتهى إلى أن الخروج الأبيض ليس حتمياً نكسة حضارية أو هزة اقتصادية. وتجربة غرب إفريقيا، ومن قبل إفريقيا العربية، دليل واضح. ولا شك أن مصير إفريقيا ومستقبلها يتوقف على إرادتها هى، وليس على وجود أو إرادة الرجل الأبيض.

الفصل الثانى

التركيب السياسى لإفريقيا الجديدة

«لقد امتلأت القارة بالدول الاصطناعية» .. حقيقة سياسية أعلنها صريحة زعماء مؤتمر دول الدار البيضاء منذ سنوات قليلة، ولا تزال صادقة حتى الآن، ولا يملك العالم الباحث إلا أن يؤكدها بكل قوة وموضوعية. فالناظر إلى خريطة إفريقيا السياسية لا شك واجد ألواناً من النقائض السياسية والنقائص الجيوبولتيكية، قل أن اجتمعت فى قارة أخرى. فثمة يطالعنا التعدد المركب المربك فى الوحدات السياسية، ثم تعقدها وتداخلها. أما ضآلة أحجام سكانها فى أغلب الأحيان فلا يناظره – ولا يضاعف منه – إلا ضخامة المردة فى المساحة والرقعة.

وعدا هذه المفارقات الحجمية، فثمة متناقضة الوحدات الداخلية وشبه الداخلية التى تتبلور فى قارتنا كما لا تتبلور فى قارة سواها. وعدا هذا وذاك فثمة سلسلة كاملة من الجيوب والأسافين الميكروسكوبية ترصع أطراف القارة وتمثل متحفاً فريداً من «الحفريات» والعجائب السياسية. كل أولئك فى غير ما منطق جغرافى مفهوم أو مقنع. ولهذا إذا كان لنا أن نستبق نتائج البحث، فإننا لن نغالى إذا دمغنا إفريقيا – كما هى وكما فرض عليها – بأنها «قارة الشذوذ السياسى». ولسنا بحاجة إلى أن نقول إن هذا العالم الجديد الطافر لا يمكن أن يمضى طويلا أو بعيداً بهذه الصورة السياسية المهلهلة المتهالكة. ويكفى دليلا

على هذا أن نشير إلى ظاهرة الانقلابات السياسية التى احتاجت كثيراً من دول القارة. لا سيما غربها فى السنوات الأخيرة بصورة تذكرنا بالنمط «اللاتينى» التقليدى.

وما نحسبنا بحاجة كذلك إلى أن نضيف أن كل تشريح وتجريح يوجه إلى النمط الراهن ليس موجهاً إلى الدول الإفريقية البريئة، وإنما إلى مهندس ذلك النمط الخبيث وصانعه وهو الاستعمار الطريد. وإذا كان ثمة نقد أو عتاب يوجه إلى الدول الإفريقية بعد ذلك فهو أن بعضها - ولا نقول كلها - يبدو كما لو قد تقبل تركة الاستعمار لا كإرث مزيف فاسد، وإنما كتراث مرموق. ولكن الحديث عن إعادة التخطيط السياسى للقارة وإعادة تشكيل هيكلها الجيوبولتيكى موضوع آخر.

وإنما نقصر دراستنا هاهنا على تحليل وتشريح موضوعى للاندسكيب السياسى لنحدد مواطن القوة (؟) والضعف فيه، ما كان منها وما يمكن أن يكون. أى سنقتصر على التقييم دون التقويم. وفى حدود هذا الإطار سنعالج ثلاثة عناصر أولية هى: أولا الهيكل السياسى كما يتحدد بملامح الشكل من ترتيب وامتداد، ثم ثانياً الموقع السياسى كما يتمثل فى الدول الداخلية من ناحية والجيوب الساحلية من ناحية أخرى، وثالثاً وأخيراً سنعالج أهم جوانب المساحة من الوجهة السياسية[1].

١- راجع فى هذا الفصل:

G. Hamdan, "The Political Nap of The New Africa" Geog. Review, vol. LIII, No, 3. 1963, pp, 418-439.

الشكل السياسى

لعل من أبرز الملامح فى الخريطة السياسية لإفريقيا تشكلها بشكل القارة العام. وهذا الشكل بسيط فى خطوطه العريضة، نظراً لأنها كتلة واحدة تبدو كجذع يخلو من الزوائد والأطراف، وتأخذ بوضوح صورة لمرة كمثرى معوجة[1] أو زواية قائمة متجانسة العرض إلى حد بعيد فيما عدا فى أقصى الجنوب. فأما الضلع العرضى شمال خط الأستواء فينتهى غرباً بالانبعاج الإفريقى الشهير، بينما يمتد ضلعها الطولى جنوب الاستواء كمثلث شبه قارى. وقد انعكست هذه الخطة الطبيعية العامة فى أشكال الوحدات السياسية للقارة من ناحيتين: الترتيب والامتداد.

الترتيب

فمن حيث الترتيب، يمكن أن نرى أن هذه الزواية القائمة القارية تنتظم دائماً فى جميع أجزائها ثلاثة صفوف متوازية من الوحدات السياسية تتمشى مع محورها العام. فهناك باستمرار ثلاثة خطوط من الوحدات تحدد الهيكل السياسى للقارة: خطان ساحليان يتوسطهما خط داخلى. فيبدأ الخط الساحلى الأول بوحدات إقليم المغرب وليبيا ثم الجمهورية العربية المتحة، ثم ينثنى مع محور الزواية القائمة ليشمل السودان وإثيوبيا والصومال وكينيا وتنجانيقا وموزنبيق

1- Renner, p. 393.

وأخيراً جمهورية (اتحاد) جنوب إفريقيا.

أما الخط الساحلى الآخر فيبدأ بموريتانيا ثم يشمل وحدات غرب إفريقيا ابتداء من السنغال حتى نيجيريا، وبعدها ينثنى شاملاً الكاميرون والجابون فأنجولا فجنوب غرب إفريقيا، وبعدها يندمج مع الخط الأول فى (اتحاد) جنوب إفريقيا. أما الخط الداخلى الأوسط فيرسم أيضاً زاوية قائمة إلا أنه متقطع نوعاً، فهو يبدأ من مالى وفولتا العليا والنيجر وتشاد ثم هو ينحنى شاملا إفريقيا الوسطى وأوغندة وزامبيا وروديسيا «الجنوبية» وبتشوانالاند. ولقد يرى البعض أن الكنغو أدخل فى الصف الداخلى منه فى الصف الساحلى، أو أنه يجمع بين الاثنين.

هذا إذن هو النمط: محدد واضح. وليس هناك ما يفسر هذه الرتابة التى تنضد فيها تلك الخطوط المتوازية الثلاثة سوى الإيحاء التلقائى لشكل كتلة القارة. بذلك أن شدة عرض القارة وصعوبة اختراقها جعل كل حركات التقسيم السياسى تبدأ من السواحل من جميع الجهات وتسعى إلى الداخل دون أن تستطيع التوغل الذى يصل بها إلى الساحل المقابل - باستثناء «إتحاد» جنوب إفريقيا حيث تدق القارة نسبياً. ومن هنا كان شكل القارة ضابطاً رئيسياً فى تشكيل تقسيمها السياسى.

الامتداد

أما من حيث امتدادات الوحدات السياسية فى القارة فهى متأثرة تماماً فى محاورها بشكلها وامتدادها العام. ففى المثلث الجنوبى وفى القطاع الشرقى

من النصف الشمالى من القارة تجنح الوحدات السياسية بقوة إلى أن تأخذ محوراً طولياً أى أن يكون محورها الشمالى الجنوبى أطول من محورها الشرقى - الغربى. هذا واضح بدرجات متفاوتة فى السودان وإثيوبيا والصومال وكينيا وأوغنده وتنجانيقا وملاوى وموزمبيق وحتى فى «اتحاد» جنوب إفريقيا، كما يتضح فى الكنغو (ليوبولدفيل) وزامبيا وجنوب غرب إفريقيا.

ولا شك أن اتخاذ خطوط التضاريس الكبرى فى هذا الجزء من القارة لمحاور طولية أيضاً قد أكد أثر محور امتداد القارة هنا على محاور امتداد الوحدات السياسية. ذلك أمر واضح خاصة فى خط الوحدات الساحلية الممتد من الصومال حتى موزمبيق، ففيه تستطيل الوحدات تماماً - أحياناً تصبح شريحية بحتة - لا نحصارها بين الساحل وبين خط المرتفعات الأخدودية والشرقية اللذين يتقاربان بشدة.

هذا بينما فى الجزء الأكبر من النصف الشمالى المستعرض من القارة نجد محاور الوحدات السياسية تميل فى أغلبها إلى الاستعراض: ليبيا، النيجر، إفريقيا الوسطى، مالى، فولتا، غينيا. ولكن سيلاحظ أن أغلب وحدات ساحل غانة لها حكمها الخاص لأن كثيراً منها دول شريحية تتعامد على الساحل وبخاصة داهومى، توجو، غانا. وفيما عدا هذا الاستثناء، فسنجد أن التشكل العرضى للوحدات فى منطقة الانبعاج الإفريقى قد تأثر أيضاً بامتدادات النطاقات المناخية - النباتية التى تتبع خطوط العرض. فهذه النطاقات هى التى تحدد مسالك الحركة الكبرى عبر القارة وتؤشر إلى اتجاهات التوسع السياسى، وأبرز ما

يتضح هذا الدور فى نطاق السفانا - الساحل وفى علاقته بوحدات الإمبراطورية الفرنسية العسكرية فى الصحراء الكبرى سابقاً.

الشكل والأساس الطبيعى للدولة

ليس لامتداد محور الدولة أهمية شكلية فحسب، بل إن له مغزاه العمرانى الوظيفى، وبالتالى الاقتصادى والسياسى. ففى الجزء الأكبر من «إفريقيا العليا»[1] حيث نواة القارة تترامى من الشمال إلى الجنوب يصبح خط الكنتور ضابطاً طبيعياً لا يقل أهمية فى تحديد الحياة المناخية والنباتية عن خط العرض.

أى أن التباين الجغرافى - الذى يؤدى بطبيعته إلى إثراء التنوع فى الموارد ويمثل رصيداً سياسياً هاما للدولة - يتم على المحورين العرضى والطولى. ولما كانت معظم الوحدات السياسية هنا طولية الامتداد فإن إمكانيات التنوع تتضاعف، إلا حيث لا تترامى الوحدة عبر خطوط التضاريس أو تتعامد عليها بالقدر الكافى مثل موزمبيق، وإلا حيث يتصادف الامتداد على قطاع صحراوى جاف كما فى الصومال وبتشوانالاند وجنوب غرب إفريقيا فتكون النتيجة وحدة سياسية بلا معمور. أى وحدات سياسية «لا فقرية» من «دول الصحراء».

1- Siegfried Passarge, Die natiirlichen Landchaften Afrkas, Petermanns Mitteilungen, vol. 54, 1908, 147-160.

أما فى القطاع العرضى شمال الصحراء (إفريقيا السفلى) وخارج ساحل غانا حيث كثير من الدول عرضية الامتداد، فالسطح سهلى عامة، ولهذا تختفى أهمية الكنتور ويصبح خط العرض هو الضابط الأول للأساس الطبيعى للدولة. بمعنى آخر يصبح للاستطالة قيمة مضاعفة، أما الاستعراض فيوسع الرقعة دون جدوى اقتصادية بالضرورة، وكل ما يعنيه إن هو إلا مزيد من الأعباء السياسية المترتبة على المساحة الضخمة. وتتأزم الصورة أكثر حين تقع الدولة العرضية أو أغلبها على أفقر العروض مناخياً. إذ تصبح الرقعة الكبرى منها صحراوية. ذلك وضع النيجر ومالي وموريتانيا بصفة خاصة، وكذلك ليبيا إلى حد بعيد. أما فى غرب إفريقيا (ساحل غانة) فلعل هنا أسعد الدول حظا من هذه الناحية، لأن أغلب وحداتها شرائح طولية تقطع عبر النطاقات الطبيعية. وكلما طالت الوحدة كلما كان هذا أفضل – مثل نيجيريا وغانا وداهومى وتوجو.

الشكل والتماسك السياسى

بعض الوحدات الإفريقية – لحسن الحظ قلة – تمتاز من حيث الشكل بالشذوذ وعدم الانتظام الهندسى الذى لا يجعلها كتلة ملومة وجسما ضاماً متماسكاً خالياً من البروزات والزوائد أو النواقص، وبهذا تتعقد مشكلات الحركة والمواصلات وكثافة الترابط وتواتره وكذلك الأمر فى الدفاع والأمن القومى.

ومن الأمثلة مالي التى تحقق تقريباً شكل رباط رقبة السهرة وبذلك تختنق فى الوسط إلى «خاصرة» أو عنق زجاجة يكاد يترك على الجانبين

كتلتين شبه منفصلتين يسهل قطعهما نظرياً عن بعضهما البعض من الخارج أى من فولتا العليا أو موريتانيا. وبالمثل الصومال التى ترسم شكل حرف «سبعة» الإفرنجى، فهى مفرطة الطول شديدة الضيق بحيث أن المسافة بين أقصى الشمال قرب الصومال الفرنسى وأقصى الجنوب قرب مقديشيو لفة مفرطة فى التباعد مما يضعف التواتر والتماسك الداخلى، كما أن مثلث هرر وأوجادن من إتيوبيا يتعمق فى زاوية الصومال كإسفين يمكن منه بسهولة شطر الصومال إلى شطرين والمروق إلى البحر.

ولكن الأطراف والأسافين الأرضية هى صفة النصف الجنوبى لا الشمالى من القارة خاصة. فتبدو الخريطة هنا معقدة بعدد كبير من الزوائد والتغضنات، بينما أن إطار شبه القارة نفسها خطى صقيل بلا تعرجات هامة. فتكرر زامبيا صورة مالى على تصغير: فلها خاصرة تفصلها إلى كتلتين يسهل شطرهما بدق إسفين من نتوء كاتنجا شمالا أو لسان غرب موزمبيق شرقاً. وموزمبيق هى الأخرى لها طول ولكن ليس لها عرض، فهى عظيمة الامتداد طوليا ولكنها ضيقة فى أغلبها وتدق عند خليج سوفالا إلى خاصرة يمكن شطرها عندها بسهولة من ناحية روديسيا (الجنوبية). كما أن هذا ممكن من ناحية ملاوى.

وهذه - ملاوى - بدورها ليست إلا إسفينا فى موزمبيق. وقد كان اتحاد وسط إفريقيا فى مجموعه يرسم شكل زهرة ذات ثلاث أوراق، ولهذا كانت هناك فجوات من ألسنة أجنبية تفصل بين فصوصها الثلاثة وتعقد الاتصال

بينها، حتى أن الفص الشرقى من روديسيا الشمالية (زامبيا) كان ولا يزال مهملا نسبياً ولم ينم التنمية الكافية، وتقل الطرق التى كانت تربطه ببقية الاتحاد[١]. وفى «اتحاد» جنوب إفريقيا نصف دائرة الترنسفال امتداد بعيد عن صلب الدولة بحيث يصعب خدمة أطرافها الشمالية جيدا حتى أنها تقع فى منطقة نفوذ لورنسو ماركيز تجاريا[٢]. كذلك يمتاز «الاتحاد» بإسفين ناتىء محصور بين بتشوانالاند وجنوب غرب إفريقيا.

وجنوب غرب إفريقيا بدورها تمتاز - رغم جسمها المندمج - بزائدة إصبع كبريفى Caprivi Zipfel، الذى هو إسفين كالجسر خطط خصيصاً ليوصلها إلى الزمبيزى. وليس أدل على صعوبة ضبط هذا الإسفين المتطرف من أنه، تصحيحاً لشذوذه، يحكم الجزء الأكبر منه من بتشوانالاند[٣]. وهنا لابد أن نلاحظ ذلك التناقض الغريب بين لسان يقتطع ليؤدى بوحدة سياسية بعيدة إلى نهر: جنوب غرب إفريقيا والزمبيزى، وبين وحدة سياسية أخرى توازى نهراً طويلا وتقترب منه اقتراباً دون أن توصل إليه: الفولتا العليا ونهر النيجر..

هذا وتمتاز الكنغو فى أهم قطاعين بها بأسافين خطيرة. نتوء كاتنجا التى هى مغروسة غرساً فى زامبيا، ثم مخرج الكنغو على النهر. كذلك تكثر

1- Hance, op. cit., p. 148; Monica M. Cole, "The Rhodesian Economy in Transition & the Role of Kariba, Geog, vol. 47, 1962, p. 18

2- Hance, p. 100; Stamp, Africa, p. 400

3- Statesmans Year Book, 1961, p: 283.

البروزات والتعقيدات فى الحدود المشتركة بين تشاد، والكاميرون والكونغو (برازافيل) والجابون. وهذا يترك الرقع السياسية وأشكال الدول فى كوع القارة أبعد ما تكون عن المثالية أو الكفاءة.

الشكل والحدود

من نتائج عدم الانتظام فى أشكال الدول الإفريقية فرط طول حدودها السياسية. فحتى قبل التعديلات السياسية الواسعة المدى فى القارة أخيرا، كانت إفريقيا تمتاز بأنها أولى القارات من حيث أطوال الحدود السياسية (البرية). فيعطى بوجز[1] للحدود الإفريقية (باستثناء مدغشقر والحدود بين اتحاد جنوب إفريقيا وما يتاخمها من الممتلكات البريطانية) ٢٨,٦٧٠ ميلا، بينما ليس لآسيا إلا ٢٦,١١٣ ميلا رغم أن مساحتها تبلغ مرة ونصف مرة مساحة إفريقيا. وتكاد حدود إفريقيا تعادل كل حدود العالم الجديد (أمريكا الشمالية ١١,٤٢٣+ أمريكا الجنوبية ١٨,٩٦١ = ٣٠,٣٩٤) أو ضعف حدود أوربا أكثر القارات تجزئة (١٤,٨٤٦ ميلا).

ولا شك أن التعديلات السياسية الأخيرة قد أضافت بضعة آلاف من الأميال إلى أطوال الحدود فى إفريقيا. وإذا نحن نسبنا طول الحدود الأرضية للقارات إلى مساحتها لوجدنا ميلا واحداً لكل ٢٥٤ ميلا مربعاً فى أوربا مقابل

1- S: W: Boggs, International Boundaries, N. Y., 1940 p. 218

٣٧٢ فى أمريكا الجنوبية، ٤٠٩ فى إفريقيا، ٦٣١ فى آسيا، ٨١٩ فى أمريكا الشمالية. أى أن إفريقيا من القارات الأكثر تجزئة بالنسبة لمساحتها.

ومشكلات طول الحدود مشكلات معروفة أهمها مشكلة الدفاع أولا، ومشكلة الاحتكاك السياسى العام ثانيا. ولكن لحسن الحظ يحفف من هذه الاحتمالات عامل الكثافة. فكما يلاحظ بوجز، ليس لأطوال الحدود المطلقة مغزى كبير، إلا إذا نسبت إلى المساحة والسكان معا. وهو لهذا يضع مقياساً عددياً لمعامل الاحتكاك السياسى للحدود، وذلك بضرب نسبة أطوال الحدود إلى المساحة فى كثافة السكان فى الميل المربع. فنجد أن المقياس يصل إلى ١٤٠٠ فى أوربا غرب الاتحاد السوفيتى، وإلى ١٩٠ فى آسيا عدا الفلبين، مقابل ٢٣ فى أمريكا الجنوبية، ٣٠ فى إفريقيا عدا مدغشقر وحدود اتحاد جنوب إفريقيا[1].

ومع ذلك فمشكلات الحدود السياسية بدأت تتضح فى إفريقيا خاصة بعد حركات الاستقلال وستزيد لا شك فى المستقبل، لا سيما أن شدة تجزئة القارة وشدة تداخل حدودها وكثرة الدول الداخلية أدى إلى تعدد الجيران تعددا ملحوظا فى كثير من الحالات. فأغلب الوحدات الإفريقية لا يقل عدد جيرانها المشتركة معها فى حدود أرضية عن ٥ أو ٦، تزيد فى حالات الدول الضخمة شبه الداخلية، فتصل إلى ٨ فى حالة السودان، ٩ فى حالة الكونغو.

1- Ibid, pp. 13, 16

الموقع السياسى

الدول الداخلية والجيوب الساحلية

رغم مساحة ضخمة تبلغ ١١,٧ مليون ميل، فإن مجموع أطوال سواحل إفريقيا لا يعدو ١٦,٩٠٠ ميل. ومعنى هذا نسبة لا تزيد عن ميل ساحلى واحد لكل ٧٠٠ ميل مربع من المساحة، مقابل ١ : ١٧٥ لأوربا، ١ : ٤٩٠ لآسيا[١].

هكذا، بين القارات، تمتاز إفريقيا (أم نقول تصاب) بأقصر ساحل بالنسبة إلى مساحتها، والواقع أن إفريقيا تبلغ ثلاثة أمثال أوربا مساحة، ولكنها لا تملك إلا نصف ساحل أوربا[٢]. فإفريقيا إذن هى بالضرورة القارة – الكتلة، جذع بلا أطراف، وهى بهذا تمثل مع أوربا طرفى النقيض بين قارات العالم من حيث درجة القارية. فإذا كانت أوربا «شبه جزيرة من أشباه الجزر»،[٣] فإن إفريقيا «شبه جزيرة بلا أشباه جزر». بل حتى جزيرتها الوحيدة الكبيرة مدغشقر كتلة رصيفة ضخمة شبه قارية حتى لتسمى أحياناً «قارة المحيط الهندى»[٤].

1- E. C. Semple, Influences of Geog. Environment, N. Y's 1911 :p 11, 255

2- Renner, Loc. cit.

3- Moodie, op. cit., p. 86.

4- Hubert Deschamps, Madagascar, Paris, 1947, p. 5.

وليس من الصعب أن نتتبع النتائج والمغزى السياسى لهذه الطبيعة القارية المتطرفة. فأغلب الدول الإفريقية الساحلية لا يمكن أن تتمتع بجبهات ساحلية كافية. فليس لدولة ساحلية على القارة - أى باستثناء مدغشقر - أكثر من جبهة بحرية إلا فى حالات أربع: مصر، المغرب، جمهورية جنوب إفريقيا، الصومال. ومما له مغزاه الواضح أن أغلب الدول الإفريقية التى لها سواحل بحرية تبدأ ضيقة المساحة على الساحل وتتسع باطراد وتنفرج كثيرا كلما توغلت فى الداخل.

ونسب الساحل إلى المساحة فى الوحدات الساحلية منخفضة جدا فى أغلب الحالات كما فى السودان والكنغو (برازافيل) والكاميرون، ولكن القمة لا شك هى الكونغو (ليوبولدفيل). فهنا مساحة نحو مليون ميل٢ (٩٠٥ ألف ميل٢) ليس لها إلا ٣٠ ميلا على الساحل، فالشكل من ثم جسم مربع ينتهى غربا برقبة مختنقة فاقدة للرأس فى النهاية. هنا إذن «دوله بولندية» - «دولة ممر» بكل معنى الكلمة، توشك أن تكون شبه داخلية، وفى خروج جانب كبير من صادرات كاتنجا المعدنية عن طريق أنجولا دليل على أن ثمة ظهيرا مبتورا عن مخرجه الطبيعى.

على أن الجبهات الساحلية الحقيقية للدول الإفريقية أقل مما يبدو رقميا من مقاييس القارية «الخام». فأغلب قطاعات الساحل إما صحارى قاحلة كمصر وليبيا وموريتانيا وجنوب غرب إفريقيا والصومال، وإلى حدما الساحل الإرترى، وإما مناقعية غابية طاردة كما فى كثير من وحدات غرب إفريقيا

والساحل الشرقى. باختصار، إن بداخل المنزل الإفريقى عديدا من الحجرات تتقاسم قليلا جدا من النوافذ...

الدول الداخلية

على أن أشد خطورة من هذه الوحدات الساحلية تلك الدول الداخلية التى تبرز بصورة ملحة خطيرة فى التركيب السياسى للقارة. ولقد تطورت هذه الظاهرة أخيراً. فبعد أن كانت إثيوبيا دولة داخلية – وإن يكن، تناقضا، على قرب شديد من البحر فى بعض النقط – أصبحت ذات جبهة ساحلية كبيرة بضم إرتريا فى ١٩٥٢ . والواقع أن إثيوبيا عاشت تحتل «برج المراقبة» على مدخل وبوابة رئيسية للقارة، تكاد ترى البحر الأحمر من فوق قلعتها ومع ذلك تغلبت عزلة القلعة الجبلية على الموقع المدخلى والجاذبية البحرية.

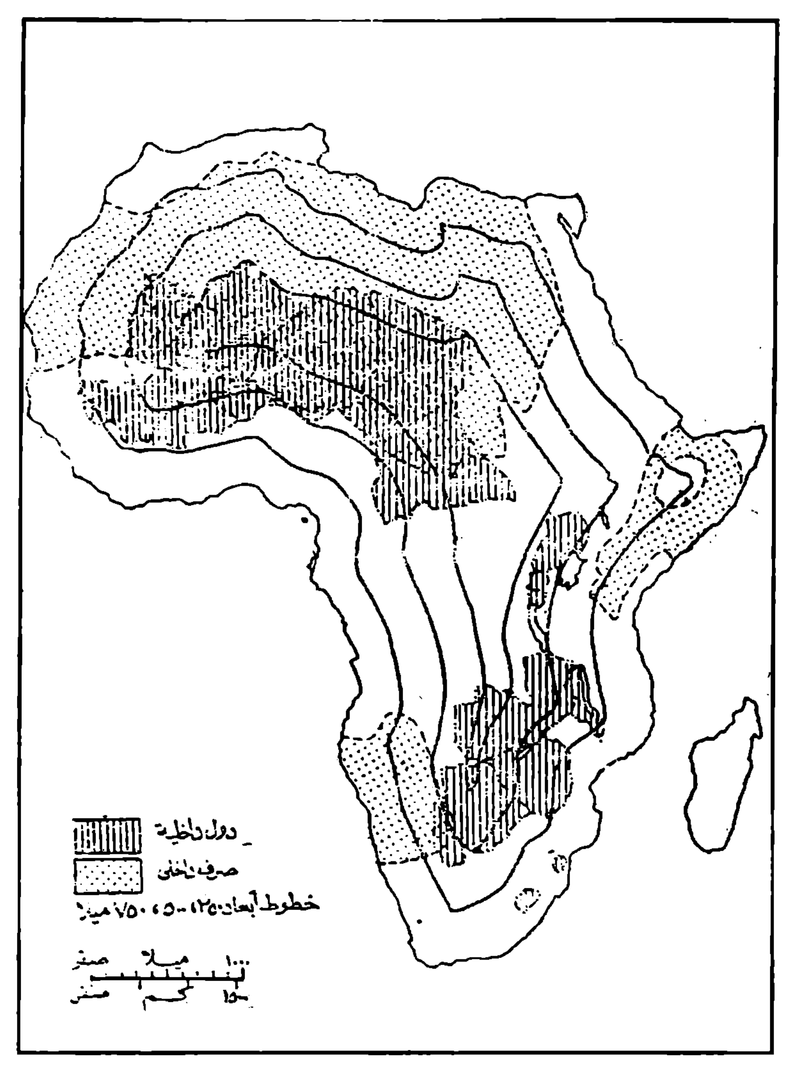
وعلى العكس من ذلك، بعد أن كانت كل من إفريقيا الاستوائية الفرنسية وإفريقيا الغربية الفرنسية وحدات تنتهى إلى البحر، أدى تقسيم كل منهم إلى مجموعة من الجمهوريات الجديدة إلى خلق عدد كبير من الدول الداخلية. هذه تشمل جمهوريات مالى، النيجر، الفولتا العليا، تشاد، إفريقيا الوسطى. فإذا أضفنا إلى هذه الوحدات الداخلية القائمة من قبل، وكانت أو ما زالت فى النطاق البريطانى وهى أوغندة وزامبيا وردويسيا وملاوى، وكل وحدات «جنوب إفريقيا البريطانية» أى بتشوانا لند وسوازى لند وباسوتو لند، ثم أردفنا هذا كله بروانداو بوروندى اللتين كانتا خاضعتين لبلجيكا، لوجدنا المجموع ١٢

وحدة سياسية داخلية فى القارة.

وهذا من ٥٠ وحدة حالية تتقاسم القارة يعنى أن نحوا من ربع الوحدات دول حبيسة. ومجموع مساحة هذه الوحدات ٢,٧٧٧,٠٠٠ ميل مربع، أى أقل قليلا من مساحة الولايات المتحدة أو نحو ٢٤,١ ٪ من كل مساحة إفريقيا. أما مجموع سكانها فيصل إلى ٣٠,٩٧٣,٠٠٠ (قل ٣١ مليونا) أو نحو ١٤ ٪ من مجموع القارة.

وهنا لابد أن نقارن بالقارات الأخرى. فبصرف النظر عن ٥ جيوب داخلية أو ساحلية، نجد ٤ دول داخلية فى أوربا. أما آسيا، فعدا الجيوب الداخلية القليلة، فبها ٥ دول داخلية. ولا تملك أمريكا الجنوبية إلا دولتين داخليتين. أى أن عدد الدول الداخلية فى العالم عدا إفريقيا هو ١١ دولة، بمعنى أن إفريقيا وحدها مصابة فى نسيجها الجيوبولتيكى بعدد من الدول الداخلية قدر ما فى بقية العالم أجمع وزيادة! فهى بلا نزاع قارة الدول الداخلية. إنها ليست فقط قارة التصريف الهيدرولوجى الداخلى، وإنما هى أيضا قارة الصرف السياسى الداخلى.

على شكل زاوية قائمة يتوسط القارة - كما سبق - فاصلا بين صفى الدول الساحلية شرقا وغربا. وفى أغلبها تتفق هذه الوحدات خاصة فى الشمال مع مناطق الصرف الطبيعى الداخلى فى القارة. ومن السخرية حقا أن معظم ممتلكات بريطانيا سابقا فى المثلث الجنوبى كانت وحدات داخلية: يعنى «إمبراطورية داخلية» لقوة البحر التقليدية الكبرى فى العالم!



شكل ٦ الدول الداخلية والتصريف الداخلى

ولا شك أن ضخامة حجم القارة وأبعادها مسئولة جزئيا عن ظاهرة تفشى الدول الداخلية بها، كما أن خلو سواحلها من التعرجات الكبرى والبحار الداخلية عامل آخر. ولكن آسيا أعظم مساحة بكثير وليست شديدة التعرج بوجه خاص، وإنما وحداتها السياسية كبيرة الحجم عادة بدرجة تحاشت كثرة البقايا الداخلية. فالتمزق السياسى الشديد إذن هو العامل الأول فى إفريقيا. وقد رأينا كيف أن تفتيت الإمبراطورية الفرنسية السابقة هو الذى ولد أكبر مجموعة من الوحدات الداخلية.

هذا وسيلاحظ أن وجود بعض وجدات داخلية فى النصف الشمالى من القارة قد يكون أمراً لا مفر منه، نظراً لضخامة حجمه وأبعاده. أما فى المثلث الجنوبى الأكثر ضيقاً فإنها تبدو غير مفهومة إلى حد بعيد، حتى أن بعضها يقترب كثيراً من الساحل فى نقط كما تفعل جنوب ملاوى وشرق روديسيا. ومن المهم أن الامتداد العرضى السائد بين الدول فى الصحراء الكبرى والطولى السائد فى المثلث الجنوبى هما عوامل مسئولة عن ظاهرة الدول الداخلية فى كلتا الحالين، ولو كان الامتداد على العكس لقلت احتمالات وجودها. ولهذا فإن الإفراج عن هذه الدول الحبيسة لن يكون إلا «بتطويل» الدول المستعرضة فى الصحراء الكبرى و «بتعريض» الأشكال المستطيلة فى المثلث الجنوبى.

مشكلات الدول الداخلية

ومشكلات هذه الدول الداخلية هى مشكلات الدول الداخلية عامة، ويمكن أن نصنفها إلى مجموعتين. اقتصادية وسياسية. فاقتصادياً هى تعانى من الحرمان من الاتصال الحر المباشر بالعالم الخارجى والتجارة الدولية. ففى أسوأ الحالات تتبدى أعراض «تبتية» تنحو نحو العزلة الداخلية والانقطاع والتكيس الحضارى، والاكتفاء الذاتى الاقتصادى الذى يشجع بطبيعة الحال على «الاقتصاديات المعاشية» البدائية. وكل هذا حرى بأن يزداد إذا كانت المحاصيل الرئيسية من النوع الثقيل الوزن القليل القيمة النقدية، فحينئذ تكون غير اقتصادية النقل. مثال هذا الجلود والحيوانات الحية من تشاد والنيجر وبتشوانا لاند. ومما يضاعف من حدة العزلة الداخلية فقر وسائل المواصلات، بل انعدامها الكلى أحياناً، كما فى منطقة تشاد حيث تخلو من أى سكة حديدية تماماً فى حدود دائرة مركزها البحيرة وقطرها ٦٧٥ ميلا[1] !

أما فى أحسن الظروف فإن الدولة الداخلية تقف تحت رحمة دول المخرج حتى لتنمو بينها علاقات سياسية واقتصادية خاصة - أحيانا تحت قهر الضرورة. فتظهر اتفاقات معينة لمرور التجارة أو الأشخاص، أو قد تسعى الدولة الداخلية إلى اتحاد جمركى قد يرقى إلى نوع من التبعية الاقتصادية. ومن الظاهرات التى لها مغزاها أننا لا نجد اتحادا جمركيا فى القارة إلا وكانت الدول الداخلية طرفا

1- Hance, op. cit., p. 134.

أساسيا فيه. هكذا النيجر والفولتا (داخليتان) وساحل العاج وداهومى (ساحليتان) يجمع بينهما اليوم اتحاد جمركى قوى: إن دول «الوفاق» تمثل - فى معنى - «زولفرين» إفريقى. ومعظم صادرات النيجر هى إلى وعن طريق نيجيريا، بينما أن أغلب صادرات فولتا هو إلى وعن طريق غانا[1].

ومنذ ١٩٤٩ تؤلف وحدات شرق إفريقيا الثلاث منطقة تجارية واحدة «وسوقاً مشتركة» يضمها اتحاد جمركى. ومعروف أن صادرات أوغندة تمر أساساً عبر كينيا[2]. وفى جنوب إفريقيا تقرر - عند تأسيس الاتحاد فى ١٩١٠ - استمرار الاتحاد الجمركى القائم من قبل بين الاتحاد «وجنوب إفريقيا البريطانية» بوحداته الثلاث التى تكون إما أسافين على ضلوع الاتحاد، أو جزراً فى جسمه، أو تقع فى نطاق ظهيره. فيتم أخذ الجمارك على كل الصادرات والواردات فى موانى الاتحاد مرة واحدة، مع تخصيص حصة منها للطرف الداخلى على أساس الحصص النسبية Pro rata [3].

وفى قلب القارة كانت رواندا - أورندى تؤلف وحدة واحدة مع الكونغو بحكم التبعية السياسية فى كل، وقد أدى هذا إلى وضع اقتصادى شاذ تماماً، فكان الأطلسى على بعد ٢٠٠٠ ميل هو مخرج رواندا - أورندى، بينما

(1) R. J. Harrison Church, West Africa, Lond., 1960, pp. 216, 261, 270.

(2) Arthur Kirby, op. cit., p. 76.

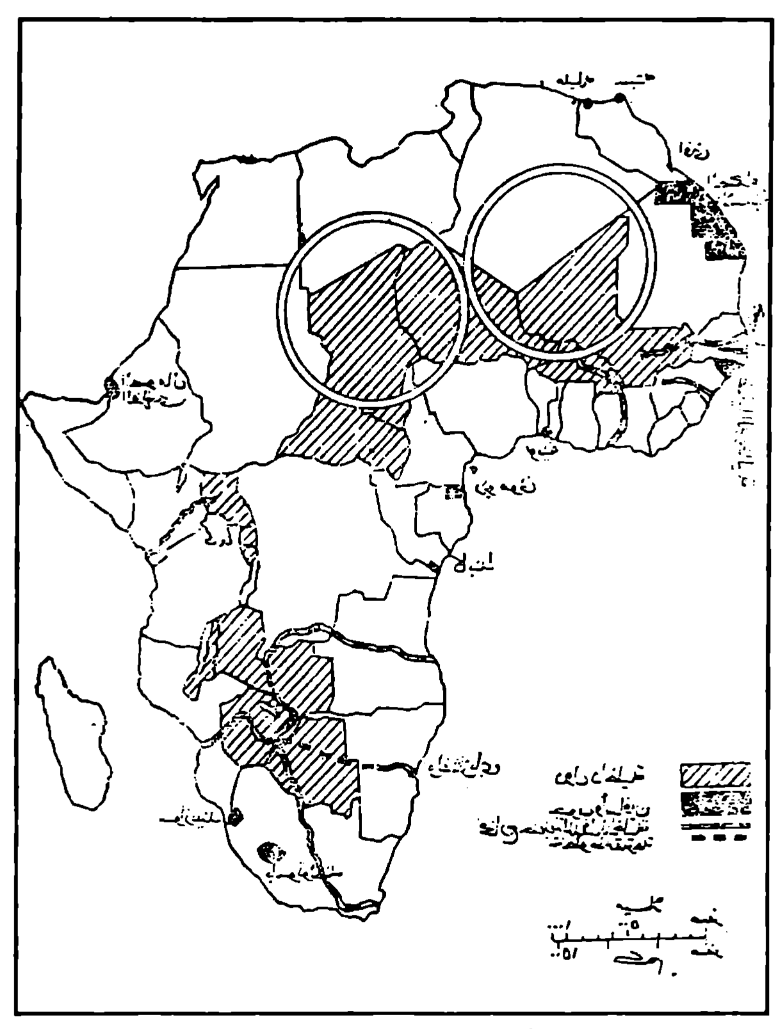
(3) Statesman,s Year-Book, 1958, pp. 304-312.

الهندى لا يبعد إلا نصف هذه المسافة[1]. وهذا التوجيه الشاذ - الذى كان جزءاً من سياسية «الطريق القومى» البلجيكية، أو بالأحرى سياسة الطريق الاستعمارى - لم تؤد إلا تأخير التنمية الاقتصادية فى تلك الجيوب الداخلية.

والواقع أن كثرة الدول الداخلية فى إفريقيا كفيلة بأن تترك فى المستقبل القريب آثارها واضحة على نمط طرق المواصلات عامة، والسكك الحديدية خاصة فى القارة. فإن وجود تناقضات سياسية معينة بين بعض الدول الداخلية ودول مخارجها الساحلية، إما لاختلاف التبعيات الاستعمارية القديمة، وإما للتعارض الكامن بين الاستقلال الحديث والاستعمار المتبقى حالياً، قد طرح مشكلة الخروج بصورة حادة، ووجه الحلول وجهة معينة تتمثل غالباً فى الاتجاه إلى إنشاء خطوط مواصلات جديدة.

فمن قبل، كان غرب إفريقيا يتميز تقليدياً بالخطوط الحديدية «القوسية» التى لا تسير فى خط مستقيم وإنما تنحنى كثيراً وبعيداً لكى تتفادى جاراً بعينه. مثال ذلك خط بماكو - داكار بين مالى والسنغال والذى قد يتضاعف - ويتحاشى - فى المستقبل بخط من بماكو إلى كوناكرى عبر مالى وغينيا. مثل آخر خط حديد الفولتا - ساحل العاج الذى يتقوس بوضوح ليستمر فى أراضٍ فرنسية سابقاً، وليتحاشى بذلك مخرجاً بريطانياً سابقاً فى غانا. كذلك فإن هناك الآن مشروعا لمد خط حديدى ضخم يصرف دول تشاد وإفريقيا الوسطى عن طريق الكمرون.

1- Hance, p. 133.



شكل ٧ الجيوب والأسافين الساحلية، والدول الداخلية ومخارجها الحديدية

أما فى إفريقيا الجنوبية فقد كانت كتلة المستعمرات الداخلية البريطانية فى وسطها تعتمد أساساً على مخرجين برتغاليين. شرقا فى موزمبيق، وغرباً فى أنجولا عن طريق الكنغو. وكان هناك مخرج ثالث حديدى جنوباً إلى الكاب، إلا أنه كان بالغ الطول. وكذلك – ولذلك – فقد كان هناك مشروع لطريق بريطانى محض عن طريق جنوب غرب إفريقيا إلى وولفيش باى. أما الآن فإن تداخل الاستعمار والاستقلال جغرافياً، بحيث يحتل الأول السواحل والثانى الداخل، ثم تعارضهما سياسياً ونضالياً، أمر يعقد مشكلة الخروج للدول الداخلية إلى حد بعيد، ويضع دول إفريقيا المتحررة تحت رحمة القوى الاستعمارية من حيث المواصلات والنقل.

فمثلا تجد زامبيا اليوم نفسها لا مخرج لها إلا عن طريق برتغالى يميناً أو يساراً، ولهذا يتعذر عليها مساعدة الثورة التحررية فى أنجولا وموزمبيق دون أن تتعرض لتهديد الاستعمار البرتغالى بخنقها اقتصادياً. كما أنها تجد نفسها أحياناً فى الموقف الحرج الذى لا تستطيع فيه مساعدة القوى التحررية فى الكنغو (ليوبولدفيل) لأن حكومته المتعاونة مع الاستعمار تسيطر على قطاع هام من المخرج الغربى الأنجولى. وخروجاً من هذه المآزق جميعاً اتجهت زامبيا أخيراً إلى أن تشق لنفسها مخرجاً إفريقيا حراً عبر تانزانيا، وقد بدأ التفكير فى تخطيط مسار مثل هذا الخط الحديدى بالفعل (تانزام). وبالمثل فإن ملاوى تخضع لنفس الضغوط السياسية من جانب الاستعمار البرتغالى الذى يتحكم فى مخرجها عبر موزمبيق. وهناك تفكير فى إنشاء خط حديدى جديد أقرب – ولو أنه سيظل موزمبيقياً.

والخلاصة أن الدول الداخلية بعد التحرير والاستقلال بدأت تستشعر مدى خطورة موقعها الحبيس، ويكفى أن النص على حق المرور وحق الطريق للدول الداخلية يرد كمادة أساسية فى جميع المواثيق الإفريقية. ابتداء من الدار البيضاء إلى أديس أبابا إلى القاهرة. والخلاصة أيضاً أن هذه الدول الداخلية قد بدأت تنطلق إلى حلها بخطوط حديدية جديدة مما لا شك سيغير كثيراً من هيكل شبكة المواصلات فى القارة.

ورغم أن القارة فقيرة جداً فى شبكتها الحديدية والبرية الراهنة وبحاجة دائماً إلى المزيد من الخطوط، فإن من المحتمل أن صفة الضرورة الظرفية الملحة التى تميز هذه الإضافات الجديدة ستحرمها بدرجة أو بأخرى صفة التنسيق الدقيق، والتخطيط الاقتصادى السليم مع الخطوط القائمة. وبهذا تستمر الخاصية الفردية والعشوائية القديمة للخطوط الإفريقية، ويظل الموقف دائماً منحصراً فى أننا نصحح خطأ قديماً بخطأ جديد. وإذا كان الخطأ الأول من صنع الاستعمار مباشرة، فإن الخطأ الجديد هو أيضاً من فرضه، وإن يكن بطريقة غير مباشرة. ولن ينتهى هذا الوضع ويبدأ التخطيط الشامل السليم لشبكة المواصلات إلا بعد تصفية السدود الاستعمارية المتبقية، وربما أيضاً إلا بعد إعادة التخطيط السليم للخريطة السياسية ذاتها على أسس جريئة وثورية.

هذا جميعاً عن الجانب الاقتصادى لمشاكل للدول الداخلية، أما من الجانب السياسى، فتبدو الدول الداخلية من الباحثين بإلحاح عن الاتحادات السياسية أو التوحيد السياسى. وهى لا شك مدفوعة إلى هذا لكى تضمن منافذ

آمنة إلى العالم الخارجي. ولكي تضع حداً للاختناق السياسي الذى تشعر به بغير ذلك. وكثيراً ما يكون الاتحاد الاقتصادى خطوة أولى فى ذلك الاتجاه. ولا شك أن مالى مثل فريد فى هذا الصدد. فهى قد يمكن أن توصف بأنها «محترفة اتحادات» حيث كانت قاسماً مشتركا أعظم فى كل المشروعات وتجارب الوحدة السياسية فى غرب إفريقيا فى السنوات القليلة الماضية.

فكجمهورية السودان «الفرنسى» دخلت مع السنغال فى اتحاد مالى الذى، بعد أن تحطم بانسحاب السنغال، تركته إلى اتحاد جديد مع غينيا وغانا. وواضح فى الاتحادين أن مالى هى القاسم المشترك. بينما أن الطرف الآخر دولة ساحلية دائما. ولكى ندرك صعوبات مالى منذ انفصلت السنغال، يكفى أن نذكر أنها عمدت إلى الاعتماد على قوافل منتظمة من السيارات واللوريات إلى ليبريا لنقل صادراتها ووارداتها، ولكنها كانت طريقة باهظة، فأخذت تنمى الآن إنشاء الطرق إلى غينيا بعد أن دخلت معها فى الاتحاد.

ولكن هل فى الاتحاد السياسى دائماً حل مشكلة الدولة الداخلية؟ قد يكون وقد لا يكون. فوحدات اتحاد وسط إفريقيا الثلاث - على سبيل المثال - كانت كلها داخلية، والاتحاد بينها لم يحل مشكلة المخرج. وظلت بيرا هى الميناء والمنفذ الرئيسى للاتحاد، تتداول ٦٥٪ من كل تجارته الخارجية بحسب القيمة و ٨٠٪ من كل تجارته عبر البحار، وذلك حتى وقت انهياره وزواله فى نهاية ١٩٦٣[1].

1- Ibid., 145; stamp.

الأسافين والجيوب الساحلية

هذا مظهر آخر من مظاهر الشذوذ السياسى فى القارة. وإذا كان لها ما يقابلها فى آسيا وفى أوربا، فهى هنا أكثر غرابة بالنظر إلى طبيعة الساحل الإفريقى. ومن الملاحظ أن أغلب الأسافين الساحلية فى إفريقيا تنتمى إلى إسبانيا والبرتغال. بل إن إمبراطورية إسبانيا فى إفريقيا هى فى الدرجة الأولى إمبراطورية جيوب وأسافين. فإذا بدأنا من الشمال، وجدنا سلسلة كاملة من الأسافين الإسبانية تطوق المغرب (مراكش) من الجانبين. فهى على الجانب المتوسطى من النوع الميكروسكوبى، ولكنها مدنية فى طبيعتها، بينما نجد للمجموعة الأطلسية مساحات أكبر، ولكنها صحراوية أساساً.

فالأولى تشمل «المدن المحصنة Presidios» سبتة ومليلة ومعها الجزر الساحلية Penons الحصيمة وغومارا وشافاريناس، وكلها بقايا «شد الحبل» التاريخى بين إسبانيا والمغرب عبر البحر، وأغلب سكانها اليوم إسبان مسيحيون، ولا زالت إسبانيا تدعى – بحمق لا بحق – أنها من أراضى السيادة الإسبانية Soberania Plazas de وأنها جزء لا يتجزأ من «إسبانيا الأم» وكل من يولد عليها – مسلماً كان أو مسيحياً – يعد «إسبانيا»! أما على الجانب الأطلسى فإن إفنى إسفين فقير ينتمى جغرافيا إلى جنوب المغرب، بينما تعد الصحراء الإسبانية وريودى أوروجيا ضخما من صميم شنقيط (موريتانيا)[1].

1- Barbour, pp. 181-8; 190-3, 195.

فإذا تحركنا جنوباً وجدنا غمبيا لا تخرج عن إسفين واد نهرى يحتويه تماما جسم جمهورية السنغال، ولا تقل إحاطة جمهورية غينيا لغينيا البرتغالية عن ذلك إلا قليلا. وعلى خليج بيافرا عند كوع القارة تنزوى ريوموني - كبرى أجزاء غينيا الإسبانية والوحيدة القارية فيها - كجيب قزمى بين جمهوريتى الكمرون والجابون. ثمة بعدها كابندا، على استيوارى الكنغو، وهى أيضاً تنحصر بين جمهوريتى الكنغو وتمثل فى حقيقتها شظية منفصلة xclave من أنجولا كانت تتصل بها فيزيقيا إلى أن انتزعت بلجيكا لنفسها ممراً مخرجا لمستعمرتها الشاسعة فى حوض الكنغو[1].

وبعيداً إلى الجنوب كانت وولفيش باى من أول أيام العصر الاستعمارى إسفينا بريطانيا فى جسم جنوب غرب إفريقيا الألمانية، ثم لما تحولت الأخيرة إلى انتداب اتحاد جنوب إفريقيا ظلت شخصية الإسفين البريطانية، وهى الآن تدار إداريا من جنوب غرب إفريقيا. أما على الشاطئ الشرقى لإفريقيا فليس ثمه إلا جيب واحد هو الصومال الفرنسى حول خليج تاجورة. فمن الواضح إذن أن الأسافين والجيوب تتركز أساساً على الساحل الغربى، لأنه كان أول السواحل التى طرقتها قوى الاستعمار البحرى واتخذت لها مواطئ أقدام عليه.

ومعظم هذه الرقع القزمية هى اليوم مثار نزاع ومشاكل سياسية بين الدول الاستعمارية المالكة، وبين الدول الإفريقية المحدقة التى هى جزء لا يتجزأ

1- Stamp, p. 370.

منها بطبيعة الحال. ولعل مشكله إفنى بين المغرب وإسبانيا هى أبرز هذه المشاكل. فالقطاع نفسه – الذى يعمل نصف سكانه العاملين خارج القطاع فى المغرب – يطالب بشدة بالعودة إلى المغرب الأم، ويعد بذلك بمثابة أرض منشقة Terra Irredenta بالنسبة لإسبانيا. ورغم أن الإسفين يمثل خسارة اقتصادية محققة لها: فإنها ترفض بعناد هذه الدعوة خشية أن تصبح هذه سابقة لضياع سبتة ومليلة بعد حين[1]. ومع ذلك فقد بدأت إسبانيا تنسحب بهدوء من أطراف وحدود الإسفين وتركزت أخيراً فى المدينة نفسها.

وإذا كانت إفنى هى الأكثر شهرة هنا كمشكلة سياسية، فإن سبتة ومليلة مشكلة أخطر بكثير. فبينما امتلكت إسبانيا إفنى منذ بضعة أجيال فقط، فإنها تضرب بجذورها فى سبتة ومليلة منذ زهاء خمسة قرون الآن. حيث إنها استولت عليها أيام طرد العرب من إسبانيا. بل قبلها فى الواقع. فهى بهذا أقدم معاقل الاستعمار جميعاً فى العالم العربى الإفريقى، وتتعاصر مع تاريخ الاستعمار البرتغالى فى بعض أجزاء إفريقيا المدارية. ولهذا فقد تطورت إلى استعمار سكنى كامل وأصبح العرب فيها أقلية لا وزن لها (٧,٨٪) والباقى من أصل إسبانى.

ورغم أنه ليس للمنطقتين أهمية اقتصادية فى ذاتهما، فإن إسبانيا تتشبث بهما لأهميتهما الإستراتيجية على مدخل البحر المتوسط، بل إن سبتة بالذات تعد «جبل طارق» أخرى. بل وكثيراً ما ظهرت مشروعات إسبانية لا ستبدالها

1- Barbour, pp. 196-8.

بصخرة جبل طارق مع بريطانيا[1]. وتحاول إسبانيا الآن كحل وسط أن تقنع المغرب بنوع من تدويل المنطقتين كميناءين حرتين بالاشتراك مع بريطانيا وربطهما بجبل طارق بنفق تحت البحر. ولكن المغرب لا تعترف بالوجود الإسبانى فى المدينتين، وترفض تمييع المشكلة وتطالب بتصفية كاملة.

كذلك تواجه إسبانيا مشكلة مماثلة فى الصحراء الإسبانية بقسميها الساقية الحمراء وريودى أورو، والتى لم تسيطر عليها إلا منذ تكالب الثمانينيات. وتتمسك إسبانيا هنا لأهميتها الاستراتيجية وإمكانياتها الاقتصادية. فهى تخشى أن يهدد ضياعها جزر كناريا المواجهة ويتركها تحت رحمة أية قوة تسيطر عليها. كما أنها تأمل فى احتمالات بترولية، وإلا فأن تفيد منها كطريق مباشر لحديد موريتانيا. ومع ذلك فهناك ما يشير إلى استعدادها للانسحاب – على الأقل من أطرافها الصحرواية.

وتتكرر مشاكل الأسافين مع البرتغال. فمن قبل كان التبادل الأرضى بين البرتغال وبلجيكا حول كابندا مقايضة جغرافية. لن تتم إلا بكثير من الصراع والمساومة الحادة. ومن السخرية – وهل كل الاستعمار البرتغالى إلا سخرية كبرى؟ – أن البرتغال تعد هذا الإسفين جزءاً من صلب «الوطن الأم Mae Patria – فقط عبر البحار ultramar!

وليس من شك أن كل هذه الأسافين والجيوب هى بقايا «حفرية» فى

1- Whittlesey, Earth & State, p. 252.

التركيب السياسى للقارة، ترتد إلى أولى مراحل الكشف والاستعمار. ومثل هذه الحفريات البالية أو البرك الآسنة فى الهيدرولوجيا السياسية للقارة مصيرها محتوم، ولابد ستصرف مع تطورات التيارات السياسية، لأنها محاطة ومحتواة تماماً بالوحدة المحدقة. ولعل فى الأعجوبة السياسية البرتغالية فى أويداو بداهومى المثل الحاسم، فهنا الإسفين البرتغالى Ajuda ليس إلا قلعة لا تزيد مساحتها عن بضعة أفدنة احتلتها داهومى المستقلة بغير مقاومة.

ومن الغريب أن هذه الجيوب صغيرة بجرمها كبيرة بجريمتها؛ فإن لها نتائجها السياسية والاقتصادية الخطيرة. فهى تترك جزءاً كبيراً من الوحدة المحدقة فى «ظل سياسى» يقطعها عن البحر فتتأزم المواصلات وتتعقد. فإما أن تتم عبر الإسفين نفسه باتفاقية خاصة. كما فى حالة إثيوبيا – الصومال الفرنسى. حيث نجد جيبوتى، منطقياً، ميناء حرة[١]. وإما أن تدور المواصلات فى لفة غير اقتصادية ملتوية حول الإسفين كثيراً ما تجعل استغلال منطقة الظهير عملية غير مجدية فتظل رقعة مجدبة وتتأخر تنميتها. أى أن الإسفين «يعقم» ظهيره.

فمثلا تأخرت تنمية جنوب شرق السنغال فى الفول السودانى لتطوحه عن داكار من ناحية، وضرورة دوران المواصلات حول غمبيا من الناحية الأخرى[٢]. والواقع أن منطقة الكازامانس، وهى الذراع الجنوبية من السنغال،

1- Francis J. Schadegg. Central & Southern Africa, in World Geog. (ed. o. W. Freeman & J. W. Morris). N. Y. 1958, p. 459

2- Harrison church, West Africa, p. 213.

تكاد تنشطر وتنعزل جنوب غمبيا عن بقية السنغال. ومن السخرية أن غمبيا نفسها مشلولة اقتصادياً لحرمانها من أى ظهير طبيعى معقول، فى الوقت الذى يعد نهرها أحسن أنهار غرب إفريقيا ملاحيا.

هكذا إذن نصل إلى أن الإسفين الساحلى يصيب المخرج والظهير معاً، الرأس والجسم على السواء. ولا شك أن هذا الترابط الطبيعى الجغرافى بين الإسفين وظهيره هو الذى يفسر مشروع سنغمبيا الفيدرالية الذى كانت تدرسه بريطانيا والسنغال منذ بعض وقت. ومن قبل كان هناك مشروع فرنسى باستبدال صومالها فى الشرق بغامبيا البريطانية فى الغرب لكى تحقق نفس الوحدة.

وبالمثل فى غينيا، تعطلت تنمية أقصى الشمال الشرقى لوقوعه فى ظل غينيا البرتغالية، كما تخلف الجنوب الشرقى لوقوعه فى ظل سيراليونى[1] وفى موريتانيا كشف كشف إرسابات الحديد الخام حديثاً فى الشمال عن موقف مشابه بالنسبة إلى ريودى أورو، التى قد يمكن أن تعد جيباً ضخماً فى جسم موريتانيا. فلابد لنقل هذا الخام من خط حديدى، لابد أن يمر فى ريودى أورو إذا أريد له أن يكون اقتصادياً، بينما أن «الطريق القومى» أكثر طولا وأقل اقتصادية[2].

1- Id., p. 298.

2- R. J. Harrison church. The Islamic Republic of Mauritania, Focus, vol. 12, No. 3, 1961, p. 4.

يبقى أخيراً نقطة هامة تتعلق بمستقبل الأسافين والجيوب السياسى. فقد بدأ يتضح حالياً أن هذه الرقع القزمية تنذر بأن تتحول إلى مشكلة حادة. لا بين الاستعمار والتحرير هذه المرة، وإنما بين الدول الإفريقية الجديدة نفسها. فالجيوب بحكم وقوعها محصورة بين دولتين فى الغالب، تصبح تلقائيا مطلبا لكل منهما، أما الأسافين فقد لا تكون أيلولتها السياسية موضع نقاش. ومع ذلك فإن بعضا منها لم ينج من ذلك! ومن الواضح أن هذا النزاع بين الدول الإفريقية يعطى فرصة طيبة للاستعمار لأن يضارب بينها، ولكى يتلكأ فى البقاء فى هذه القطاعات أطول مدة ممكنة. وليس من الصدفة بالتأكيد أن الاستعمار طرد من أغلب وحدات القارة الكبيرة، بينما لا يزال يربض فى هذه الجيوب الضئيلة!

والأمثلة على هذا تبدأ من الصحراء الإسبانية التى تطالب بها الآن كل من موريتانيا والمغرب: الأولى بحسبانها جزءاً طبيعياً وبشرياً منها، والثانية بادعاء أن هذه وتلك جزء تاريخى وحضارى منها. ولا شك أن الصحراء الإسبانية فى كل شئ إمتداد لصحراء موريتانيا وجزء لا يتجزأ من شنقيط التاريخية. فطبيعياً تشطر حدودها كتلة زمور التى هى أبرز ملح أرضى فى غرب الصحراء الكبرى، وتتعامد عليها بدرجة توحى بأن التقسيم اصطناعى بحت. أما بشرياً فالقبائل هى نفس القبائل على جانبى الحدود - الرقيبات التى تتكلم العربية وتدين بالإسلام جميعا والكل «شناقطة»[1] أما دعوى المغرب فأكثر تعقيداً، لأنها جزء من

1- Barbour, pp, 195-8.

مطالبتها بموريتانيا برمتها وككل.

كذلك بدأ الخلاف بين الجيران الإفريقيين على تركه إسبانيا المنتظرة فى غينيا الإسبانية بأقسامها ريوموني على القارة، وجزر فرناندوبو وأخواتها فى الخليج. فكل من الكمرون والجابون يطالب بجيب ريوموني الذى يبدو على الخريطة استمراراً للجابون أكثر منه للكمرون. هذا بينما تطمع نيجيريا في جزر فرناندوبو باعتبار أن ٨٠٪ من سكانها من أصل نيجيرى، وهناك من نيجيريا من يدعو إلى غزوها بالقوة. هذا ومن المحتمل كذلك أن تثير كابندا مشكلة مماثلة بين كونغو ليوبولدفيل وكونغو برازافيل التى تنحصر بينهما. وفى هذه الحالة قد تكون الغلبة لكونغو. ليوبولدفيل، أولا لشدة حاجتها إلى توسيع مخرجها البحرى، وثانياً لضخامتها وقوتها بالنسبة لجارتها الصغيرة.

وعلى الساحل الشرقى لا زال الصومال الفرنسى موضع نزاع وأطماع بين الصومال وإثيوبيا، فى حين تقبع فرنسا فيه فى هدوء وبلا قلق، وهى التى تخلت عن كل إمبراطوريتها الشاسعة فى كل القارة! والذى يفسر هذا الوضع الشاذ إنما هى طبيعة تركيب الجيب الاثنولوجى. فالصومال الفرنسى منصف بالتقريب بين الصوماليين، والدناكيل الذين تترامى كتلتهم الرئيسية فى إثيوبيا وإرتريا[1]. وبصرف النظر عن أطماع إثيوبيا التوسعية التقليدية فى الصومال الكبير كله وغيره، فهى تعتمد حتى الآن وأساساً على جيبوتى كمخرج لها، وتتحكم إلى حد بعيد فى نشاطه ورخائه فى نفس الوقت. هذا بينما أن دولة

1- John Drysdale. The somali Dispute. Lond., 1964, pp. 98-99.

الصومال تعد القطاع الفرنسي جزءاً من الوطن الأب وتطالب به على هذا الأساس. وبين هذه الادعاءات والمطالب يجد المستعمر فرصته كاملة ليبقى فى الجيب الأخير الغريب...

المساحة السياسية

لا شك أن إفريقيا هى القارة التى شهدت أعظم وأسرع عملية من التخمر والتغير السياسى فى القرن الأخير. ولا زالت القارة - التى تؤلف شقاً رئيسياً مما يسمى الآن «بالعالم الثالث» - فى حالة من الانصهار السياسى، ولا زالت الصورة السياسية فيها شديدة التحول.وسواء أكانت بلغت سن الرشد من الوجهة الجيوبوليتيكية أم لا، فلا شك أنها قارة المستقبل، وإذا كانت أمريكا قد مثلت حتى الآن «العالم الجديد» فإن إفريقيا هى عالم الغد الجديد.

وهناك فترتان حرجتان حاسمتان فى تطور اللاندسكيب السياسى فى القارة: مؤتمر برلين فى ثمانينيات القرن الماضى، ثم خمسينيات القرن الحالى - مع هذا الفارق أن القرن التاسع عشر كان قرن الاستعمار، والقرن العشرين هو قرن التحرير. وإذا كان «التكالب على إفريقيا» قد أدى فى الأولى إلى تقسيمها، فإن «الخروج الأبيض» فى الثانية قد أدى إلى تفتيتها حرفياً. ذلك أنه، قبل أن يتم، قد خلق عدداً كبيراً من الدول الجديدة بعملية تمزيق رفعت عدداً من الوحدات الإدارية السابقة إلى وحدات سياسية منفصلة.

والشئ الجديد حقاً بالملاحظة أن القوى الاستعمارية كانت تمارس كثيراً من محاولات ضم أعداد من الوحدات القائمة فى اتحادات أكبر - أى عملية اختزال - طالما كانت السيادة لا تزال لها، بينما على العكس حين اضطرت إلى التخلى عن السيادة كثرت عمليات التفتيت والتجزئة مع الاستقلال. والملاحظ بعد هذا أن كلا من محاولات الضم الأولى والتقسيم الثانية يقابل بالمعارضة على السواء من الوطنيين. والحالة الأولى تتمثل فى اتحادات وسط وشرق إفريقيا بوضوح، أما الثانية ففى تفتيت الإمبراطورية الفرنسية، وفى المحاولات العديدة فى الكنغو المستقل. وتحلل الإمبراطورية الفرنسية بالذات هو الذى ولد أكبر نسل سياسى فى القارة: ١٣ دولة من إفريقيا الاستوائية والغربية وحدهما. حتى رواندا - أوروندى الضئيلة تركت دولتين منفصلتين هما رواندا وبوروندى.

وإلى مثل هذه الحركات ينبغى أن نضيف محاولات «تفدير Federalisation» الدول الافريقية - أى جعلها دولافيدرالية لا موحدة - كلما أمكن ذلك. مثل هذا تحقق فى نيجيريا والكمرون، وفى ليبيا حيث أنهى أخيراً فى الأخيرة بعد تجربة مريرة، وهو قد فرض على أوغندة، وكاد على كينيا. وجماع هذا كله ليس إلا خطة «البلقنة» المعروفة[1] والتى يختفى وراءها مبدأ فرق تسد.

(1) Pedler, op, cit., p, 39.

وعلى كل فالناتج النهائى هو لاندسكيب سياسى معقد جداً. فالقارة تشمل اليوم ٥٠ وحدة سياسية منفصلة، بما فى ذلك عدد كبير من الجيوب والأسافين السياسية. وبهذا تكون إفريقيا أكثر القارات تقسيما وتعدداً سياسياً، وهى فى هذا تمثل طرف النقيض لاستراليا القارة الدولة، أو الدولة القارة. بل قد يكون من الطريف - بالأحرى من المؤسف - أنها تكاد تناظر وحدات الولايات المتحدة عدداً، ولا يبقى إلا أن نقابل مدغشقر بهاواى!

هذا بينما لا تزيد آسيا عن ٣٥ وحدة تقريباً. وصحراء آسيا الكبرى (سيبريا) تكاد تقع برمتها فى حدود دولة واحدة، بينما الصحراء الكبرى فى إفريقيا تتقاسمها ١٠ دول - بل إن الصحراء الكبرى هى أكثر صحارى العالم الكبيرة تفتيتاً سياسياً. وإذا كانت أوربا تضم حالياً ٢٥ وحدة. أى نصف وحدات إفريقيا، وكان صحيحاً أن مساحة إفريقيا مثل مساحة أوربا ثلاث مرات، فإن من الصحيح أيضاً أن سكان أوربا مثل سكان إفريقيا بين مرتين وثلاث مرات تقريباً. ولهذا فإن أقوى ما يميز التركيب السياسى للقارة الآن هو تعدد الوحدات مع قزميتها. وسنناقش هنا الجانب الأول وهو المساحة تعدداً وضخامة.

تعدد وضخامة

إن ضآلة سكان الدولة الإفريقية فى المتوسط تتضح أكثر وأكثر حين تقرن بالمساحة. فرغم شدة تعدد الوحدات السياسية فإن ضخامة مساحة القارة تظل تترك متوسط المساحة كبيراً جداً. فمع مساحة قدرها ١١,٧ مليون ميل مربع،

٥٠ وحدة سياسية، نخرج بمتوسط مساحة قدره ٢٣٤ ألفاً من الأميال المربعة. وهو أعلى بالفعل إذا استبعدنامن المقام تلك الوحدات القزمية، التى هى مجرد جيوب وأسافين. قارن هذا على سبيل المثال بمتوسط ١٥٠ ألف ميل مربع فى أوربا (٣,٧٨٠,٠٠٠ ميلا على ٢٥ دولة). وتوزيع فئات المساحة الفعلى هو كالاتى:

المرتبة	فئة المساحة بالميل٢	عدد الوحدات
قزمية	- ١٠,٠٠٠	٧
صغيرة	١٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠	١٠
متوسطة	٥٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠	٤
كبيرة	١٠٠,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠	٢٣
ضخمة	٥٠٠,٠٠٠ - ١,٠٠٠,٠٠٠	٦

فأكثر من النصف وحدات كبيرة أو ضخمة. والواقع أن هناك ٢٢ وحدة تزيد فى مساحتها فعلا عن فرنسا كبرى دول أوربا مساحة، باستثناء الاتحاد السوفييتى.

وهناك علاقة وثيقة بين مساحات الدول وبين بيئاتها الطبيعية. فبوجه عام نجد المساحات أكبر فى النصف الشمالى من القارة منها فى النصف الجنوبى - ٤ من الوحدات الست الضخمة فى القارة تخص النصف الشمالى- لا شك بسبب ضيق المثلث الجنوبى بالنسبة لمعين النصف الشمالى

من ناحية، ولزيادة نسبة الصحراء فى الأخير من ناحية. كذلك نجد أكبر مجموعة متصلة من المساحات الصغيرة تتركز فى ساحل غانا الغنى الذى يسمح غناه لرقعة صغيرة أن تقيم وحدة مستقلة.

والواقع أن غرب إفريقيا هو أكثر أجزاء القارة تقسيما سياسياً، فليس هناك رقعة مماثلة فى المساحة، وفيها هذا العدد الكبير من الوحدات: ١٢ وحدة كاملة تتزاحم جنوب خط عرض ١٥ شمالا. ورغم الفارق الكبير فى المساحة، فيكاد كل من حوض النيل وحوض النيجر أن يتقاسمه نفس العدد من الوحدات السياسية. ولهذا فإن كان غرب إفريقيا هو بلقان القارة فإن النيجر هو دانوبها. والنيجر فى هذا المعنى هو نقيض الكنغو، الذى يعد تقريبا نهر دولة واحدة. والناظر إلى خريطة العالم السياسية واجد فى يسر أن غرب إفريقيا إحدى منطقتين اثنتين لا ثالث لهما فى العالم - الأخرى أمريكا الوسطى - هما أشد أجزاء العالم تمزيقا وتفتيتا بالنسبة إلى مساحتها.

هذا بينما كلما انتقلنا من ساحل غرب إفريقيا الغابى إلى الداخل شمالا فى السفانا والساحل، ثم الصحراء نجد مساحة الوحدات السياسية تزداد بسرعة وبانتظام ثم تأخذ - عامة - فى التناقص قليلا كلما اقتربنا من ساحل البحر المتوسط. فمن الواضح إذن أن المساحة تتناسب - ولكن بصورة عامة وليس دائما - تناسباً عكسيا مع غنى البيئة الطبيعية.

وأيا ما كان، فالخلاصة الهامة هى أن المساحة السائدة فى القارة هى

المساحات الكبيرة المفرطة. وهنا تكمن المتناقضة الجوهرية فى تركيب الدول الإفريقية: إفراط فى المساحة وتفريط فى السكان. فالدولة الإفريقية فى المتوسط هى قزم يتعثر فى ثوب فضفاض. ويبدو أن هذا التناقض الجذرى بين أنسب حجم وأنسب مساحة أمر لا مفر منه فى ظل الصورة الحالية لإفريقيا سكانيا وسياسيا، بحيث إذا كان للدولة أن تصل إلى عدد معقول من السكان فلا بد لها أن تتخطى المساحة المثلى، فإن أرادت أن تحقق مساحة معقولة غير مفرطة فلا بد لها أن تتحول إلى قزم ديموغرافى لاوزن له فى عالم مردة وعماليق. وليس ردا مباشراً أن نقول إن نمو السكان - كوظيفة للزمن - كفيل بأن يضيق الهوة بين الحجم والمساحة.

المضاعفات السياسية للمساحة

ولا مفر من أن يكون لهذا الوضع المختل انعكاساته السياسية الخطيرة. فضآلة السكان تعنى بداهة ضعف القوة البشرية، وضعف الإنتاجية، وقلة الهيبة السياسية. وإفراط المساحة له مشاكله الخارجية. فخارجياً يضاعف كما رأينا من أطوا الحدود، وبذلك يزيد من أعباء الدفاع، ويساعد على خلق أو تعقيد منازعات الحدود، فليس صدفه أن كثيراً من مشاكل الحدود بين عديد من الدول قد برزت منذ الاستقلال مقترنة أحياناً بحوادث مؤسفه - مثلا كما على حدود الصومال - إثيوبيا.

أما داخلياً فإن التعارض بين المساحه وحجم السكان يعمل عادة - وإن

لم يكن دائماً – ضد التجانس السياسى والتماسك. فهو إن لم يعن بحكم الاتساع البحت تركيباً جنسياً متنافراً، فإنه على الأقل يمهد لتوزيع منتشر متخلخل للسكان. من شأنه أن يشجع الروح المحليه، ويدعم القبليه كما يضاد التكامل الفعال للاقتصاد القومى والتجارة.

فالسودان مثلا يعانى من الثنائيه الجنسيه بين الشمال والجنوب، ونيجيريا مصابة بثنائية الحوصا – الفولا فى الشمال واليوروبا – الأيبو فى الجنوب[1]. أكثر من هذا – وللغرابة – أن مجرى نهر النيجر ورافده بنوى الذى يأخذ شكل حرف y الإفرنجى فى نيجيريا يعمل لا كمغناطيس للسكان وإنما كحاجز، ومن ثم يخلق ثلاثية سكانية أكثر منها ثنائية بسيطة.

ولقد حاولت القوى الاستعمارية كثيراً أن تستغل هذه الحقائق الطبيعية والبشرية وأن تتخذ منها ذريعة وحجة لتمزيق القارة سياسياً بقدر المستطاع، أو حيث لم يكن مجال للتقسيم السياسى التام، أن تفرض كياناً دستورياً ضعيفاً مفككاً. وإنه لجد واضح أن أغلب الدول الاتحادية غير الموحدة فى إفريقيا إنما تقع فى مجموعة المساحات الكبيرة والضخمة (نيجيريا، إثيوبيا، الكمرون، وحتى قريب ليبيا).

ففى نيجيرايا نجد التنافر الجنسى والانقطاع السكانى مترابطين معاً. وأسوأ من ذلك أنها مدعمة بالفروق والاختلافات الحضارية والدينية. والنتيجة ثلاث جزر أو نوايا صلبة منفصلة: الحوصا – الفولا المسلمون فى الشمال، الأيبو

1- G. H. T Kimble, Tropical Africa, N. Y., 1960, vol. 2, pp. 335, 242-8.

الوثنيون غالباً فى الجنوب الشرقى، واليوروبا المسيحيون غالباً فى الجنوب الغربى.

لا غرابه إذن أن قد نجحت بريطانيا فى فرض الكيان الفيدرالى على الدولة. ولا غرابة كذلك أن النظام الفيدرالى منذ بدايته لم يكن تجربة موفقة ناجحة وأنه تفاقم أخيراً إلى حد شطر الإقليم الجنوبى الغربى إلى إقليمين. لا غرابه بعد هذا كله أن الثقل والواقع السياسى لنيجيريا الجديدة فى المحيط الإفريقى لا يتناسب مطلقاً مع حجمها وجرمها كأكبر دولة فى القارة سكانا.

أما فى ليبيا فالصورة مختلفة. فرغم وحدة وتجانس جنسى وحضارى قاعدى فإن السكان على قلتهم يقعون فى «جزيرتين» على طول الساحل يفصل بينهما انقطاع سكانى قدره نحو ٤٠٠ ميل من الصحراء الكاملة[1]. وقد وجدت مناورات القوى الكبرى فى هذا الذريعه المنشودة وضخمت دلالتها لتبرر بها فرض النظام الاتحادى على الدوله الوليدة.

وفى الكنغو حاولت بلجيكا قبل أن تغادر أن تتركه اتحادا لا وحدة، ثم بعد أن فشلت وخرجت حاولت أن تغذى الانفصالية وتعيد مبدأ الدولة الاتحادية. وهل ننسى «أن المبدأ الاتحادى قدم فى مؤتمر تناناريف كحل لمشكلة كاتنجا» وبالمثل فى كينيا كاد فى وقت ما أن تتقرر سيادة المبدأ الاتحادى على الوحدة حين يتم الاستقلال، لولا صلابة وتماسك القيادة السياسية الوطنيه. ولا شك أن التناقض العميق بين المساحه السياسيه وحجم السكان يرقد خلف كثير من هذه الحالات.

1- Elizabeth Monroe, The Mediterranean in Politiecs, Lond. 1938, pp. 161-2.

الباب الثانى

الدولة والعمران فى إفريقيا

الفصل الثالث

السكـــان

فى هذا الفصل نعرض للجوانب السياسيـة والديموغرافيا فى القـارة ووحداتها المختلفة، فنبدأ أولا بأحجام السكان فى مختلف الدول تصنيفاً وتحليلاً، ونتعرف على تأثيرها فى أوزانهـا السياسيـة، ونقيس الفروق الديموغرافيـة بين الدول الجارات، وما يمكن أن تعنيه من مشاكل سياسية. أما الجزء الثانى من الفصل فيتخذ من المعمور فكرة محورية له، فليس بكاف أن نعرف حجم سكان الدولة، ولكن من الضرورى بنفس الدرجة أن نعرف أين يتركزون فيهـا وكيف يتركزون؟ ثم آثار ذلك سياسياً فى الداخل والخارج.

حجم السكان

لما كان عدد سكان إفريقيا ٢٤٥ مليوناً تقريباً، فإن متوسط حجم الوحدة هو ٥ ملايين مقابل ٢٥ ميلوناً فى أوربا مثلا. ولكن صورة الأحجام الفعلية أسوأ من هذا المتوسط العام كما يبين الجدول الآتى:

فئة الحجم بالمليون	عدد الوحدات
١	١٦
١ – ٥	٢١
٥ – ١٠	٦
١٠ – ١٥	٢.
١٥ – ٢٠	٢
+ ٢٠	٢

فالحجم الأكثر حدوثاً هو ١ - ٥ ويمثل ٤٤٪ من كل وحدات القارة، بينما لا تصل ٣٢٪ من وحداتها إلى المليون نسمة! ومعنى هذا أن ٣٧ وحدة أى ثلاثة الأرباع هى أقل من ٥ ملايين، ومن الناحية الأخرى لا يوجد بالقارة إلا ٨ دول تتعدى علامة العشرة ملايين نسمة، وهذه بترتيب الحجم هى: نيجيريا، مصر، إثيوبيا، جنوب إفريقيا، الكنغو، السودان، المغرب، الجزائر. وأغلب هذه يقل فى الواقع عن مجمعات مدنية مثل: نيويورك أو طوكيو أو لندن! و «الثمانية الكبار» معاً تختص وحدها نحو ١٣٧ مليون نسمة أو ٥٦٪ من مجموع القارة. وسيلاحظ أنها جميعاً دول تقع على أطراف القارة وهوامشها.

والسبب فى هذا أن نمط توزيع السكان فى إفريقيا يشبهه فى معظم القارات الأخرى من حيث التركيز العنيف على الأطراف، بعده يقل فى الداخل. وإذا كان هذا التباين بين الهوامش والداخل أقل وضوحا فى إفريقيا جنوب الصحراء فإن هذا - كما يوضح پير جورج - لا يرجع إلى كثافة عالية فى الداخل بقدر ما يرجع إلى كثافة أقل من المعتاد فى الأطراف[1]. أما شمال الصحراء فالنمط الهامشى صارم الوضوح حيث يمكن أن نعتبر القوس الممتد من المغرب إلى إثيوبيا وموازيا لسواحل البحرين المتوسط والأحمر «الهلال

1- pierre George, Questions de Géoge, de la Population, Inst. nat. d'Etudes demographiques, Travaux et Docments, Cahier no. 64. Paris, 1959, p. 16.

الخصيب» لإفريقيا الشمالية[1].

إفريقيا إذن قارة الدول الصغيرة بل القزمية. وقد يكون لهذا وزنه فى حساب الأصوات فى المؤسسات والمنظمات الدولية، ولكنه يترك القارة فى حالة مرضية من الناحية الجيوبوليتيكية. ويكاد الحجم وحده يكفى لأن يدمغ أغلب هذه الوحدات بأنها وحدات اصطناعية شاذة - «دول بالأمر fiat states» كما قد نقول. وبديهى أن تحميل وحدات قزمية أو ضئيلة إلى هذا المدى بالأعباء والمصاريف والتمثيل الديبلوماسى اللازم للدول المستقلة يشكل عبئاً ثقيلا، يجعلها وحدات غير اقتصادية. وتتضاعف هذه المشكله وتتفاقم حقاً فى الدول الاتحادية، لأن من المعروف أن الحكم الاتحادى باهظ التكاليف لا سيما فى الدول الفقيرة، كما عرفت ليبيا حتى قريب[2].

إلى أى مدى يمكن لهذا النمط السكانى أن يظل بلا تغيير، وفى اتجاه يمكنه أن يتغير؟ تقدر الأمم المتحدة[3] أن سكان إفريقيا ستصل إلى ٣٠٣ ملايين

١- هذا لا يتعارض مع ما يقرره ستامب من أن الصحراء الكبرى نفسها ليس لها هلال خصيب كالذى تمتاز به الصحراء السورية. راجع:

L. D. Stamp, A History of Land Use in Arid Regions, Unesco, Paris, 1961, p. 19.

2- Barbour, p. 359.

3- Future Growth of worls Popuation, Population, Studies no. 28, U. N. Y., 1958.

تقريباً فى ١٩٧٥ ولكن مع اختلافات إقليمية هامة فى معدلات النمو. فأسرعها حالياً فى النمو هى إفريقيا شمال الصحراء، يليها جنوب إفريقيا، بينما تأتى إفريقيا المدارية فى المؤخرة.

ويرجع تخلف إفريقيا المدارية إلى أنها – وحدها لا فى القارة فقط وإنما فى العالم أجمع – التى تنتمى إلى نمط من النمو يمتاز بمعدل مواليد مرتفع باستمرار، ومعدل وفيات مرتفع باستمرار، أما إفريقيا خارج المدارين فلها معدل مواليد مرتفع باستمرار، ولكن معدل وفياتها فى تناقص نسبى. ولهذا فإن الاتجاهات الحالية للنمو الإقليمى «تتحيز» لإفريقيا خارج المدارين ضد إفريقيا المدارية.

ولكن هذا إنما هو تنبؤ ديموغرافى – يعنى تنبؤ فى المدى القصير. وأهم منه وأخطر النبوءة الاقتصادية فى المدى الطويل، فهذه تشير إلى إمكانيات أكبر لإفريقيا المدارية. فأسبقية جنوب وشمال إفريقيا إنما هى فى الترتيب الزمنى فقط، أى أنها كانت أسبق إلى، وأسرع فى التنمية الاقتصادية، ولا تعنى بالضرورة طاقة اقتصادية كامنة أعظم. ويتضح هذا إذا مانحن عرضنا لتقديرات إمكانيات تحميل القارة بالسكان absorptive capacity. فهذه التقديرات تتراوح بين الألف مليون والألفين. ولعلى أدنى هذه التقديرات تقدير شانتز الذى يبنيه على أساس إمكانيات التربة حيث يضعه عند ١٠٨٥ مليوناً. هذا بينما

يتنبأ ماكيندر بيليون نسمه جنوب الصحراء فقط[1]. ومن الناحية الأخرى فإن فسترمان يقدر أن إمكانيات السفانا وحدها فى إفريقيا المدارية ابتداء من منبع النيجر إلى خط تقسيم النيل - الكنغو حتى الزمبيزى لا تقل عن ٥٠٤ ملايين، وذلك على أساس افتراض كثافة السفانا المماثلة فى الهند وقدرها ٩٠ شخصاً فى الكيلو المربع[2]. وأياً كان حكمنا على هذه التقديرات، فإن الذى لا شك فيه هو أن مركز الثقل الديموغرافى سينتقل بالتأكيد إلى النصف الجنوبى من القارة، وأن أكبر الدول حجما فى القارة ستصبح فى المستقبل البعيد من نصيب إفريقيا المدارية بالذات. وحاليا نجد أن أكبر دولة فى إفريقيا دولة مدارية (نيجيريا) وليست بعدد أقدمها (مصر)، بينما أن ثالث دولة مدارية أيضا (إثيوبيا).

الانحدارات السكانية

وعند هذا الحد ينبغى لنا أن نتساءل عن نمط توزيع الدول الإفريقية المختلفة كقوى سياسية بالنسبة إلى بعضها البعض؛ أى ماهى الأحجام النسبية لكل دولة بالقياس إلى جاراتها؟ هذا ما نعبر عنه «بالانحدار الجيوبولتيكى». فليس المهم حجم الدولة وحده، ولكن أيضا حجمها بالنسبة إلى جيرانها.

1- Halford J. Mackinder, :Rhe Round Winning of Peace." Foreign Affairs, vol. 21, 194-3, p. 605.

2- Westermann, op. cit., p. 306.

فيعنينا أن نعرف مثلا كم ضعفا يعادل سكان الدولة الجارة مجتمعة سكان كل دولة بعينها[1].

والجدول والخريطة المرافقان يبينان كيف يتفاوت هذا المعامل تفاوتا صارخا يجعل القارة مليئة بالانحدارات الجيوبولتيكية العنيفة والهوات السياسية العميقة التى لا تساعد بالقطع على حسن الجوار أو مرونة التماسك والتى تجعل النسيج السياسى غير متجانس أو موحد القوام. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن المفارقات بين تضاريس اللاندسكيب السياسى فى القارة أشد حدة وأبعد مدى منها بين تضاريس اللاندسكيب الطبيعى!

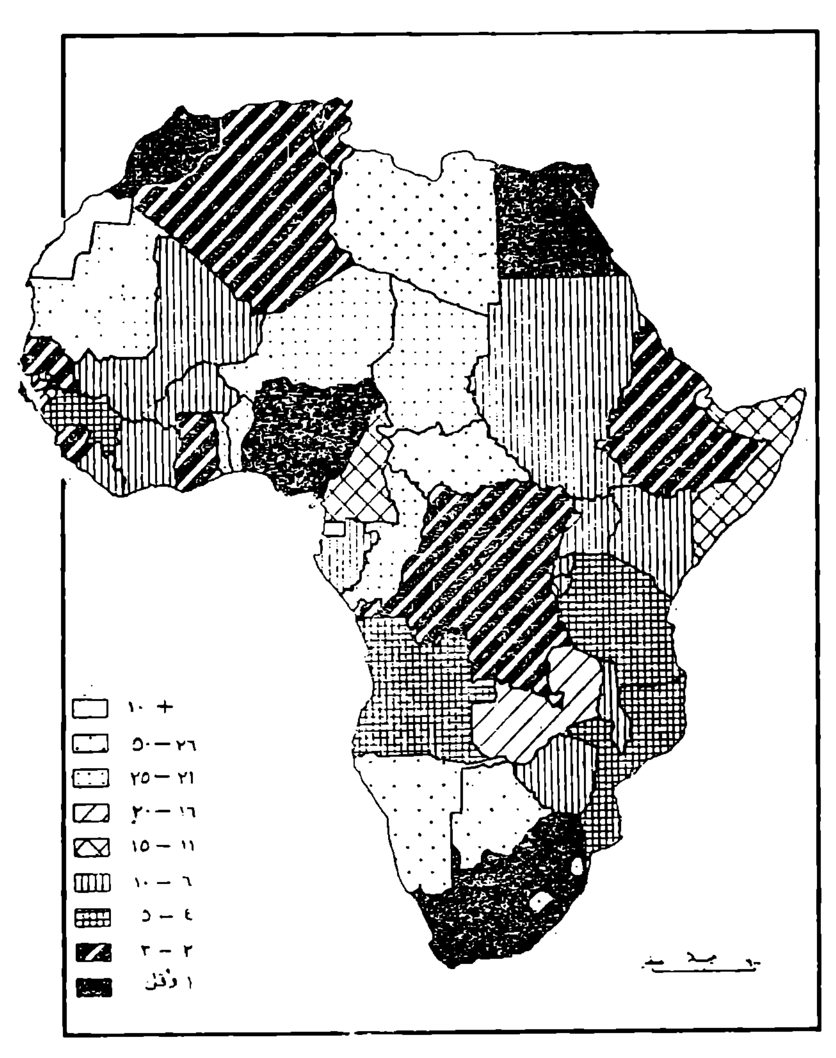
وإذا نحن فرضنا – نظريا – أن الدولة العادية تتكافأ سكانا مع كل جارة لها، وأن الدولة العادية لا تحاط بأكثر من ٤–٥ جارات فى المتوسط، فلعل من المناسب أن نعتبر أن الدولة التى يحيط بها من الجيران ما يعادلها أربعة أو خمسة الأمثال سكانا هى دولة سليمة متزنة من حيث الحجم النسبى. ولكن مثل هذا المعدل إنما يمثل أقلية نادرة فى إفريقيا، بينما الأغلبية تتطوح بعيدا عنه إلى أعلى أو أسفل – ولكن أساسا إلى أسفل. ويمكن على هذا الأساس أن نميز ثلاثة أنماط أولية هى انحدار الموجب، والمتكافئ، والسالب.

فأما الأقطاب الموجبة فى هذه الانحدارات فتتمثل فى نيجيريا أولا وقبل كل شئ. فهى بكتلتها البالغة ٥٥ مليونا لاتحاط بجيران أكثر من ١٠,١ مليونا

1- S. V. Valkenburg. Princiles of Political Geog.

بنسبة ٥:١ . ثم تلى مصر حيث تمثل أضخم قوة فى النطاق المحيط بها: ٢٧ مليونا مقابل ١٥,٢ (بما فى ذلك حدودها الأسيوية) بنسبة ٢:١ تقريبا. وفى جنوب إفريقيا ١٦ مليونا يجاورهم ٧ ملايين فقط، أى بأقل من ٢:١ . ويكاد يتعادل حجم الجيران مع حجم الدولة فى حالات المغرب (١٠,١ مقابل ١٠,٥)، وغانا (٨ مقابل ٧) وإثيوبيا (٢٠,٦ مقابل ١٨).

أما الدول المعتدلة الانحدار – الانحدار المتكافئ – والتى يتراوح فيها وزن الجيران بين ٣,٢ إلى ٥,٤ أمثال الدولة، فتشمل سير اليونى والجزائر والسنغال وتونس والكنغو (ليوبولدفيل) وأنجولا وغينيا وتنجانيقا. أما الأقطاب السالبة فتتدرج من ستة أو سبعة الأمثال حتى أى شئ حول ٢٠٠ ضعف! ففى القارة ١٥ وحدة تبلغ فيها قوة الجارات ٢٠ ضعفا أو أكثر. بينما تصل النسبة فى الدول القزمية ووحدات الأسافين إلى أرقام خيالية مثل ٧٢ ضعفا فى سوازى لاند، ٢٠٠ ضعف فى الصومال الفرنسى، تصل إلى القمة بل القاع فى الصحراء الإسبانية حيث تكون ٢٨٠ ضعفا ... ولا شك أن حرج مثل هذه الوحدات يتأزم ويتفاقم حين تكون دولا داخلية، وأكثر من ذلك حين تكون تلك الجارات المحدقة دولا عدائية مما زال يخضع للاستعمار، مثل زامبيا بين بقايا الاستعمار فى إفريقيا الجنوبية.



(شكل ٨) الانحدارات السياسية في إفريقيا. كم ضعفا يبلغ عدد الجيران؟
الخريطة توضح مجموع سكان الدول المجاورة لكل دولة بالنسبة إلى عدد سكان هذه الدولة.

الوحدة	عدد السكان	عدد الجارات	عدد السكان الجيران	نسبة السكان الجيران إلى سكان الوحدة
مصر	٢٧,٠	٣	١٥,٢	٠,٥
ليبيا	١,٢	٦	٥٨,١	٤٨,٠
تونس	٤,٠	٢	١١,٢	٣,٠
الجزائر	١٠,٠	٦	٢٣,٨	٢,٥
المغرب	١٠,٥	٢	١٠,١	٠,٩
الصحراء الأسبانية	٠,٠٤	٢	١١,٢	٢٨٠,٠
موريتانيا	٠,٧	٤	١٦,٦	٢٤,٠
مالى	٤,٣	٧	٢٥,٤	٦,٠
النيجر	٢,٥	٧	٧٦,٠	٣٠,٠
تشاد	٢,٦	٥	٧٤,٤	٢٨,٠
السودان	١٢,٠	٨	٧٦,٧	٦,٥
إثيوبيا	١٨,٠	٤	٢٠,٦	٠,٩
الصومال الفرنسى	٠,١	٢	٢٠,٠	٢٠٠,٠
الصومال	٢,٠	٣	٢٤,٦	١٢
كينيا	٦,٥	٥	٤٧,٦	٧
أوغندة	٦,٥	٥	٣٦,٨	٦
تنجانيقا	٩,١	٨	٤٣,٠	٤,٥
رواندا وبوروندى	٤,٦	٣	٢٩,٣	٦,٥
الكنغو (ليوبولدفيل)	١٣,٧	٩	٤١,٢	٣
الكنغو (برازافيل)	٠,٨	٤	١٨,٧	٢٣
الجابون	٠,٥	٣	٤,١	٨
الكمرون	٣,٣	٦	٤٠,٤	١٢

إفريقيا الوسطى	١,٢	٥	٣٢,٤	٢٧
نيجيريا	٥٥,٠	٤	١٠,١	٠,٢
داهومي	١,٧	٤	٦٢,٣	٣٦,٦
توجو	١,١	٣	١١,٥	١٠
غانا	٧,٠	٣	٨,٠	١,١
فولتا	٣,٨	٦	١٩,٤	٥,٠
العاج	٣,١	٥	١٩,٨	٨,٥
ليبريا	١,٥	٣	٤,٨	٦
سيراليوني	٢,٣	٢	٤,٥	٢
غينيا	٣,٠	٦	١٤,٠	٤,٥
غينيا البرتغالية	٠,٥	٢	٥,٣	١٠,٥
السنغال	٢,٣	٥	٨,٨	٣,٥
غمبيا	٠,٣	١	٢,٣	٧,٥
أنجولا	٤,٥	٣	١٦,٨	٣,٥
زامبيا	٢,٥	٦	٤٠,٢	١٦
روديسيا	٣,١	٤	٢٥,٨	٨
ملاوي	٢,٩	٣	١٧,٩	٦
موزمبيق	٦,٣	٦	٣٣,٩	٥,٥
بتشوانالند	٠,٤	٣	١٩,٧	٤٩
ج. غ. إفريقيا	٠,٦	٣	٢٣,٤	٣٩
سوازي لند	١٦,٠	٢	٢٢,٣	٢٢,٣
باسوتولند	٠,٧	١	١٦,٠	٢٣
جنوب إفريقيا	١٦,٠	٦	٧,٠	٠,٤

السكان، المساحة، والوزن السياسى

رغم أن الوقع أو الوزن السياسى لدولة ما ليس وظيفة للمساحة والسكان وحدهما، فإن الاثنين معاً يمثلان طرفاً هاماً فى معادلة «تحليل القوة»[1]. وبدون أن ندخل فى معالجة أصولية مفصلة للاقتصاد والدولة فى إفريقيا، يمكننا أن نحاول دراسة فى أنماط القوة السياسية على أساس التشكيلات المختلفة للسكان والمساحة، فنجد أربعة أنماط.

فضآلة السكان والمساحة معاً تعطى «دولة الجيب» القزمية، التى لا ينتظر لها أن تبقى بسهولة، بل أغلب الظن أن إلى الاندماج مصيرها، أو أن تسعى إلى الاتحاد مع غيرها. وإلى هذا النوع تنتمى كل الجيوب والأسافين الساحلية التى سبق ذكرها، كما ينتشر هذا النوع فى غرب إفريقيا خاصةمثلما فى داهومى وتوجو. ونحن نجد من قبل أن داهومى جزء من دول «الوفاق» فى غرب إفريقيا.

أما ضآلة السكان وضخامة المساحة فتنتج غالباً «صندوق الرمال» التقليدى - «دول الصحراء» التى تدين بوجودها المستقل إلى أنها دول تخوم ليس إلا. وهى، «كموانى الضرورة» التى تقوم فى وسط مهجور غير منتج، تعد من «دول الضرورة» التى يحتم وجودها فقط الاتساع المديد. وتمتاز هذه الوحدات عادة بأن حدودها شديدة القابلية للحركة والتغير بالقوة، بمعنى أنها

1- Hartshorne. in American Geog. etc., p. 174.

يمكن أن تتقاسم بسهولة بين وحدات حقيقية الكيان. إنها فى جوهرها أشباه - أم أشباح - دول؟.

وتغص الصحراء الكبرى خاصة بهذا النوع. وموريتانيا مثل مثالى: فهى تعادل فى مساحتها مساحة مصر تقريباً (مليون كيلو متر مربع كل) بينما أن سكان موريتانيا لايزيدون عن ثلثى مليون. أى ما يعادل مجموع سكان مصر «خارج» الوادى! وليبيا والصومال أمثلة أخرى بدرجة أقل، بينما فى المثلث الجنوبى نجد بتشوانالند وجنوب غرب إفريقيا.

مثل هذه الوحدات هى اقتصادياً «سندرلات» العائلة الإفريقية، وهى سياسيا دول «لا فقرية» من السهل خضوعها لضغط جار قوى أو قوة أجنبية. وهى بعد «دول عجز» مزمن تكاد تكون المساعدات الاقتصادية الأجنبية علماً عليها. فليبيا بدأت كدولة «على المعاش» البريطانى، وإلى قريب كانت تعتمد بشدة على المعونات الأمريكية - البريطانية ومعونة الأمم المتحدة[1]. وفى ١٩٥٩-١٩٦٠ أتى ٦٠٪ من ميزانيتها من المعونة الخارجية[2]! وجمهورية موريتانيا الإسلامية تتلقى سنويا مساعدة مالية فرنسية كبيرة. كذلك الصومال تعتمد بشدة على معونة أجنبية من مصادر مختلفة، بل يقدر أنها الآن تخرج عالمياً بأعلى نسبه من المعونات بالقياس إلى تعدادها.

1- Barbour, pp. 369-371.

2- John I. Clarke, "Econ, & Political Changes in the Sahara" Geog., vol. 46, 1961. pp, 113-4.

وفى مثل هذه الحالات لا يمكن للسيادة القومية أن تظل بمنأى تماما عن النفوذ الأجنبى. واكتشاف ثروة معدنية غير منظورة كالبترول فى ليبيا أو ركاز الحديد فى موريتانيا هو وحده الذى يمكن أن يصب الدم فى شرايين هذه الدول العاجزة، وأن يمنحها قاعدة اقتصادية ثابتة. والمثل الليبى يوضح لنا كيف أنها مع تحولها من دولة صحراء إلى دولة بترول بدأت تستغنى عن المساعدات الاجنبية؛ ومع الاثنين بدأ النفوذ الاجنبى يتقلص وينحسر عنها.

النمط الثالث من الدول الإفريقية يتولد حين تجتمع ضآلة المساحة بضخامة السكان. ولكن هذه توليفة نادرة فى إفريقيا، وتعنى كثافة سكان مرتفعة بدرجة غير مألوفة، وتمثل بذلك واحدة من «الجزر» الاقتصادية التى تميز إفريقيا وتعرف عليها هانس[1]. حينئذ تصبح مجرد «خزان عمل Labour Pool» لوحدة أخرى أو وحدات مجاورة، وبذلك تصبح تابعا سياسيا واقتصاديا أو ذنبا. حينئذ يصبح تصدير الرجال أساس موازنة قائمة المدفوعات.

مثلا رواندا – أوروندى كانت ترسل سنويا نحو ٤٠ ألفا من العمال إلى الكنغو البلجيكى السابق وإلى أوغندة وتنجانيقا[2]. ويكفى أن نذكر أن مساحة رواندا – أوروندى كانت تبلغ ٢,٣ ٪ من مساحة الكنغو، ومع ذلك كان

1- African Econ. Development, p. 5; William A. Hance, V. Kotschar & R. J. Peterrec, "Source Areas of Export Poduction in Tropical Africa" Geog Reviéw, vol, 51, 1961, p. 495.

2- Beaujeu-Garnier, Géog de la Population, t, II. p. 122

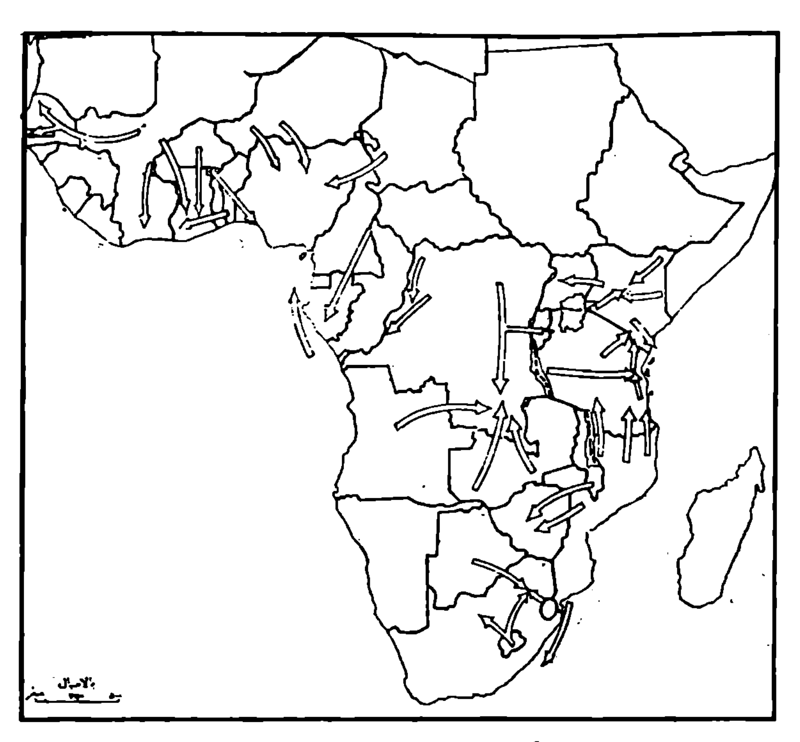
سكانها ثلث سكان الكنغو. كذلك نياسالند بالنسبة للروديسيتين، كانت أكبر مورد عمال إلى روديسيا الجنوبية، ترسل إليها ١٣٠ ألف عامل مهاجر سنويا[١]. وباسوتولاند ليست إلا خزان عمل مكتظ للراند[٢]. وفى غرب إفريقيا نجد أن الفولتا العليا المكتظة الرعوية تتخصص فى تصدير الرجال والماشية: فتقدم ١٥٠ ألف عامل سنويا إلى مزارع كاكاو ومناجم غانا وأبعاديات البن والكاكاو فى ساحل العاج[٣].

وفى أغلب هذه الحالات هناك طمع فى ضم هذه الدويلات الثمينة العاجزة. فالبلجيكيون حاولوا طويلا ربط رواندا - أو روندى بالكنغو، بينما اتحاد وسط إفريقيا الذى انهار اليوم لم يكن إلا محاولة لضم «جسم» إلى «رأس» إلى «أطراف»: الجسم هو روديسيا الشمالية بمعادنها الغنية وخاماتها العديدة، الرأس هى روديسيا الجنوبية برأسمالها ومهاراتها ومصادر القوة فيها، أما الأطراف فهى نياسالند بعملها الوفير الرخيص.

1- J. R. V. Prescott, " Migrant Labor in the Central African Federation" Geog Review, vol. 49,1959 p. 425.

2- Stamp, Africa, p. 449

3- Harrison Church, West Africa, p. 256



شكل ٩ – أهم تيارات هجرة العمل فى إفريقيا المدارية
(عن هايسون تشيرس)

أخيراً ورابعاً حين تجتمع ضخامة السكان والمساحة فهنا تكون مراكز القوة الطبيعية التى قد ترسم محاور السياسة فى مستقبل القارة. هذه هى «الدول الأركان». فهى حرفياً ومجازياً أركان الزاوية فى القارة: المغرب – الجزائر فى الشمال الغربى، مصر فى الشمال الشرقى، إثيوبيا فى القرن الإفريقى، «اتحاد» جنوب إفريقا فى أقصى الجنوب، نيجيريا فى كوع القارة أو زاوية الأطلسى. وقد

يمكن أن نضيف من قدر تال السودان فى النيل الأوسط والكنغو فى قلب القارة.

كل واحدة من هذه الوحدات تمثل القوة السياسية السائدة فى محيطها والتى قد يكون لها مطالب توسعية فى المستقبل. أو على الأقل يمثل وجودها وسط مجموعة من الدول الصغرى أو القزمية حالة من عدم التكافؤ السياسى أو الانحدار الجيوبولتيكى العنيف بدرجة قلت أو كثرت. فمن أمثلة الحالة الأولى مطالب المغرب فى موريتانيا، بينما قد ضمت إثيوبيا من قبل إرتريا ولها نزاعها الإقليمى مع الصومال حول الحوض وأوجادن.

أما ادعاءات جنوب إفريقيا فمعروفة جيداً: حاولت من قبل أن تبتلع جنوب غرب إفريقيا التى تعدها انتداباً لا وصاية، وتحاول من بعد أن تبتلع جنوب إفريقيا البريطانية (بتشوانالند، باسوتولند، سوازى لاند) على زعم أن مثل هذه الوحدات الضعيفة على أو داخل حدود الاتحاد «تقدم فريسة سهلة لأى قوة معادية»[1]. وتروج الدوائر الاستعمارية المعادية لغانا أنها - هى الدول الصغيرة - تخفى نوايا توسعية فى توجو والفولتا وساحل العاج، وأن هذه كلها ترفض هذه الخطط !.

1- Kimble, Tropical Africa, vol II p. 250, W. E, Barker, "South Africa's 6-Point Claim to the Protectorates" Jour, of Racial Affairs, Stellenbosch, Oet; 1956

أما من أمثلة الانحدار الجيوبوليتكى الحاد فليس خيراً من نيجيريا، ليس فقط لأنها أضخم دولة فى القارة، وإنما كذلك لأنها تحاط بمجموعة من أصغر دول القارة مساحة أو سكاناً أو الاثنين معاً. إنها وحدها تضم نصف سكان غرب إفريقيا كله وزيادة. وبهذا تبدو سياسياً كعملاق فى عالم الأقزام أو «كجاليفر فى ليليبوت».

المعمور

فكرة المعمور (الإكيومين) فى الدولة فكرة شديدة الأهمية، لأن لها انعكاسات سياسية خطيرة غالباً. ولا يقصد بها أن اللا معمور خال تماماً من السكان، ولكنه فى الأغلب مخلخل جداً، بحيث يتلاشى وزنه السياسى فى جرم الدولة، حتى يصبح المعمور هو مركز الثقل السياسى فيها ونواتها. ويميز پرستون چيمس فى هذا الصدد بين المساحة القزمية الكلية وبين المساحة القزمية الفعالة[1]. ويمكننا أن نعالج هذا الموضوع من زاويته السياسية من نواحٍ ثلاث لكل منها مغزاها وأثرها على الدولة: نسبة المعمور من الدولة، وشكله فيها، ثم موقعه منها.

1- Hartshorne, in Amer. Geog., p. 197.

المعمور واللا معمور

يمثل الإكيومين فى الدولة الإفريقية عامة جزءاً صغيراً جداً من المساحة العامة، والسبب هو ضخامة مساحة القارة مع قلة مجموع السكان العام، ولكن العامل الرئيسى هو عدم صلاحية نسبة ضخمة منها للكسنى والإنتاج. وليست هذه الظاهرة قاصرة على إفريقيا، فكل القارات عدا أوربا تقريباً بدرجة أو بأخرى، ولكنها أشد وضوحا فى القارات الجنوبية بخاصة. وفى استراليا وإفريقيا بوجه أخص[1]. فأكثر من نصف مساحة القارة يغطى بأشكال نباتية طاردة: الصحراء والغابة، أو صحراء الرمل وصحراء الغابة. كما يعبر ستامب: (باستثناء مدغشقر)[2]:

	المساحة بالميل٢	النسبة ٪
الغابة	٢,٠٥٦,٧٠٠	١٨,٤
(منها الغابة المدارية	٨٧٥,٠٠٠	٧,٨)
الحشائش	٤,٧٣٦,٤٠٠	٤٢,٣
الصحراء	٤,٤٠٦,٩٠٠	٣٩,٣
(منها الصحراء كاملة	٨٨٢,٠٠٠	٧,٩)

1- Preston James, Latin America, N. Y. 1950, p. 89.

2- Stamp, Africa, pp. 115, 137.

وأذن فنسبة اللامعمور إلى المعمور فى القارة عالية بالنسبة للقارات الأخرى. ومن الصعب أن تقدر النسب المئوية للمعمور / اللا معمور فى كل وحدة سياسية على حدة، ولكن يمكن أن نميز بين نمطين بصورة عامة.

فأولا، فى إفريقيا المدارية النسة أعلى ولكن المعمور يتحول إلى فرشة مسطحة من كثافة واهية منتشرة لا نواة بشرية لها. ففى الكنغو مثلا نجد ١٠٪ من المساحة لاتزيد كثافته عن ٠,٣ فى الكم٢، بينما أن نحو ٣/٤ المساحة كثافتها ١٢ – ١٣ فى الميل٢. وفى كينيا يتجمع ٣/٤ السكان حيث المطر + ٣٠ بوصة، بينما ٣/٤ المساحة كلها قليل الكثافة جداً. ويلاحظ أن الكثافات الأعلى نسبياً فى الكنغو تأخذ شكل حدوة الحصان على طول الحدود مما يضاعف مشكلة التمزق البشرى[1]. وعلى العموم فإن كلاً من الفرشة أو المنتشرة هو بالضرورة وفى الحقيقية نمط عمرانى غير اقتصادى أولا، ولا يعمل على التجانس البشرى والسياسى ثانياً. وإذا كان هذا هو النمط السائد فى إفريقيا المدارية، فإن علينا أن نستدرك فنقول إن هناك استثناءين: غرب إفريقيا الكثيف نسبياً، والذى يمتاز بنويات سكانية متعددة، وحوض البحيرات إبتداء من فكتوريا حتى كيفو ونياسا حيث تبرز كتلة الكثافة متعددة النوايا.

أما النمط الثانى ففى إفريقيا خارج المدارية حيث توجد الصحارى فى نصفى القارة الشمالى والجنوبى فتنخفض النسبة، نسبة المعمور – اللا معمور،

1- Beaujeu-Garnier, Géog de Pop., t II, p. 91.

كثيراً ويقتصر المعمور على جزر سكانية منعزلة على الساحل أو قربه كوحدات ساحلية، أو داخلية محددة بصرامة قاطعة - احيانا كما لو بحد السيف. غير أنها من الناحية الأخرى تعوض بكثافة شديدة تمثل نوايا مركزة، إذا وجد سكان خارجها. فلا يمكن الكلام عن «كثافة» لهم بمعنى الكلمة، بل نجدها «بشرية ذرية» كما تقول چاكلين بوچيه جارنييه[1].

وتصل هذه الصورة إلى قمتها في مصر طبعاً، حيث المعمور ٣,٥٪ من المساحة السياسيه. وبالمثل فى ليبيا حيث يقدر أن ١/٥٠ فقط من المساحة ليس صحراوياً، وحيث يتركز ٩٠٪ من السكان فى ٣٪ من المساحة[2].

وفى موريتانيا يعيش كل السكان تقريباً شمال خط عرض ١٨,٥° ش وفى منطقة الحجار مثلا، ومساحتها ٣٥٠ ألف كم٢، لا يصلح للزراعه إلا ١٤٢٠ كم٢ أى بنسبة ٤٠٠٠٠، إلى ١° ولكن الوضع أخف من ذلك قليلا فى شمال إفريقيا وفى «اتحاد» جنوب إفريقيا. ففى الجزائر مثلا يتركز ٩٢٪ من مجموع السكان فى «الشمال»، بينما يحتكر التل، ومساحته ٤٦٪ فقط من الشمال، يحتكر ٨١٪ من مجموع السكان. وفى جنوب إفريقيا يقع ٣١٪ من السكان فى ١٠٪ من المساحه، ٦٣٪ فى ٤٩٪، بينما ينتشر ٦٪ من السكان فى ٤١٪ من المساحه[3].

1- Ibid.

2- Jean Despois, Develoment of Land Use in Northern Africa. in A History of Land Use in Arid Regiens, op. cit., p. 220.

3- Theodore Monod & Ch. Toupet, Land Use in the Sabara-Sahel Region, in Hist, of Land Use, op, cit., p. 244.

وفى مناطق النوايا السكانيه نجد أن وحدة المجتمع Sociomorph كبيرة الحجم عادة Molar، بينما هى فى مناطق الغطاء المخلخل وحدات صغيرة جداً Molecular (بتعبير لا بلاش). ويمكن أن نمثل لهذا التناقض بالمقارنه بين حوض الكنغو وغرب إفريقيا، فالأول كما يسميه جورو «تراب قرى Poussiere de village»، فنجد فى الجابون مثلا أن ٦٥٪ من القرى ينقص حجمه عن ١٠٠ نسمه، بينما فى غرب إفريقيا أغلب القرى تزيد عن الألف[1].

ومن الناحية الجيوبوليتيكية، نلاحظ أن لنمط السكنى مغزى سياسياً كبيراً كثيراً ما لا يلتفت إليه. فمناطق النوايا السكانية سواء خارج أو داخل المدارين هى نفسها - ووحدها - التى عرفت تنظيما سياسياً راقياً وشكلت قوميات تاريخية قديمة بدرجة أو بأخرى. فبصرف النظر عن مصر، أقدم القوميات ربما فى العالم، وتبلور القوميات فى شمال إفريقيا وفى الحبشة التى تدعى أنها أقدم أمة فى إفريقيا المدارية، نجد أن الإمبراطوريات والدول الوطنية native states (تعبير راتزل) قامت فى السودان الغربى فى مناطق تتفق مع رقع الكثافات البشرية الكبرى. وكذلك كان حوض بحيرة فيكتوريا دائماً مركزاً لمملكة أو ممالك وطنية وتنظيم سياسى راق قبل دخول الأوربى. والعكس فى مناطق الانتشار والتشتت السكانى حيث لم يرتفع التنظيم عن قبائل صغيرة منعزلة، وكانت العزلة لا الاتصال هى الهدف، ولم تظهر بؤرة أو نواة سكانية

1- Pierre Gourou, The Tropical World, (trans,), Longmans, p. 1959,.

كثيفة تجمع حولها القبائل فى تنظيم سياسى ما أو تمثل مركز استقطاب وتبلور سياسى. وإذا كان من المؤكد - على المستوى المنهجى العام - أن كثافة السكان وحجم وحدة المجتمع ليست العوامل الوحيدة التى تؤثر فى التنظيم السياسى والجسم السياسى، فيظل هناك قدر وإن يكن مطاطاً سديميا من العلاقة بين الطرفين[1].

شكل المعمور

كذلك يؤثر شكل المعمور تأثيراً عميقاً على التركيب السياسى للدولة فى إفريقيا. فقد يتألف المعمور الفعال من كتلة أو نواة واحدة ضخمة متماسكة، أو من نواتين متكافئتين منفصلتين، أو من عدد من النويات الصغيرة المبعثرة كالأرخبيل. ولكن هذا رد فعل جيوبوليتيكى من حيث مدى التماسك السياسى وأحياناً من حيث شكل الدولة الدستورية: وحدة أو اتحاداً أو نزعات انفصال .... ويتأكد هذا الوضع إذا اقترن الانقطاع العمرانى داخل الدولة بانقطاع اثنولوجى، وهو أمر شائع، إذ يشتد الميل حينئذ إلى استقطابات سياسية متنافرة بدرجة أو بأخرى. والأمثلة واضحة.

فالمعمور المصرى - على طوله - كتلة واحدة شديدة التماسك والالتئام،

1- Pitirim Sorokin, Contemporary Sociological Theories. N. Y. & Lond, 1928, pp. 407-8.

ومنذ ٤٠٠٠ ق.م ومصر دولة موحدة تماما. على أن الشكل الخطى للمعمور لا يمكن أن يعد خطة اقتصادية من الوجهة السياسية أو المادية أو الثقافية. ففى مصر يمتد «شق» الصعيد أكثر من ٨٠٠ كم، ولكن مساحته يمكن أن تحتويها جميعاً دائرة كل قطرها ١٢٥ كم تقريباً. ومع ذلك فإن هذا النمط غير الاقتصادى داخلياً هو بعينه الذى تعمق بمصر خارجياً فدفع بها فى اتجاه إفريقيا المدارية وقربها منها وأعطاها بعدا إفريقيا أصيلا ومنحها أثرها ونفوذها التاريخى والحضارى المرموق فيها.

وبالمثل نجد المعمور فى الجزائر خطيا بامتداد التل، له طول وليس له عرض. ولعل الأثر السياسى الأكبر لهذا النمط هنا هو ضعف تماسكه النسبى وسيادة اللامركزية فيه وانعدام بورة قوية تسيطر عليه. ومن هنا سنجد العواصم السياسية دائمة الهجرة على طول هذا المحور، وهى حين تسيطر على نقطة فيه لا تحقق لنفسها سيادة مطلقة على المدن التالية من حيث الحجم والأهمية. كذلك يتألف المعمور فى النيجر من نطاق خطى ضيق على طول الحدود الجنوبية.

أما عن المعمور الذى يتألف من أكثر من نواة فنجده فى ليبيا. فقد كانت دائماً ولا تزال النوايا تتألف من جزيرتين سكانيتين ساحليتين يفصلهما نحو ٥٠٠ ميل من الصحراء هما برقة وطرابلس، بل لفترات طويلة خضعت كل منهما لقوى أجنبية مختلفة (اليونان والرومان على الترتيب) كما ارتبطت كل منهما ارتباطاً وثيقاً بتوجيهات مختلفة فكان توجيه برقة إلى مصر وطرابلس إلى المغرب .. وفى الوقت الحالى يمكن أن نعتبر الانقطاع العمرانى بين نويات

ثلاث برقة وطرابلس وفزان هو جزء من السبب فى أن ليبيا الحديثة بدأت مملكة اتحادية لا موحدة.

والمثل الآخر البارز هو غرب إفريقيا. فنمط السكان هنا ما بين البحر والصحراء الكبرى هو باختصار كالآتى: نطاقان رئيسيان من الكثافة العظمى يمتدان من الشرق إلى الغرب ويتقطعان إلى نويات رئيسية بدرجة أو بأخرى، ويفصل بين النطاقين نطاق مخلخل جداً هو النطاق الأوسط المشهور فى غرب إفريقيا Shatter zone, median الذى خرب لأسباب تاريخية معروفة هى الحروب والغارات[1].. وعلى هذا الإطار البشرى تتعامد الوحدات السياسية. فالذى يتوغل منها إلى الداخل بما فيه الكفاية لكى يترامى عبر نطاقى الكثافة الشمالى والجنوبى يصبح آلياً منشطراً إلى نواتين سكانيتين رئيسيتين يفصل بينهما شبه فراغ بشرى مما يؤدى إلى التخلخل السياسى إلى حد بعيد - لا سيما حين يصبح النطاقان السكانيان نطاقين جنسيين مختلفين بفضل هذا الانفصال كما هو حادث فعلا.

والحالة البارزة هى لا شك نيجيريا التى تمثل أعظم امتداد إلى الداخل وتتألف من نواتين سكانيتين رئيسيتين منفصلتين تماما هما الشمال والجنوب ومتنافرتين أيضاً جنسياً - زنوج فى الجنوب، وحوصا وفولا فى الشمال. أى أن الشمال والجنوب جزيرتان بشريتان مختلفتان ومتباعدتان. وهذه الفروق البشرية

1- Trewartha & Zelinsky, op, cit., p. 142,

بين الشمال والجنوب هي انعكاس للفروق الطبيعية المناخية التي تسير في نطاقات موازية للساحل[1]. بل إن الجنوب ينقسم بدوره إلى نويتين منفصلتين تماما كتلة الأيبو الوثنية في الشرق واليوروبا المسيحية في الغرب. أي أن الغلاف البشري ينقطع تماما في وسط الدولة فاصلا بين ثلاث نوايا: نواة نووية في الشمال، ونويتين في الشرق والغرب. والغريب أن الكثافة العظمى تتحاشى النهر ودلتاه، ولهذا فإن نطاق الانقطاع الأوسط هذا يتفق مع مجرى النهر وروافده آخذاً بذلك شكل حرف Y ولهذا لم يكن غريباً أن تكون نيجيريا المستقلة دولة اتحادية بين ثلاثة – ثم أربعة أقاليم، وأن تكثر فيها الصراعات الإقليمية. والواقع كما يقول ستامب أن نيجيريا بصورتها الحالية هي في الحقيقة من صنع الإنجليز.

المثال الآخر غانا: فهي تتألف بوضوح من كتلتين سكانيتين: رئيسية ساحلية، وأخرى ثانوية في أقصى الشمال على الحدود، وبينهما شبه فراغ كبير. وتبلور هذا الاستقطاب قبلياً في صورة الصراع التاريخي بين الأشانتي والفانتي وفي صورة مصالح اقتصادية متعارضة. وتمت نشأة دولة غانا أخيراً بعد صراع إقليمي طويل، وكان الإقليم الشمالي يطالب بالاتحاد لا بالوحدة، لولا إصرار الحكومة لصغر الدولة وضآلتها التي لا تسمح بمزيد من التفتيت. وكان البديل للنزعة الاتحادية هو قدر كبير من اللامركزية التي منحت للشمال. ولا زالت الحركات الانفصالية رغم هذا.

1- Stamp, Africa, p. 307.

بل إن ظاهرة ازدواج نواة المعمور التى تغلب فى غرب إفريقيا تمتد فى أقصى الشرق إلى الكمرون. حيث نجد نواة فى أقصى الشمال غير بعيد عن بحيرة تشاد، وأخرى أكبر فى أقصى الجنوب والساحل حول دوالا وياوندى. الأولى نواة سودانية مسلمة، والثانية زنجية وثنية مسيحية. الأولى تضم نحو ثلث السكان والثانية الثلثين. ولهذا النمط العمرانى الجنسى الدينى انعكاساته السياسية أيضاً[1].

وفى وحدات إفريقيا الاستوائية الفرنسية سابقاً نجد فى شكل المعمور، بالرغم من سيادة تخلخل الغطاء البشرى وعدم تبلور نواة بارزة للمعمور، نجد أن الكثافة تميل فى كل وحدة من وحداته الأربع الحالية إلى أن تزيد نسبياً فى الجنوب عنها فى الشمال، وهذا واضح فى جمهورية تشاد وإفريقيا الوسطى والكنغو (برازافيل) وإلى حد ما فى الجابون. ولهذا النمط المتكرر قيمة سياسية تتضح فى انتشار الإسلام .

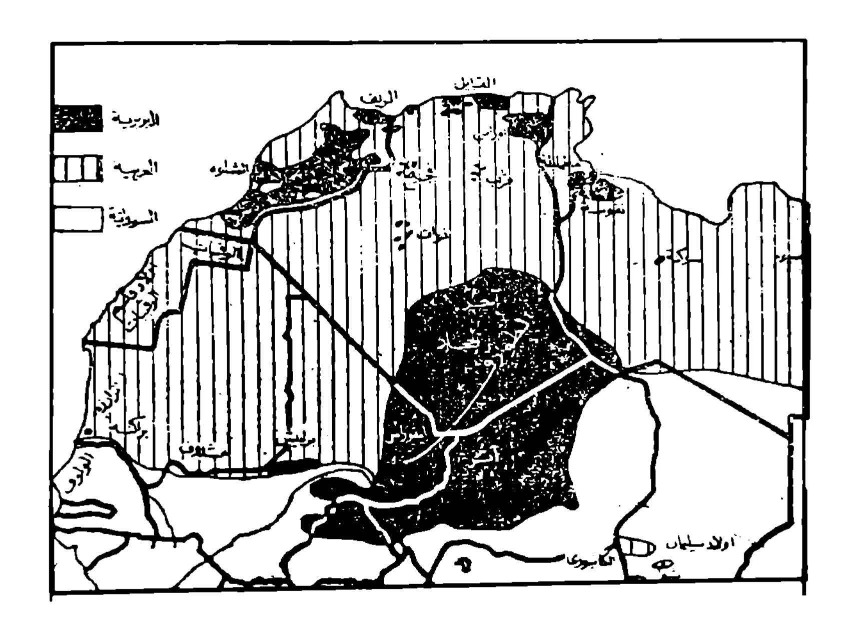
فالإسلام فى كل هذه الوحدات يقل من الشمال إلى الجنوب وذلك بصرف النظر عن نسب حدوثه المختلفة فى كل وحدة منها. ويترتب على هذين الانحدارين المتضادين فى كل من كثافة السكان وكثافة الإسلام، أن توزيع الإسلام يرتبط بقطاعات العمران الأقل كثافة، ولهذا يصبح المجموع الكلى

1- William H, Lewis, Islam & Nationalism in Africa, in Arab Middle East & Muslim Africa, ed, Tibor Kerekes, Lond., 1961, p. 73.

والوزن العام للإسلام فى كل وحدة من هذه الوحدات قليلا ويتحول إلى أقليات. ولهذا فهو يغطى على الخريطة مساحات كبيرة، ولكنه يعطى فى الجدول رقماً ضئيلا. وسنرى الأثر السياسى لهذه الصورة العمرانية الدينية فيما بعد.

ومثل هذه العلاقة العكسية، ولكن فى الاتجاه المضاد، يمكن أن نراها فى إفريقيا شمال الصحراء. فمثلا فى ليبيا وفى الجزائر، يجد الناظر إلى خريطة توزيع اللغات والعناصر الجنسية أن المجموعات البربرية تغطى مساحات شاسعة فى القطاعات الجنوبية، كالتبو فى أقصى جنوب ليبيا، ولكن بوجه خاص كالطوارق فى صحراء الجزائر. وقد توحى النظرة السطحية – أو تستغل الدعاية الخبيثة – أن الأقليات هنا تأخذ أبعاداً خطيرة، وأن الدولة هنا ليست وحيدة اللغه أو القومية uninational بل مزدوجتها، مما قد يلقى ضلالا على النسيج السياسى والتماسك القومى.

ولكن الحقيقة أبعد ما تكون عن ذلك. فهذه المساحات الشاسعة البربرية لا تضم فى أقصاها إلا بضع عشرات من الآلاف قد لا تزيد عن مجموع قرية ضخمة هنا أو مدينة ضئيلة هناك فى الشمال. والسبب فى ذلك هو نمط كثافة السكان وشكل المعمور ، حيث يتكثف العمران بعنف فى نواة محدودة فى أقصى الشمال، ويكاد الجنوب أن يكون من اللا معمور. وعلينا أ نذكر جيداً هذه الحقائق أو المفارقات، لأنها مفتاح الحل لكل مشكلة سياسية أو مشكلة حدود يمكن أن تثار هنا.



شكل ١٠ – توزيع المجموعات اللغوية الرئيسية فى غرب الصحراء الكبرى. فى بعض الوحدات السياسية. خاصة العربية تبدو الأقليات ضخمة بمساحتها، ولكنها فى الحقيقة بالغة الضآلة حجما، لأنها تحتل رقعاً من كثافات سكانية واهية تكاد تجعلها من اللامعمور. وهذا مثال من التعارض بين المساحة والكثافة.

موقع المعمور من الدولة

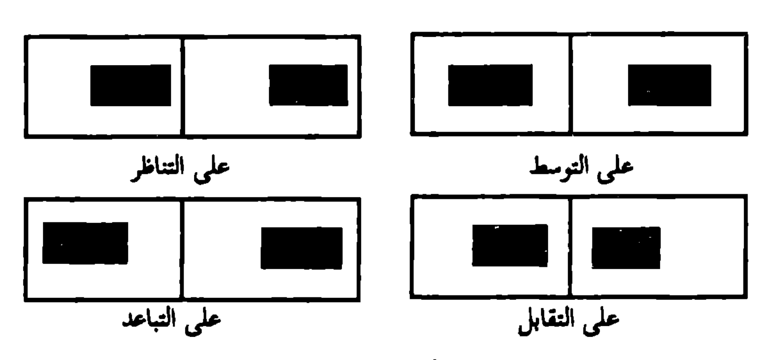
لموقع القطاع المعمور الفعال من الدولة بالنسبة لرقعة هذه الدولة أهمية سياسية كبيرة. سواء من وجهة نظر الداخل أو الخارج مع الجيران. فليس المعمور المتوسط الموقع كالمعمور المتطرف الموقع، لا فى «الضبط والربط» والتماسك الداخلى، ولا فى طبيعة العلاقات أو المشاكل مع الدول الجارات. ولعل خير ما نفعل فى دراستنا هنا لموقع المعمور فى الدولة الإفريقية، أن نبدأ بتحديد الأنماط الرئيسية النظرية التى يتخذها موقع المعمور بعامة.

ولا شك أن توسط فى الرقعة السياسية هو النمط المثالى، ولكنه بداهة النادر. أما المتطرف فأكثر شيوعا، وهو يخلق لنا عدة تكوينات هندسية أو أنماط جغرافية. أولها يحدث حين تتطرف كتلة المعمور على أحد هوامش الدولة بينما يتطرف المعمور فى الدولة المجاورة على الهامش المقابل عبر الحدود. فهذا هو التطرف «على التقابل» كما قد نسميه. وهو إذا اشتد أو تبلور يمكن أن يتحول إلى التحام عمرانى تبدو الحدود فوقه حدوداً اصطناعية مفتعلة. وعدا هذا ففيه تكمن بذور الشقاق والمنازعات السياسية.

وعلى العكس من ذلك التطرف «على التباعد» حين يتطرف معمور كل من الدولتين الجارتين على الجانب الأبعد القصى بالنسبة للآخر. وهذا على العكس من النمط السابق يضعف إمكانيات العلاقات التجارية والتبادل بين الدولتين، وقد يقلل من احتمالات النزاع، ولكن ليس دائماً، فوجود الفراغ

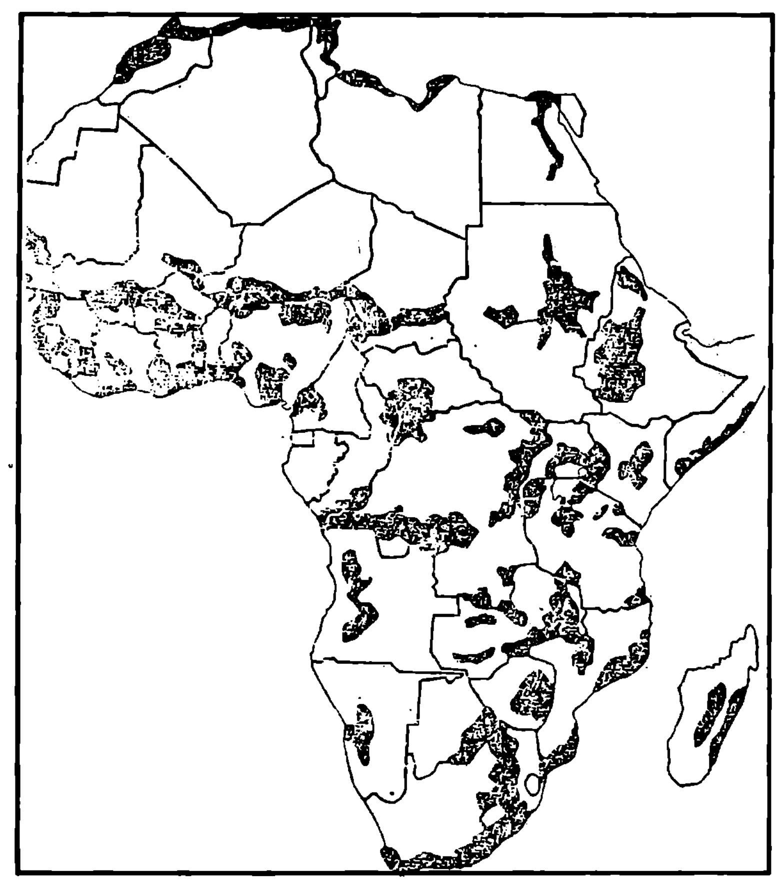
العمرانى الخالى بينهما قد يغرى إحدى الدولتين بالتوسع وملئه. أما النمط الأخير فيمكن أن نسميه التطرف «على التناظر»، وذلك حين يقع معمور كل من الجارتين على جانب ثابت جغرافيا من رقعتيهما. وهذا من شأنه نظرياً أن يخلق انحدارات جيوبولتيكية غير متكافئة على جانبى الحدود المشتركة، لمصلحة إحدى الدولتين دون الأخرى.

وعلى ضوء هذا التصنيف يمكن أن نقرر بصورة عامة أن وحدات حوض النيل تمتاز بدرجة أو بأخرى بتوسط موقع المعمور. بينما يتمثل التطرف على التباعد خير ما يتمثل فى صف دول ساحل البحر المتوسط - الصحراء وصف دول الصحراء - السفانا. وبين الصف الأخير وصف دول ساحل غانة فى غرب إفريقيا يخرج لنا نمط التطرف على التقابل فى بعض الحالات والتطرف على التناظر فى البعض الآخر، وذلك بحسب وحدة أو ثنائية نواة المعمور فى دول الساحل الغابية نفسها. أما فى المثلث الجنوبى، فيغلب أن يظهر التطرف بين



شكل ١١ - التشكيلات النظرية الأساسية لموقع المعمور أو نواته النووية من الدولة

التناظر بين صف الدول الساحلية الشرقية وصف الدول الوسطى، بينما يسود التطرف على التباعد بين هذا الأخير، وبين صف الدول الساحلية الغربية.



شكل ١٢ - توزيع النواة للمعمور في الدول الإفريقية. هذه الرقع لا تحدد كل مناطق العمران في الدولة. ولكن فقط مراكز الثقل والكتل الصلبة فيها. كذلك فإنها لا تحدد حداً أدنى مشتركا من كثافة السكان بين الدول المختلفة، وإنما تنتخب مستويات نسبية لكل دولة.

فإذا كان التوقيع لإكيومين الدولة هو أن يتوسطها بقدر الإمكان ثم يأخذ الدفة كلما اقترب من الحدود حتى تصبح هذه خط تقسيم عمرانى. كما هى خط تقسيم سياسى، مما يحقق التماسك الداخلى والحماية الخارجية، فإن قليلا من الدول الإفريقية يحقق هذا الوضع. وقد يمكن إلى حد اعتبار مصر والسودان وإثيوبيا بدرجات متفاوتات تقريباً لهذا الوضع. فمصر الواحة الصحراوية جزيرة بشرية تغلفها درقة سميكة فسيحة من اللامعمور. والمعمور السودانى الفعال هو النطاق العرضى الأوسط السفانى ويتحدد قلبه حيث يختطه محور النيل فتصبح نواة المعمور هى الجزيرة.

وأما إثيوبيا فالقلعة الحبشية، كجزيرة موسمية فى محيط صحراوى، تمثل نواة المعمور التاريخى فيها. وفى بعض الوحدات الصغيرة المساحة مثل أوغندة يتحقق هذا الشرط - فى الحقيقة بالضرورة - ولكنة لا يعد مشكلة لها مغزاها السياسى إلا فى الوحدات الكبيرة المساحة بطبيعة الحال. وفى هذا الصدد نجد فى الغالبية العظمى من بقية الدول الإفريقية التى لها سواحل أن المعمور يجنح فيها بشدة وإلحاح إلى القطاع الساحلى كما فى شمال إفريقيا وساحل غانة «واتحاد» جنوب إفريقيا.

ويمكن أن نلاحظ فى الدول المشتركة فى الصحراء الكبرى صفين من الوحدات يكونان فيما بينهما تطرفا على التباعد:

- صف شمالى من دول البحر المتوسط والصحراء، وفيها تقع نواة

المعمور بعيدا على الساحل فى الشمال. وتشمل المجموعة مصر وليبيا ووحدات المغرب الثلاث، ويختلف حظ كل منها من النواة فتكاد ليبيا أن تكون دولة صحراوية أساسا.

– صف جنوبى من دول الصحراء والسفانا. وفيها تقع نواة المعمور بعيداً فى أقصى الجنوب فى القطاع السفاني. ولكن يختلف حظ كل دولة من النواة السفانية بحسب مدى امتدادها جنوباً. فأسوأها حظاً دولة كموريتانيا والنيجر، فكل منهما «دولة صحراء وساحل» (والساحل هو النطاق الانتقالى بين الصحراء الحقيقية والسفانا الحقيقية، وينحصر بين خطى مطر ٣٠٠، ٥٠٠ ملليمتر). أما مالى فأسعد حظاً نوعا، فهى دولة صحراء وساحل وسفانا، ولكن نسبة السفانا بها ضئيلة. أما ما جنوب هذا من دول فى غرب إفريقيا فيبدأ من الساحل أو السفانا ويمتد فى الغابة بدرجات متفاوتات.

وينفرد السودان النيلى بأنه هو وحده الذى يمتد من قلب الصحراء إلى قلب الغابة لعظم امتداده (١٨ درجة عرضية من ٢٢° إلى ٤°). ورغم أن الجزائر تترامى بنفس الامتداد تقريباً (١٨ درجة من ٣٧° إلى ١٩°) إلا أنها بحكم الموقع لا تخرج عن ثنائية البحر المتوسط – الصحراء، ولا تزيد فى هذا عن تونس لا تمتد إلا ٧° درجات من ٣٧° إلى ٣٠°. ومعنى هذا كله أن نواة المعمور فى الدول المشتركه فى الصحراء شمالا وجنوباً إنما تقع على الجانب الأبعد من رقعتها.

وقد يبدو عند هذا الحد أن وقوع الإكيومين فى دولتين مشتركتين فى

الحدود على الجانب الأبعد الحر distal، بما يترك هذا من فراغ بشرى بينهما، أمر يقلل «معامل الاحتكاك» السياسى المباشر بينهما coefficient of friction ومع ذلك فنفس هذا الفراغ قد يغرى، كما قلنا، أحد الطرفين بالتوسع فى هذه التخوم أو المطالبة بالتوسع فيها. كما أنه قد لا يخلو من غطاء بشرى خفيف جدا تظهر معه حقوق الرعى الخ. وهكذا بالفعل نجد المغرب تطالب بموريتانيا، والحدود بين ليبيا وتشاد عدلت أخيراً، ولا زالت الحدود المزدوجة بين مصر والسودان معلقة. وبالمثل مشاكل الحدود (أوجادن والحوض) بين الصومال وإثيوبيا رغم أن الإكيومين الفعال لكل منها يقع على الجانب البعيد من الحد المشترك: رقع على الساحل فى الصومال، وكتلة الهضبة فى إثيوبيا.

أما فى جنوب إفريقيا فالمعمور يأخذ شكل «هلال خصيب» يكاد يناظر «هلال استراليا الخصيب» موقعاً وتركيباً، ويبدأ من الكاب موازيا الساحل الشرقى وينتهى إلى الراند شاملا فى انحنائه «مثلث الذرة» الشهير. ولئن كان هذا الموقع متطرفا من جسم الدولة مما يضعف الضبط الإدارى والتماسك العضوى والدفاع، فإن هذا الهلال، من الجانب الأرضى، تكاد تغلفه شرنقه واسعة من الانقطاع وشبه الفراغ السكانى، مما يقلل من مشاكل الحدود.

ومن الناحية الأخرى تبدأ المشاكل السياسية جدياً حين تتجاور دولتان فى المعمور – التطرف على التقابل – فهو يبدو فى هذه الحالة كتلة واحدة تقريباً وتصبح الحدود شائكة. ولما كان هناك ميل طبيعى للاتصال السكانى لأن يعنى تجانساً إثنولوجيا، فإن الفصل السياسى فى هذه الحالة يعنى غالباً فصلا اصطناعياً فى أكثر من معنى. وهناك مثلان واضحان فى غرب إفريقيا: النيجر –

نيجيريا، الفولتا - غانا. فالنيجر ليست إلا شريحة صغيرة من المعمور فى أقصى جنوب الدولة على طول الحدود مع نيجيريا، وليست فى الواقع إلا امتداد طبيعياً وعمرانيا وجنسياً لكتلة المعمور الشمالية فى نيجيريا. كذلك - ولكن بالعكس - ليست النواة السكانية الشمالية فى غانا إلا امتداداً لكتلة الكثافة الشديدة الواضحة فى الفولتا العليا. وتشابك المصالح التجارية وحركات العمال، والهجرة والمرور التجارى فى كلا الحالين ليست جميعاً إلا دليلا ونتيجة تظاهرةاتصال المعمور بين دولتين متجاورتين.

ولعل من أسوأ أنماط المعمور أن يتركز على الحدود السياسية ويترك القلب خالياً أو ميتاً. ولاتخلو إفريقيا من هذه الصورة. لاسيما أنها ليست فقط قارة الأحواض بالضرورة، وإنما قارة الأحواض المدارية بامتياز مما يخلق اتجاهين متعارضين: اتجاه للسكان إلى التكاثف على المرتفعات والابتعاد عن المنخفضات أى ترك قلب الحوض والالتجاء إلى أطرافه؛ ثم اتجاه للحدود السياسية إلى أن تتبع - إن أمكن - خطوط تقسيم المياه. أى حواف الأحواض الحلقية. فتكون النتيجة أن الحدود تتعامد بالذات على المعمور، تقطع بقسوة فى الغطاء البشرى، ممزقة ليس فقط «بقعة زيت» واحدة من السكان تمثل وحدة وظيفية وتفاعلية، وإنما فى الأعم الأغلب كذلك فاصلة بين أبناء جماعة أو قبيلة واحدة. أى أن هذا النمط ينتهى إلى ظاهرة «القبيلة الممزقة». وهنا تصبح الحدود بحق إما حد الموسى أو قفصاً حديدياً - وإما أن تتجاهل فى الأمر الواقع.

وهذا النمط السكانى يتمثل بوضوح فى السودان[1]. ففى مديريات بحر

1- K. M. Barbour, The Republic of the Sudan, Lond., 1961, p. 17.

الغزال والاستوائية ترتفع الأرض من قاع الحوض التركيبي الضخم الذى يحتله «السد» جنوباً إلى هضبة الحجر الحديدى Ironstone Platean، إلى تلال خط تقسيم المياه بين النيل - الكنغو، وهو خط يستمر شمالا فى تقطع حتى يفصل بين حوض النيل وشارى أو بين دارفور ووادای. ففى الاستوائية يهرب النيلوتيون من منخفضات السد ومناقعه سعياً إلى المرتفعات. فنجد الزاندى يمتطون (acheval)خط التقسيم فيتوزعون بين السودان (٢٣٠ ألفاً) والكنغو البلچيكى (٥٢٠ ألفاً) وإفريقيا الاستوائية الفرنسية (٢٠ ألفاً). وفى الشمال يعيش الزغاوة على جانبى الحدود فى كل من دارفور ووادای.

مثال آخر بارز الكنغو. فالدولة الكنغو (ليوبولدفيل) تتفق بعامة مع حوض الكنغو - مع شذوذات ثانوية. والسكان أيضاً يتكاثفون بخاصة على كل حواف الحوض المرتفعة على شكل حلقة أو حدوة حصان كما رأينا، بينما قلب الحوض الواطئ شبه ميت. ولهذا نجد أن القبائل والجماعات الكنغولية لها دائماً امتدادات وزوائد خارج الدولة فى الوحدات السياسية المجاورة، مما لايعدم نتائج سياسية متعددة.

وقديماً لم يكن المخطط الاستعمارى يحفل كثيراً بمثل هذا التناقض بين المرتفعات كحدود والمرتفعات كمعمور، بل إنه كان أحياناً يرحب بالتمزق الناشئ على أساس (أم زعم؟) أنه أدعى إلى تخفيف احتمالات الحروب السياسية المشتركة! ولكن مع الاستقلال والوعى بالذات، بدأت القبائل المقسمة تتطلع إلى التوحيد، فقد طالب الزاندى Zandeland فى وطن موحد - وغيرهم كذلك بالمثل...

الفصل الرابع

العواصم السياسية[1]

نغمة دالة ذات تردد حاد تتواتر فى أغلب مايكتب الغرب عن القارة المظلومة إفريقيا، تلك هى الدعوى التقليدية من أن إفريقيا لم تكن قط منبعاً لحضارة، وإنما مجرد مصب كانت. أخذت ولم تعط، واستعارت دون أن توصل. اتهامهم هو أن إفريقيا «بالوعة حضارة» لا «نافورة حضارة». والمدينة – ذلك النصب التذكارى القمى للحضارة – مجال خصب عند الغربيين لتطبيق نظريتهم المبتسرة. فعندهم أن إفريقيا المظلمة لم تعرف مصابيح حضارة المدن إلا فضلا وفضيلة من نور الغرب وقبسه.

وإذا كانت العواصم هى ارستقراطية المدن أو هى كالملوك بينها، فإنها أكثر من غيرها – هكذا يقولون – هدية أوربا، لاهدية السيد للسيد ولكن لمولاه. لا، بل إذا كانت خطوط الملاحة البحرية وأسلاك المواصلات السلكية... الخ هى الحبل السرى الذى ربط القارة «الأم» بالوليد الحضارى الجديد فى إفريقيا،

---

(١) راجع فى هذا الفصل:

G. Hamdan. "Capitala of the New Africa," Economic Geography, vol, 40, no. 3, July, 1964, pp. 239-253; Ekistics, Dec. 1964, pp. 426-430; Oversea Quaryerly, Lond. Univ., vol. no. 4, pp. 110-112.

"Sizes of African Capitals" Bull. Soc. Géog. d'Egypte, t. XXXVI, 1964, pp. 87-100.

فمن غير العواصم تكون الصرة نفسها؟ إنها بوابة الغذاء الحضارى ومدخل الزاد الثقافى الذى تمد به الأم «الرءوم» ابنها الرضيع! هى باختصار أبرز بصمات أصابع أوربا على صفحة اللاندسكيب الحضارى فى إفريقيا: أكبر من أى إرث آخر هى «أوربا فى إفريقيا».. هكذا يصورن ويتصورن.

ولكن الذى يتعمق القضية قليلا يجدها لاتصدر إلا عن قصر فى الذاكرة وقصر فى النظر معاً. قصر فى الذاكرة لأن المدينة فى البداية والأصل مخلوق حضارى من صنع الشرق الأوسط القديم بعامة، وقطاعه الإفريقى بخاصة. تلك شهادة التاريخ الوثيق التى لا يختمل النقاش.. ومن ذلك الموطن الأصلى صدرت إلى جنوب أوربا - أيضاً بشهادة التاريخ - ومنها كانت دورة غطت القارة. فإذا كانت المدينة تعود اليوم إلى أجزاء من إفريقيا فإنما هى بضاعتنا ردت إلينا - هى دين طويل الأجل تأخر سداده قروناً.

أما أن القضية المزعومة قصيره النظر. فذلك لأن أوربا حين طرقت أبواب إفريقيا لأول مرة كانت حضارة المدن تغطى نصفها على الأقل - العالم العربى كنواة فى الشمال تحف بها هالة عريضة فى كل النطاق السودانى ممتدة من السنغال حتى موزمبيق، وتوشك أن تتسلل إلى الغابة. وإذا كان لأوربا أى دور فى هذا النطاق، فهذا الدور لم يكن دور زرعة المدن، وإنما دور حصدة المدن. فمباشرة وغير مباشرة أدى دخول الرجل الأبيض إلى وأد كثير من تلك المدن والعواصم الوطنية واندثارها أوذبولها. وفيما عدا ذلك فقط، فيمكن لأوربا أن تدعى أنها دخلت أرضاً بكراً عطلا من حياة المدن وحضارتها. أما بالنسبة للقارة

ككل فإن دور أوربا لم يزد عن دور «المكثف»، ولكنه قط لم يكن دور «المولد» المطلق.

تلك كانت مقدمة لابد منها لنثبت أن المدينة الإفريقية ليست إضافة أوربية من فيض الرجل الأبيض كما يزعم أحياناً، ولكنها - وهى فى هذا تختزل كل كيان إفريقيا الحضارى المعاصر - ثمرة التفاعل بين التراث الإفريقى الأصيل والطارئ الأوربى الدخيل. وهى بذلك على أسوأ تقدير مخلوق خلاسى وتركيب مزجي - Pseudomorph بتعبير شبنجار[1] - يجمع بين التقاليد والتقليد، والخلق الإفريقى والنقل الأوربى، ولكنها تظل غير أوربية صرفة.

خذ الموقع. لن تجد عاصمة إفريقية واحدة بالكاد تحتل مكاناً سليما من رقعة دولتها. فإذا بحثت فأنت واجد السبب فى التوجيه الأوربى الدخيل الذى قلب القارة «بطناً لظهر». ثم الحجم: لن تفهم سر ضالة وقزمية حجم العاصمة الإفريقية إلا إذا وضعت عينك على لندن أو باريس أو بروكسل.. الخ. هنا فقر الدم وهزال حتى الشلل، وهناك التخمة التى تكاد تصل إلى حد انفجار الشرايين: هنا المدن القزمية أو الميكروسكوبية، وهناك المدن المليونية أو «الملونيرة». وحسبنا أن نعلم أن كل عواصم إفريقيا الخمسين مجتمعة لاتصل إلى حجم لندن وحدها!

1- Oswald Spengler, Untergang des Abendeslandes, Munich, 1927.

وليست العلاقة بين الطرفين عفوية عشوائية، ولكنها علاقة السبب بالنتيجة، والجمع بالطرح.. فهذا الإفراط المدنى فى أوربا يرجع مباشرة إلى المكاسب التى امتصتها من إفريقيا وغير إفريقيا، يرجع - يعنى - إلى التفريط المدنى فى إفريقيا. تلك قصة لا تقتصر على المدن وحدها، فهى تتكرر فى السكان، فى الإنتاج، فى الدخل، فى مستوى المعيشة. فى كل جانب من جوانب الحياة ستجد التمييز دائماً بالموجب فى أوربا وبالسالب فى إفريقيا. وإنما يتكثف الوضع ويتبلور خاصة فى المدن والعواصم باعتبارها أبرز عناصر الحضارة المادية للإنسان. ولنفس هذا السبب فإن المدن والعواصم أكثر من أى شئ آخر فى إفريقيا تثبت أنها القارة المظلومة لا المظلمة، القارة السليبة لا السلبية، كما تثبت أن أوربا ليست القارة السيدة بقدر ماهى القارة القرصان.. المدن والعواصم أكثر من أى شئ آخر لاتثبت أن إفريقيا عالة حضارية بقدر ما تثبت أن أوربا طفيلية سياسية.

ونحن هنا سنعرض للعواصم الإفريقية فى هذا الضوء ومن خلال هذا المنظور، سنعرض لها من جوانب ثلاثة: التطور التاريخى لنحدد الأصول والنشأة وأين يبدأ «فضل» أوربا المبالغ فيه وأين ينتهى، ثم نناقش مواقع عواصمنا لنرى مدى كفايتها لخدمة بلادها والمشاكل التى تواجهها، وأخيراً نحلل أحجامها ونحدد نقاط ضعفها وإمكانياتها فى المستقبل.

التطور التاريخي

يمكن من حيث الأصول والتطور التاريخي أن نميز في القارة الإفريقية بين أنماط أربعة من العواصم السياسية هي العواصم التاريخية، والوسيطة، والاستعمارية، وعواصم مابعد الاستعمار.

العواصم التاريخية

فالعواصم التاريخية تقتصر على العالم العربى حيث ظهرت الدولة القومية منذ فجر التاريخ فى أجزاء منه، وظهرت معها العواصم التاريخية الوطنية التى بلغت درجة عظيمة من النفوذ والحجم، وكانت تعبر تعبيراً عميقاً عن الكيان الوطنى. حتى أصبحت عواصم خالدة رغم بعض التقطع الزمنى الذى كانت تتخلى فيه عن العاصمة. ولهذا فإن لها تاريخاً ألفياً يعطيها الآن ثقلا ووقعاً كبيرين.

ولعل القاهرة هى أقدم العواصم التاريخية الإفريقية منذ أن كانت منف (طيبة) أو هليوبوليس (أون) ثم الفسطاط أو القاهرة. وإذا كانت دمشق فيما يظن أقدم عواصم العالم التى ظلت عاصمة بلا انقطاع، فإن القاهرة قد تكون أقدم عواصم العالم وإن يكن بانقطاع[1]. ويمكن أن نقول إن عمر القاهرة

1- Benjamin E. Thomas, North Africa & the Near East, in World Géog. (ed. Freeman & Morris), p. 419.

كعاصمة قد يزيد اليوم عن مجموع أعمار كل العواصم السياسية فى إفريقيا المدارية، أو إفريقيا جنوب الصحراء. أما من حيث الحجم ففى أكثر من مرة ومرحلة من تاريخها كانت القاهرة أكبر مدينة فى العالم - عاصمة الدنيا كما قد نقول - كما عرفت علامة المليون منذ ألف سنة على الأقل[١].

كذلك كانت تونس - منذ قرطاجنة - عاصمة تاريخية كبرى، بل لقد كانت فى العصور الوسطى من كبريات مشاعل الإسلام تنافس القاهرة أو تكاد. أما الجزائر فأحدث نسبياً. حيث إنها بدأت عاصمة مع الأتراك فقط فى ١٥٢٥، حيث ظلت عاصمة الجزائر من حينها. ولكن للجزائر كمدينة أصولا تاريخية أقدم من ذلك، فقد استمدت جذورها من التاريخ البربرى القديم. وللرباط تاريخ مشابه إلى حدها. فهى كعاصمة سياسية ظاهرة حديثة السن جداً منذ الاستعمار الفرنسى، ولكنها مدينة قديمة أصلا ظهرت منذ عهد المرابطين حين كانت «رباطاً» دينياً - حربياً نجح نجاحا مرموقا[٢].

هذه هى العواصم التاريخية العريقة فى قارتنا. قد تكون أقلية معدودة عددياً حقا، وقد لا تغطى إلا قطاعا محدوداً من القارة مساحة. لكننا لانغالى إذا

1- G. Hamdan, "The Pattern of Medieval Urbanism in the Arab World", Geography, April, 1962, p. 123;

راجع مختصراً لهذا فى :

Ekistics, vol. 15, no. 86, Jan. 1964, pp. 3-7.

2- Ibid., pp. 130-131.

قلنا إن مجموع أعمارها قد لا يقل كثيراً عن مجموع أعمار عواصم منطقة كأوربا الغربية مجتمعة.. أكثر من هذا هي أستاذة العاصمة الأوربية، عنها أخذت وعليها تتلمذت، وأغلبها كان قد دخل التاريخ أو صنعه حين لم تكن عاصمة واحدة في أوربا قد خرجت عن ضمير المستقبل أوبرزت من مضاحل مستنقعاتها ومخاضاتها. وهي بهذا فخر إفريقيا حضاريا، ترد لها اعتبارها تاريخيا، وتنوب عن شقيقاتها الإفريقيات الصغيرات في إثبات وجودها أمام العالم الخارجي.

العواصم الوسطية

هذه تمثل في الواقع حداً وسطا بين العاصمة التاريخية والعاصمة الاستعمارية، وتعد من الناحية التاريخية عواصم وسيطة لأنها ظهرت في الأعم الأغلب في أواخر القرون الوسطى بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر، بينما يرقى بعضها إلى أوائل العصور الوسطى بالفعل. وهي تتوزع في النطاق الذى يرسم زاوية قائمة حول إفريقيا المدارية في الهامش السوداني والساحل الشرقي، هذا الذى تأثر أساساً بالمد العربي من الشمال والشرق حتى أصبح بحق وعن جدارة «ظل العرب». فهنا ظهر نوع من العواصم - المتواضعة نسبيا - منذ العصور الوسطى، قد يمكن أن نصفها بالعواصم الأهلية native. وهي لم تكن عواصم ثابتة قوية، لا ولم تكن دولها واضحة الحدود أو الأبعاد دائماً.

والأمثلة الرئيسية هي تمبكتو وولاتا وجاو ومالي وكانو في السودان الغربي، وبعضها يصل عمره الآن إلى ألف سنة. ولقد كانت إيادان أول عاصمة

أهلية آهلة فى الغابة الحقيقية أثارت دهشة المستعمرين الأول بضخامتها النسبية وأهميتها حين رأوها لأول مرة فى فترة الكشف. إلا أن إيبادان إذا كانت أضخم العواصم الأهلية فى السودان الغربى فهى أحدثها على الإطلاق، وعمرها لايزيد على قرن أو اثنين.

أما فى السودان الشرقى فهناك سنار عاصمة الفونج السلطة الزرقاء، وهناك الدامر وشندى، وأخيراً أم درمان[1]، وكلها واضح كيف يتجمع فى دائرة واحدة هى دائرة الجزيرة. ويخطئ من يظن أن أم درمان - بإيحاء من شهرتها الإفريقية ودورها الوطنى - عاصمة قديمة النشأة: فالحقيقة أنها لاتزيد عمرا عن توأمها الخرطوم، وكلا من بنات نهاية القرن الماضى. وإذا انتقلنا إلى شرق إفريقيا فثمة تلقانا من هذه الفئة من العواصم، جوندار وبربرة وأديس أبابا فى القرن الإفريقى. ومرة أخرى يخطئ من يظن أن أديس أبابا مدينة قديمة، فهى قد أنشئت فى وقت حديث نسبيا[2].

وفى ساحل الزنج كانت العواصم الأهلية أيضا من صنع المؤثرات الخارجية. خاصة العرب الذين أسسوا زنجبار - بين الزنج - ودار السلام وممبسه

(1) G. Hamdan, "The Growth & Functional Structure of Khartoum" Geog. Review. vol. 50, 1960, p. 21.

راجع ملخصاً لهذا فى:

Ekistics, June 1960, pp. 393-398.

(2) Kimble, loc. cit., p. 100.

ومالندى وسالفة (ظفار محرفة، وأحيانا ظفار الزنغ[1]) وكانت كلها عواصم ناجحة متألقة حين أتى البرتغال. وأخيراً فإلى هذه المجموعة ينبغى أن نضيف تاناريف فى مدغشقر، فقد أسسها المهاجرون المرينا من جنوب شرق آسيا فى العصور الوسطى لتكون قاعدة حكمهم للجزيرة[2].

هذه هى المجموعة التى نقصدها بين العواصم الإفريقية حين نقول إن دخول أوربا كان له أثر عكسى مدمر. فأغلبها تمزق أمام ضغط القوى الاقتصادية والمادية والسياسية التى صاحبت الاستعمار الأوربى، فكان على يديه وأدها واندثارها. فقد خلق الاستعمار من العواصم الجديدة ماسحب من هذه وظائفها وورث دورها. فداكار ورثت كل عواصم السودان الغربى الداخلية فى إفريقيا الغربية الفرنسية، ولاجوس ورثت إيبادان فى نيجيريا. وفى الشرق أدال الاستعمار من أم درمان العاصمة الوطنية إلى عاصمته الخرطوم، ومن بربرة إلى هرجيسة فى الصومال البريطانى. والقلة القليلة هى التى أفلتت من هذا المصير الحزين واتخذها الاستعمار نقطة ابتداء لعاصمته هو - مثال ذلك دار السلام وتاناريف.

1- A. H. Keane, Africa, Lond., 1895, vol. 2, p. 520.

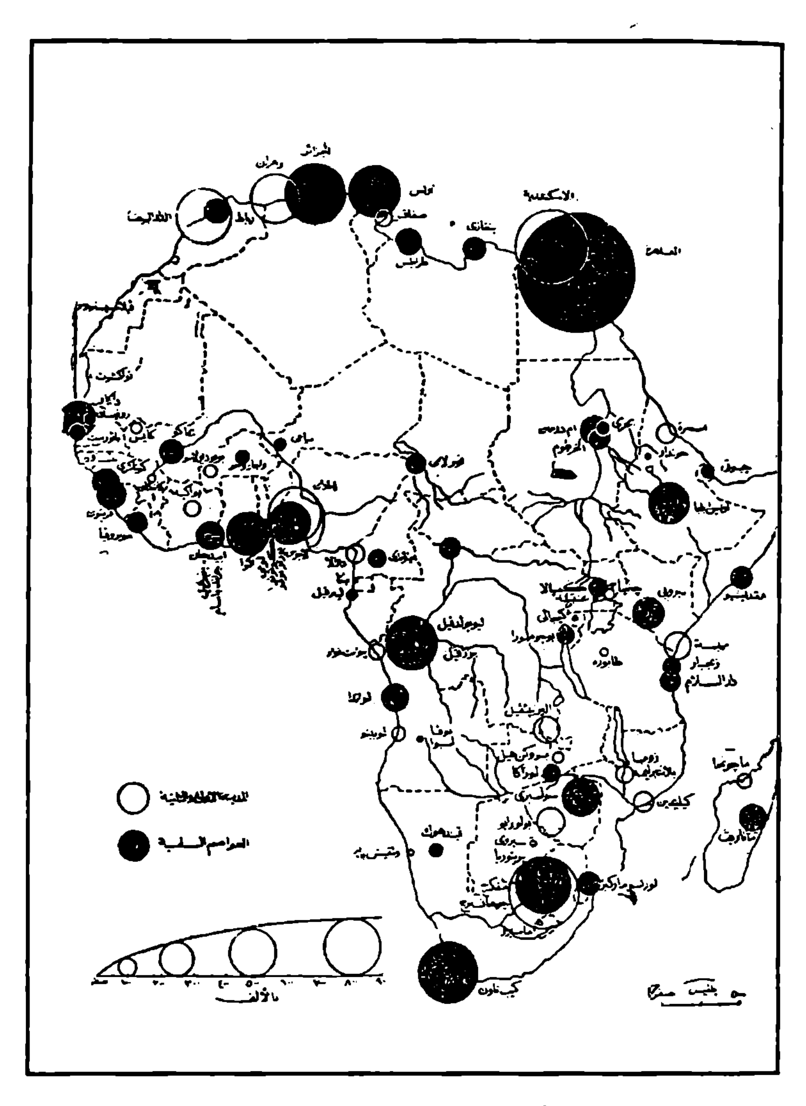
2- Kimble, p. 101.

العواصم الاستعمارية

هى تلك التى خلقها الاستعمار لتكون قاعدته الجديدة، ويشمل نطاقها إلى حد بعيد إفريقيا أو إفريقيا جنوب الصحراء. أى أنها تحتل أغلبية رقعة القارة، وتمثل أغلبية عواصمها عددياً. هذا هو النطاق الذى يجوز للاستعمار الأوربى لأول وهلة أن يمتن به - ولكننا سنرى على الفور إلى أى حد وإلى أى حين.. العواصم هنا بوجه خاص - والمدن فى الحقيقة بوجه عام - تعتبر بكرا ونبتا جديدا لأول مرة[1]. ولكنها فى نفس الوقت تمتاز بسمات وقسمات تعد عليها أكثر مما تعد لها، وتدمغ الإرث الاستعمارى بالشيطانية والارتجال والشذوذ. فثمة خصائص ثلاث تميز العاصمة الاستعمارية وتعنى فى الغالب نقاط ضعف وعدم استقرار.

أولى هذه الخصائص هى حداثة السن المطلقة، فكلها لايزيد عمره فى الغالب عن قرن أو أقل، منذ أو بعد «تكالب» الثمانينيات. والقلة وحدها هى التى ترجع إلى أوائل العصر الاستعمارى فى القرنين ١٦ - ١٧، وهى لذلك ساحلية بصرامة مثل لورنسو ماركيز (١٥٤٥)، لواندا (١٥٧٦) الكاب (١٦٥٢). وعلى العكس من هذا يلاحظ أن أحدث العواصم الاستعمارية عمرا هى تلك التى تقع فى الداخل - بل تكاد تكون هذه العلاقة طردية.

1- Pierre George, La Ville, le Fait urbain á travers le Monde, Paris, 1952, pp. 311-5.



شكل ١٣ – العواصم الإفريقية

فمثلا نجد أن بريتوريا أنشئت فى ١٨٥٥ ومفكنج فى ١٨٨٥، بينما العواصم فى الشمال أحدث: فكل من سولسبرى وكمبالا أسس فى ١٨٩٠، وكل من بولاوايو وعنتبة فى ١٨٩٣، بينما تأتى نيروبى والخرطوم معاً فى ١٨٩٩، وتتأخر فور لامى إلى ١٩٠٠، ولفنجستون إلى ١٩٠٥[١]. والخلاصة أن أغلب العواصم الاستعمارية فى إفريقيا هى بنت القرن الماضى على الأكثر. إن لم تكن وليدة قرننا هذا مباشرة.

الملمح الثانى الذى يتبدى فى كيان هذه العواصم هو عدم الاستقرار. لقد كانت زرعا غير ثابت غير واثق أو مستقر، يمتاز أساسا بكل خصائص نطاق الريادة من تجربة وخطأ. فما أكثر ما تحركت هذه العواصم المزروعة من موقع إلى آخر بل إلى ثالث أحيانا، بصورة تدل على عدم استقرار، وتوحى بأنها لم تكن أحياناً إلا مغامرات جغرافية مرتجلة، أو مضاربات مدنية فاشلة. وهى فى كل هذا تذكرنا - على نطاق أكبر - بتجربة البرازيل المشهورة فى هذا الصدد[٢]. ولهذا تكثر هنا العواصم «الحفرية أو الميتة» بشكل واضح. بل مثير فى قارة شابة كإفريقيا. ولقد كانت حركة تلك العواصم الاستعمارية نتيجة عادة إما لأسباب

١- في هذه التواريخ، راجع:

Statesman's Year-Book, 1960-I; A. Gordon-Brown, Yearbook & Guide to East Africa, Lond., 1961, Yearbook & Guide to Southern Africa, Lond, 1961.

2- Maurice Le Lannou, La Géog. Humaine, Paris, 1949, p. 178.

طبيعية أو سياسية وإما لتغير وسائل المواصلات. ولكن خلفها جميعاً لن نخطئ أصابع الاستعمار: مصالحه، مخاوفه، صفقاته أو ارتجاله - كما تشير قصة هجرة العواصم فى القائمة التالية.

فى غينيا البرتغالية تحركت العاصمة ثلاث مرات : فحتى ١٨٩٠ كانت جيبا، وكانت متوسطة الموقع جداً ولكنها مدارية، ولهذا انتقلت إلى بولاما، ثم فى ١٩٤٢ انتقلت إلى بيساو على جزيرة كثيفة السكان فى مصب جيبا لتصبح القلب الاقتصادى للبلد، بينما تركت العاصمة الأولى جيبا أنقاضاً لتغزوها الحشائش والأدغال. وبالمثل على ساحل العاج ظلت العاصمة فى جراند باسم حتى ١٩٠٠، ثم بعد عدد من الأوبئة والطاعون انتقلت إلى بنجرفيل، وفى ١٩٣٤ انتقلت إلى أبيدجان[1]. كذلك كانت سانت لويس عاصمة السنغال وإفريقيا الغربية الفرنسية فى البداية ثم نقلت إلى داكار[2]. وفى أغلب هذه الحالات كان تحرك طرق التجارة واستبدال الطرق المائية الداخلية بالسكك الحديدية عوامل حاسمة فى تغيير موقع العاصمة [3].

وإلى الشرق ظلت زندر عاصمة النيجر حتى ١٩٢٦، ولكن موقعها الصحراوى رغم توسطه جعل العاصمة تنتقل إلى نيامى[4] التى تعد متطرفة جداً

1- Harrison Church, West Afrcia, p. 349.

2- Pierre George, op. cit., p. 315.

3- Whittlesey, Earth & State, p. 67.

4- Church, West Africa, p. 266.

ولكنها تقع على النيجر وفى شريحة المعمور الضيقة الوحيدة. كذلك فى الكمرون كانت بويا على المرتفعات فى الداخل محطة صحية وعاصمة معاً أيام الألمان، ثم نقلت العاصمة إلى دوالا، ثم عادت مرة ثالثة إلى الداخل فى ياوندى[1]. وبالمثل فى الكنغو (الفرنسى) المجاور نقلت العاصمة من بوانت نوار على الساحل إلى برازافيل على نهر الكنغو فى الداخل. وثمة حركة موازية حدثت فى الكنغو (البلجيكى) فى ١٩٢٩ حين حولت العاصمة من بوما إلى ليوبولدفيل.

ومنذ ١٩٢٦ أصبحت نوفا لسبوا على هضاب الداخل عاصمة اسمية أو رسمية لانجولا وقيد الإعداد لتحل محل لواندا الساحلية المنخفضة غير الصحية. وغير بعيد إلى الشرق فى روديسيا الشمالية - قبل الاتحاد - ظلت لفنجستون عاصمة حتى ١٩٣٥ حين نقلت إلى لوزاكا. وأخيراً فى موزمبيق حلت لورنسو مركيز محل مدينة موزمبيق كعاصمة منذ ١٩٠٧[2]. وسنرى من هذه القائمة أن غرب إفريقيا بوجه خاص يعد جبانة ضخمة للعواصم الميتة. كما سنرى أن من أكثر العواصم الاستعمارية قلقا وعدم استقرار العواصم البرتغالية، وذلك رغم أن (أو لأن ؟) الاستعمار البرتغالى أقدم استعمار فى القارة تقريبا.

ثالثاً وأخيراً تبدى بعض العواصم الاستعمارية ملامح شاذة بطريقة أو بأخرى مما قد ينبئ عن قدر من الشذوذ السياسى. من ذلك ازدواج أو تعدد

---

1 Church, Modern Colonization, p. 61.

2- Stamp, Africa, pp. 373, 447.

العواصم فى نفس الدولة أو الوحدة السياسية. فحتى الأمس القريب كان لليبيا عاصمتان طرابلس وبنغازى: انعكاس مباشر لانشطار المعمور إلى «جزيرتين» منفصلتين هما طرابلس وبرقة. لكن المغرب فريد حقاً فى أنه يختص بتعدد خماسى غريب: فالعاصمة السياسية الرسمية هى الرباط، ولكن الدار البيضاء عاصمة اقتصادية، وبينما تعد فاس العاصمة الدينية نجد مراكش عاصمة تاريخية، وأخيراً جداً أضيفت طنجه رسمياً كعاصمة صيفية[1]

وقد يعد البعض أم درمان والخرطوم ازدواجاً بين عاصمة وطنية وعاصمة حديثة. وفى أوغندة نجد كمبالا عاصمة اقتصادية وعنتبه عاصمة سياسية. هذا بينما فى اتحاد (الآن جمهورية) جنوب إفريقيا، وهى دولة موحدة لا اتحادية[2]، تعد الكاب وبريتوريا عاصمتين سياسيتين، الأولى مقر البرلمان والثانية مقر الحكومة، وكلاهما انعكاس لثنائية الإنجليز والبوير التى تمزق جنوب إفريقيا البيضاء الاستعمارية. ولا يعلم الكثيرون أن سفا كوبمند فى جنوب غرب إفريقيا تعد عاصمة صيفية إليها تنتقل الحكومة لعدة شهور من العاصمة الدائمة وندهوك[3].

1- Statesmans' Yearbook, 1960-1.

2- Nelson E. Mustoe, South Africa Today, in The Africa of Today & Tomorrow, p. 89.

3- Gordon-Brown, Yearbook & Guide to Southern Africa, pp. 462-3.

ويترتب على هذا كله أن بإفريقيا عواصم أكثر مما بها دولا. فهناك من الأخيرة خمسون وحدة (بما في ذلك الجيوب والأسافين ولكن باستثناء زنجبار وموريش وكومورو)، بينما العواصم السياسية بمعنى الكلمة تبلغ ٥٢. ولكن بصرف النظر عن العدد، ثمة في إفريقيا ظاهره أخرى من أبرز مظاهر الشذوذ السياسي، وأعنى بها «استعارة العواصم». فحتى الأمس القريب كان بإفريقيا حالتان «تستعير» فيهما الدولة عاصمة لها من وحدة سياسية أخرى خارج الحدود، وهي حالة يوشك ألا يكون لها نظير في العالم. فقد كانت موريتانيا تحكم من ساى لوى بالسنغال، كما كانت بتشوانالند تدار من مفكنج «بالاتحاد». ولا يخفى أن كلا من الحالتين ينصرف إلى وحدة تخلو من الأساس الطبيعي للدولة الحقيقية - كلا منهما «صندوق من الرمال» كما يقال.

عواصم مابعد الاستعمار

أو مابعد الاستقلال. وهي في أغلبها من العواصم الاستعمارية الموروثةمضافاً إليها تعديلات جديدة ترتبط بتغيرات الخريطة السياسية العنيفة التي صاحبت مرحلة التحرير أو ماارتبط بها من تميع في اللاندسكيب السياسي المعاصر مابين اتحادات وانفصالات. وهذه السيولة السياسية الراهنه عامل يلعب بشدة بمصاير العواصم الإفريقية، ويبقى على ظاهرة عدم الاستقرار والثبات التي عرضنا لها من قبل.

فمن ناحية أدى خلق دول جديدة فى القارة إلى عملية «ترقيه» فجائية لكثير من المراكز التى كانت مجرد عواصم إدارية، فأصبحت فى يوم وليلة عواصم سياسية. وكثير منها لم يكن يصلح أصلا للوظيفة الجديدة، وبعضها أقرب لاشك إلى القرى، ولكنها فرضت عليها فرضاً بحكم الضرورة، ولذا جاءت فى الحقيقة عواصم خام، عواصم «بالأمر» ومن «عواصم الضرورة».

مثل هذا نلقاه فى بعض حالات وحدات الإمبراطورية الفرنسية فى غرب إفريقيا سابقاً. وآخر عاصمة خلقها الانشطار السياسى هى كيجالى فى رواندا. وقليل من هذه الحالات لم يكن له عاصمة أصلا، ولذا أصبح عليه أن يخلق الآن عاصمه جديدة تماماً من لاشئ مثل نواكشوت فى موريتانيا[1]، ومثل بتشوانالند هي الآن بلا عاصمة بعد أن خرجت جمهورية جنوب إفريقيا من الكومنولث، ولهذا بدأت تفكر فى عاصمة خاصة لها – لعلها سيروى[2] كما تصورنا منطقيا لحين ما، إلى أن تقرر أخيراً اختيار جابرونز Gaberones وهو اختيار يدعو إلى التساؤل. لأن المدينة تقع فى أقصى الشرق على الحدود، ليس ثمة مايزكيها إلا وقوعها على الشريان الحديدى الوحيد الذى يربط بين جنوب إفريقيا وروديسيا (الجنوبية). وهناك أقلية من دول إفريقيا الجديدة كانت أحسن حظا فورثت عواصم وحدات سياسية أكبر مثل السنغال التى ورثت عاصمه كل إفريقيا الغربية الفرنسية داكار، ومثل الكنغو (الفرنسى سابقا) التى ورثت عاصمة

1- R. J. Harrison Church, "Maurîtania", Focus, Nov. 1961 p. 2.

2- Hodgkiss & Steel, loc. cit., p. 159

كل إفريقيا الفرنسية الاستوائية برازافيل.

من ناحية أخرى أدى ظهور بعض اتحادات القارة إلى عملية اختزال «وتنزيل» لبعض العواصم السياسية، ولكن هذه ظاهرة محدودة الانتشار. فأسمرة فقدت حيثيتها السياسية كعاصمة لإرتريا بعد أن أصبحت هذه «إثيوبيا الشمالية». وبالمثل أصبحت هرجيسة مجرد عاصمة إدارية للصومال فى دولة الصومال الجديدة الموحدة. وفى اتحاد وسط إفريقيا كان طبيعياً – وهو صناعة و صنيعة بيضاء – أن تكون سولسبرى (عاصمة روديسيا الجنوبية «النواة النووية» التى فرضت الاتحاد» هى عاصمة الاتحاد كله، بينما أخذت لوزاكا فى روديسيا الشمالية تتراجع إلى الخلف قليلا، إلى أن انهار الاتحاد.

وسواء ورثت الترقية أو التنزيل، فأغلب عواصم مابعد الاستعمار تواجه مشكلة مشتركة: وهى وصمة التاريخ الاستعمارى البحرى. والمشكلة عرفتها دول آسيا المستقلة من قبل منذ نحو عقد وبعض عقد. وقد فشلت أغلب محاولات دول آسيا فى تأصيل عواصم «وطنية» جديدة تخلو من هذه الوصمة وتكون رمزاً يعبر عن الكرامة القومية.

والسبب فى هذا الإمكانيات الحضارية المتراكمة التى تكدست فى العاصمة الاستعمارية والبيئة الحضارية المعقولة التى نميت فيها، ليس من السهل تكرارها ببساطة، وليس من الممكن التخلى عنها واستبدالها بعواصم خام فقيرة غير كفء. يضاف من الناحية الأخرى أن هذه العواصم التى كانت رمزاً

للاستعمار قد أصبحت فى نفس الوقت رمزاً للتحرير. لأنها كانت معاقل الحركات الوطنية التى حققت الاستقلال[1]. ولهذا كله فالأرجح أن أغلب العواصم الحالية الموروثة ستظل كما هى دون استبدال.

وإذا كانت بعض الدول تبحث الآن عن عواصم جديدة فهذا لأسباب طبيعية أو داخلية غالباً. فليبيا التى واجهت مشكلة ازدواج العاصمة اتخذت لنفسها أخيراً عاصمة جديدة بدأت فى تنميتها هى البيضاء، وذلك بعد فترة من البحث تناولت مواقع عدة منها الشحات والبيضاء وغيرها. ومع ذلك فتلك خطوة لم تتم بسهولة. فقد عارضها أصحاب المصالح المكتسبة فى العاصمتين السابقتين – وخاصة فى طرابلس – على أساس الإسراف، وعلى أساس أنها تظل غير مركزية عند ذلك[2]. كذلك تفكر إثيوبيا فى أن تنقل العاصمة من أديس أبابا لأن شدة ارتفاعها وتخلخل الهواء فيها تجعلها غير صحية. وقد استقر الاختيار على جواندار، على كنتور أوطأ شمال بحيرة طانا قليلا. حيث كانت من قديم عاصمة لإحدى ممالك الحبشة.

1- R. L. H. "New Capitals of Asia," Geog, Rev, vol. 48, 1958, pp. 435-6.

2- J. I. Clarke, "Oil in Libya: Some Implications", Econ-Ceog., vol. 39, 1963, p. 49.

المـــوقـــع

إذا كان موقع المدينة حقيقة خطيرة تعنى كل مشتغل بالحياة العامة والمصلحة الوطنية فهى فى حالة العواصم أخطر، ولكنها فى إفريقيا المتحررة أشد خطورة. فسنرى فى دراستنا لمواقع العواصم الإفريقية أن كثيراً منها لايزكى نفسه للجغرافى ولاينم عن منطق إقليمى سليم. وهنا تبرز مسئولية المكفر الإفريقى أو الإفريقانى (المشتغل بالدراسات الإفريقية) فى محاولة تقييم وتقويم هذه المراكز باعتبارها مراكز العصب الحساسة فى الدولة الإفريقية النامية. إن من الخطأ أن نتقبل الإرث الاستعمارى كتنزيل ماله من تبديل، وهو المثقل بأوزار العشوائية والانتهازية والارتجال.

وسنبدأ هنا أولا بتشخيص للصفة الجذرية فى موقع العاصمة الإفريقية، ثم نتقصى الضوابط الكامنة خلفها، وبعدها نحلل نماذج وعينات حية من المواقع البارزة فى القارة.

قارة العواصم المتطرفة

أهم حقيقة عن مواقع العواصم الإفريقية هى بلاشك ذلك التطرف الصارخ فى جسم الدولة حتى ليمكن أن نقول بلا خوف من خطأ إن إفريقيا هى «قارة العواصم المتطرفة» والقلة النادرة - كما تدل نظرة عابرة إلى خريطة القارة - هى التى تتوسط العاصمة فيها رقعة الدولة. ذلك أمر يصدق على

العواصم الساحلية كما يصدق على العواصم الداخلية سواء بسواء. فمن حيث الأولى لن تجد وحدة سياسية فى القارة لاتقع عاصمتها على الساحل إلا فى حالات استثنائية معدودة.

فهناك ٣٦ وحدة سياسية ساحلية (بما فى ذلك الجيوب والأسافين والجزر، ولكن باستبعاد زنجبار وكومورو وموريشس) منها ٢٧ ساحلية العاصمة. أى أن العاصمة الساحلية هى القاعدة السائدة فى إفريقيا. وتسع وحدات ساحلية فقط هى التى تمتاز بعواصم داخلية. ولكن حتى العواصم الداخلية يظل الموقع المتطرف بشدة هو الملمح الأساسى.

ولسنا بحاجة إلى أن نؤكد معنى ومغزى هذا التطرف. فإن أثره على صعوبة الضبط السياسى وعلى إضعاف قبضة العاصمة على الأقاليم الهامشية والأطراف وحفظ التوازن بين أقاليم الدولة المختلفة أمر واضح كل الوضوح، لاسيما فى الوحدات الضخمة المساحة جداً، وبوجه أخص فى ظل النقل المتخلف أو شبه البدائى الذى يسود أغلب أجزاء القارة. كذلك فإن العاصمة المتطرفة غالباً ماتجنى على الأقاليم الهامشية البعيدة بالإهمال والتخلف المادى والحضارى.

ولايقل خطراً عن أن العاصمة المتطرفة الموقع - خاصة إذا كانت حديثة السن كأغلب العواصم الإفريقية - تميل إلى أن تكتسب طابعاً «إقليمياً» أكثر منه قومياً. فبحكم الموقع غالباً مايتألف سكانها من العناصر المحليه أو الإقليمية

المباشرة، وبالضرورة تطغى المصالح الإقليمية أحياناً على المصالح القومية. وهذا في الدول المتنافرة جنسياً كبعض الوحدات الإفريقية قد يجعل العاصمة موضع احتجاج بدل أن تكون عنصر تكامل وضابط إيقاع بين أقاليم وعناصر الدولة. وكمثال لهذا نذكر الخرطوم التي يرى البعض أنها «عاصمة شمالية»[1]. وكذلك في نيجيريا الاتحادية المفككة لاتكاد لاجوس تختلف كثيرا عن إيبادان عاصمة اليوروبا التقليدية من حيث سيادة عنصر اليوروبا في سكانها بحكم موقعها في أقصى الإقليم الغربي.

بل إن الموقع الهامشي المتطرف للعاصمة الذي يعوق تمثيل كل أبناء الدولة في سكانها يغري في الوقت نفسه العناصر الأجنبية في الدول المتاخمة بالهجرة إليها والعمل فيها، وبالتالي يضاعف من مشكلة تمثيلها السياسي. ولعل برازافيل عاصمة الكنغو الأسفل هي المثل الحي البارز على ذلك، ففيها تكافح أقلية من أبناء الدولة أغلبهم من جذور إقليمية ضيقة، إزاء منافسة حادة من أغلبية من الإفريقيين المهاجرين من كل الدول الجارات المحيطة[2].

1- G. Hamdan, "Some Aspects of the Urban Geog. of the Khartoum Coplex: Bull. Soc. Geog. d'Egypte, vol. 32, 1959, pp. 90-1.

2- Aspects Sociaux de I'Industrialisation et de I'Urbanisation en Afriqueau Sud du Sahara, ed. Daryll Forde, Unesco, Paris, 19:6, p. 120.

ضوابط شتى

وهناك ضابطان أساسيان أو ثلاثة ترقد خلف هذا التطرف الملح. أولها طبيعى من الداخل، وهو تطرف المعمور فى أغلب وحدات القارة. فرقعة المعمور فى كل وحداتها بلا استثناء تقريبا تمثل كسراً ضئيلا – ضئيلا جدا أحياناً – من مجموع الرقعة السياسية. وتجنح هذه النواة المعمورة فى الغالب إلى طرف أو آخر من هذه الرقعة. ولهذا تصبح العاصمة حتى حين تتوسط المعمور – وهو مالا يتحقق دائماً بالضرورة – تصبح هامشية بالنسبة لمساحة الدولة العامة. وهذا واضح فى دول ساحل البحر المتوسط وضوحه فى دول الصحراء والسفانا، وهو لايقل وضوحا فى بقية قطاعات القارة.

أما الضابط الثانى فسياسى مصدره من الخارج، ونقصد به التوجيه الاستعمارى. فأغلب عواصم القارة عواصم استعمارية تحدد توقعيها – كما فى آسيا – بطبيعة ومصالح الاستعمار البحرى. فكان يختار عواصمه بالضرورة على السواحل لتلعب دور مواطئ الأقدام فى المراحل الأولى ودور قواعد التوسع فى المراحل التالية. ولكنها ظلت بعد ذلك تمثل من وجهة نظر الاستعمار البحرى مواقع «متوسطة» تماما بين شقين متناظرين: «ظهير» المستعمرة المتطور، و «نظير foreland» المتروبول غير المنظور عبر البحار[1]. ولقد أكد العامل السياسى أثر عامل المعمور فيما بعد – إن لم يكن هو الذى شكله أصلا – حين قصر

1- Guido Weigend, "Some Elements in the Study of Port Geog.", Geog. Rev. vol. 48, 1958, p. 195.

الاستعمار التنمية الاقتصادية لأسباب مختلفة على السواحل أساساً.

ولم يقتصر هذا التوقيع الساحلى على عواصم الاستعمار الجديدة. بل امتد إلى العواصم الوطنية والأهلية القديمة. ففيها أعاد الاستعمار توجيه القارة وقلبها كما رأينا «بطنا لظهر» ونقل العاصمة من الداخل إلى الساحل كما فعل في مراكش من مراكش وفاس إلى الرباط، وفى السودان الغربى من تمبكتو وجاو وإيبادان إلى داكار وأكرا ولاجوس الخ..

هل يلعب المناخ بعد ذلك دوراً فى توقيع العواصم فى إفريقيا، وهى قارة تعانى فى أغلبها من المناخ المدارى القاسى؟ من المرجح أن العواصم تسعى فى الدول ذات المناخ المتطرف إلى أن تجنح إلى التطرف الأنسب. أى العروض الأكثر اعتدالا من رقعتها[1]. ومن المؤكد أن الموقع الساحلى فى أغلب الدول الإفريقية يحقق هذا إلى جانب أنه يتفق مع توجيه المعمور وتوجيه الاستعمار. فالموقع الساحلى للدول المدارية يضمن على الأقل جبهة مائية منعشة ومناخا محليا معدلا. أما فى الدول خارج المدارية كالمغرب العربى ابتداء من ليبيا حتى المغرب، وكاتحاد جنوب إفريقيا فهو يجعل العاصمة فى الجانب الأعدل من الدولة والأبعد عن خط الاستواء.

ويتأكد هذا السعى نحو العروض الأبعد عن خط الاستواء فى العاصمتين الداخليتين القاهرة والخرطوم، حيث تجنحان بشدة إلى القطاع الشمالى من

١- جمال حمدان، جغرافية المدن، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٤٧.

الدولة. أى أبعد مايكون عن خط الاستواء. وبالمثل ولكن فى ترتيب عكسى تجنح العواصم فى وحدات اتحاد وسط إفريقيا السابق إلى أقصى الجنوب. وكما تحركت عاصمة البرتغال فى البرازيل فيما مضى على طول الساحل من باهيا فى أقصى الشمال المدارى إلى ريو دى جانيرو فى أقصى الجنوب المعتدل، تحركت عاصمتهم فى موزمبيق فى أوائل القرن الحالى نحو ١٠ درجات عرضية كاملة من موزمبيق فى أقصى الشمال إلى لورنسو ماركيز فى أقصى الجنوب فى أبعد قطاع خط الاستواء، بل إنها فى الواقع تحتل القطاع الخارج المدارى الوحيد فى المستعمرة.

فى الدول الساحلية

لنحلل الآن حالات الشذوذ أو الاعتدال فى مواقع العواصم الإفريقية بادئين بالدول الساحلية. حيث تطرف العاصمة أمر لا مفر منه. ولاشك أن قمة التطرف بين العواصم الساحلية الاستعمارية كانت تتحدد فى كل من إفريقيا الفرنسية الاستوائية وإفريقيا الغربية قبل تحللهما. فقد كانتا تحكمان من برازافيل وداكار على الترتيب، مع أن كلا منهما كان يمتد فى أقصاه من الساحل إلى الداخل نحو ٢٠٠٠ ميل كما يطير الطائر، وهذا تحت نظام المركزية العنيفة فى ظل «الحكم المباشر»[1].

1- Whittlesey, p. 381.

وفى الوقت الحالى يتضخم تطرف العاصمة الساحلية كثيراً فى الدول الشاسعة المساحة مثل الجزائر وليبيا وموريتانيا ونيجيريا وأنجولا وموزمبيق. ففى الجزائر لاتقل المسافة بين العاصمة وأقصى الجنوب عن ١٢٠٠ ميل أى كالمسافة بين باريس والبحر الأسود! بينما فى ليبيا لم يكن ازدواج العاصمة ليخفف كثيراً من تطرفها بالنسبة للهوامش الجنوبية للدولة. وفى موريتانيا لاتتوسط العاصمة الجديدة حتى الساحل نفسه، بينما كانت عاصمتها قبل الاستقلال تقع كلية خارج الحدود!

وفى نيجيريا لاتقل المسافة بين بحيرة تشاد ولاجوس عن نحو ٨٥٠ ميلا، وقد أدرك الاستعمار نفسه هذا التطرف، ففى حين ما كادت كادونا عاصمة الإقليم الشمالى من نيجيريا أن تكون عاصمة نيجيريا كلها بدلا من لاجوس، وذلك حين أراد لوجارد أن يستفيد من توسط موقعها واعتدال مناخها النسبى. إلا أن المشروع لم يتحقق. مثل ذلك حدث فى مراكش حيث فكر الاستعمار الفرنسى حينا فى أن يتخذ من مكناس المتوسطة الموقع عاصمة له، ولكن بنفس النتيجة. أما فى أنجولا فقد أصبحت نوفا لسبوا الداخلية المتوسطة عاصمة اسمية من قبل، وإن كانت لواندا الساحلية لا تزال العاصمة الفعلية.

وفى الدول الساحلية الشريطية حين تتطرف العاصمة يكون التطرف جامحا كما فى حالة لورنسو مركيز فى موزمبيق ومقديشيو فى الصومال. أما فى اتحاد جنوب إفريقيا فيعوض ازدواج العاصمة بين الشمال والجنوب من تطرف الكاب الواضح، ويخلق توازنا بين الشمال والجنوب، بين البوير والإنجليز، لأن

كلا من الكاب وبريتوريا تقع على قرن من قرنى «الهلال الخصيب» لجنوب إفريقيا.

وأخيراً سنلاحظ أن المستعمرات الإسبانية تمتاز بحالة خاصة من تطرف العواصم. فجيوبها على القارة غالباً ما تحكم من عواصم على الجزر الساحلية المجاورة أو من جيوب أخرى على الأقل. فرغم أن سيدى إفنى هى عاصمة إفنى إلا أن مقر الحكم هو كابوجوبى فى منطقة «مراكش الجنوبية» فى الصحراء الإسبانية[1]. ورغم أن باتا هى عاصمة ريو مونى إلا أن عاصمة غينيا الإسبانية (التى تشمل جزر فرناندوبو، أنونبون، كوريسكو، بالإضافة إلى ريو مونى نفسها) هى سانتا إيزابيل فى جزيرة فرناندوبو.

أما عن الدول الساحلية ذات العواصم الداخلية فليس ثمة إلا ٩ حالات ويعلل الموقع الداخلى فى أغلبها، إما بالرغبة فى الوقوع على نهر شريانى كالقاهرة والخرطوم على النيل، وليوبولدفيل وبرازافيل على الكنغو، وإما سعياً وراء موقع هضبى مرتفع يصحح المناخ فى العروض المدارية – «العواصم المعلقة»– مثل باوندى وروندهوك وبريتوريا ونيروبى وأديس أبابا وتناناريف. وليس من الضرورى أن يحقق هذا الموقع الداخلى للعاصمة عنصر التوسط السياسى أو العمرانى فى الدولة. فياوندى وبرازافيل وليوبولدفيل شديدة التطرف فى دولها، والأخيرتان تقعان على خط الحدود مباشرة. وليست بريتوريا ونيروبى بأفضل حالا

1- Nevil Barbour, p. 189.

بكثير.

ولعل وندهوك وأديس أبابا وتاناناريف هى أكثر عواصم القارة مركزية وتوسطا إلى حد بعيد. وإذا كانت الخرطوم يعوزها التوسط الهندسى حيث تجنح بشدة إلى الشمال بنسبة ١ : ٢ من الشمال إلى الجنوب إلا أنها مع ذلك متوسطة بالتأكيد فى المعمور الفعال. فهى تقع على رأس الجزيرة – القلب الاقتصادى للسودان الحديث الذى يمثل بدوره قلب «النطاق الأوسط» السفانى (وهو جسم المعمور الحقيقى فى السودان[1]) ومما له مغزاه أن كل عواصم السودان الوطنية قامت دائماً فى نفس إطار الجزيرة.

أما القاهرة فهى حالة نادرة سعيدة حقاً فى القارة، بل ربما فى العالم أجمع، فكما يقول ستاهب «من وجهة نظر مصر الحديثة، ربما كانت القاهرة أكثر عاصمة فى الدنيا منطقا فى توقيعها[2]». والنظرة الأولى للخريطة قد تشكك فى هذا الحكم. فالقاهرة تبدو لأول وهلة غير متوسطة فى المعمور المصرى تماما. فطول الدلتا لايتجاوز ١٧٠ كم، بينما يمتد الصعيد نحو ٨٠٠ كم إلى الجنوب. ولكن الواقع أن الدلتا ضعف الصعيد مساحة وإنتاجية، وإن تقاربا إلى حد بعيد سكانا.

كذلك فإن القاهرة تمثل قمة طبيعية لزحف كثافة السكان الصاعدة

1- Hance, Kotschar & Peterec, op, cit., p. 494.

2- Stamp, Africa, p. 213.

النظيمة ابتداء من أطراف الدلتا في الشمال وأطراف الصعيد في الجنوب في شكل هرم مدرج أو كامل وهي بذلك تتوسط أكثف قطاع في الدولة وتعد بمثابة «زر ماسي يمسك مروحة الدلتا ويد الصعيد». إنها باختصار مركز الثقل الطبيعي من الناحية الهندسية، ومن الناحية الميكانيكية نقطة الارتكاز التي يستقطب حولها ذراعا القوة والمقاومة من شمال وجنوب، بينما هي من الناحية الحيوية نقطة التبلور الرئيسة[1].

والدولة الداخلية

في الدولة الداخلية - وعددها ١٤ وحدة - قد ينتظر المرء أن تحقق العواصم شرط التوسط الجغرافي الهندسي أو السياسي العمراني. ولكن المفاجأة أنها كلها تقريباً شديدة التطرف بدرجة غريبة، بل تكاد تقع على الحدود إلى حد بعيد كما تفعل بماكو في مالي ونيامي في النيجر وسولسبري في روديسيا الجنوبية، هذا إن لم تقع عليها فعلا ومباشرة وتوشك أن تمتطي خط الحدود كما تفعل فورلامي في تشاد وبانجي في إفريقيا الوسطى! حتى في باسوتولند الجزيرة الصغيرة نجد ماسيرو تقع على الحدود الغربية مباشرة. بل المثير أن أحدث عاصمة تختار في إفريقيا وهي جابرونز في بتشوانالند تكاد تقع أيضاً على أقصى الحدود الشرقية.

1- G. Hamdan, Studies in Egyptian Urbanism, Cairo, 1959, p.

وفى دول الصحراء – السفانا الجديدة نجد أن السبب فى هذا التطرف هو أولا شدة ضآلة نسبة المعمور، ثم تطرفه الشديد فى أقصى جنوب الدولة. حيث نرى المعمور شريحة دقيقة توازى الحدود الجنوبية من الشرق إلى الغرب، وتعد فى الحقيقة امتداداً لنطاق المعمور الكبير فى السودان الغربى. وإذا بدت واجادوجو هنا عاصمة متوسطة – العاصمة الوحيدة المتوسطة – فلنذكر أنها من أصغر الوحدات السياسية مساحة فى مجموعها كما أنها كلها من المعمور تقريباً.

فى وحدات جنوب إفريقيا البريطانية الثلاث باسوتولند وسوازى لند وبتشوانالند فإن تطرف العاصمة الشديد إنما يرجع فى الحقيقة إلى تخطيط استعمارى عامد مقصود، وهو أن تبتعد العاصمة الأوربية قدر الطاقة عن محيط الأهالى تحقيقاً لمبدأ العزل الجنسى كما يعترف كتاب غربيون صراحة[1].

إعادة التخطيط

تطرف العاصمة السياسية فى الدولة الإفريقية إذن حقيقية عامة، ولها مغزاها ونتائجها الخطيرة. فلابد أن هذا التطرف هو اختزال بليغ مركز للتطرف العمرانى والبشرى الاقتصادى العام فى القارة ككل. فإفريقيا ككل قارات «العالم الثالث» المتخلفة أو النامية تعانى من أن كل ماتم فيها من تنمية

1- Whittlesey, p. 391.

اقتصادية ومادية حتى الآن تقتصر بصرامة على الأطراف والهوامش الساحلية تاركة الداخل «قلباً ميتاً» كبيراً.

ومثل هذا النمط الحلقى شائع عند أصحاب الجغرافيا، ويؤكد أن إفريقيا «خرقة بالية حواشيها من الذهب» كما يقولون. وأياً كانت مسئولية العامل الطبيعى البحت أو العامل السياسى الاستعمارى فى ذلك النمط، فهو إن لم يدل على أننا إزاء «قارة الشذوذ السياسى» فهو يدل على أننا إزاء «قارة القصور الاقتصادى».

وعلى الدفع القومى الجديد فى إفريقيا الجديدة الآن أن يعالج هذه التركة بالحكمة والتخطيط الرشيد. والبحث عن عواصم جديدة غير متطرفة. لن يكون نزهة تخطيطية هينة تتم فى يوم وليلة، لأن دونها قوة الاندفاع التاريخى، وقوة القصور الجغرافى فى العواصم الراهنة بحسبانها رأسمال ثابت منطلق. ولكن زحف عواصمنا نحو الداخل ونحو قلب الدولة الإفريقية الجديدة ينبغى أن يكون من أهداف التخطيط القومى الأساسية – ينبغى أن يكون «بوصلة» التخطيط. وسيكون هذا الزحف إما إيذاناً بغزو داخل القارة عمرانياً وحضارياً، أو علامة عليه.

ولإفريقيا فى تجربة البرازيل المعاصرة أسوة حسنة. فقد كافحت الحكومات فى البرازيل طويلا من أجل غزو وتعمير الداخل الذى ظل مهملا مهجوراً طويلا، وكان لابد من نقل العاصمة من ريو على الساحل إلى برازيليا

الجديدة فى الداخل استباقا وتحريكا لعملية تحويل مركز الثقل من الهامش إلى قلب الدولة. والعاصمة وحدها بما لها من دينامية مشعة غلابة هى التى يمكنها أن تكون خميرة التعمير والتغيير فى المستقبل.

ولعل المثل الحى على أن الدول الإفريقية بدأت تحس بضرورة إعادة تخطيط موقع عاصمتها النقاش المستفيض الذى يدور فى ملاوى اليوم. فتطرف زومبا العاصمة فى الجنوب القصى قصر التنمية الحضارية والمادية والتعمير على ذلك القطاع، تاركا الوسط والشمال متطوحين متخلفين غير آهلين بدرجة كافية. ومنذ الاستقلال، ومع الرغبة فى توسع المد العمرانى على كل الرقعة القومية، ظهر مشروع قوى لنقل العاصمة إلى منطقة تجمع بين الموقع المركزى المتوسط وبين سهولة المواصلات واعتدال المناخ بالارتفاع فى ليلو نجوى Lilongwe غرب بحيرة نياسا. ولكن المعارضة لهذه الدعوة تأتى - كما هو دائماً - من التكاليف الباهظة الضخمة. مضافاً إليها المصالح المكتسبة لسكان العاصمة الحالية.

الحجم

تحت هذا العنوان نحلل جوانب الخطر والطرافة معاً فى أحجام العواصم، باعتبار أن الأحجام هى المظهر الخارجى والنهائى لقوى النمو الحضارى والتطور المادى. ولعل من الخير لنا أن نبدأ مباشرة من البداية، فنتساءل عن أقدار وأجرام هذه العواصم حتى نستطيع أن نضعها فى الميزان العالمى. ولندع الأرقام أولا

تتكلم وبعدها نحلل معنى الأرقام، فنصنفها إلى فئات من الأحجام تحدد لنا «طبقات العواصم» . والجدول الآتى يصنف عواصمنا إلى فئات الحجم المختلفة، معتمداً على أرقام من التعداد، أو التقدير. تتراوح غالباً بين ١٩٥٧ ، ١٩٦١ (بالألف) :

عواصم «الجيب» (أقل من ٥٠ ألفا) :

فيللا تشيز نيرومر	١,١
عنتبة	١,٨
نواكشوت	٣,٠ (١٥ ألفا الآن)
ماسيرو	٥,٥
زومبا	١٧,٧
نيامى	١٨,٩
ليبرفيل	٢١,٥
بالورست	٢٩,٠

جيبوتی	٣١,٥
بورتو نوفو	٣١,٥
مفكنج	٣٥,٠
وندهوك	٣٨,٥
سان دنيس	٤٢,٠
أوزمبور (بوچومبورا)	٤٣,٠
كمبالا	٤٦,٨
واجادوجو	٤٧,٥

عواصم صغيرة (٥٠ - ١٠٠ ألف):

ياوندی	٥٤
زنجبار	٥٨
منروفيا	٦٠
لومی	٦٥
بماكو	٦٨
فورلامی	٧٠
لوزاكا	٧٥
بانجی	٧٨
بنغازی	٨٠
مقديشو	٨٦
الخرطوم	٩٣
برازافيل	٩٩

الخرطوم	٩٣
برازافيل	٩٩
لورنسو ماركيز	١٠٠
عواصم متوسطة(١٠٠- ٢٠٠ ألف):	
بورلوى	١٠٧
كوناكرى	١١٢
فريتون	١٢٥
دار السلام	١٢٩
طرابلس	١٤٤
الرباط	١٦٠
أبيدجان	١٧٧
لواندا	١٨٩
عواصم كبيرة (٢٠٠ - ٥٠٠ألف):	
تناناريف	٢٠٦
داكار	٢٣٤
العاصمة المثلثة	٢٤٥
نيروبى	٢٥٠
سولسبرى	٢٧٠
أكرا	٣٢٥
ليوبولدفيل	٣٥٥
لاجوس	٣٦٤
أديس أبابا	٤٠٠
بريتوريا	٤١٥

عواصم كبرى (+ ٥٠٠ ألف):

تونس	٦٨٠
كيب تون	٧٣٢
الجزائر	٨٠٦
القاهرة	٣,٠٣٥

واضح أن حجم العاصمة الإفريقية يتراوح داخل مدى واسع جداً فى حدوده القصوى: بين نحو ٤ آلاف لأصغر وأحدث عاصمة نواكشوت ونحو ٤ ملايين لأضخم وأقدم عاصمة القاهرة! وبين هذا المدى الواسع تقع العواصم فى ثلاث قطاعات واضحة: العواصم القزمية والصغيرة، العواصم المتوسطة والكبيرة، العواصم الكبرى والضخمة.

فالقزمية تشمل ٢٠ حالة مجموعها ٣٩٠,٥٠٠، أى أنها جميعاً أقل من أديس أبابا مثلا. أما الصغيرة فتشمل ١٣ حالة مجموعها ٩٤٥,٨٠٠. ومن المحقق أن بعض هذه الحالات ليست أكثر من قرى متواضعة – أو متعاظمة!– مثل نيامى وما دونها. وكثير منها أصله عواصم «بالأمر» كما دعوناها سابقاً، ويكثر فى غرب إفريقيا. وهى فى هذا المعنى عواصم اصطناعية، وربما كانت فى هذا امتدادا لطبيعة دولها هذه. بل لسنا نبعد عن الحقيقة كثيراً إذا قلنا إننا إزاء «دول بلا عواصم» لا فى المعنى المجازى فحسب، وإنما الحرفى فى بعض الحالات. كما كانت موريتانيا وبتشوانالند.

ومع ذلك فبين «عواصم الجيب» هذه عدد من العواصم القديمة نسبياً،

وعدم قدرتها على النمو - رغم هذا التاريخ - يدل على الفقر الحضارى العام. وإذا كان بعض هذه العواصم يرتبط بدويلات قزمية وجيوب وجزر ساحلية كما فى شرق إفريقيا، وكان البعض الآخر يرتبط بالدول الداخلية، فإن القاسم المشترك الأعظم بينها هى أنها جميعاً - عدا حالة واحدة هى بنغازى - عواصم مدارية. وعلى كل حال، فلاشك أن الاستقلال والكيان السياسى الجديد سيحمل أغلب هذه العواصم على النمو السريع والتضخم النسبى.

لعواصم المتوسطة والكبيرة فكلها معا تبلغ ١٨ عدا، ٤,٢٠٨,٨٠٠ من السكان. هى إذن العمود الفقرى فى عواصم القارة. والشئ الجدير بالنظر أن سبعا منها عواصم داخلية وأغلبها من العواصم المعلقة أو النهرية. والمجموعة تضم بعد هذا ٩ عواصم ربع مليونية.

ولعل أديس أبابا هى أكبر عاصمة مدارية فى إفريقيا، ولو أنها ليست أكبر مدينة مدارية فى القارة. فهذا متروك لإيبادان التى كانت أكبر مدينة وطنية مدارية فى إفريقيا حتى جاء الاستعمار. إلا أن الإنصاف أن إيبادان تشمل - على الطريقة التقليدية لمدن غرب إفريقيا - قطاعا كبيراً من السكان الريفيين مما قد يجعل المقارنة مضللة. بل إن البعض بصرف النظر عن هذا الاستدراك يعتقد أن أديس أبابا قد تكون أضخم العواصم على الإطلاق[١].

وبوجه عام فإن العواصم المتوسطة تميز الدول الكبيرة الحجم أو السكان

1- Kimble, Tropical Africa, vol. I, p. 100.

فى القارة، تلك التى عرفت قدراً معقولا من التنمية الاقتصادية. وهى لذلك أقدر على التعبير عن الكيان القومى لدولها، وليست خاماً كالمجموعة السابقة.

أما العواصم الكبرى والضخمة فقليل عددها (٤) ولكنها وحدها تستأثر بنحو ٥,٢٥٣,٠٠٠ نسمة، أى أنها تعادل تقريباً بقية عواصم القارة الست والأربعين مجتمعة والبالغة ٥,٥٥١,٨٠٠ ثم إنها كلها عواصم معتدلة خارج المدارين، وأغلبها عربية من العواصم التاريخية الوطنية الأصيلة. وإذا كانت ثلاث منها ساحلية، فإن الطريف أن القاهرة كبرى عواصم ومدن القارة مدينة داخلية. وهى العاصمة الوحيدة التى تتخطى المليون فى القارة، ويأتى ترتيبها الثالثة عشرة بين مدن العالم الكبرى. وغالباً ماننسى أن القاهرة ليست أكبر عاصمة فى إفريقيا فقط، وإنما أكبر عاصمة فى نطاق يشمل أيضاً أوربا وجنوب الألب والكربات، وآسيا جنوب القوقاز وغرب السند[1].

بماذا يمكن فى النهاية أن نخرج من هذا التصنيف الحجمى؟ بانتهاءين رئيسيين. أولهما أن العواصم خارج المدارية هى أكبر العواصم فى القارة. ففى القارة منها عشر خارج المدارين (منها فيللا تشيز نيروس ولورنسو ماركيز) تضم ٥,٩٩٥,٠٠ نسمة أو نحو ٥٥,٢٪ من سكان العواصم الإفريقية مقابل ٤,٨٦٧,٧٠٠ أو ٤٤,٨٪ فى ٤٤ عاصمة مدارية. وهذا يعطى متوسط حجم قدره ٥٩٩,٥٠٠ للعاصمة خارج المدارين أى خمسة أضعاف متوسط العاصمة

1- Hamdan, Studies in Egyptian Urbanism, p. 18.

المدارية البالغ نحو ١١٠,٧٠٠ .

الانتهاء الثانى أننا إذا أضفنا العواصم القزمية على الصغيرة إلى المتوسطة أى كل ماقل عن ٢٠٠ ألف، لوجدناها ٤١ عدداً أو نحو ٧٥ ٪ من عواصم القارة. ومعنى هذا غلبة عاصمة الجيب على القارة. إن إفريقيا بوضوح قارة العواصم الضئيلة حجما، بمثل ما أنها قارة العواصم المتطرفة موقعاً. ويكفى أن مجموع سكان عواصم القارة جمعاء ١٠,٨٠٤,٠٠٠، أى مالا يزيد عن ٠,٤٥ ٪ من مجموع سكان القارة. وما يعادل أولا أو لا يكاد يعادل أياً من المجمعات الكبرى فى العالم مثل لندن أو نيويورك أو طوكيو. ولئن كان هذا ليس السؤال، إنما السؤال هو كيف، ولماذا؟ وهو ما ينقلنا إلى موضوع ضوابط الأحجام.

العاصمة فى الهيكل القومى

إلا أن علينا قبل هذا أن نزن العاصمة الإفريقية بمقياس دولتها، أعنى أن ننسبها إلى حجم السكان فى دولتها وفى القطاع المدنى العام. فمن المهم أن نعرف أين تقع العاصمة - أى عاصمة - فى الهيكل العمرانى القومى. وكيف تستقر فيه. فإن هناك أنماطاً من الأحجام شتى ومتباينة، ولكل منها مغزاه ومحموله السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وما يترتب على ذلك من مشاكل تخطيط وتعمير وإعادة بناء. ولعل من المفيد هنا أن ندير مناقشتنا على درجتين،

فنبدأ بنسبة حجم العاصمة إلى مجموع السكان العام فى الدولة، ثم نثنى بنسبتها إلى مجموع سكان المدن وحدهم فى الدولة.

فإذا نحن قرنا أحجام عواصمنا اليوم بأحجام دولها[1] لراعنا ذلك المدى الهائل الذى تتأرجح داخله هذه النسبة. فهى فى حالات تهبط إلى ٠,٠٥٪ (ملاوى) وفى البعض الآخر تكاد تصل إلى ٥٠٪ (الصومال الفرنسى)، أى أنها تهوى فى الأولى إلى جزء من مائتى جزء من مجموع سكان الدولة وفى الأخيرة تنتفخ وتتورم إلى نصف سكان الدولة!

ولا جدال أن هذه النسب إنما تتفاوت بسبب تفاوت أحجام الدول أكثر منها بسبب تفاوت أحجام العواصم نفسها. لأننا إذا استبعدنا الأحجام الهامشية المتطرفة إلى أعلى أو أسفل من بين عواصمنا، فسنجد أن الغالبية العظمى من العواصم لاتتفاوت كثيراً فيما بينها بقدر يتناسب مع تفاوت دول القارة فى حجم السكان.

بمعنى آخر. إن هذه العواصم أكثر تجانساً وتقارباً فى أحجامها من أحجام سكان دولها، وإن دل هذا على شئ فى النهاية، فإنما يدل على أنه ليس ثمة تناسب كامل محكم ووثيق بين حجم العاصمة وحجم الدولة فى إفريقيا بصفة عامة. وسنعود إلى هذا بقليل من التحليل بعد حين، ولكن يجوز لنا هنا أن نميز بين أنماط ثلاثة.

1- Hamdan, "Sizes of Afrcan Capitals", op. cit., p. 92.

ففى الحالات التى تنخفض فيها نسبة سكان العاصمة إلى سكان الدولة انخفاضاً شديداً قد نكون فى الحقيقة إزاء «دول بلا عواصم» إلى حد بعيد فى حالة النيجر ورواندا وبوروندى وتوجو مثلا. بينما يصح العكس فى الحالات ذات النسبة العالية جداً، فثمة هنا «عواصم بلا دول» بدرجة أو بأخرى. خذ مثلا الوحدات السياسية القزمية، كدول الجزر الساحلية مثل زنجبار وموريشس وريونيون والصومال الفرنسى ففيها لا تكاد «الدولة» تكون أكثر من مدينة، فهى رأس بلا جسم أو تكاد.

إنها فى معنى «دول المدن» التى تذكرنا بقوة بدول المدن الوسيطة، وإنما من أصل وفى إطار جديد هو الاستعمار، كما تذكر بدول المدن البترولية المعاصرة التى خلقها الزيت حول الخليج الفارسى (العربى) وإن كان بترولها هو موقعها الاستراتيجى. إما كميناء حرة أو ترانزيت أو كقاعدة حربية، وسواء فى النمط الأول أو الثانى فالدلالة واحدة واضحة، وهى الشذوذ السياسى أو عدم النضج.

على أن بين النقيضين نمطاً ثالثاً فيه نجد حجم الدولة كبيراً نسبياً، ولكن ترتفع فيه فى نفس الوقت النسبة المئوية للعاصمة بدرجة تدل على أن تضخم العاصمة هنا غير عادى. إن لم يكن غير طبيعى. تحت هذا الباب تندرج القاهرة، لكن المثل الصارخ هو تونس بلا ريب. فليس فى القارة دولة تبلغ بضعة ملايين وترتفع فيها نسبة العاصمة إلى الدولة إلى نحو الخمس. إلا تونس، وكما

يقول جوتييه «إن تونس برمتها معلقة إلى هذه المدينة الخيفة[1]». والحقيقة أن معنى هذا أن القطاع الأكبر والأخطر من كل ثروة وكيان الدولة مركز بعنف، وبلا هوادة فى نقطة واحدة بحيث نكاد أن نقول إن «الدولة هى العاصمة». وهو حكم لا يشرف الدولة الوطنية الحديثة، ويحتم العمل على اللامركزية.

والأنماط الثلاثة تدل فى مجموعها على كثرة الثغرات ونقط الضعف فى بناء عواصمنا الإفريقية وأخطر منه فى كيان دولنا السياسى.

ماذا إذن عن موقع العاصمة فى سلم مدن الدولة؟ الأصل فى العاصمة غالباً أنها «المدنية الأولى» فى دولتها، ولقد وجد أننا إذا أخذنا أكبر ثلاث مدن فى الدولة ورتبنا نسبها إلى الرقم القياسى ١٠٠ فإن المتوسط العادى يتبع المتالية ١٠٠ : ٣٠ : ٢٠ فى الأعم الأغلب[2]. ولكن كثيراً من عواصم إفريقيا تبتعد كثيراً أو قليلا عن هذا النمط المثالى. بما يؤكد الاستدلال السابق توا عن ضعف كامن فى عائلة العواصم الإفريقية. ذلك أن هناك – مرة أخرى – أنماطاً ثلاثة لكل منها خصائصه هى العواصم الضئيلة والضعيفة والسائدة.

فالأولى ليست العاصمة فيها هى المدينة الأولى. ذلك وضع يتكرر فى نيجيريا واتحاد جنوب إفريقيا والمغرب وداهومى والكمرون وموريتانيا. وإلى بضع

1- Pierre George, La Ville, p. 274.

2- Mark Jefferson, :The Law of the Primate City". Geog. Rev., April 1939, pp 226-232.

سنوات مضت كانت بوبو ديولاسو فى الفولتا أكبر من واجادوجو. وربما ضم السودان إلى المجموعة إذا ميزنا بين الخرطوم كعاصمة رسمية وأم درمان كعاصمة وطنية. ولاشك أن ابتعاد العاصمة عن المدينة الأولى إن لم يكن شذوذا مدنيا أو سياسيا فهو على الأقل ليس القاعدة الأصولية.

وبعض حالاتنا الإفريقية قد يذكر بالعواصم الأمريكية وعواصم الكومنولث عامة كما فى بعض جنوب إفريقيا، ولكنه فى البعض الآخر يمثل محاولة استعمارية مقصودة للابتعاد بالمركز الرئيسى السياسى عن العواصم الوطنية التى هى بؤر التخمر القومى ومشاتل المشاكل السياسية. هذا واضح فى نيجيريا. حيث تركت إيبادان العاصمة الوطنية القديمة رغم أنها لاتبعد موقعا عن لاجوس. بل هى على الأقل أقل تطرفا. وواضح هذا كذلك فى الخرطوم بالنسبة لأم درمان، وفى الرباط بالنسبة للدار البيضاء.

وعموماً ففى كثير من هذه الحالات، خاصة حين تتقارب الأحجام، يحتمل أن العاصمة ستنمو. لاسيما منذ الاستقلال بمعدلات فريدة لن تلبث أن تسبق بها المدن الأخرى وتصبح هى المدينة الأولى. ولعل الخرطوم بالنسبة لأم درمان مؤشر واضح فى هذا الاتجاه.

أما العواصم الضعيفة فنلقاها حين لاتزيد العاصمة عن المدينة الثانية إلا قليلا - قل بنسبة ٧٠ إلى ١٠٠ - هنا تأتى سان دنيس، سولسبرى، واجادوجو، ونيامى. ومنذ بضع سنوات فقط كانت كوناكرى من العواصم

الضئيلة. فى أغلب هذه الحالات تكون العاصمة حديثة النشأة أو الاختيار، فلم يتوفر لها بعد الوقت الكافى لتجمع ثقلا كبيراً ترجح به غيرها كثيراً. ومعنى هذا عادة أن العاصمة لم تستطع بعد أن تتبلور إلى درجة كافية للتعبير عن الحياة القومية والقوة السياسية للدولة، ودليل على عدم النضج السياسى بعامة. ومرة أخرى يحتمل مع الاستقلال أن تظهر هذه العواصم الضئيلة على منافسيها بسرعة منذ الآن – وكوناكرى مؤشر واضح آخر.

تبقى العواصم السائدة وهى التى تظهر فيها العاصمة على سائر مدن الدولة بوضوح حاسم، وتطغى شخصيتها فيها بصورة توحى بالتبلور السياسى والكيان العضوى القوى. والأرجح ألا ترتفع نسبة المدينة الثانية إلى العاصمة عن النصف أو الثلث حتى تتحقق هذه السيادة، ولكنها قد تنخفض إلى الخمس أو العشر فتصبح سيادة العاصمة فى الحقيقة طغياناً كاملاً.

ويمكن أن نحصر فى المجموعة داكار، فورلامى، كوناكرى، أبيدجان، ليوبولدفيل، باموكو، تناناريف، أديس أبابا، الجزائر، تونس، طرابلس، القاهرة، مقديشو. وقد نضيف العاصمة المثلثة إذا اعتبرناها مجمعاً مدنياً واحداً كما هو الأصح عملياً. والملاحظ أن أغلب هذه الحالات هى من العواصم ذات الحجم الكبير بالمقياس الإفريقى، وأن دولها هي غالباً من وحدات القارة الغنية نسبياً اقتصادياً وحضارياً.

والملاحظ بعد هذا أن قائمة هذه المجموعة هى أطول المجموعات الثلاث،

أى أن هذا هو النمط السائد فى القارة. فإذا ذكرنا أن أحجام العواصم الإفريقية بعامه هى أحجام ضئيلة وقزمية بالمقياس العالمى، فإن انتشار وشيوع العاصمة السائدة يعنى أن أغلب دول القارة لايملك فى الواقع إلا مدينة واحدة كبيرة نسبياً هى العاصمة نهوى بعدها فجأة إلى عدد من المدن الميكروسكوبية التى لا كفاءة لها فى الحقيقة. ومثل هذا النمط نمط يتكرر بإلحاح فى البلاد المتخلفة المستعمرة حتى يمكن أن نسميه «نمط المدن الاستعمارى».

على أنه فيما عدا هذا فإن تفوق العاصمة السائدة إذا تطرف إلى حد الطغيان فقد يعبر عن حالة مرضية فى تركيب الدولة. وتعود تونس هنا لتؤكد خطورة وضعها فى بلدها، فهى الوحية فى القارة التى تصل فيها العاصمة إلى عشرة أمثال المدينة التالية! فإذا عرفنا أنها منذ بضع سنوات لم تكن تزيد عن خمسة أمثال المدينة الثانية، أدركنا أنها تحتكر كل شئ باطراد متزايد حتى أصبحت رأسا ثقيلا على جسم ضئيل تنوء به الدولة، أصبحت رأسا كاسحا يثقل على جسم كسيح، بحيث لم تعد الدولة تزيد عن مجرد ضاحية شاسعة للعاصمة. ومثل هذه المعادلة الإقليمية الصارخة الاعوجاج إنما تشكل معادلة صعبة حقا فى التخطيط القومى، وتحديا جوهريا للتخطيط الإقليمى.

ضوابط الأحجام

بين القوى المحلية والاستعمار

السؤال الآن: ماهى القوى التى تكمن خلف هذه الصورة المحددة لعواصمنا الإفريقية؟ كيف نفسر أولا فروقها الفردية الثابتة، ثم ثانياً ذلك التقارب الأساسى بين أحجام الغالبية العظمى منها، ثم أخيراً تلك الضآلة التى ترين عليها وتدمغها بالقزمية فى حساب الميزان العالمى؟ ثم عدد من العوامل والضوابط التى تنبثق من داخل القارة يمكن أن تجيب على بعض هذه الأسئلة، ولكن ثم أيضاً قوى وضواغط مفروضة على القارة من الخارج بغيرها لن نفهم داخل الصورة. ولنبدأ بمحاولة لتفسير الفروق الفردية فى أحجام العواصم الإفريقية.

لاشك أن هناك - ابتداء ومنطقاً - علاقة بالقوة بين حجم السكان العام وحجم العاصمة، ويكمن أن نلمس هذا فى كثير من عواصم القارة. مثلا أغلب العواصم القزمية والصغيرة هى لدول ضئيلة السكان، فليست هناك عاصمة من فئة - ١٠٠ ألف لدولة تزيد عن ٤,٥ مليون (باستثناء واحد هو لورنسو مركيز)، وأغلبها يقل عن ذلك كثيراً. بينما أن أغلب العواصم فئة ١٠٠ - ٢٠٠ ألف هى لدول أكبر حجماً، وأكبر منها بوجه عام عواصم فئة ٢٠٠ - ٥٠٠ ألف وما فوقها. كذلك سيلاحظ أن أكبر العواصم هى عواصم الدول خارج المدارية التى هى من أكبر دول القارة سكاناً.

ومع ذلك فإن هذا الارتباط عام عائم وليس مطرداً حتى فى هذه الحدود. فهناك سلسلة من المفارقات بارزة بدرجة كثير أقلنا حبا للاستطلاع: كيف يمكن أن تكون لاجوس قدر أكرا رغم أن نيجيريا - كبرى دول القارة سكانا - قدر غانا تسع مرات كاملة؟ ولا ولن يكون الوضع الاتحادى للاجوس بتعليل كاف. ولا يقل عن هذا غرابة داكار التى تناهز أكرا تقريبا مع أن سكان السنغال لا يزيدون على ٣ ملايين. كذلك فى ظل استعمار واحد، لماذا تكون لورنسو ماركيز أقل من نصف لواندا بينما أن موزمبيق مثل أنجولا سكانا مرة ونصف مرة؟.

وفى شرق إفريقيا تبلغ نيروبى نحو ضعف دار السلام، رغم أن كينيا أقل من تنجانيقا سكانا. وتونس تكاد تقترب عاصمة من الجزائر، مع أنها لاتزيد عن ثلثها كدولة إلا قليلا؟ لماذا تكون طرابلس أكبر من الخرطوم رغم أن السودان عشرة أضعاف ليبيا سكانا وزيادة؟! ودعك من المقارنة بين تونس والخرطوم وبين تونس والسودان؟ كذلك ما الذى يجعل القاهرة ضعف روما حجما مع أن إيطاليا ضعف مصر سكانا[1] ؟

ذلك كله يعجز عامل السكان عن تفسيره. ولقد نعلل بعض هذه المفارقات والمتناقضات بعوامل أخرى كأعمار العواصم، ولكنه أيضاً ليس كل شئ. فلئن كانت هناك بعض عواصم قديمة ذات أحجام كبيرة كالعواصم

١- جمال حمدان، المدينة العربية، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٤، ص ٤٩.

العربية. فإن بعضها ضئيل الحجم كطرابلس وبنغازى، بينما أن بعض العواصم الحديثة ضخم مثل الكاب. كذلك قد نبحث عن علة فى الصدفة التاريخية أو السياسية، ولكنها تظل تفسيراً فردياً وجزئياً. فداكار كعاصمة لإفريقيا الغربية الفرنسية حققت حجما يعد من أكبر الأحجام فى غرب إفريقيا. ولكن تفتت الإمبراطورية تركها - كفينا فى النمسا - عاصمة منتفخة متورمة لدويلة متقطعة. وهذا وحده الذى يفسر كيف أنها تناظر أكرا أو لاجوس رغم فارق حجم السكان الشاسع.

هذا وذاك إذن قد يفسر بعضاً من المفارقات وجزءاً من الهوة التى تفصل بين حجم الدولة والعاصمة بحيث لايتواكبان دائماً. لكن ذلك لا ينبغى أن يخدعنا عن - بل يجب أن يؤكد لنا - أن درجات النضج الحضارى والمادى تتفاوت بشدة بين وحدات القارة المختلفة، وأن نصيب بعضها من التنمية والثروة الحضارية شبه معقول، ونصيب الآخر جد قاصر وهزيل. وهو شبه معقول فى الأولى بالصدفة والحظ الحسن فقط، وهو هزيل قاصر فى الثانية بحكم الإطارات السياسية العفوية الاتفاقية التى فرضها الاستعمار.

ولكن بعض هذه الفروق الفردية بين أحجام عواصمنا تبقى حقيقة كبرى وخطيرة تجمع بينها جميعاً هى التقارب الأساسى بين أحجام الأغلبية. فهى تتراوح - خاصة فى إفريقيا المدارية، أى إذا استثنينا إفريقيا العربية «واتحاد» جنوب إفريقيا - بين حوالى ١٠٠ ألف - ٢٠٠ ألف، أو بصورة أشمل بين ٧٥ ألفاً، ٢٥٠ ألفا. هذا بينما تتفاوت أحجام الدول تفاوتاً واسعا جداً لا يمكن

أن يتناسب مع هذا التفاوت فى أحجام العواصم. ومعنى هذا كما قلنا أن أحجام العواصم مستقلة إلى حد ما عن عامل السكان. ولابد أن عاملا غير جغرافى بالمعنى الصارم هو الذى يدفع بأغلب العواصم إلى حد أوسط متقارب مهما تباينت أحجام بلادها. ومن الواضح أن هذا العامل هو العامل الحضارى.

فالمنطقة أصلا بدأت منذ وقت قريب نسبيا من نقطة الصفر الحضارية والمدنية. وبمجرد أن تخصص رقعة منها كوحدة سياسية منفردة كان لابد أن تنمى لنفسها عاصمة تكفل حداً أدنى معقولا من المستوى الحضارى يوفر على الأقل التسهيلات والخدمات الحديثه للمستعمرة الأوربية ويضمن الأجهزة الإدارية والسياسية الضرورية. ومثل هذا الحد يعنى حجما أدنى للعاصمة قد لاتجد الوحدات الكبيرة صعوبة فى الوصول إليه وتخطيه، ولكنها بعد أن تتخطاه قد لاتجد حافزاً كبيراً ولا فائضا من الإمكانيات والطاقة لتستمر فى النمو بنفس النسبة، ولهذا فهى غالبا لاتتعداه إلا بقدر صغير لا يتناسب مع حجمها.

هذا بينما تجد أصغر الوحدات السياسية نفسها مضطرة إلى بذل وتركيز كل إمكانياتها مهما تضاءلت حتى تصل إلى هذا الحد والحجم الأدنى. وهى تبذل فى ذلك تضحيات كثيرة عادة ماتعنى إهمال الأقاليم والمدن الإقليمية وتخلق تناقضا وتعارضا جذريا بين المدينة والريف، بين العاصمة والأقاليم، ولكن لامفر لها من هذا حتى تحقق الحجم الأدنى الضرورى لعاصمة على درجة معقولة من الكفاءة الحضارية والكفاية السياسية. ولهذا فهى تلهث لتصل إليه.

ولكنها حين تصله تجد نفسها غير بعيدة كثيرا عن أحجام عواصم الوحدات الكبرى. ومن هنا تتقارب أحجام أغلب العواصم المدارية فى القارة رغم التباين الشديد فى أحجام دولها[1].

ومعنى هذا التقارب العام فى أحجام الأغلبية المدارية أكثر ارتباطا فى تعليله بالعامل الحضارى منه بالعامل السكانى. ولكن معناه أيضاً أن التقسيم السياسى الخاطئ للقارة يدعو إلى انحرافات عاصمية وشذوذ بما يفرض على أغلب وحداتها الصغريات من أعباء ثقيلة تجهدها وترغمها على تنمية عواصم أكبر من طاقاتها تمتص حيوية الدويلة وتعتصرها اعتصاراً. ومن هنا نرى أن الدلالة الحضارية والمغزى السياسى للعاصمة الإفريقية أكبر من أن يكون مجرد «واجهة» للدول الإفريقية الحديثة. إنها مقياس اختزالى حساس لسلامة كيان وتكوين الدولة ذاتها: إنها نبض الدولة الذى يحس كل أعراضها وأمراضها.

وهى تعود بنا لذلك إلى ماسبق أن شخصناه فى تركيب الدولة الإفريقية الجديدة من متناقضات وشذوذ. فهذه الفروق والمفارقات غير المنطقية فى عواصمنا إنما ترجع إلى - وتنم على - تقسيم سياسى يعوزه المنطق الجغرافى. السليم ويفتقر إلى تخطيط چيوبولتيكى مقنع. وتأسيساً على ذلك فإن مسئولية تصحيح هذه الأخطاء العاصمية ومحاولة تنسيقها تنقلنا إلى مشكلة أكبر هى التحدى الحقيقى الذى يواجه أبناء القارة ونعنى به إعادة تخطيط هيكلها

1- Hamdan, "Sizes of African Capitals," p, 98.

السياسى من جذوره.

ثم نصل أخيراً إلى ثالثة الأثافى وهى تلك القزمية التى ضربت على أغلب عواصم القارة العملاقة. ليس إلى التخلف الحضارى مرجعها، ولا إلى أى عامل داخلى بالقطع يمكن أن ترد. إنما علينا أن نمد البصر خارج إطار القارة لنرى أس ورأس الداء. فالثابت المؤكد واقعياً وتاريخياً أن عملية النهب المنظمة والنزح المقنن لموارد وخيرات القارة التى قام بها الاستعمار نحو قرن من الزمان هى المسئولة عن هذا الضمور والعقم الذى أصاب كل أعضائها وعلى رأسها العواصم.

ومن الثابت المؤكد أيضاً أن هذا التيار العارم انصب أكثر ما انصب فى عواصم المستعمر فى غرب أوربا بالذات حيث تضخمت وتألقت على حساب تعاسة وذبول نظيراتها الإفريقيات. والعلاقة هنا حاسمة كالقانون الطبيعى: هنا ضغط مرتفع وهناك ضغط منخفض: هنا عملية جمع وهناك عملية طرح: هنا مضخة كابسة وهناك مضخة ماصة. وسخرية هى لاشك مايقوله الاستعمار من أنه – وقد أعطى إفريقيا بعض عواصمها الجديدة – قد قام بعملية «نقل دم» إلى القارة. فالحقيقة الموضوعية أنها كانت عملية «مص دم» حضارى – عملية نزيف اقتصادى.

ولقد كان الكتاب الهولنديون يقولون مجازا أن أمستردام – وقد بنت مجدها على الصيد – «بنيت على أساس من الرنجة»، فجاء الكتاب

الإندونيسيون وأثبتوا أنها إنما «بنيت على أساس من جاكرتا» . والمثل يمكننا أن نقول عن لندن وباريس وبروكسيل ولشبونة وغيرها بالنسبة لعواصم إفريقيا. والذى يسير فى القلب التجارى لهذه العواصم الأوربية لن يشق عليه أن يجد أن شوارع، بل أحياء برمتها تستمد كيانها، ومبرر وجودها من استثمارات واحتكارات إفريقية خالصة ومن موارد «عبر البحار» .

أن روعة وضخامة هذه العواصم الأوربية هى مباشرة وبلا تردد فقر وهزال العواصم الإفريقية. وقزمية العاصمة الإفريقية التقليدية لا ترجع إلى «فراغ» حضارى من الداخل. وإنما أساساً وفى الدرجة الأولى إلى عملية «تفريغ» اقتصادى من الخارج. والآن وقد تحررت القارة آن لها أن تحول هذه العملية إلى تجربة مادية فى «الأوانى المستطرقة» تستعيد بها بضاعتنا السليبة كما استردت من قبل حريتها واستقلالها.

الباب الثالث

الدولة والاقتصاد فى إفريقيا

ما هو الكيان الاقتصادى لقوى الدول الإفريقية؟ هل هو يؤكد الضعف السياسى الذى حللناه أم يعوضه؟ بوجه عام يمكن اعتبار القارة كتلة ضخمة من الاقتصاد «المتخلف». ويتضح هذا التخلف فى عدة سمات ليست قاصرة فى الواقع على إفريقيا بل تشترك معها فيها مناطق أخرى من العالم لإنها فى الحقيقة خصائص البلاد المتخلفة عامة، أو بتعبير آخر المناطق المدارية، أو ما أصبح يعرف «بالعالم الثالث». ولكن هنا فى المجال الاقتصادى تتبلور لنا حقيقة هامة وهى أن أفريقيا هى أشد المداريات «مدارية»، ليس فقط بمعنى الامتداد والموقع، ولكن بالمعنى البشرى عامة، والسياسى الاقتصادى خاصة. ومن ثم كانت هى، أكثر من أى قارة مدارية أخرى، «القارة المشكلة» بالضرورة. ويحسن أن نقسم دراستنا للاقتصاد والدولة فى القارة إلى موضوعين: تحليل الصرح الاقتصادى Superstucture نفسه بخصائصه وثغراته وتركيبه، ثم تحليل الأساس الجغرافى Substucture الذى يرقد تحته.

الفصل الخامس

الصرح الاقتصادى

الصرح الاقتصادى فى الدول الإفريقية فى كلمة واحدة «بناء متخلف» وتنحصر مظاهر هذا التخلف فى ملامح ستة هى الاقتصاد المزدوج، الاستغلال الجزئى، الإنتاج الأولى، تركيز الصادرات، التبعية التجارية، العجز التجارى. وفى هذا الفصل نتتبع كل عنصر من هذه العناصر بالدراسة والتحليل.

الاقتصاد المزدوج

الاقتصاد السائد فى الدول الإفريقية هو «الاقتصاد المزدوج dual economy»، وفيه يفرض قطاع من الاقتصاد التجارى النقدى على هيكل من الاقتصاد المعاشى الاكتفائى.[1] وهذه الثنائية هى تلخيص لمرحلة من التطور من الاقتصاد القديم المعاشى إلى الجديد التبادلى، وهى انعكاس لهيكل خلاسى أكبر من الاحتكاك الحضارى، وهى بالتالى علامة على التخلف. ويوجه القطاع المعاشى عادة إلى الاستهلاك المحلى الغذائى، بينما يوجه القطاع التجارى للتصدير، ويحدد بذلك القدرة الشرائية والحضارية للدولة. وبالرغم من أهميته القصوى فإن القطاع التجارى لا يحتل عادة إلا كسرا ضئيلا من المساحة المنتجة والقوة العاملة.

1- Hance, p. 188.

لكنه - هذا القطاع التجارى - يعتمد على التنظيم والإشراف العملى والإنتاج الكثيف ورأس المال الضخم Capital-intensive. ويتألف القطاع عادة من مشاريع حكومية أو مشاريع شركات، ضخمة فى رأس المال والخبرة. وهى تعتمد فى الزراعة فى المناطق الجافة على مشاريع الرى. خاصة على «الدالات الداخلية Inland deltas» التى تكثر بالذات فى الشمال (الجزيرة - طوكر - دلتا النيجر الداخلية). فهى اقتصاد كثيف أساساً. وفى المناطق المدارية تميل أغلب المحاصيل التجارية إلى أن تكون محاصيل أشجار كالمطاط والبن ونخيل الزيت، لأن المحاصيل الشجرية وحدها هى الأنسب للتربة الفقيرة اللاترية كما فى سيراليونى وليبريا مثلا.[1] أما فى حالة التعدين فنحن إزاء عملية «بيضاء» كلية ليس للإفريقيين فيها إلا العمل اليدوى أو البدنى.

وبديهى أن هذا القطاع التجارى الحديث يرتبط تماماً بالقوة المستعمرة. فتقسيم العمل التقليدى فى إفريقيا الاستعمارية قام أساساً على احتكار المستعمرة أو الجالية البيضاء للحرف الثانية والثالثة وهى زبد الاقتصاد - تاركين الحرف الأولى - زبد الاقتصاد - للأهالى. مثلا فى المغرب بحسب تعداد ١٩٥٢ كان ٧٪ فقط من الأوربيين يعمل فى الزراعة، وفى تونس ٢٤٪[٢]، مع ملاحظة أن هذه حالات من الاستعمار السكنى. وإن شارك الأهالى فى الحرف الثانية أو الثالثة فكأيد عاملة فقط أو فى أسفل السلم.

1- Church, West Africa, pp. 300 ff.

٢- عزة النص. أحوال السكان في العالم العربي. القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٣٦ - ١٣٧.

وفى إفريقيا المدارية - يشارك الآسيويون - الشوام فى غرب إفريقيا والهنود فى شرق إفريقيا الجنوبية - فى الحرف الثالثة خاصة. فيكاد الهنود مثلا يحتكرون تجارة التجزئة والإقراض والوظائف الصغيرة بمثل ما يفعل الصينيون فى جنوب شرق آسيا. ولهذا فكما كان هؤلاء يسمون أحياناً «يهود جنوب شرق آسيا» فقد عد البعض الهنود «يهود شرق إفريقيا» وظيفياً. وعلى كل حال فلما كانت مثل هذه الجاليات الآسيوية هى من «توابع المعسكر Camp followers» معسكر الاستعمار، فإن من الطريف أن الأوربيين يطلقون عليها «طفيليات الاستعمار»[1] دون أن يذكروا من هم الطفيليات الكبرى!

أما القطاع المعاشى فبدائى واسع غالباً. سواء فى الرعى أو فى الزراعة. فى الرعى لأنه متأخر للغاية لأسباب طبيعية - بيولوجية (المناخ والذبابة) واجتماعية - تقليدية حيث لا يعد الرعى إلا حرفة عاطفية رمزية elevage sentimental[2] فلا يستفاد من الحيوان إلا سطحياً حتى فى مدغشقر «جزيرة البقر Iie de Boeufs».[3] وفى الزراعة ترادف الزراعة المحلية الزراعة المتنقلة البدائية التى هى متلافة للأرض والموارد وتجعل من أصحابها «رحل الزراعة» (caingin, citimene الخ).[4] ورغم أن القطاع البدائى فى مجموعه لا

1- Beaujeu-Garnier, Géog, de la Pop., II. p. 18.

2- Ibid., p. 46.

3- Hance, p. 270.

٤- جمال حمدان. أنماط من البيئات. القاهرة، ١٩٦٠. ص ١٦.

يساهم إلا بكسر ضئيل من مجموع الإنتاج، فإنه هو الذى يستوعب الأغلبية من القوة العاملة والأرض المستغلة. فمثلا قدر أن ٦٩٪ من المساحة المزروعة فى كل إفريقيا المدارية يخصص للغذاء ويستوعب ٦٠٪ من الذكور + ١٥ سنة.[1]

هذان إذن هما طرفا الاقتصاد المزدوج. ولاشك أن أهم حقيقة تتولد عن تلاحمهما هى الصراع العنيف بين محاصيل التجارة والغذاء. هناك شد وجذب دائم بينهما. يتكرر فى كل الوحدات الإفريقية تقريباً.[2] مثلا فى السنغال انخفضت مساحة الغذائيات بسبب التجاريات. وفى أوغنده نما إنتاج القطن كثيراً، ثم هبط نتيجه للصراع مع المحاصيل الغذائية اللازمة. ويترتب على هذا التضاد أن كثيراً من الوحدات الإفريقية لا تكفى نفسها فى الغذاء وتستورد النقص. إما من أجزاء أخرى من القارة، وإما من خارج القارة نفسها. وهذه متناقضة فذة فى قارة زراعية أساساً.

وإذا كان شرق إفريقيا يكفى نفسه غذائياً فى مجموعه بفضل امتداده فى خطوط العرض ونطاقات النبات، فقد زاد تبادل التجارة «بين المدارية» خصوصاً فى الغذائيات التى ترسل بكميات كبيرة إلى الغابة الاستوائية التى هى منطقة عجز إنتاج الغذاء لفرط نمو المحاصيل التجارية.[3] وإذا كانت تونس ومراكش تمتاز بفائض غذائى مثلا للتصدير فإن مصر لا تكفى نفسها بنسبة ٣٠٪.

1- Hance, p. 2.

2- Ibid., p. 17.

3- Ibid., p. 3.

والواقع أنه يمكننا أن نقول إن قدراً كبيراً من التخصص التجارى فى كثير من الوحدات الإفريقية يرجع جزئياً إلى قلة السكان. مما يوفر نسبة كبيرة من الأراضى لغير الغذائيات. أما فى الوحدات القزمية المساحة. الكثيفة السكان، والتى لا تمثل من حيث الإنتاج إلا «خزانات عمل» فيصل التعارض بين الغذائيات والتجاريات إلى قمته، كما فى الفولتا. حيث الكثافة وضغط السكان شديدان للغاية، الأمر الذى فرض على الزراعة أن تتجه إلى الكفاية الغذائية. فظهر التنوع الزراعى ولكن اختفى التصدير[١]. مثل ذلك أيضاً رواندا – أوروندى حيث نجد نمو المحاصيل التجارية النقدية متأخراً جداً فى حين أن الاهتمام مركز كلية على الغذائيات. وحتى هذا لم يمنع من تواتر المجاعات[٢].

وهذا يذكرنا بأن إفريقيا عامة هى أكبر نقطة سوداء فى خريطة الجوع فى العالم. فسوء التغذية والصحة من نتائج الاقتصاد المزدوج، وهو ما يقلل من الوزن السياسى لوحداتها المختلفة. والحقيقة أن هذا التعارض بين جانبى الاقتصاد المزدوج يدل على أن نمو الإنتاج التجارى أنما تم على حساب الإنتاج الغذائى، على حساب تغذية الأهالى، مما يؤكد – فى إفريقيا المدارية على الأقل – الاتهام بأن الاقتصاد الاستعمارى كان اقتصاداً هدمياً Raubwirtschaft وأن عصر الاستثمار إذا كان قد أوشك أن يبدأ فإن عصر الاستغلال انتهى بالكاد.

1- Church, West Africa,

2- Ray Y. Gildea & Alice Taylor, "Rwanda & Burundi" Focus, vol. XIII, no, 6, Feb. 1963, pp. 4, 5.

استغلال جزئى

استغلال الأرض فى معظم الدول الإفريقية هو أولا استغلال «جزئى» وثانياً استغلال «جزرى». فلا يكاد يحتل من الرقعة السياسية إلا كسراً ضئيلاً جدا غالبا، ينتشر فى الأعم الأغلب فى عدد كبير من «الجزر» المبعثرة بعثرة غير اقتصادية. وهذا إلى حد ما انعكاس لطبيعة القارة ككل، تلك التى يبتلع أغلبها الصحارى أو الغابات.

ففى إفريقيا المدارية وحدها يقدر أن نحو خمسى المساحة استبس أو صحراء لايكفى المطر فيها لإنتاج يذكر، وأن ثلث المساحة سفانا غير مضمونة الإنتاج. ومن الناحية الأخرى يقدر أن ١٢٪ لا يصلح نظراً لإفراط المطر إفراطاً شديداً. والنتيجة الصافية بين هذا التفريط والإفراط هى أن حوالى ١٢ - ١٥٪ فقط من إفريقيا المدارية هو الذى يعد مناخياً صالحاً للاستثمار. وفى القارة ككل تبلغ نسبة الصحروات ٣٥٪ من المساحة العامة[1].

أما عن التربة ففقيرة عامة. تعانى مشاكل عديدة. أهمها المستنقعات والتعرية والفقر الكيماوى. أما فى المداريات فاللاتريت هى كالطوب اسما وفعلا، هى كما يقول بييرجورو لعنة أو «جذام» المدارين[2].. ولقد تكون اللاتريت بحكم كثرة أكاسيد الحديد فيها غنية بإسابات الحديد بدرجة غير عادية. ولكن

1- Hance, pp. 8.9.

2- Tropical World, p. 21.

هذه إرسابات من نوع ردئ للغاية[1]. وبهذا تسلب التربة خصوبتها ولا تعطيها بدلا عنها ثروة معدنية حقة.

ولا يبقى اللاتريت إلا قليل من التربات الجيدة التى لا ترتبط بالذات بالنطاقات الإقليمية العريضة، وإنما تتحدد بجزر موضعية مبعثرة zonal[2] ومع ذلك فمن المحتمل أن مساحة مثل هذا النوع من التربات الموضعية الغنية أقل فى إفريقيا منها فى أى قارة أخرى. وأهم نماذج هذه التربات الدالات الداخلية inland deltas فى مناطق الصرف الداخلى أو الدالات الساحلية فى مناطق الصرف الداخلى كدلتا النيل، وكل يقع فى المناطق الجافة ويبدو «كالواحات الجزرية island-oasis». فمن الأولى أرض الجزيرة فى السودان وتشاد ودلتا النيجر الداخلية التى أحياناً ماتسمى «بالنيل الفرنسى»[3]. أما فى الجنوب فهناك مناقع الأوكوفانجو.

ومن أسف كذلك أن أودية الأنهار فى إفريقيا قليلة الأهمية والخطر كمواطن للسكان والإنتاج، وأن الدالات ليست نامية بما فيه الكفاية. ولعل هذا من أبرز الفروق بين إفريقيا المدارية وسائر القارات[4]. وربما كان النيجر الأسفل

1- Church, Modern Colonisation, p. 31.

2- Hance, p, 261.

3- Id., p. 39.

4- Hance, Kotschar & Peterec, p. 494.

مثالاً واضحاً لهذا، فمناطق الحياة والإنتاج فى نيجيريا تبتعد - لاتقترب - من النهر.

وكنتيجة لهذه السوالب والمثالب ولغيرها من المضادات البشرية والطبيعية نجد أن المساحة المزروعة فعلا فى كل القارة تبلغ حوالى ١١٥ مليون فدان فقط، أى ١,٦ ٪ تقريباً من مجموع مساحتها بمتوسط قدره ٠,٧٤ فدانا للفرد. وقد أكد وليم هانس جيداً وبقوة هذه الرقعية والقزمية الجزرية كظاهرة أساسية فى استغلال الأرض في إفريقيا، خاصة المدارية. وهو يلخص هذه الجزر فى أربعة أنواع: جزر ساحلية هامشية بفضل سهولة المواصلات والشحن، جزر المرتفعات حيث يصحح الارتفاع المناخ والتربة للسكنى والزراعة، الجزر التعدينية التى لا قاعدة لها إلا أنها جزر من معطيات الجيولوجيا، جزر الرى المرتبطة بالدالات الداخلية والأنهار. ويقدر هانس أن هذه الجزر فيما بينها لاتمثل فى إفريقيا المدارية إلا ٤ ٪ من المساحة ولكنها تغل ٨٥ ٪ من الإنتاج الذى يدخل - أو يخرج إلى - التجارة العالمية[1].

وليس شك فى أن هناك إمكانيات للتوسع والتحسين، وقد حدث بالفعل فى السنوات الأخيرة تقدم كبير. إلا أنه على ضوء التجربة والواقع ينبغى ألا نبالغ فى تقدير هذه الإمكانيات. فعلى سبيل المثال يمكن القول إن الصحراء تمثل قطاعا مشتركا فى معظم الوحدات السياسية الإفريقية مع استثناءات قليلة للغاية،

1- p. 5.

فحتى كينيا المدارية نجد نسبة كبيرة جداً من المساحة الكلية جافة بدرجة لا تصلح للاستثمار، ويقدر أن ربع المساحة فقط هو الذى يعد منتجاً تماماً سواء بالقوة أو بالفعل[1]. وأسوأ من أن المساحة القابلة للاستثمار فى كل وحدات القارة منخفضة جداً، أن المزروع فعلا أشد انخفاضاً بدرجة توشك ألا تكون معقولة فى حالات كما تدل الأمثلة الآتية.

فى الوحدات المدارية نجد أن كثيراً من سيراليونى مثلا جبلى، بينما يعد الخمسان فقيرين جدا. فى ليبريا لايصلح للزراعة إلا نصف المساحة، وفى منطقة Kabre فى وسط توجو لايصلح ٥٠٪ من المساحة للزراعة كذلك. هذا بينما فى رواندا – أورونذى (قبل التقسيم) التى تعد سعيدة الحظ جدا فى هذا المجال لايزيد الصالح للزراعة عن ٦٠٪ من المساحة الكلية، لايزرع منها فعلا إلا نصفها أى ٣٠٪ من المساحة الكلية[2]. وحتى فى الفولتا حيث لا صحارى نجد مناطق كثيرة غير منتجة، فقيرة جداً وغير خصبة.

وفى تنجانيقا يقدر أن ٣٠٪ من كل المساحة صالح للزراعة والتشجير، ولكن المزروع فعلا نسبة ضئيلة للغاية، وتمتاز بالذات بأنها تتألف من عدد كبير من الرقع الصغيرة المبعثرة المتباعدة التى تضاعف من عدم اقتصادية الإنتاج وتعقد مشكلة النقل تعقيداً بالغاً. كذلك فى أوغندة لاتزيد المساحة المزروعة عن

1- Stamp, Africa, p, 407.

2- Beaujeu-Garnier, Géog. de la Pop., t. II, p. 46.

١٢ ٪ من المساحة الكلية، إلا أنها لحسن الحظ تمتاز عن بقية شرق إفريقيا بنمط جغرافي خاص. حيث تتركز هذه المساحة الخصبة الكبيرة في رقعة واحدة محدودة ملمومة[1].

وإذا انتقلنا إلى مدغشقر، وهي جزيرة مدارية من اللاتريت، لايصلح للزراعة إلا ٣٠ ألف ميل مربع من مجموع قدره نحو ٢٨٨ ألفاً أي بنسبه ١٠ ٪ تقريباً. مما يترك الرعي يغطي ثلاثة أرباع الجزيرة[2]. وتصل نسبة المزروع إلى أدناها في المداريات في الكنغو. حيث لاتزيد عن ١ ٪ من المساحة الكلية[3]، وهذه حالة مثيرة حقاً، لأنها أقل مما يوجد حتى في الدول الصحراوية المثالية. إلا أن ضخامة المساحة الكلية تفسر بلا شك هذا الشذوذ.

أما خارج المدارين، وفي الدول الصحراوية فالنسب القابلة للزراعة والمزروعةفعلا منخفضة جداً كقاعدة، ولكنها من الناحية الأخرى تعوض أحيانا بالتكثيف الشديد. ومصر بالطبع هي المثل النموذجي: ٣,٥ ٪ من المساحة الكلية هو وحده الصالح للزراعة، ولكن مصر أساساً كثافة لا مساحة. ولا تختلف النسبة عن ذلك كثيراً في ليبيا. وفي النيجر لا تمثل الزراعة إلا نطاقاً عرضه ٨٠ ميلا شمال النهر والحدود الجنوبية. وهذا نفس النمط في موريتانيا. حيث

1- Kirby. p. 72.

2- Gourou, p. 21.

3- Beaujeu-Garnier, loc. cit.

لايصلح للزراعة إلا شريحة تافهة للغاية هى منطقة «الشمامه» التى هى الجانب الشمالى من السهل الفيضى لنهر السنغال.

إنتاج أولى

مركب الحرف الإفريقى التقليدى السائد يدل على اقتصاد متخلف لأنه أساساً ينصرف إلى الإنتاج الأولى. فمعادلة الحرف السائدة فى كل الوحدات تقريباً هى ١-٣-٢، أى أن التركيب الوظيفى للسكان العاملين يتألف من الحرف الأولية أولا ثم الثالثة. وهذا بالفعل هو ترتيب متتالية الوظائف فى المجتمع حين لا يكون التصنيع قد بدأ بعد. أما حين يتقدم التصنيع – ولكن لا تزال الزراعة هى الأساس – فتتحول المتتالية إلى ١ – ٢ – ٣، حتى إذا ما كانت الدولة «رأسمالية» شديدة التقدم والتطور كانت المتتالية هى ٣ – ٢ – ١ أو حتى ٢ – ٣ – ١.

وليس فى إفريقيا بعد دولة تخرج على المتتالية الكلاسيكية ١-٣-٢. فرغم أن الصناعة تطفر فى بعض الوحدات. إلا أنها لازالت أبعد ما تكون عن أن تمتص من قوة السكان العاملين مثل ماتستوعب الزراعة والغابات والتعدين، أو أن تضخ فى الدخل القومى مثل ما تصبه الحرف الأخرى. بل إن دولة إفريقية لا تصل بعد إلى الترتيب ١-٢-٣ رغم إرهاصات الثورة الصناعية محلياً، وذلك لأن القطاع الثالث ينمو عادة فى نفس الوقت مع نمو القطاع الثانى. ولكن فى

الأعم الأغلب بمعدل أسرع، مما يظل القطاع الثاني معه في ذيل القائمة. ففي مصر مثلا نما القطاع الثالث من ١٨ ٪ إلى ٢٧ ٪ بين ١٩٥٠ ، ١٩٥٥[1].

وفي القارة بوجه عام لا نجد إلا ثلاث وحدات هي التي تزيد فيها النسبة المئوية للقطاع الثاني عن ١٠ ٪ وقد تصل إلى ٢٠ ٪، وللقطاع الثالث عن ٢٠ ٪ وقد تصل إلى ٣٠ ٪. هذه الوحدات هي مصر والمغرب (مراكش) و «اتحاد» جنوب إفريقيا، وكلها يقع في إركان القارة. وفي روديسيا الجنوبية، مثل آخر، وهي من أغنى وحدات إفريقيا المدارية وأكثرها تصنيعاً نسبياً تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة من مجموع العاملين الذكور ٥٦,٥ ٪، وبالتعدين في المناجم ١٦ ٪، وبالباقي ٢٧,٥ ٪، أي أن ثلاثة أرباع المجموع يمتصه الإنتاج الأولي[2]. وحتى في «اتحاد» جنوب إفريقيا الذي يعد تقليديا أول دولة صناعية في القارة لاتبلغ نسبة المصنوعات في صادراته أكثر من ١٨ ٪. وتنعكس سيادة الإنتاج الأولي بصورة قاطعة على تركيب الصادر من القارة ككل، فمن إفريقيا المدارية كانت نسبة السلع المصنوعة في الصادر في ١٩٥٧ لاتزيد عن ٠,٤ ٪ فقط والباقي خامات! وفي القارة بوجه عام إذا كان الإنتاج الأولي يفسر السواد الأعظم من العمالة، ويفسر نسبة أقل من الدخل القومي، فإنه غالباً ما يفسر كل الصادر برمته.

1- Pierre George, Questions de Géog. Pop., p. 25.

2- Beaujeu-Garnier, p. 129.

السؤال الآن: ما مغزى هذه الصورة؟ لاشك أن سيادة الحرف الأولية فى القارة هى فى الحقيقة جزء لا يتجزأ من تقسيم العمل فى النظام الاستعمارى السائد أو الذى كان سائداً. فبينما تضخمت الحرف الثانية والثالثة فى أوربا المستعمرة إلى درجة الإفراط والتخمة، وئدت عمداً فى إفريقيا القارة المستعمرة. وهذه العلاقة العكسية المباشرة أكبر نمط جغرافى لقانون كولن كلارك المشهور عن العلاقة بين الحرف الثلاث والدخل الفردى أو القومى، وتفسر الفقر العام وانخفاض الدخل القومى فى الدول الإفريقية.[1] والواقع إن الاستعمار داخل القارة أو خارجها هو شركة غير تعاونية بين إفريقيا وأوربا محورها ومبدؤها – بتعبير الاستعمار نفسه – هو «عقل أبيض وعضل أسود» white brain & black brawn،[2] السيادة فيه للرأس والتبعية للجسم، وعلى هذا الأساس توزع الأرباح...

ما موقف الصناعة إذن فى هذا التركيب الأولى الطاغى؟ فى القارة ككل لاتزيد عن حرفة متنحية كماً وكيفاً. كماً – لأنها قاصرة على بضعة قليلة من وحدات القارة، لاتزيد فى أكثرها تطوراً عن المرتبة الثانية بعد الزراعة. وقد يمكن على أساس الكم أن نقول إن كل وحدات القارة تود الصناعة لو أمكنها Pro-industrial، ولكن الواقع أن أغلبيتها الساحقة سابقة للصناعة

1- Colin Clark, Conditions of Economic Progress, Lond., 1940.

2- Diedrich Westermann, The African Today & Tomorrow. Lond., 1939, p. 3.

Pre-industrial، بينما أن القلة المعدودة هى شبه صناعية بالمستوى العالمى semi-industrial. وليس من المبالغة أن تربط بالتطور المالى والقدرة على توليد وتكتيل رأس المال داخلياً أو خارجياً. فالدول السابقة للمرحلة الصناعية تقابل بشكل أو آخر، ودون أن نقصد المعنى الطبقى الاجتماعى، ما يسميه فاجمان wagemann البلاد الرأسمالية الجديدة neocapitalist على أحسن تقدير، بينما الدول شبه الصناعية هى أيضاً شبه رأسمالية semicapitalist.

وسنلاحظ فى صدد القدرة على تمويل الصناعة أنه ليس لدول التعدين ميزة كبيرة على دول الزراعة. فكلها عاجزة عن أن تصل إلى مرحلة البدء الذاتى self-starting، وذلك رغم القيمة المادية الكبيرة للصادرات المعدنية خاصة. والواقع أن من المتناقضات الإفريقية المميزة حقاً ذلك الفقر الاقتصادى رغم الإنتاج الهام. فالثروة المعدنية الضخمة التى كان يمكن، بفضل عائدها السريع المباشر الكبير، أن تمول الزراعة المتخلفة، وأن تحرك ثورة صناعية معقولة، لم تلعب أى دور هام فى التنمية المحلية. فكما فى الدول العربية البترولية، ذهبت إمكانيات الثروة المعدنية فى إفريقيا المدارية بددا حتى الآن، وكان يمكن أن تحرك فى الحالين ثورة اقتصادية حضارية جذرية. فى الأولى ذهبت بددا كنزيف داخلى على أيدى الإقطاع، وفى الثانية كنزيف خارجى على أيدى الاستعمار.

أما من الناحية الكيفية، فالصناعة فى إفريقيا لها خصائص تخفلية واضحة. فالصناعة الاستخراجية بعامة تفوق الصناعة التحويلية جداً. وهذا معناه ابتداء سيادة التعدين على التصنيع الحقيقى. أما مايأتى بعد ذلك من صناعات

تحويلية فبسيطة فى أغلبها: صناعات استهلاكية بسيطة أو خفيفة، معظمها صناعات غذائية وبنائية وعلى أحسن الأحوال نسيجية. من أمثلة هذا تصنيع الخامات الزراعية أو المعدنية نصف تصنيع semi-processing للإعداد للتصدير كعصر الزيوت من الفول السودانى وقطع الأخشاب فى غرب إفريقيا أو تكرير وصهر وتركيز النحاس فى فى الكنغو وروديسيا Electroprocessmetals[1].

وكل هذا أقرب إلى الصناعة الأولية منه إلى الصناعة الثانوية. والواقع أن ضخامة وثقل السلع الخام مع تطوح المواقع وتكاليف النقل الباهظة فى قارة المسافات الشاسعة غالباً ما تكون العوامل التى تفرض معالجة الخامات بالتصنيع لتركيزها. ولولا ذلك لما سمح - ربما - للقارة إلا بقدر أشد ضالة مما هو الآن. وعلى أية حال، فإن معظم هذه الصناعات هى بحكم تلك العوامل صناعات موانى. والخلاصة أن القارة بعامة هى قارة الخامات لا الصناعة أو الخدمات.

والمحصلة النهائية هى أن الإنتاج الأولى الذى يبتلع اقتصاد القارة لا يتكامل حقيقة فى هيكل الاقتصاد القومى، ويمثل أداة شبه معطلة إلى حد كبير من ناحية. ومن ناحية أخرى يعنى أن أغلب وحدات القارة تقع - بتعبير روستو - فى مرحلة التخلف، والقله النادرة منها هى التى اخترقت حاجز الانطلاق. ومن ناحية ثالثة هو يعنى أن أساس الاقتصاد هو تصدير الخامات، وأن

1- Hance; G. p. Patten, "The Gabon" Focus, Oct. 1961. p. 5

الدول الإفريقية تمثل لهذا اقتصاديات تابعة dominees للأسواق الخارجية، الأمر الذى يضعف الأساس السياسى. ويجعلها من الناحية الجيوبولتيكية «دولا سالبة Passive states» لا موجبة ويقلل الوزن السياسى[1]. والواقع أنه إذا كانت القارة متهمة بأنها «خام» حضارياً، فجزء من السبب هو أنها بالضبط قارة الخام إنتاجياً.

وهذا القصور السياسى الذى يثقل الدول الإفريقية ويعجزها عن الحركة كنتيجة للإنتاج الخام الذى يميزها، يتم عن طريق أسعار السوق العالمية فى الخامات. فإذا كان الإنتاج الأولى يفسر السواد الأعظم من العمالة فى الوحدات الإفريقية، ويفسر نسبة أقل عادة من الدخل القومى، فإنه غالباً ما يفسر كل الصادر برمته. وهذا الاعتماد المطلق على الخامات هو سبب تذبذب الدخل القومى الشديد الذى يكاد يكون غالباً على معظم الدول الإفريقية. ذلك لأن اقتصاديات التصدير فى الدول الإفريقية تمثل نسبة عالية جداً من مجموع اقتصادها النقدى من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن سعر الخامات فى السوق العالمية مذبذب بالضرورة.

مثلا إذا اتخذنا ١٩٥٠ كسنة الأساس فإننا نجد فى الفترة ١٩٥٤-١٩٥٨ أن الأرقام القياسية لأسعار الكاكاو تراوحت بين ١٠٣ ، ٢٢٠، ولأسعار البن بين ١٠٢ ، ١٦٠ ولأسعار القطن بين ٨٨، ١١٢ ، ولأسعار المطاط

1- Moodie, op. cit. p. 67.

بين ١٠٥ ، ١٧٤ ، ولأسعار النحاس بين ١٢٤ ، ٢٢٣ . ويقدر أنه فى الفترة ١٩٥٣-١٩٥٩ زادت صادرات إفريقيا كلها فى المواد الزراعية بمعدل ٢٦٪ فى الكمية، ولكنها لم تزد القيمة إلا ١١٪ فقط، والسبب هو انخفاض متوسط الأسعار في السوق العالمية بنحو ١٥٪.

ومن الغريب حقاً أن القارة فى مجموعها وكثيراً من وحداتها متفردة وتسيطر على الإنتاج العالمى فى كثير من السلع، ولكنها مع ذلك لا تسيطر على سوقها أو أسعارها على الإطلاق. فهى تنتج أكثر من ثلثى الإنتاج العالمى في ٦ سلع (٣ معدنية هى الكابالت، الماس، الذهب، ٣ زراعية هى الفول السودانى، الكاكاو، زيت النخيل) ونحو $\frac{١}{٢}$ الإنتاج العالمى فى سلعتين أخريين (الأنتيمونى، زيت الزيتون) ومع ذلك لا تستطيع أن تحمى أسعارها.

وفوق هذا تحتل كثير من الوحدات الإفريقية المركز الأول أو الثانى. أما فى الإنتاج العالمى أو التجارة الدولية لسلع معينة هامة إما معدنية أو زراعية. فمن المعادن الاستراتيجية تحتل زامبيا المركز الثالث فى إنتاج النحاس (١٢٪)، وتحتل الكنغو المركز الثانى فى إنتاج الكوبالت ($\frac{١}{٣}$ العالم) كما تحتل المركز الأول فى إنتاج الماس (٦٢٪) بينما يحتل «اتحاد» جنوب إفريقيا المركز الثانى (١٤٪). ويعود الكنغو إلى الصدارة فى العالم فى اليورانيوم، كما يقود «اتحاد» جنوب إفريقيا العالم فى إنتاج الذهب (نصف الإنتاج العالمى) (٤١٪). كذلك يشتغل المغرب المركز الثانى فى الفوسفات ($\frac{١}{٥}$ العالم).

أما المحاصيل الزراعية فتقود تنجانيقا العالم فى السيسال ($\frac{١}{٢}$ الإنتاج)، وتقوده السودان فى الصمغ العربى، كذلك تأتى السنغال فى الصدارة فى تجارة الفول السودانى، وإن كانت الرابعة فى الإنتاج، كما تأتى غانا فى المركز الأول فى الكاكاو ($\frac{١}{٤}$ الإنتاج العالمى) وفى حاصلات النخيل[١]. ورغم هذا جميعاً فكل هذه الدول أبعد ماتكون عن أن تتحكم فى أسعار السوق العالمية. بل هى أشد ما تكون وقوعاً تحت رحمتها.

تركيز الصادر

ليست الدول الإفريقية دول خامات – أو دول تصدير خامات فحسب – بل هى تمتاز بلا استثناء بتركيز عنيف فى الصادر على عدد قليل جداً من المحاصيل الرئيسية، يتطرف فى كثير من الحالات إلى وضع دولة المحصول الواحد. على سبيل المثال: فى ١٩٥٧ كانت ٥ سلع فى إفريقيا المدارية تحتكر وحدها ٥٤,٣ ٪ من قيمة الصادرات[٢]. وليس هذا التركيز قاصراً على دول الخامات الزراعية، بل هو يصدق على دول المعادن كذلك.

وهذه نقطة ضعف سياسية خطيرة، لأنه يترك هذه الوحدات تحت رحمة

١- فى هذه النسب راجع :

Oxford Economic Atlas, 1959: Church, West Africa; Stamp, Africa.

2- Hance, Kotschar & Peterec, p. 490.

تقلبات السوق العالمية التى لا تتحكم فى الأسعار والدخل فحسب، وإنما أيضاً فى النشاط الإنتاجى، إما بالتوسع أو بالانكماش. ففى دول الإنتاج الزراعى، نجد أن الدخل من الكاكاو فى غانا يتضاءل باستمرار، وفى دولة معادن مثل «روديسيا الشمالية» أغلقت مصانع بانكروفت فى إحدى السنوات لانخفاض الأسعار[1]. كذلك يعنى هذا التخصص المفرط خطراً آخر هو إرهاق واستنزاف التربة بالمحصول الواحد ويضيف نزيفاً جديداً – إيدافياً – للقارة، ويصبح التصدير فى الحقيقة تجارة عبر البحار فى خصوبة التربة.

فتركيز الصادر إذن يجعل الأساس الاقتصادى للدولة خطراً خارجياً وداخلياً على السواء.. ومع ذلك فيجب أن نتحرز فى الحكم: فليس هناك علاقة حتمية بين عدد محاصيل الصادر وبين قوة الاقتصاد، لأن بعض الوحدات الأكثر اعتماداً على قلة من المحاصيل تمتاز باقتصاد أكثر صحة وسلامة من وحدات أخرى أكثر تنوعاً فى محاصيل التصدير[2].

وتختلف الوحدات الإفريقية فى درجة هذا التركيز. ويعطى ستامب ملحقاً يشمل النسب المئوية لمحاصيل الصادر فى الوحدات الإفريقية لعام ١٩٤٩[3]. ورغم تقادم هذه الأرقام فإن دراسة بعض الأرقام الأحدث المتاحة تبين أن النمط الأساسى محافظ قليل التغيير إلى حد ما، بحيث يمكن أن

1- Hance, p. 135.

2- Hance et. al., p. 490.

3- Africa,

تستعمل هذه الأرقام فى تحديد أنواع الدول الإفريقية من حيث تركيز الصادر. فعلى أساس نسبة قيمة المحاصيل الثلاثة الأولى معاً من مجموع قيمة الصادرات ونسبة المحصول الأول على حدة يمكن أن نميز ٤ أنماط. وسيلاحظ أنها تزداد عدداً كلما زاد التركيز. (الأرقام فى صدد كل نمط تشير على الترتيب إلى النسب المئوية للمحاصيل الثلاثة الأولى، ثم المحصول الأول).

الدول المتنوعة

(- ٤٠ ٪، - ١٥ ٪)

هذا النوع يعد شذوذاً فى القارة، ولكنه الشذوذ الذى يؤكد القاعدة. وهو لا يشمل إلا حالتين تونس ومراكش، أى ينحصر فى شمال إفريقيا خارج المدارى.

دول متوسطة التركيز

(- ٥٠ ٪، - ٢٥ ٪)

يشمل عدداً أكبر من الوحدات هى كينيا، والكنغو، توجو، موزمبيق، أنجولا، مدغشقر[1]. وسيلاحظ أن كينيا التى هى أكثر وحدات شرق إفريقيا

1- Hance et al., p. 490.

تصنيعا، هى أيضاً أكثرها تنوعاً فى الإنتاج والتصدير. كما نرى أن الوحدتين البرتغاليتين تمتازان بتوسط التركيز، وأن السائد هو الصادر الزراعى، بينما فى الكنغو نصف الصادر جميعاً معادن، ونصف المعادن النحاس. أما مدغشقر فتعتبر من أكثر الوحدات الإفريقية، خاصة الإفريقية «الفرنسية» تنوعاً نسبياً، فصادراتها تنتشر على عدد كبير من السلع المختلفة بصورة غير مألوفة.

دول التركيز العنيف

(– ٧٥ ٪ ؛ – ٥٠ ٪)

هذا النوع أكثر انتشاراً من سابقه. ويمكن أن نميز فيه شعبتين. الأولى انتقالية من النوع المتوسط التركيز، وفيها لا يزيد المحصول الأول عن ٣٠ ٪ إلا نادراً (كما فى روديسيا الجنوبية) وغالباً ما تتساوى المحاصيل الثلاثة الأولى، أى أن هناك تركيزاً عاماً عنيفاً على المحاصيل الثلاثة الأولى. إلا أن فى داخلها نوعاً من التوازن. هذا يشمل إثيوبيا، غينيا، زنجبار، نيجيريا، وروديسيا الجنوبية، والأخيرة تعد أقل وحدات «وسط إفريقى» السابق تركيزاً.

أما الشعبة الثانية فهى انتقالية إلى نوع «التركيز الشنيع» وفيها لا يقل المحصول الأول عن ٤٠ ٪ وقد يصل إلى ٥٠ ٪. أى أنه بينما لا تزيد المحاصيل الأولى معاً عن ٧٥ ٪، إلا أنه ليس هناك مساواة داخلية بينها. بل تأكيد خاص على محصول معين. هذا يشمل تنجانيقا، والجزائر، الكمرون، جنوب إفريقيا.

وسيلاحظ لذلك أن الجزائر هى أشد وحدات شمال إفريقيا اعوجاجاً Iop-sided وفيها الصادر الأول (النبيذ الذى هو متناقضة صارخة فى بلد إسلامى !) يبلغ ستة أمثال - أحياناً ١٠ أمثال!- ثانى صادر فى الأهمية[١].
كذلك يلاحظ فى جنوب إفريقيا إفراطاً مقنعاً فى التركيز. فالمعادن - وهى هنا نفيسة - تفسر وحدها ٦٠٪ من الصادر. وتتضح خطورة هذا الاعتماد من ذبذبات هذه النسبة، ففى المدة ١ - ١٩٢٥ كان الذهب فى المتوسط + $\frac{١}{٢}$ كل الصادر، وفى ٣ - ١٩٣٥ أصبح $\frac{٢}{٣}$ الصادر.

دول التركيز الشنيع

(+ ٧٥ ٪: + ٦٦ ٪)

هنا نصل إلى أعلى مراحل التركيز. فتفسر المحاصيل الثلاثة الأولى مالا يقل عن $\frac{٣}{٤}$ الصادر، بينما لا يقل المحصول الأول وحده عن $\frac{٢}{٣}$ الصادر. والقائمة هنا أطول، تشمل غانا ومصر والسودان و«الصومال البريطانى» و «نياسا» وسيراليون وساحل العاج وليبريا والفولتا والستغال وغمبيا وأوغنده وجزيرتى ريونيون وموريشس وغينيا البرتغالية والنيجر. كما كانت تشمل إفريقيا الغربية الفرنسية السابقة فى مجموعها. فقاعدة الاقتصاد القومى هنا ضيقة جداً لدرجة الخطر. لكن الهرم الاقتصادى يقف على رأسه حقاً فى «دول المحصول الواحد»

1- Fitzgerald, Africa; Marvin W. Mikesell, "Algeria" Focus, 1961, p. 4.

بالضرورة، وهى التى يزيد فيها المحصول الأول عن ٧٥٪ وقد يصل إلى ٩٦٪، وحين يكون أكثر من محصول من أصل واحد يكون التركيز الحقيقى أشد وأعنف.

هذه المجموعة تشمل مصر والسودان (حيث القطن وبذرته فى الأخيرة يفسر ٨٠٪) وأوغنده حيث القطن وبذرته ٧٩٪ (وبذا تكون أعنف وحدات شرق إفريقيا تركيزا). ثم هناك رويتيون وموريشس، جزر السكر، حيث يفسر السكر وناتجه الهامشى الروم ٩٧، ٩٩٪ على الترتيب. فهما فى هذا الصدد نقيض الجزيرة الجارة مدغشقر. وفى الصومال (البريطانى) كانت الجلود والغنم تمثل معاً ٩٧٪ من الصادر، وبهذا يتباين بشدة عن الجارة إتيوبيا. وفى إفريقيا الغربية الفرنسية سابقاً كان الفول وزيته ٩٠٪ من الصادر، ونفس القيمة فى غينيا البرتغالية، بينما هى ٨٨٪ فى النيجر.

وهذا الإطار المتطرف يفسر لماذا تعد ساحل العاج معتدلة التركيز نسبياً فى غرب إفريقيا مع أن المحصولين الأولين يفسران ٨٨٪ من الصادر ! وفى كل من سيراليون وليبريا يفسر المحصول الأول $\frac{2}{3}$ الصادر تماما – ٦٦٪. وتحاول بعض هذه الوحدات أن تخفف من حدة المحصول الواحد كما فى مصر والسودان. وفى ليبريا كان المطاط حتى ١٩٤٥ يفسر ٩٦٪ من الصادر.

الخلاصة إذن أن كل الوحدات تعتمد فى تجارتها الخارجية على أسس ضيقة للغاية. ومن بين ٢٥ وحدة تظهر فى جدول ستامب لا تقل نسبة المحصول

الأول عن ٣٠٪ إلا فى ٨ حالات. والجدول الآتى يقدم صورة أخرى للتركيز العنيف فى صادر الدول الإفريقية. وهو يعطى عدد المحاصيل التى تؤلف شرائح النسب المئوية المتتالية من قيمة كل الصادر، وذلك حوالى - ١٩٥٦ أو ما بعدها بقليل[1].

التبعية الاقتصادية

الدول الإفريقية إلى حد بعيد توابع تجارية. فباستثناءات قليلة جداً وطارئة للغاية، نجد أن كل وحدة إفريقية فى معاملاتها التجارية الخارجية ترتبط ارتباطاً غير عادى بدولة غربية معينة، هى مباشرة القوة الاستعمارية، إليها يذهب أغلب الصادر، ومنها يأتى أغلب الوارد. وتشتد هذه العلاقة عادة إلى درجة شبه احتكارية، تجعلها نوعاً من التبعية الاقتصادية التى ترتبط تماماً بالتبعية السياسية. وإذا كان أمراً مفروغاً منه فى ظل الاستعمار، فإن الغريب أن هذا الوضع لم يتغير أساساً بعد الاستقلال إلا نادراً.

ومعنى هذا جيوبوليتيكيا أن الاستقلال الاقتصادى متخلف وأثقل خطى عن الاستقلال السياسى، وأنه إذا كان قد ظهر بالقارة دول مستقلة سياسياً فأغلبها لا زال تابعاً اقتصادياً. ومن الواضح أن هذه التبعية الاقتصادية أداة خطيرة كامنة بالقوة للضغط السياسى والخنق الاقتصادى كما حدث فعلا فى حالة

1- Hance, p. 269.

تركيز الصادرات الإفريقية بحسب القيمة

الوحدة	عدد السلع فى كل شريحة مئوية من قيمة الصادرات						
	٪٣٠	٪٤٠	٪٥٠	٪٦٠	٪٧٠	٪٨٠	٪٩٠
مدغشقر	١	١	٢	٤	٦	١٠	١٩
موزمبيق	٢	٣	٤	٥	٦	–	–
تنجانيقا	٢	٢	٣	٣	٥	٨	–
نيجيريا	٢	٢	٢	٣	٣	٤	٦
الكمرون «الفرنسى»	١	٢	٢	٣	٤	٦	–
«إفريقيا الاستوائية الفرنسية»	١	٢	٢	٢	٢	٥	–
سيراليون	١	٢	٢	٢	٣	٣	٥
الكنغو	١	١	٣	٤	٦	٨	–
أوغنده	١	١	٢	٢	٢	٢	٣
كينيا	١	١	١	٣	٤	٧	–
أنجولا	١	١	٢	٣	٤	٥	١٠
«اتحاد وسط إفريقيا»	١	١	١	١	٢	٣	٧
السودان	١	١	١	١/٢	٢	٤	٧
غانا	١	١	١	٢	٣	٤	٥
ليبريا	١	١	١	١	١	٢	٢
موريشس	١	١	١	١	١	١	١

(يلاحظ فى هذا الجدول أنه كلما زاد العدد فى الأنهر اليمنى كلما قلت درجة التركيز السلعى فى التصدير نسبيا، وكلما قل العدد فى الأنهر اليسرى كلما زادت تلك الدرجة نسبيا) .

مصر وغينيا. ولقد قيل بحق إن الاستقلال السياسى بدون استقلال اقتصادى هو مثل «هاملت بدون الأمير»، وهو ما عبر عنه أيضاً بالاستعمار الجديد أو الخبئ.. هذا؛ وهناك درجات من مدى شدة هذا الارتباط التجارى بين الوحدات المختلفة والقوى المتروبوليتانية، بحيث يمكن أن نميز بين عدة أنواع[1].

(أ) الارتباط الإفريقى. هذا النوع شاذ حقاً فى إفريقيا. فالتجارة بين الوحدات الإفريقية inter African trade عامة ضئيلة جداً، ولكن بعض الوحدات لظروف معينة ترتبط بشدة بوحدات إفريقية أخرى مجاورة. وأغلب هذه الحالات هى من دول «الرعى والزراعة» التى يؤلف الحيوان ومنتجاته أغلب صادرها، خاصة إذا كانت من الدول الداخلية الحبيسة. فنظراً لطبيعة هذا الصادر من ناحية. وقلة قيمته من ناحية أخرى، فأكثر الصادر ليس إلى ما وراء البحار بقدر ما هو إلى دولة إفريقية مجاورة، خاصة إذا كانت هذه تقع -كما فى غرب إفريقيا - فى نطاق الغابات. ومن ثم يعوزها الإنتاج الرعوى بدرجة أو بأخرى. أى تصبح التجارة الخارجية - على الأقل فى الصادر - محلية إلى حد ما.

هذا واضح فى موريتانيا والفولتا ومالى وبتشوانالند. فأهم صادر موريتانيا وهو الماشية يذهب إلى السنغال حتى أن موريتانيا - فى حدود مالها من تجارة -

---

١- اعتمدنا في نسب وأرقام هذا الجزء على:

Church, West Africa; Stamp, Africa, Hance. African Econ. Development, Beaujeu-Garnier & Gamblin, Images Economiques. du Monde, etc.

لا تزيد عن أن تتكون هنترلاند سان لوى وداكار . والفولتا متناقضة اقتصادية. لأنها وإن كانت رعوية أساساً إلا أنها كثيفة السكان، بحيث لا تصدر إلاالرجال والماشية ، فهى كما تهجر العمل إلى الدول الزراعية المجاورة، تمونها بالماشية التى تمثل ٥٥٪ من صادرها ، وأغلب صادراتها جميعاً ($\frac{٤}{٥}$ المجموع) وساحل العاج . وبالمثل تصرف مالى كثيرا من صادرها الحيوانى إلى الجارات الإفريقية . وفى بتشوانالند نجد أن معظم التجارة هى مع اتحاد جنوب إفريقيا أولا، ثم اتحاد وسط إفريقيا السابق ثانياً . كذلك نجد أن معظم صادر النيجر يذهب إلى نيجريا .

والخلاصة أن هذه البلاد أفلتت إلى حد كبير من التبعية الاقتصادية الاستعمارية « بفضل » فقرها لا قوتها الاقتصادية ، ولكنها فى نفس الوقت استبدلت هذه التبعية التجارية بتبعية أخرى إفريقية تقع بالضرورة على مستوى مادى أفقر.

(ب) الارتباط الاستعمارى المتوسط. وهو يوجد حين تتراوح نسبة الصادر والوارد مع المتروبول بين الثلث والنصف. وهذا إن وجد فغالباً فى المستعمرات البريطانية - ولكن ليس جميعها ويبدو أنه كلما كانت المتروبول قوة امبراطورية أضخم كلما كانت فى غير حاجة ملحة إلى احتكار تجارة كل مستعمرة لها بقوة. هنا نجد كينيا وأوغندة والسودان وغانا، حيث كان الصادر والوارد فيها فى ١٩٥٧ على الترتيب كالآتى (٢٥,٥٪ - ٣٨,٢٪)، (٢١٪ - ٤٣٪)، (٢٢,١٪ - ٢٦,٥٪)، (٣٧٪ -). كذلك نجد فى «اتحاد» جنوب

إفريقيا أن بريطانيا هى العميل الأول أو الثانى على التبادل مع الهند.

(جـ) الارتباط الاستعمارى العنيف. هذا هو النوع السائد وفيه تزيد نسبة التجارة مع المتروبول عن ٥٠ ٪ وقد تصل إلى ٩٠ ٪ أو أكثر! والواقع أن هذه النسبة تزداد كلما كانت القوة الاستعمارية أقل ضخامة أو كانت إمبراطورية متخلفة relict حفرية، وإما لأسباب معينة. فكلما كانت المتروبول فقيرة ضعيفة كلما شددت قبضتها على مستعمراتها القليلة. ومع ذلك ففى هذه المجموعة بعض المستعمرات البريطانية مثل سيراليون (صادر ٧٣,٩ ٪، وارد ٤٦,٦ ٪). وفى وقت ما كانت بريطانيا تسيطر على نحو الثلث من تجارة مصر، ولكن هذا النمط تغير جذرياً أخيراً وأصبحت مصر أكثر وحدات دول إفريقيا توزيعاً فى تجارتها الخارجية.

ولكن الظاهرة أوضح فى المجموعة الفرنسية. ففى إفريقيا الغربية الفرنسية كان حوالى الصادر والوارد مع فرنسا كما كانت ٧٢ ٪ من الاستثمارات الأجنبية من فرنسا. وفى ١٩٥٧ كانت فرنسا والاتحاد الفرنسى تفسر ٦٦,٥ ٪ من واردات إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، ٦٦,٢ ٪ من صادرتها وفى ١٩٥٦ ٪ (أحياناً ٨٧ ٪) من وارد تونس ، ٥٥ ٪ من صادرها مع فرنسا .

وفى ١٩٥٠ كانت صادرات تونس والجزائر ومراكش إلى فرنسا هى على الترتيب ٤٣,٦ ٪ ، ٧٣,٢ ٪ ، ٤٦ ٪ من مجوع الصادر بينما كانت نسب الواردات من فرنسا هى ٧٨ ٪، ٧٦,٣ ٪، ٥٨ ٪ على الترتيب . هذا،

وتعد مدغشقر ، نسبياً ، أشد ارتباطاً بفرنسا ففى ١٩٥٧ قدمت فرنسا من الواردات ٧١,٧ ٪ (عدا ٥,٣ ٪ من مستعمراتها) وأخذت من الصادرات ٥٨,٧ ٪ (عدا ١٢,٣ ٪ لمستعمراتها) . ولا تقل ارتباطات إيطاليا وإسبانيا بمستعمراتهما الحالية أو السابقة . فحتى فى ١٩٥٧ كان ٥٨ ٪ من صادر ليبيا يذهب إلى إيطاليا ونحو نصف الوارد منها . ولقد كانت إسبانيا تحتكر ٦٩ ٪ من وارد مراكش الإسبانية سابقاً ، وتأخذ ٤١ ٪ من الصادر . ومعظم تجارة المستعمرات البرتغالية هى مع المتروبول المتخلف .

وأخيراً فإن هناك علاقة خاصة جداً بين ليبيريا والولايات المتحدة ، فنحو ٩٠ ٪ من صادر ليبيريا يذهب إليها ، بينما يأتى منها $\frac{٢}{٣}$ الوارد . وهذه التبعية الاقتصادية تواكب تماماً التبعية السياسية المقنعة ، فليبريا كما يقول كاتب أمريكى بغير موارية « مستعمرة أمريكية غير رسمية » ،[1] أو هى كما يقول آخر « فى أكثر من معنى أداة حاكمة لشركة مزارع فايرستون أكثر منها جمهورية ذات سيادة »[2] .

ويلاحظ بوجه عام أن الارطباط التجارى مع المتروبول يميل إلى أن يزداد كلما كانت الوحدة الإفريقية أشد تخصصاً فى إنتاجها الاقتصادى ، ويقل نوعا كلما كان هذا أكثر تنوعا . كما أن الارتباط فى الوارد يكون أقوى غالباً منه

1- Renner. loc. cit., p. 411.

2- Philip W. Porter, "Liberia," Focus, Sept. 1961, p. 1.

فى الصادر، فالمتروبول قد تأخذ قدراً كبيراً من صادر مستعمرتها الإفريقية ولكنها تفرض عليها عادة قد راً أكبر من صادراتها هى - بمعنى أنها تحرص عليها أولا كسوق محتكرة لصناعتها، أما احتكارها لخامات المستعمرة فيتوقف على طبيعة هذه الخامات ومدى حاجتها هى إليها .

العجز التجارى

من أبرز الظاهرات وأوسعها انتشارا فى الهيكل الاقتصادى للدول الإفريقية، الميزان التجارى الخاسر. ففى الملخص الإحصائى لستامب نجد أن الميزان رابح فى ٦ حالات فقط من بين ٣٠ حالة مذكورة، أما فى الحالات الباقية فالميزان خاسر. إما جدا وبعدة الأمثال، وإما بدرجة أقل، وقد يتقلب من وقت لآخر ما بين خاسر ورابح . ويبدو أن هذه الاتجاهات مزمنة وأصلية. لان دراسة الصادر والوارد فى سنوات أخرى سابقة إلا حقة تعطى نفس النتائج تقريبا.

والوحدات التى تكاد تكون شذوذا للقاعدة هى ليبريا والسودان وأو غندة وأنجولا وجنوب غرب إفريقيا وموريشس . ومع ذلك فالمكسب طفيف غالباً وغير مضمون دائما. أما الوحدات الخاسرة بإزمان وبدرجة خطيرة حقاً فتشمل وحدات شمال إفريقيا الثلاث، ودغشقر وجنوب إفريقيا وتوجو وموزمبيق وإفريقيا الاستوائية الفرنسية (سابقا) عدا الجابون . وليس من الضرورى أن يكون الميزان الخاسر «نقطة سوداء» فى الهيكل الاقتصادى. «فاتحاد» جنوب إفريقيا أغنى

القارة لا يشوبة إلا ميزان خاسر بإزمان، ومدغشقر التى قد تطمئن إلى عدم تركيز محصول متطرف فى إنتاجها يفسد عليها هذا المكسب ميزان معوج جدا، وقد الا يدل الميزان الخاسر إلاعلى تجارة عبور لدول داخلية كالصومال الفرنسى، أوعلى مرحلة من التنمية الاقتصادية النشطة فيها تستورد رءوس الأموال الأجنبية الائتمانية لمشاريع كما فى مصر .

ولكن حين يكون العجز خطيرا ومزمنا فقد يدل على «دولة عجز» defici state - على ضعف أصيل فى الكيان السياسى للدولة كأن يكون بلا إكيومين حقيقى ومقومات إنتاجية طبيعية - أى يدل على دول اصطناعية بدرجة أوبأخرى من المشكوك فيه صحة تنظيمها غلى أساس مستقل . فموريتانيا طلائع الصحراء - مثلا - دولة عجز بدرجة واضحة[1] .

باختصار إذن، ولكن بغير تعميم كاسح، إفريقيا هى قارة العجز التجارى. والسؤال هو: لماذا ؟ إن قليلا من التفكير يهدينا إلى أن هذا الذى أجملناه لا ينبغى إلا أن يكون تحصيل حاصل، بمعنى أنة نتيجة طبيعية لمنطق الاقتصاد الرأسمالى العالمى، ونبت شرعى لبيئة تجارية غير شرعية بوجة عام. فلا شك أن من أسباب هذا العجز أن أسعار الصادرات الخام فى السوق العالمية أقل بكثير من أسعار الواردت المصنوعة . وفى الواقع ينبغى أن يكون العجز التجارى المزمن نتيجة منتظرة فى قارة مقصورة على الحرف الأولى ومحرومة. فرغم أهمية القارة فى

1- Church, West Africa.

تموين العالم بالخامات نجد أن قيمة صادراتها من مجموع صادرات العالم ضئيلة: فمثلا إفريقيا المدارية قيمة صادرها فى ١٩٥٧ لم يتجاوز ٢,٩ ٪ من المجموع العالمى، أو نحو سبع قيمة صادر الولايات المتحدة[1]. يضاف إلى هذا أن كثيرا من المكاسب والاستثمارات المباشرة فى المستعمرات تحول إلى القوى الاستعمارية على صورة تكاليف شحن وتأمينات وتصدير وأجور ومرتبات للفنيين.... الخ.

والواقع أن أغلب التجارة الخارجية الإفريقية يشارك فى ظاهرة طريفة هى من أخص خصائص «التجارة الاستعمارية» وهى أنه بينما تمتاز الواردات بأنها تزيد على الصادرات قيمة، فإن العكس صحيح من حيث الوزن. وتتفاوت النسبة والعلاقة بين القيمة والوزن بحسب نوع قائمة الصادر. ولنأخذ مثلا شمال إفريقيا: فالصادرات تزيد عن ضعف الوادرات وزنا فى الجزائر ، ولكنها تقل عنها بنحو الربع قيمة. وفى تونس نسبة العجز فى الصادر من حث القيمة مماثلة، ولكن لارتفاع نسبة المعادن الخام وزيت الزيتون فى الصادر التونسى نجد أن زيادته فى الوزن على الوارد أكبر منها فى الجزائر كثيراً.

وبوجه عام يمكن القول أن قيمة طن الصادر الإفريقى تعادل - بحسب سعر السوق العالمية الذى يتحيز بطبيعة الحال ضد الخامات - قيمة عدة أطنان من الوارد. ففى ١٩٥١ كان متوسط سعر الطن الصادر من الجزائر ٢١ألف

1- Hance et al. p. 487.

فرنك، ومن تونس ١٠ آلاف ومن مراكش ١٣ ألفاً، بينما كان متوسط سعر الطن الوارد ٧٣ ألفاً، ٦٦ ألفا، ٧٠ ألفا على الترتيب[1]

ولكن هذه الصورة الاستعمارية تتعدل كثيراً مع التنمية الاقتصادية والتصنيع. ففى الجمهورية العربية المتحدة نجد مثلا نادراً فى إفريقيا. ففى ١٩٦٠ -١٩٦١[2] كان مجموع وزن الصادرات ٥,٨٥٠,٠٠٠ طن بينما الواردات ٦,١٧٠,٠٠٠ طن - وهذا قلب تام للقاعدة الإفريقية. والسبب أن الجمهورية، التى يمكن أن تعد فى مرحلة الانطلاق الاقتصادى، أصبحت الواردات إليها تشمل نسبة كبيرة من خامات المناجم والمحاجر اللازمة للتصنيع (٢١,٦ ٪) وقدراً من المواد الزراعية (٩,٧ ٪) لعدم الكفاية الذاتية فى الغذاء تكاد تعادل فى وزنها صادرات القطن، ولو أن الجزء الأكبر على الإطلاق من الوارد من السلع المصنوعة (حوالى ٧٠٪). كذلك نجد تقاربا معقولا فى قيمة وحدة الصادر والوارد فهى للأول ٣٠,٩ جنيها وللثانى ٣٥,٢ جنيها، والسبب أن الصادر أصبح يشمل نسبة لا بأس بها من السلع المصنوعة (٢٣,٢ ٪)

	الصادرات		الواردات	
	الوزن بالطن	القيمة بالجنيه	الوزن بالطن	القيمة بالجنيه
خامات زراعية	٦١٦,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٣٠,٣٧٦,٠٠٠
خامات معدنية	٢,٢٨٠,٠٠٠	٧,٩٥٢,٠٠٠	١,٣٣٤,٠٠٠	٥,٢٧٨,٠٠٠
سلع مصنوعة	٢,٩٦٠,٠٠٠	٤١,٤٥٩,٠٠٠	٤,٢٣٦,٠٠٠	١٦٩,٣٣٢,٠٠٠

1- p. Birot & Jean Dresch, La Mediterranée et le Moyen-Orient, Paris. 1953, t. I, pp. 502-4.

٢- البنك الأهلى المصرى. النشرة الاقتصادية. ١٩٦٢.

الفصل السادس

الأساس الجغرافي لاقتصاديات الدول

الإفريقية الأسس الزراعية

من العناصر الهامة فى الجغرافيا السياسية للدولة محاولة الربط بين الخطوط العريضة للبيئة الطبيعية وبين الهيكل الاقتصادى. وأغلب الدول الإفريقية تشمل أكثر من نطاق طبيعى واحد، أكثر من نطاق مناخى - نباتى، مما يضمن التنوع القاعدى فى الإنتاج وفى النمط الجيونومى.

تطور قيم الأقاليم الطبيعية

على أنه من قبل أن نحلل هذا التنوع لابد أن نذكر أن القيم الاقتصادية النسبية للنطاقات الطبيعية - المناخية قد تغيرت وتطورت كثيراً ما بين مرحلة الاستثمار البدائى، ومرحلة الاستغلال الحديث. فقبل العصر الحديث كان نطاق البحر المتوسط هو القطاع الغنى الوحيد حقاً فى القارة، وذلك باقتصاد الزراعة المختلطة والرعى، ولهذا كان وحده مسرح قيام الدول المستقرة القديمة فى إفريقيا. كذلك كان نطاق الصحراء، ولكن خاصة السافانا، مهما كميدان للرعى، ولهذا كان القاعدة الثابتة لبعض الدول المسقترة بدرجة أو بأخرى.

أما الغابة المدارية كما فى غرب إفريقيا والكنغو فكانت قليلة الأهمية للغاية لاقتصارها على الزراعة البدائية المتنقلة. وأما بقية إفريقيا المدارية فأغلبها -

شأن كل المناطق المدارية - لم يكن ملائماً للرعى نظراً لخشونة المرعى وللأمراض والحشرات وعدم صلاحية المناخ للحفظ والتخزين الرعوى[1]. ولكن من حسن الحظ أن إفريقيا الجنوبية ومدغشقر، بفضل ارتفاعها عامة. لاسيما فى النصف الشرقى، صححت المناخ للرعى فجمعت بين الزراعة المتنقلة والرعى[2] وأمكن فى الأجزاء الأغنى منها أن تقوم دول سياسية قديمة كالحبشة.

أما الآن فقد تغيرت القيم النسبية لكل من هذه الأنماط، فتضاءلت كثيراً القيمة الاقتصادية للسفانا، وطفرت قيمة الغابة المدارية التى طالما ارتبطت فى الذهن بالذبول والتميع والعقم، كما برزت المرتفعات. وهذا وحده دليل على أن الأقاليم البشرية متطورة بالطبع والضرورة، وهى متطورة لأنها أساساً تقييمات حضارية وليست معطيات صماء.

فى ١٩٥٧، وبالنسبة لإفريقيا المدارية وحدها، قدر أن ٤٣,٢٪ من كل إنتاجها من الحيوان والغابات والمحاصيل أتى من الغابات المدارية المطيرة وهوامشها السفانية. هذا يشمل تقريباً المحاصيل «المدارية المنخفضة» : كل الكاكاو والنخيل والمطاط والموز المصدر، إلى جانب جزء من البن وأغلب الأخشاب. على أن من الملاحظ ضعف دور حاصلات الغابة من الأخشاب نسبياً فى صادرات إفريقيا المدارية، وذلك إذا تذكرنا المساحة الشاسعة التى تحتلها الغابات المدارية من القارة.

1- Gourou, p. 53.

2- Pierre George, Géog Agricole du Monde, Paris. 1946, pp. 119 ff.

أما إذا انتقلنا إلى الاستبس المدارى والصحارى بما تضم من مناطق رى وجدنا ٢٥,٩ ٪ من إنتاج إفريقيا المدارية، وهذا يشمل قطن السودان والفول السودانى والسيسال والصمغ العربى والجلود والحيوانات الحية واللحوم. على أن السافانا الحقيقية لم تقدم إلا ٦,٤ ٪ من كل قيمة الصادرات، وضعف دورها النسبى يبدو على أشده فى غرب إفريقيا.

أخيراً نجد أن من ٢٤,٥ ٪ من كل الصادر أتى من المرتفعات المدارية التى، بفضل الاتفاع والانحدار والظل، تتخصص فى المحاصيل «المدارية المرتفعة» الثمينة الغالية القيمة، كالبن والشاى والتبغ ونبات Pyretherum الذى تؤخذ منه المبيدات الحشرية. هذا واضح تماماً فى النصف الشرقى من أفريقيا العليا[1].

دول الشمال

على أساس هذا الهيكل الجغرافى القاعدى يمكن أن نتحسس مواضع القوة والضعف فى البناء الاقتصادى - فالسياسى - للدول الإفريقية الحالية. فثمة نطاق بطول الساحل الشمالى من دول إقليم البحر المتوسط والصحراء هى الدول العربية، وفيه يمثل الإقليم الأول «النواة الملمومة» والثانى مجرد الشرنقة المنتفخة. على أن دور الصحراء فى الإنتاج - فى الرعى - يزداد فى هذا النطاق كلما اتجهنا غرباً بصفة عامة، بينما يكاد يختفى فى أقصى الشرق فى مصر.

1- Hance et. al., p. 494.

هذا بينما تتضاءل النواة المتوسطية شرقاً : إلى درجة القزمية فى ليبيا حيث لانجد إلا دولة صحراوية حقة، كانت تعد تقليدياً من «اللاافقريات» سياسياً واقتصادياً فى القارة.

ثم تظل النواة المتوسطية تتضاءل حتى تصل إلى درجة التلاشى فى مصر. فهنا يتحول مركب البحر المتوسط - الصحراء فى الحقيقة إلى شبه واحة صحراوية متدخلة exotic، ونجد «دولة الرى» المثالية التى تستمد أساس حياتها من خارج حدودها السياسية[1]. وهذه نقطة حرجة فى الأساس الطبيعى لاقتصاد الدولة. على أنه يخفف من خطرها عامل التعويض والتوازن فى الطبيعة: فبانتظام مطرد يقل اعتماد دول الحوض على النهر اقتصادياً كلما صعدنا من المصب إلى النبع، ويتحول دوره من ترعة تغذية إلى مجرد مصرف طبيعى، وذلك لأن المطر يزداد باطراد فى ذلك الاتجاه. ولذلك فإنه إذا كانت مصر هى النيل، فإن من الصحيح أيضاً أن النيل هو فى الحقيقة مصر، لا تاريخياً وحضارياً فحسب، ولكن اقتصادياً وإنتاجاً كذلك.

يلى نطاق دول البحر المتوسط والصحراء نطاق من دول الصحراء والسفانا- نطاق «الدول الوسطى» Intermediate belt موريتانيا مالى والنيجر وتشاد. والقطاع الأكبر فيها من الصحراء. بينما أغلب شريحة السفانا هى فى الحقيقة من نوع «الساحل» أى السفانا الفقيرة. بل حتى هذا يكاد يختفى فى

1- Valkenburg, Elements of Political Geog., p. 118.

حالة موريتانيا التى توشك أن تكون دولة صحراوية تماماً. وربما كان هذا النطاق أضعف وحدات القارة طبيعياً واقتصادياً وسياسياً، حيث تعد على أحسن الحالات دول رعى أساساً ثم زراعة ثانياً، وتمثل فى النهاية مجموعة من «سندرلات» الأسرة الإفريقية. ولا يمكن على ضوء الاقتصاد والسكان أن تلعب هذه الوحدات سياسياً أكثر من دور المنطقة الحاجزة Buffer zone.

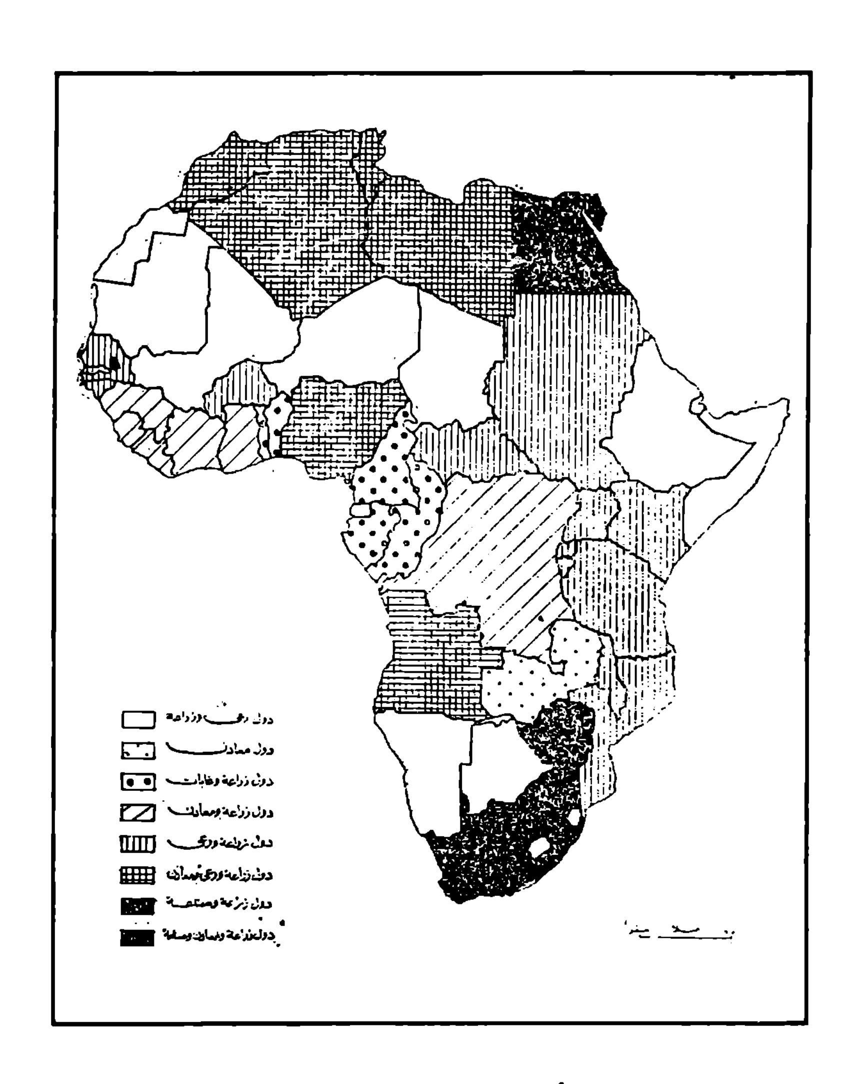
غرب إفريقيا

ثم إلى الجنوب من هذا نجد دول ساحل غانة التى تجمع فى نسب متفاوتة بين السفانا بنوعيها من ساحل وسفانا وبين الغابة المدارية بتدرجاتها الثلاثة من غابة شجيرية ونفضية ومدارية. ويمتد هذا النطاق من السنغال حتى الكمرون وجمهورية وسط إفريقيا. ولكن نيجيريا لشدة عمقها تصل إلى حواف الصحراء فى أقصى الشمال، بينما من الناحية الأخرى نجد أن السنغال لقلة امتدادها هى الوحيدة فى غرب إفريقيا التى تكاد تقع فى منطقة نباتية واحدة هى الساحل[1]. كذلك تقع الفولتا برمتها فى السفانا وحدها[2].

ونتيجة لهذا نجد إنتاج السفانا الرعوى والزراعى يظهر فى الوحدات الأكثر شمالية فى المنطقة، أو فى القطاعات الشمالية من الوحدات التى تتوغل

1- Stamp, Africa, p. 324.

2- Church, West Africa.



شكل ١٤ – الأساس الاقتصادى للدول الإفريقية: تصنيف عام

فى الداخل. فمن الإنتاج الرعوى الحيوان واللحوم والجلود بنوعيها فى السنغال وغينيا، ولكن بالأخص فى الفولتا العليا. حيث تتصدر الصادرات (٥٥٪)، وفى شمال نيجيريا، كما تمتاز تشاد بأعداد ضخمة من الحيوان والماشية.

أما من الإنتاج الزراعى فيمثل الفول السودانى والقطن أبرز محاصيل السفانا التجارية، بينما الدخن أساس الغذائية. فالسودانى دم الحياة فى السنغال (رابع منتج فى العالم وأول منتج تجارى وأساس الصادر)، وبالمثل فى غمبيا وغينيا البرتغالية (الفول السودانى وجوز النخيل = ٩٠٪ من الصادر) ثم هو يلعب دوراً هاماً فى الفولتا العليا وشمال غانا وشمال داهومى (١/٤ صادر داهومى). هذا بينما يتميز شمال نيجيريا بالسودانى والقطن معاً. كما أن «نطاق القطن» شهير فى جمهورية الكنغو الوسطى وتشاد. هذا عن دور السفانا الإنتاجى فى نطاق دول السفانا والغابة.

أما دور الغابة فزراعى فقط ولكنه أهم بكثير جداً. هنا يحل الأرز محل الذرة والدخن فى الغذائيات. أما فى التجاريات فهنا «أربعة كبار» : الكاكاو – نخيل الزيت – الخشب – البن؛ والأخير فى المرتفعات والأول أهمها، وهو والنخيل أهم فى الوحدات «البريطانية» سابقاً، بينما البن والموز أهم فى الوحدات «الفرنسية» سابقاً. ففى غينيا نجد أن محاصيل التصدير التقليدية كالنخيل أقل أهمية. بينما الأهمية هى لبن الأبعاديات (١/٣ الصادر) والفواكه (الموز ١/٤ الصادر). وفى سير اليونى كان نخيل الزيت هو أهم الصادرات ولكنه الآن ١/٦ الصادر. بينما أصبح البن والكاكاو مهمين أخيراً.

وقد كان البن أساس صادر ليبريا حتى أواخر القرن الماضى ثم أصبح المطاط ٩٦ ٪ من الصادر وهبط الآن إلى ٦٦ ٪... أما ساحل العاج فيمتاز بغناه الاقتصادى أولاً، ثم بالتنوع الكبير فى المحاصيل ثانياً. فالبن $\frac{١}{٢}$ الصادر والكاكاو $\frac{١}{٣}$ الصادر، وهناك موز الأبعاديات ثم نخيل الزيت والأخشاب.أما غانا فأرض الكاكاو ($\frac{١}{٤}$ الإنتاج العالمى فهى أكبر منطقة كاكاو فى العالم). وهى تقود العالم كذلك فى إنتاج حاصلات النخيل، كما تمتاز بإنتاج الأخشاب، ويأتى النخيل فى المقدمة فى داهومى (٦٨ ٪ من الصادر جوز وزيت)[١].

وفى جنوب نيجيريا يجتمع النخيل والكاكاو والخشب والمطاط : الكاكاو والخشب فى الإقليم الغربى وحاصلات النخيل فى منطقة Oil Rivers فى الإقليم الشرقى. أما الكمرون فالموز والبن : الموز فى السهول والبن فى المرتفعات. ووحدات ما إلى الشرق لم تنم ثروتها بعد، ولكنها غنية بالأخشاب أولاً، ثم نخيل الزيت وجوز الهند. فنجد الجابون أغنى وحدات إفريقيا الاستوائية (الفرنسية سابقاً) حيث يعتبر «دولة غابات» قبل أن يكون دولة زراعية (الأخشاب أكثر من $\frac{١}{٢}$ الصادرات)[٢].

لاشك إذن أن هذا النطاق يعد فى معظمه من أغنى دول القارة بفضل المحاصيل المدارية «المنخفضة» ومحاصيل الأبعاديات. ولاشك أن نيجيريا وغانا تأتى فى المقدمة. حيث تعد الأولى حالياً أغنى منتج سياسى مبكر فى إفريقيا

1- E. A. Boateng, A Geog. of Ghana, Cambridge, 1959.

2- George P. Patten, "Gabon" Focus, Oct. 1961, p. 4.

المدارية. كما تمثل ساحل العاج أغنى الوحدات الفرنسية» سابقاً[1]. وسيلاحظ أن غرب إفريقيا الغابى يمثل فى مجموعه جزيرة من الوحدات السياسية الغنية تحيط بها «زاوية قائمة» من الوحدات الفقيرة تتمثل فى دول الوسط ووحدات إفريقيا الاستوائية سابقاً.

حول القرن الإفريقى

هذا وإلى الشرق من نطاقى الوسط وغرب إفريقيا نجد أن سودان النيل بامتداده العظيم يمثل فى تنوعه الجغرافى مجموع دول هذين النطاقين معاً، فإمكانياته الاقتصادية عريضة، ولكن تنميته حديثة وتقتصر على «النطاق الأوسط» السفانى. فمنه يأتى الصمغ العربى والحبوب والفول السودانى ومنتجات الحيوان - هذا عدا قطن الجزيرة أساس الاقتصاد، ٦٠٪ من الصادر. وقد يكون من المبالغة أن نقول إن «ماء النيل هو دم الحياة فى السودان كما هو تماماً فى مصر»[2] - إلا إذا قلنا إن السودان هو الجزيرة (؟). ولكن لاشك أن السودان أصبح من حيث الإنتاج التجارى «دولة رى» حيث أصبحت الجزيرة أهم منطقة رى فى إفريقيا المدارية[3]. وهو بهذا يستمد كثيراً من مائه من خارج حدوده السياسية.

1- Church, West Africa, Images Econ., p. 82.

2- Macdona, op. cit., 112.

3- Hance et al, p. 496.

ولا تقل إثيوبيا تنوعاً بحكم مساحتها وكنتورها، فلها أيضاً قاعدة اقتصادية واسعة، ولكن تنميتها متخلفة، ولازالت دولة رعى أولاً وزراعة ثانياً. فمن الرعى تأتى اللحوم والجلود، ومن الزراعة البن من المرتفعات - هرر - وهو الأساس (٥٥٪ من الصادر) ثم هناك البذور الزيتية والبقول. وأخيراً نجد الصومال كله تقريباً يقع فى نوع مناخى واحد هو لسوء حظه الصحراء، فهو دولة رعى أساسا، ثم زراعة ثانوية، ولهذا هو لا مفر دولة ضعيفة اقتصادياً وسياسياً. فمن الرعى تأتى اللحوم والجلود بنوعيها وهى أهم الصادرات، وعلى رقع الزراعة الساحلية - أبعاديات السكر والموز - والواقع أن الصومال الآن لا تخرج عن أن تكون دولة تصدير الموز والجلود، فإن الموز وحده يؤلف ٤٠٪ من قيمة صادراتها[1].

المثلث الجنوبى

وفى النصف الجنوبى من القارة لايقل التنوع الطبيعى فى كل دولة عما نجد فى النصف الشمالى تقريباً. فعلى طول النصف الشرقى من المثلث الجنوبى نجد سلسلة من دول الغابة المدارية والسفانا المرتفعة. ولهذا تجمع بين حاصلات كل من النوعين : القطن والفول السودانى والسيسال والقصب فى الأولى، والبن والشاى والطباق فى الثانية. والواقع أن الإنتاج الاقتصادى فى المثلث الجنوبى يرسم نمطاً معيناً ابتداء من الساحل إلى الداخل يتشكل بعامل النقل

1- Drysdale, Somali Dispute, op. cit., p. 33.

والموقع كما يتشكل بضابط المناخ والبيئة.

فكلما تعمقنا في داخل شبه القارة لاتزيد المسافات فحسب، ولكن تزيد الوعورة إلى الهضبة، وبالتالى كلما تحتم أن تكون المحاصيل مما خف حمله وغلا ثمنه. هكذا يمكن للمنخفضات الساحلية أن تنتج المحاصيل الثقيلة كالقصب والسيسال. بينما المرتفعات التالية تتخصص في محاصيل أغلى وأخف كالبن والشاى والطباق. وعلى هذا فالأسس الاقتصادية هنا في وحدات شرق إفريقيا وإفريقيا الوسطى وموزمبيق لا بأس بها.

ومع ذلك فوحدات شرق إفريقيا تعد من سندرالات القارة[1]. ففى أوغنده كان القطن ولا يزال «ملكا» ويليه البن الذى تعد أوغنده أكبر منتج له في الكومونولث، هذا عدا الشاى والطباق والسودانى - وكلها محاصيل مرتفعات[2]. أما كينيا فوحدة زراعية أساساً، وليس لها ثروة معدنية معروفة، ولكن موقعها رأسمال هام تحتكر به جزءاً كبيراً من تجارة التصدير وخدمات التجارة لكل شرق إفريقيا. وأما تنجانيقا فأساس الثروة السيسال ($\frac{١}{٤}$ الصادر وكان ٦٠٪ منذ عقد)، وهى أكبر منتج له في العالم ($\frac{١}{٢}$ الانتاج العالمى). وهناك أيضاً محاصيل الزيوت cashew nuts أما على المرتفعات فالأساس البن والقطن.

1- Kirby, p. 68.

٢- عزيز كامل. دراسات في إفريقية المعاصرة. القاهرة ١٩٦٢، ص ١٠٠ - ١٠٥.

وإذ ننتقل إلى إفريقيا الوسطى نجد المحاصيل الهضبية هى الأساس. فعدا الذرة المعاشى والذى يحتم القانون زراعته[1]، يأتى الطباق فى الصدارة، لاسيما فى روديسيا «الجنوبية» (الهاى فلد) أكبر منتج له فى إفريقيا ($\frac{٢}{٥}$ الصادر). يليه الشاى وخاصة فى ملاوى أكبر مصدر له فى القارة ($\frac{١}{٤}$ الصادر).

أما موزمبيق فمعظمها فى الساحل المنخفض، ولذا فثروتها السكر والذرة والقطن والكوبرا. وهى وحدة فقيرة رغم إمكانياتها، وجزء كبير من رأسمالها – كما فى كينيا – هو الموقع كمخرج لكل من وسط إفريقيا «البريطانى» «واتحاد» جنوب إفريقيا. وهى تؤدى بنا غرباً إلى وحدة من أفقر وحدات إفريقيا الجنوبية بتشوانالند، وهى شبه صحراوية ودولة رعى أكثر منها دولة زراعة، ثروتها الماشية وصادراتها الحيوانات الحية واللحوم والجلود بنوعيها. ويزداد الفقر الاقتصادى غرباً فى جنوب غرب إفريقيا حيث يسود الرعى أيضاً.

أما فى الغرب فالكنغو[2] لا يكاد يخرج عن حدود مناخ الغابة الاستوائية، ولكن إمكانياته ضخمة بحاصلاتها المعروفة. فنجد المطاط (كليبريا) والبن (كأنجولا) والقطن (كموزمبيق). والانتاج الحالى لا يمثل إلا كسراً ضئيلاً من الامكانيات الهائلة التى يمكن على أساسها أن تصبح الكنغو من بين أغنى وأقوى وحدات القارة فى المستقبل.

1- Isaiah Bowman, Settlement by the Modern Pioneer, in Geog. in 20 th C., p. 256.

٢- رياض وعبد الرسول – الاقتصاد الإفريقى، ص ٢٦٥ – ٢٦٨.

وتجمع أنجولا بين الغابة والسفانا، فيأتى البن والذرة فى المقدمة، وذلك من الهضبة، ثم السكر وزيت النخيل من المنخفضات. بينما تجمع جنوب إفريقيا أخيراً بين النوع المتوسطى والسفانا بجميع مراحلها من استبس إلى سفانا مدارية فى الترنسفال. وهذا الأساس الطبيعى وحده يجعله من أقوى وحدات القارة السياسية. فيتنوع الإنتاج من رعوى وزراعى : الصوف (رابع منتج فى العالم) والموهير والذرة والفواكه.

الثروة المعدنية

على أن صورة الأساس الجيونومى وجغرافية الموارد resources geog لا تكتمل إلا بالثروة الباطنية، وهى هنا تؤكد ملامح الثروة السطحية فى أغلب الحالات وتصححها فى أقل الحالات، أى تؤدى – على الأقل حتى الآن – إلى اتجاهات «رأسمالية» فى خريطة القوة والضعف الاقتصادية والسياسية السابقة.

إفريقيا العربية

فنطاق دول البحر المتوسط – الصحراء تزداد غنى فى مجموعها «بنطاق» متقطع من الحديد والفوسفات يرصع وحدات المغرب الثلاث وينقط حواف الإقليم المصرى. وهى حتى الآن أكثر وحدات القارة إنتاجا للحديد. حيث تقدم نحو ١,٥ ٪ من الإنتاج العالمى. تعادل ١٢ ٪ من التجارة الدولية يخص الجزائر

منها أكثر من النصف حتى لتجئ رابعة العالم فى تصديره. أما الفوسفات فتنتج إفريقيا العربية منه أكثر قليلا من $\frac{1}{3}$ الإنتاج العالمى. يختص المغرب منه بنحو $\frac{1}{5}$ العالم حتى لتحتل المرتبة الثانية فى الإنتاج، بينما تختص تونس بنحو العشر.

هذا ويرتبط بنطاق الحديد - الفوسفات بعض المعادن الأخرى كالمنجنيز سواء فى المغرب أو مصر، كما تنفرد المغرب بالكوبالت والرصاص - ٦٪ من الإنتاج العالمى من الكوبالت، ٥٪ من الرصاص.

وإذا كان نطاق الحديد والفوسفات يرتبط موقعا بالنواة المتوسطية، وإلى حد كبير بالنوية الفيضية، فإن شرنقة الصحراء قد بررت نفسها أخيرا فأثبتت قيمتها الاقتصادية الكبرى فى صورة «نطاق» متقطع آخر من البترول يختط الجزائر وليبيا ويطوق مصر. وسيلاحظ أن هذا حتى الآن هو النطاق الهام الوحيد للبترول فى إفريقيا لأنها ككتلة جندوانية قديمة من صخور قاعدية basement complex تخلو من الأحواض الرسوبية الضخمة إلا على أطرافها الشمالية القصوى. أساساً، وعلى بعض سواحلها الغربية ثم الشرقية بصفة ثانوية[1].

وبفضل هذه الثروة غير المنظورة أصبحت دول المغرب الثلاث حتى الآن دول زراعة ورعى وتعدين، وتوشك الجزائر أن تصبح فى إفريقيا العربية كالعراق فى آسيا العربية: الدولة الوحيدة التى تتمتع بالموقف السعيد الذى يجمع بين

1- Hance, p. 12.

كل من الثروة الزراعية والثروة المعدنية على نطاق كبير - ولو أن بترولها نفسه «صحرواى لا زراعى» - بحيث يمكنها فى المستقبل أن تمول وتثمر اقتصادها الزراعى بدخلها البترولى (ومعه الغاز الطبيعى)، وبحيث قد تفوق قيمة إنتاج التعدين فى يوم ما قيمة الإنتاج الزراعى والرعوى معا، وتصبح بذلك دولة تعدين أولاً ثم زراعة ورعى ثانيا.

هذا بينما يمثل البترول ثورة اقتصادية جذرية فى ليبيا التى ستقفز من دولة رعى أساسا ثم زراعة فى المحل الثانى إلى دولة تعدين أساسا، ويحولها من دولة لا فقرية اقتصاديا إلى دولة موارد متزنة solvent. ولربما صح أن نقول من وجهة نظر موقع البترول فى الاقتصاد القومى، إن لم يكن فى إطار البيئة الجغرافية. بل فى ملامح سياسية واجتماعية ودينية معينة، أنه إذا كانت الجزائر هى عراق المغرب العربى فإن ليبيا تؤذن بأن تكون سعوديته.

وهنا نرى أن الثروة المعدينة غير المنظورة يمكن أن «تشرع» فجأة الكيانات السياسية غير السليمة أو الاصطناعية اقتصاديا، وتجمد بذلك أوضاعا وأنماطا جيوبوليتيكية شاذة[1]. أما فى مصر فقد أصبحت الثروة المعدنية مع إضافة القوى الكهربية أساسا جزئيا فى ثورة صناعية منطلقة بحيث أصبحت من قبل دولة زراعية صناعية.

أما إذا انتقلنا إلى «دول الوسط» وجدنا فقراً معدنيا يضاعف الفقر

---

١ - جمال حمدان. بترول العرب، دراسة في الجغرافيا البشرية. القاهرة ١٩٦٤، ص ٢٩٥.

الزراعي. ولايشذ قليلا إلا موريتانيا. حيث رصيد من الحديد (١٥٠ مليون طن) يعيبه الموقع الداخلي[١] ولن يتعدى تأثيره في النهاية سوى أن «يشرع» مرة أخرى ولمدة موقوتة كيانا سياسيا غير سليم في جوهره. ويمكن أن نضيف مثلا آخر النيجر. حيث رصيد من حديد يقرو بأكثر من ١٠٠ مليون طن.

غرب إفريقيا

وإذا عدنا إلى نطاق غرب إفريقيا وجدنا ثروتة الزراعية المدارية، تدعمها ثروة معدنية هامة : الذهب والماس، والبوكسيت والحديد من أهم إرسابات القارة. فنجد الحديد في سيراليوني (٣٪ من صادر العالم) وفي ليبريا (١٠٠٠ مليون طن في جبال نيمبا، ٣٠٠ مليون على على حدود سير اليوني)وغينيا. ويظن أن الحديد يوجد في كل دول غرب إفريقيا ابتداء من موريتانيا حتى برازافيل. أما البوكيست فتشترك فية غينيا أولا (١٠٠٠ مليون طن = $\frac{١}{٥}$ رصيد العالم = رصيد كل استراليا)، ثم غانا ثانيا (٤٠٠ مليون طن). أما الذهب فمشترك بين غانا (أرض الذهب -٣٪ من الإنتاج العالمي) وبين نيجيريا. وكذلك تشترك غانا وسيراليوني في الماس، فتنتج غانا ١١ ٪ من العالم. بينما يمثل الماس مع الحديد في سيراليوني $\frac{٢}{٣}$ الصادرات. وأخيرا تنفرد غانا هنا بالمنجنيز (٦٪ من العالم) كما تنفرد نيجيريا بالقصدير - جوس (٥٪ من العالم. كذالك تمتاز السنغال وتوجو برصيد من الفوسفات.

١- ريمون فيرون. الصحراء الكبري، مترجم . القاهرة ١٩٦٣ ص ٢٩٣ - ٢٩٨.

وسيلاحظ من هذا أن غانا هى أغنى وحدات غرب إفريقيا بالمعادن وأكثرها تنوعا، بينما تكاد تختفى ساحل العاج من قائمة المعادن إلا من بعض الماس والمنجنيز رغم ثروتها الزراعية والغابية. وقد أصبحت كل من غينيا و ساحل العاج وغانا ونيجيريا بفضل هذا الثراء المزدوج من أقوى وحدات القارة اقتصاديا. وتعد كل من غينيا وغانا وسيراليونى دول معادن وزراعة قبل أن تكون دول زراعية وتعدين، بينما يلعب التعدين دوراهاما فى اقتصاديات التصدير فى بقية الوحدات[1]،كما ترقد فية بذور صناعة كامنة أساسها الحديد والبوكسيت مع قوة الأنهار المحركة (الألمنيوم). كذلك لا ننسى من الكشوف الجديدة البترول فى نيجريا والجابون. وإذا انتقلنا إلى الشرق إلى وحدات إفريفيا الاستوائية (الفرنسية سابقاً) وجدنا مرة أخرى تطابقا بين الثروة الزراعية والمعدنية. فالفقرالمعدنى يواكب الفقر الزراعى. ولا تشذ إلاالجابون فى أقصى الطرف الجنوبى، فهذه الدولة ليست أغنى وحدات المنطقة فى الموارد الزراعية والغابية فقط. ولكنها أغناها كذلك بالمواد المعدنية، فهناك رصيد متواضع من البترول، ولكن المنجنيز هنا رصيد ضخم (١٠٠-٢٠٠مليون طن جيد). وأضخم منه رصيد الحديد (٢٥٠مليون طن، ترفعها التقديرات إلى ١٠٠٠ مليون طن)[2].

1- Church, West Africa: F. J. Pedler, Economic Geog. of West Africa, Lond, 1955.

2- George p. Patten, "Gabon" Focus, Oct. 1961, F. 4.

هذا وإذا نحن انتقلنا مرة أخرةى إلى الشرق إلى السودان وإثيوبيا والصومال لوجدنا فقرا معدنيا يكشف تواضع مواردها الزراعية أو يؤكد فقرها القاعدى.

إفريقيا الجنوبية

وعلى العكس من ذلك تماماً إفريقيا الجنوبية حيث تتوج القاعدة الزراعية الغابية قمم معدنية سامقة حقاً. ودور المعادن فى إفريقيا الجنوبية بوجه عام أهم بكثير منة فى إفريقيا الشمالية. فإذا بدأنا بشرق إفريقيا وجدنا أن اقتصادها الزراعى يكمل بالرصاص والماس فى تنجانيقا والنحاس فى أوغندا، وبالصودا فى كينيا. إلا أن شرق إفريقيا فى مجموعه يعد فقيرا نسبيا بمقاييس إفريقيا الجنوبية عامة، والأصح أن يعد منطقة انتقال معدنى بين الشمال والجنوب.

أما الكنغو فدولة معادن بقدر ما هى دولة زراعية، وهى من الثراء المعدنى بقدر ما هى غنية فى الإمكانيات الزراعية. فبصرف النظر عن رواسب وموارد الكوبالت والمنجنيز والرصاص والزنك والذهب المبعثرة فى أجزاء الحوض، أولاماس كاساى، ثم كاتنجا بنحاسها واليورانيوم والكوبالت والماس والذهب والقصدير. ويمكن أن نلخص الصورة المعدنية للكنغو فى أنه أول العالم فى إنتاج اليورانيوم، وكذلك فى الماس (٦٢٪) وتقريباً فى الكوبالت ($\frac{١}{٣}$ العالم) والسادس فى النحاس (٧٪) وفى الكنغو تتساوى قيمة كل من الإنتاج المعدنى

والزراعى من مجموع الإنتاج القومى، كما يتساويان فى الصادر[1].

ولايضيف التعديل كثيراً جداً - ولكن ليس قليلا جداً - إلى اقتصاديات أنجولا التى تشارك فى امتداد منجم ماس كاساى. كما أن هناك بعضاً من الحديد والبترول والألمنيوم والمنجنيز. ولكن آهم من هذا أنها تشارك «كممر معادن» فى عائد ثروة الكنغو. أما موزمبيق ففقيرة وإن كانت ممر المعادن بامتياز.

ولكن التعدين إنما يقفز إلى الصدارة تماماً فى زامبيا التى يكون نطاق النحاس فيها copperdelt مع نطاق كاتنجا المحور الأساسى فى القارة metal-logenic axis هذا الذى يمتد من كاتنجا إلى البوشفلد bushveld الذى ربما كان أكبر منطقة معدنية واحدة فى العالم والذى يمثل أعظم منطقة تصدير فى إفريقيا المدارية ($\frac{1}{2}$ ١٥ ٪ من قيمة المجموع، يخص النحاس وحدة ١٣ ٪ منه، ويمثل $\frac{1}{5}$ الإنتاج العالمى). والنحاس فى زامبيا يساوى ١٢ ٪ من الإنتاج العالمى ويجعلها ثالثة العالم[2]. وهناك عدا النحاس الكوبالت والزنك والرصاص.

وهكذا فإن $\frac{3}{4}$ قيمة الإنتاج العام فى زامبيا يأتى من المعادن بينما لاتزيد مساهمة الزراعة والغابات عن ٥ ٪ [3]. فهذه هى «دولة المعادن mineral

---

1- U. N, Socpe & Structure of Money Economies in Tropical Africa. 1955.

2- Hance et al., p. 498; Kimble, Tropical Africa.

3- U. N. Scope & Structure etc.

«territory» بكل معنى الكلمة فى إفريقيا. ولكنها تعانى من الموقع الداخلى الذى يجعل معادنها تتحمل أكبر رحلة فى إفريقيا إلى الساحل[1]. ولقد كانت الأهمية السياسية فى وسط إفريقيا دائماً من نصيب روديسيا (الجنوبية) نظراً لتقدمها الصناعى ومستعمرتها البيضاء، لكن منذ ظهور هذه الثروة المعدنية الهائلة فى «روديسيا الشمالية» أصبح لها أهمية أكبر فى السوق العالمية وفى النفوذ السياسى الإقليمى[2].

ولكن رودسيا (الجنوبية)لا تخلو من ثروة هامة تتمثل فى الذهب والاسبستوس والكروم (١٢ ٪ من الإنتاج العالمى) والفحم. وأكثر من هذا رصيد الحديد الذى كشف حديثاً ويقدر بأكثر من ثلث احطياطى العالم. وإذا كانت قيمة الإنتاج المعدنى لاتزيد عن نصف قيمة الإنتاج الزراعى، فإن التعدين هنا أصبح اساساً لثورة صناعية صغيرة تقدم دخلا يكاد يعادل دخل الإنتاج الزراعى[3] ويجعل من روديسيا (الجنوبية) أكبر دولة صناعية فى إفريقيا المدارية وثانى دولة بعد الاتحاد وذلك بفضل منجم وانكى. وقلب روديسيا الصناعى هو «الميدلاندر».

وهناك بعد هذا نطاق مصغر من دول الوسط فى إفريقيا الجنوبية، يناظر دول الوسط فى الشمال، ويشمل كلا من بتشوانالند وجنوب غرب إفريقيا. حيث

1- Macmillan. Africa Emergent, p. 166.

2- Stamp, Africa, p. 431.

3- U. N. op. cit.

تجتمع السفانا الفقيرة بالصحراء لتترك وحدتين شبه صحراويتين، هما أضعف ما في المثلث الجنوبي اقتصاداً وسياسة. ولا يمنع أو يغير من هذا أن ج. غ. إفريقيا تقود العالم في إنتاج الرصاص، وأنها ويتشوانالند تملك رصيدا ما من المنجنيز.

أخيراً في جمهورية جنوب إفريقيا: فالثروة المعدنية الضخمة تدعم ثروة زراعية رعوية هامة بشكل يجعل الجمهورية أغنى وحدات القارة إطلاقا. وأساس هذه الثروة هي المعادن النفيسة – الذهب أولا ثم الماس. وذهب الراند يعادل ٩٧٪ من كل إنتاج الذهب في الجمهورية، ويعادل ٤٨٪ من كل الإنتاج، ويمثل $\frac{٢}{٣}$ الصادر، وكان في وقت ما يعادل $\frac{٢}{٥}$ قيمة كل الصادر التجاري من إفريقيا عدا مصر! هذا بينما يمثل الماس ١٠٪ من قيمة الصادر. «والاتحاد» يقود العالم في البلاتين (٤١٪)، وهو الثاني في الرصاص بعد ج. غ. إفريقيا، والثالث في الماس بعد الكونغو وغانا. على أن الاتحاد سعيد الحظ في أنه الوحيد في القارة من حيث امتلاكه لحقول فحم بيتوميني واسعة [١]، كما أن هناك بعض الحديد وأكبر رصيد في الكروم عدا ١٧٪ من الإنتاج العالمي.

ولقد كان «الاتحاد» قبل كشف الذهب والماس فقيرا ومتخلفا [٢]، ولكنه ثوّر البناء الاقتصادي، وقدم رأس مال غير منظور لتطوير وتنمية الزراعة والرعي. ومع ذلك فالزراعة تكافح بصعوبة ضد التعدين [٣]. ويشكل هذا الاستقطاب نوعا

1- Stamp, pp. 449 et seq.

2- Macmillan. p. 303.

3- Stamp. loc. cit.

من الثنائية المتعارضة بين الريف والمدن، يتواكب معها ويضاعف من أثرها لثنائية أخرى عنصرية هى أن الزراعة إلى حد بعيد للأفريكان والتعدين والصناعة للإنجليز[1].

على أن المعادن إذا كانت تلعب الدور الرئيسى فى التصدير فيجب ألا ننسى أن الزراعة تتفوق عليها، ولو قليلا فى قيمة الإنتاج[2]. ومع الثورة الصناعية الحديثة التى تجعل «الاتحاد» أكبر دولة صناعية فى القارة، والوحيد الذى يملك «إقليما صناعيا» بين دولها، يمكن أن نلخص الهيكل الاقتصادى «للاتحاد» فى أنه دولة زراعية ومعدنية أولا، ثم صناعية ورعوية ثانيا. وهذا أساس اقتصادى عريض كأعرض ما تعرف إفريقيا.

الصورة الاقتصادية السياسية العامة

صورة خارجية

ويمكننا بعد هذا العرض الطبيعى الاقتصادى لأوزان وقوى الوحدات الإفريقية أن نعبر عنها إحصائيا بمقارنة الحصص النسبية لكل منها فى تجارة الصادر، على أساس أن قيمة الصادر تمثل جزءا حيويا فى الاقتصاديات النقدية

1- Macmillan, p. 304.

2- Mustoe, p. 90.

لهذه الوحدات. والجدول الآتى يربط بين المساحة والسكان والنسبة المئوية لقيمة تجارة الصادر من مجموع إفريقيا المدارية وحدها. وهذا مع العلم بأن صادر إفريقيا المدارية يعادل ٥٢٪ من مجموع قيمة صادر القارة فى ١٩٥٧ بينما يخص الدول العربية ومدغشقر وجنوب غرب إفريقيا واتحاد جنوب إفريقيا ٤٨٪ منها ٢٢٪ للاتحاد وحده[1].

الوحدة	المساحة ٪	السكان ٪	تجارة الصادر ٪
إفريقية الغربية الفرنسية	٢٢,١٦	١١,٩٨	١١,٤
إفريقيا الاستوائية الفرنسية	١٢,٠٧	٣,٠٤	٢,٨
الكمرون الفرنسى	٢,٠٧	١,٩٨	٢,٨
توجو	٠,٢٧	٠,٦٨	٠,٤
غينيا البرتغالية	٠,١٧	٠,٣٤	٠,٢
غمبيا	٠,٠٥	٠,١٨	٠,٦
سيراليون	٠,٣٥	١,٣٢	١,٨
ليبريا	٠,٥٣	٠,٧٨	١,٣
غانا	١,١٤	٢,٩٦	٧,٩
نيجيريا	٤,٦٢	٢١,١١	١٢,٣
السودان	١١,٩٩	٦,٦٤	٤,٨
إثيوبيا	٥,٦٦	١٢,٤٢	٢,٤

1- Hance et al., pp. 487, 493.

الوحدة	المساحة ٪	السكان ٪	تجارة الصادر ٪
الصومال الفرنسى	٠,١١	٠,٠٤	٠,٠١
الصومال البريطانى	٠,٨٤	٠,٤٠	٠,١
الصومال الإيطالى	٢,٢١	٠,٨١	٠,٤
كينيا	٢,٧٩	٣,٨٨	٣,٠
تنجانيقا	٤,٤٨	٥,٤٤	٤,٠
أوغندة	١,١٦	٣,٥٣	٤,٥
زنجبار وبمبا	٠,٠١	٠,١٨	٠,٦
موزمبيق	٣,٧٥	٣,٨٣	٢,٣
الكنغو ورواند أورندى	١١,٤٧	١٠,٩٩	١٦,٣
اتحاد روديسا ونياسا	٥,٩٩	٤,٦٣	١٥,١
أنجولا	٥,٩٦	٢,٧٠	٤,٠

ولعل أبرز حقيقة تتضح من هذا الجدول هى أنه ليس هناك معامل اتصال يذكر بين قيمة صادر الدولة (أى غناها إلى حد كبير) وبين عدد السكان أو المساحة[1]. كما أن من الواضح أن فى الأسرة الإفريقية عددا كبيراً من «السندرلات» وعدداً أكبر من «الأقارب الفقراء». مثلا فى ٤- ١٩٥٥ تراوح متوسط الدخل القومى فى معظم وحدات إفريقيا المدارية بين ٥٠، ٦٠ دولارا للفرد، وكان المتوسط أعلى ما يكون فى ساحل الذهب (غانا) حيث بلغ ١٥٦ دولارا[2].

1- Id., p. 492.

2- Hance, p. 2.

وبوجه عام يمكن أن نقول إن من الأرجح أن دول المعادن البحتة أكثر غنى وثروة من دول الزراعة البحتة، وأفقر الوحدات هى دول الرعى بينما أغناها هى دول المعادن والزراعة. بل ربما صح أن نقول إنه ليس هناك تقريبا وحدة غنية لا يكون التعدين فيها عنصراً هاماً. على أن التفرقة بين دول الزراعة تفرقة لحظية أو مرحلية. لأن المعادن دائماً «صدفة چيولوجية» تخضع لقانون الصدفة، كما تخضع لقانون النفاد.

ومن المهم أن ندرك النتائج السياسية لهذه الفروق الاقتصادية. فلا شك أن الوحدات الفقيرة تكون عادة أشد طلباً لعمليات التوحيد السياسى.

ولعل أهم الأمثلة المتوفرة على هذا تأتينا من غرب إفريقيا. فحتى قبل الاستقلال، كانت الفروق الاقتصادية بين وحدات إفريقيا الغربية الفرنسية حادة بما فيه الكفاية لتجعل مساهمة كل وحدة فى الميزانية الفيدرالية مختلة إلى أقصى حد. بحيث تتحمل الوحدات الغنية عبئاً كبيراً فيها. فمثلا فى ١٩٥٤ كان متوسط مساهمة الفرد الواحد فى الميزانية الاتحادية يصل إلى نحو ٦٠٠٠ فرنك فى السنغال، وإلى أقل من ذلك قليلا فى ساحل العاج، بينما لم يزد عن ١٥ فرنكا فى السودان، ١١ فرنكا فى الفولتا.

ولهذا فإن كلا من ساحل العاج والسنغال (خاصة الأولى) لم تكن متحمسة بشدة للاتحاد بعد الاستقلال. حتى إذا ما قام اتحاد مالى بين السودان والسنغال برزت المشكلة بعنف مرة أخرى ووجدت السنغال نفسها الخاسرة مادياً

حين رأت أن عليها أن تشترى حاصلات سودانية بأسعار أعلى من الأسعار العالمية، وأن جيشاً قوامه نحو ٢٠٠ ألف عامل موسمى من السودان امتصوا كأجور لهم فى مزارع الفول السودانى بالسنغال نحواً من ٥٠٠ مليون فرنك من الاقتصاد السودانى[1]. ومن هنا لم تلبث السنغال أن انسحبت من الاتحاد السياسى، الذى انهار بذلك على صخرة الاقتصاد أولا وأخيراً.

صورة داخلية

ولعلنا بعد هذا التقدير للأوزان الاقتصادية للوحدات الإفريقية نلاحظ بعض حقائق توزيعية اقتصادية داخل الدولة الواحدة لها انعكاساتها السياسية المحلية أو الدولية. وربما كانت أهم هذه الحقائق هى أعمها. ففى أغلب الحالات نجد التنمية الزراعية الرئيسية تتركز بحكم المناخ والنقل على السواحل أى على القطاع الساحلى من الدولة، بينما تتركز الثروة المعدنية حين توجد فى الداخل غالباً، فيستقطب النمط الاقتصادى فى نواتين. نواة زراعية ساحلية ونواة معدنية داخلية، وكثيراً ما يفصل بين القطبين فراغ اقتصادى كبير. وتبدو هذه الظاهرة أشد وضوحا فى الدول الكبيرة المساحة: الجزائر والكنغو وأنجولا، «والروديسيتين»، «واتحاد» جنوب إفريقيا، وإلى حد ما نيجيريا.

1- William J. Foltz, From French West Africa to the Mali Federation, Yale u. p., 1965.

ولئن كان الموقع الداخلى العميق للنواة المعدنية يفاقم مشكلة النقل ويجعل الإنتاج أقل اقتصادية، فإن له من الناحية الأخرى فضلا فى منع تطرف المركزية الاقتصادية فى الدولة. بل لولاها لتأخر «فتح» الداخل واستثماره، إذ لا يمكن أن يكون اقتصادياً فيه سوى الإنتاج المعدنى الذى تبرر قيمته الكبرى كل تكاليف، فهو وحده الذى جذب السكك الحديدية والزراعة والصناعة إلى الداخل.

وفى إفريقيا الجنوبية بالذات يترتب على هذا نمط اقتصادى خاص. فإذا كانت الزراعة تبدأ غالباً من الساحل بالمحاصيل الأثقل وزناً، ثم تليها إلى الداخل المحاصيل الثمينة الأقل وزناً، فإن الذى يليها إلى الداخل بعد ذلك إنما هى النواة المعدنية. بل حتى فى هذه النواة المعدنية الدفينة كانت المعادن النفيسة خفيفة الوزن هى دائماً أولى مراحل التعدين، بينما لم يبدأ استخراج المعادن العادية الثقيلة الوزن إلا فى مراحل متأخرة[1].

وهذه المتتالية الثلاثية نجدها سواء ارتقينا من الساحل الشرقى أو الغربى - فنجدها فى وحدات شرق إفريقيا ووسط إفريقيا، ونجدها فى الكونغو وأنجولا، كما نلقاها فى «الاتحاد» من الكاب إلى الترنسفال. وكنتيجة لهذا التوزيع المتعادل بدرجة أو بأخرى ما بين الساحل والداخل نجد أن القطاع الداخلى من أغلب الوحدات فى المثلث الجنوبى لا يقل تنمية وتطورا وثروة عن الساحلى إن

1- Macmillan. p. 154.

لم يفقه حقا. ولعل فى كوكبات المدن بينما تكون تلك القلة من الوحدات الأفضل حظاً هى غالباً نويات ماقد يتحقق من الاتحادات السياسية فى المستقبل. ومع ذلك فلابد أن نضيف أن الفروق فى الثروة الاقتصادية قد تغذى النزعة الإقليمية الضيقة، فأحيانا لاترحب الوحدات السياسية الغنية بالاتحاد حتى لا تتحمل أعباء وحدات فقيرة؛ بينما قد يودى ظهور ثروات غير منظورة فى الوحدات الفقيرة إلى انصرافها عن الوحدة وتمسكها بكيان مستقل حتى لا يشاركها أحد فى رخائها الفجائى الجديد.

ولهذا فإن دور الثروات المعدنية الضخمة التى تكشف عنها الأبحاث كل يوم فى إفريقيا المدارية قد يكرر نفس دور البترول فى إفريقا العربية أو العالم العربى، حيث أخر حركات الوحدة وأضعف إمكانياتها. فهذه الثروات الطارئة قد ترفع من قامة الدول الإفريقية فى الميدان الدولى وتزيد فى وزنها السياسى، ولكنها على الأرجح قد «تجمد» الأنماط السياسية المصطنعة الحالية وتميع إمكانيات التوحيد بينها. ومعنى هذا أن الثروات المعدنية – أكثر بالقطع من الثروات الزراعية – عامل تثبيت للنمط السياسى الراهن، أو بتعبير آخر عامل تثبيت وتأكيد للتفتيت السياسى الحالى. ولعل هذا هو أسوأ الجوانب السياسية للثروة المعدنية.

وعند هذا الحد تتبدى لنا ظاهرة هامة، وهى أن أثر الغنى أو الفقر الاقتصادى على النزوع إلى الاتحاد السياسى يميل إلى أن يأخذ فى أجزاء كثيرة من إفريقيا نمطا جغرافيا معينا ودالا. فالملاحظ، خاصة فى نصف القارة

الشمالى، وبالأخص فى غرب إفريقيا، أن الدول الساحلية أغنى ماديا واقتصادياً وأكثف سكانا وإنتاجا وأكثر تطوراً وتحضراً من الدول الداخلية. وتلك حقيقة ينبغى أن نتوقعها، ليس فقط لأن المطر أوفر على السواحل وأغزر، وإنما كذلك لأن الاستعمار ركز كل جهوده واستثماراته فى السواحل.

ويترتب على ذلك أن الدول الداخلية - إلى جانب مشكلة الخروج الملحة - هى عادة الأفقر موارد وتطوراً والأكثر تخلفاً، بعكس الدول الساحلية الأغنى والأسبق تنمية وتطوراً وتعليما... الخ. والملاحظ مثلا أن الدول الساحلية - باستثناء مناطق الاستعمار السكنى فى وسط المثلث الجنوبى - تمتاز بنسبة أعلى من سكان المدن والمدنية والتقدم الاجتماعى. كذلك فإن هجرات العمل بين أغلب وحدات إفريقيا المدارية شمال خط الاستواء تتجه، برغم تناقضات كثافة السكان، من الدول الداخلية إلى الدول الساحلية. وإذا كانت الحركة مزدوجة متبادلة فى المثلث الجنوبى، فإن الاتجاه السائد بلا شك هو أيضاً من الداخل إلى السواحل.

وفى النتيجة فإن الاتحاد بين دولة داخلية ودولة ساحلية هو اتحاد بين مستوى أوطأ ومستوى أعلى اقتصادياً واجتماعياً، وقد يعنى أن تنتقل من الدولة الداخلية الفقيرة جيوش من الأيدى العاملة اليدوية مقابل حفنات من الموظفين والإداريين والمثقفين من الدولة الساحلية الغنية، بل قد تقدم الأولى - عسكرياً - طبقة الجنود، بينما تحتكر الثانية طبقة الضباط. وهكذا، الكم من الداخل والكيف من الساحل. ويترتب على هذا أن الدول الداخلية الفقيرة أجدر بأن

تكسب من الاتحاد السياسى، وهى من ثم الأشد طلباً له وإلحاحا عليه، بينما قد ترى فيه الدول الساحلية الأغنى خسارة مادية محققة رغم المكاسب الأدبية والسياسية المتمثلة فى القيادة والزعامة الطبيعية للاتحاد، وهى من ثم أكثر تردداً وحذراً إزاء مشاريع الاتحاد. الضخمة الداخلية التى، شذوذا فى القارة، تميز خريطة هذا القطاع من إفريقيا رمزا اختزاليا بليغاً لتلك الحقيقة.

وعلى العكس من هذا حين تتقارب أو تتواقع النواة المعدنية والنواة الزراعية على الساحل، إذ يصبح الداخل أصعب مواصلات وأقل ثروة وإمكانيات وأضعف تنمية. وهذه الصورة واضحة فى معظم وحدات غرب إفريقيا، ولها انعكاساتها السياسية المباشرة. فالنفوذ والسيطرة السياسية هى لقبائل الساحل فى غرب إفريقيا - كما فى غانا مثلا. بينما قبائل الداخل هى القطاع الساخط احتجاجا على تخلفه وفقره الاقتصادى - أحياناً إلى درجة الانفصالية كالأشانتى والشمال فى غانا (نيجيريا إستثناء خاص، ولو أن تركز الثروة البترولية الجديدة فى الاقليم الشرقى قد أعطى مادة وقوة لبعض الاتجاهات الانفصالية الكامنة)

وأخيراً نلاحظ أن الموقع الداخلى للنواة المعدنية قد يتطرف كثيراً فيجنح إلى الحدود، وفى هذه الحالة يمثل جرثومة كامنة لمشاكل سياسية ممكنة ولعل حالة كاتنجا وزامبيا هى المثل البارز: فكل ثروة كاتنجا المعدنية مركزة على الحدود مباشرة مع روديسيا الشمالية (زامبيا) بصورة مثيرة، بينما تتكدس كل مناجم ومصانع زامبيا على حدود كاتنجا. ولما كانت الحدود هنا عشوائية

مفروضة لا منبثقة، فإن الثروة الاقتصادية هنا ليست «صدفة جيولوجية» فقط بل هى «صدفة سياسية» كذلك.

وإلى حد ما نجد بترول الجزائر الجديد يجنح بشدة إلى الحدود الشرقية حتى يكاد يماس حدود ليبيا فى نفط، ولو كانت الحدود مختلفة قليلا لتغير المصير السياسى لهذه الثروة غير المنظورة. ولعل هذا يفسر أيضا لماذا ألمعت تونس إلى تعديل فى حدودها مع الجزائر. وعلى الجانب الآخر نجد مناجم الحديد الضخمة تجنح بشدة نحو الحدود مع المغرب، ولعل هذا يفسر أحد أسباب النزاع الإقليمى الأخير بينهما. وبوجه عام فلا شك أن ظهور أى ثروة معدنية قرب الحدود، فى قارة لا زالت بعض من حدودها بلا تحديد متفق عليه تماما، يمكن أن يثير مشكلات سياسية معقدة. ولعل المثل الواضح هو الحدود بين إثيوبيا والصومال حيث تزخر المنطقة باحتمالات بترولية حاليا[1].

صورة المستقبل

إلى أى حد يمكن أن يظل التوزيع الحالى للأثقال والأجرام الاقتصادية للدول الإفريقية؟ أى الوحدات ينتظر لها وزن ومستقبل اقتصادى أكبر؟

ليس من السهل أن نجرى حصراً «لجغرافية الموارد» فى إفريقيا، وأصعب

1- John Drysdale, Somali Dispute, Lond., 1964, p. 98.

منه جداً أن نحاول التنبؤ بالإمكانيات الكامنة. فتقييم الموارد فى إفريقيا تراوح دائما بين التهويل والتهوين، بين التهليل والتقليل، بين المغالاة فى تقدير الإمكانيات الزراعية، ولكن المعدنية خاصة وبين المبالغة فى تقدير العقبات الطبيعية والبشرية.

ولا شك ابتداء أن الموارد البشرية فى إفريقيا أقل بكثير من مواردها الطبيعية، وأن هذه نقطة الضعف الحقيقية فى «تحليل القوة» فى القارة، وهى التى مكنت أصلاً للاستعمار. وهى تتمثل فى التخلف الحضارى بكل محمولاته ومضاعفاته: عدم كفاية وكفاءة القوة البشرية man-power، أى تفريط السكان فى كثير من الوحدات وانخفاض المستوى الصحى والمعيشى والتكنولوجى فى أكثرها[1]... الخ. على أن الذى لا شك فيه هو أن ضعف الموارد البشرية أقل خطراً من ضعف الموارد الطبيعية. لأن الأول قابل للتغير بعكس الثانى.

ثم لا شك بعد ذلك أن رصيد القارة الطبيعى رصيد زاخر حقا، وأنه لا زال هناك برزخ عريض بين كل من الموارد الكائنة والكامنة، أى أن هناك مجالاً لتطور كبير. فإمكانيات الزراعة برغم كل الصعوبات الطبيعية لم تستنفذ بعد، وهى على وجه اليقين أكبر فى إفريقيا المدارية منها فى إفريقيا دون المدارية. ففى الأولى فرص للتوسع والتنويع سيتجه تحقيقها غالباً وجهة الاقتصاد القومى أى

1- Karl Pelzer, op. cit. pp. 315. 343.

نحو قدر ما من الكفاية الذاتية إن أمكن. غير أنه ينبغى المبالغة فى تقدير هذه الفرص.

ففى مجال التوسع لاشك أن أحسن التربات هو المستغل فعلا، ولا زالت الضوابط الطبيعية معاكسة، كما يدل مشروع الفول السودانى الفاشل فى تنجانيقا. وهناك إمكانيات كثيرة للرى لخلق «واحات» إنتاجية صغيرة على السنغال والكونينى فى أنجولا، والزمبيزى والشيرى فى ملاوى، وروفيجى فى تنجانيقا، وتانا فى كينيا، والعطبرة فى السودان. كما يمكن استصلاح الدالات ومناقع المنجروف كدلتا النيجر.

أما التنويع فضرورى لتوسيع قاعدة الصرح الاقتصادى. وربما كانت جنوب نيجيريا صاحبة أكبر برنامج فى هذا الصدد حيث ينتظر التوسع فى إدخال المطاط، بينما يمكن التوسع فى حاصلات الغابات فى ليبريا والعاج والكمرون وكابندا وشمال أنجولا. ولا شك أن قدراً كبيراً من التنويع معقول من الكفاية الذاتية. وليس من المرجح ما يخشى البعض من أن ينخفض الإنتاج بعد خروج البيض مع الاستقلال[1]، والدليل على هذا تجربة دول غرب إفريقيا.

والخلاصة أن من المؤكد فى العقود القليلة القادمة أن يتوسع الإنتاج الزراعى فى رقعته وفى قاعدته فى أغلب الوحدات الإفريقية بدرجات متفاوتة. كذلك من المؤكد أن الإمكانيات المعدنية ستكون أعظم من الزراعية بوجه عام،

1- Hance et al., p. 497.

وأن التطورات فى توزيع الأثقال المعدنية بين الوحدات السياسية ستكون أكثر ثورية وطفرة - ولو أن الخطوط العريضة الحالية ستظل فى الغالب بحيث يظل محور كاتنجا - البوشفلد هو العمود الفقرى - أى تظل الكنغو «والروديسيتان والاتحاد» فى الصدارة.

وواضح من حيث القوى أن إفريقيا الجنوبية إذا لم تكن قارة الفحم - رغم كوك «الاتحاد» ورانكى - فإنها بالضرورة قارة الكهرباء. إن القارة السوداء قد تكون أفقر القارات بالفحم، ولكنها أغناها بالفحم الأبيض. فالأمطار المدارية الغزيرة التى ساعدت بغطائها النباتى الكثيف على «غلق» القارة طويلا، هى نفسها التى تمنح القارة شبكة نهريه كثيفه. بينما الشلالات العديدة التى طالما سلبت هذه الانهار كثيراً من قيمتها فى «فتح» القارة هى بعينها التى تضاعف من قيمتها فى الكهرباء.

ثم إن القارة إذا لم تكن قارة البترول - رغم بترول الشمال. فإنها بامتياز قارة الخامات الذرية. والقارة بعد هذا هى قارة المعادن «الصغرى» لا «الكبرى» والأولى تشمل الكوبالت والزنك والنحاس والألمنيوم والرصاص والاسبستوس والمعادن النفيسة... الخ، بينما تضم الثانية الحديد والفحم والبترول.

وإذا كان من المرجح أن تزيد صادرات القارة من الخامات المعدنية والبترولية باطراد، فمن المؤكد أيضاً أن قطاعاً متزايداً من الخامات والقوى سيتحول خاصة مع الاستقلال إلى صناعات محلية، فإن التصنيع أصبح النغمة

الدالة على الاستقلال مثلما أصبحت أفران الصلب والحديد العالية بالذات «قلاع» الدولة الوطنية الحديثة. بل إن الإمكانيات الهيدروليكية الهائلة ($\frac{٣}{٨}$ العالم، أو قدر أوربا والأمريكتين واستراليا معاً) ستؤدى بالضرورة وإن عاجلا أو آجلا إلى ثورة صناعية صغرت أو كبرت.

وفى الوقت الحالى لا يستغل من هذة الطاقة إلا قدر قليل جداً لا يزيد فى قوتة عن ١ ٪ من المجموع العالمى ولايزيد استهلاك الطاقة بحسب الفرد فى أغلب الوحدات المدارية عن ٢-٧٪ من معدله العالمى - مع استثناء كينيا «واتحاد وسط إفريقيا» حيث يصل إلى ١١ ٪، ٣٦ ٪ على الترتيب[١]. ولكن الإمكنيات الهيدروليكية لا تتوزع بين وحدات القارة بعدالة فالنطاق الصحراوى الشمالى باستثناء النيل قليل الحظ، ولكنة يجد البديل فى البترول، كما قد يمكن استغلال الطاقة الشمسية فى المستقبل.

أما مستودع القوة الهيدروليكية الهائلة حقاً فهو إفريقيا المدارية خاصة الاستوائية، فهنا نجد أضخم المشاريع الممكنة التى بدأ بعضها : الكونكورى فى غينيا والفولتا فى غانا والسانجا فى الكمرون، والإنجا فى الكنغو، وطانا فى إثيوبيا، وأوين فى أوغندة[٢]، وكاريبا فى روديسيا الجنوبية - هذا عدا السد العالى فى مصر. والكنغو وحدها تحتكر ٢١ ٪ من رصيد الطاقة الهيدروليكية فى العالم،

1- Hance, p, 4

2- B. S. Hoyle, :The Economic Expansion of Jinja, Uganda: Geog. Review, vol. LIII, no. 3, 1963, pp. 377 - 388.

بينما أن هذا المشروع سيعادل ٢٠-٣٣ مرة خزان كاريبا. أى سينتج من الكهرباء ما يعادل كل استهلاك غرب أوربا... ولو نفذت هذة المشاريع فستصبح هذة الدول على عتبة ثورة صناعية حقيقية، بل سيصبح الكنغو الأسفل بالذات من أهم مناطق الصناعة فى العالم، وقد تضطر كثير من شركات أوربا إلى الاستثمار فى إفريقيا خشية المنافسة القاتلة!

ولكن الأرجح أن هذة الإمكانيات الصناعية ستتجة إلى الصناعات الخفيفة التى تعتمد على الكهرباء كالألمنيوم من البوكسيت والالومينا. سواء محلياً أو مستورداً، وكالورق ولب الخشب من الثروة الغابية. أما الصناعات الثقيلة الأساسية كالصلب والحديد فسيكون مجالها محدوداً لقلة الفحم - والفحم الصالح للكوك - والحديد. ولكن هذا لن يعوق التصنيع كثيراً، لا ولا يعنى بالضرورة أن الصناعات المقبلة ستكون «صناعات سياسية»، بل ستكون «صنعات «جغرافية» إلى حد بعيد[1].

والخلاصة أن الاقتصاد القومى فى الوحدات الإفريقية مقبل على دفعة حيوية وعلى تطورات وإعادة تركيب ستترك أثرها بدرجات مختلفة على الكيان والأساس المادى لهذة الدولة الجديدة. وقد يمكن أن نتنبأ بأوزان اقتصادية مضاعفة لوحدات معينة، بين اخرى، مثل الجمهورية العربية، الجزائر، نيجيريا وغانا وغينيا والكونغو .

1- Pierre George, Geog. industrielle du Monde. Coll. Que Saisje?. 1949, p. 101.

الباب الرابع

الدولة والأمة فى إفريقيا

الفصل السابع

مقومات القومية الإفريقية

فى هذا الفصل نحلل العناصر والمقومات - وكذلك المعوقات - الأساسية للقومية فى القارة على مستوى أصولى. ورغم صعوبة تحديد مثل هذه العناصر وتداخلها، فإننا سندخل مباشرة إلى الموضوع بتصنيفه إلى أربعة أركان هى الجنس واللغة، ثم الدين والمجتمع. وفى كل مرة، سيكون سؤالنا الجوهرى هو وقع كل عنصر على الكيان القومى، مشاكله وتعقيداته أو توجيهاته.

الجنس

كثير من الأنثروبولوچيين والكتاب يقسمون القارة إلى إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء المتوسطية وإفريقيا الزنجية. وبعضهم يرسم خطاً حداً فاصلاً بين العالمين، ولكنهم يختلفون فيما بينهم على موقع هذا الخط. ولاشك أن التركيب الجنسى للقارة يستقطب نهائياً فى عنصرين رئيسيين يتبلوران أكثر ما يتبلوران فى أقصى الشمال وفى أقصى الجنوب.

ولكننا نختلف بعد هذا فى الامتداد الإقليمى لهذين العنصرين، فليست الصورة ثنائية متنافرة، بل هى متصّل جنسى continuum كالمقياس المدّرج أو كتحليل الطيف، تكاد تطغى فيه العناصر الوسطى على العناصر الأولية مساحة، بحيث إن جزءاً كبيراً من مساحة القارة تسوده السلالات الثانوية الانتقالية بين

العنصرين الأولين. ولعل هذا من أبرز ملامح الخريطة الجنسية لإفريقيا بصفة خاصة.

ومن الأفكار التى أشاعها الاستعمار عن إفريقيا ثنائية العرب والزنوج المعروفة. ولكن هذه - إن صحت - ثنائية لغوية بقدر ما هى جنسية. وإذا كان ثمة ثنائية جنسية، فهى حقاً ثنائية الحاميين والزنوج (رغم أن الحاميين تعبير لغوى أصلا). فقليلا ما نحن نقدر خطورة ومدى دور العنصر الحامى فى التركيب الجنسى للقارة. فالواقع أن تاريخ إفريقيا الجنسى هو أساساً شركة بين الحاميين والزنوج، أضيف إليهما مساهمة سامية فيما بعد ولكنها تكميلية من قدر تال. فالنصف الشمالى من القارة حامى فى أساسه مثل ما أن النصف الجنوبى زنجى الخلفية.

ولكن تأثير الحاميين تعدى نطاقهم إلى العالم الزنجى. فعلى مدى آلاف من السنين، وعلى تتابع موجات لا عد لها، وبفضل تفوقها الحضارى والحربى كقوة رعاة محاربة، وبحكم تنقلها الدائم فى مجالات شاسعة ذهاباً وإياباً، بعيداً وعميقاً، دمغت العناصر الحامية تكوين العالم الزنجى - المستقر بحكم حرفته الزراعية - بطابع جنسى لا يمحى. وقد كان المجال الأساسى للتأثير الحامى هو الزاوية القائمة السافانية من القارة بمحور عرضى فى الشمال وطولى فى الجنوب، ولكن أيضاً فى أطراف الغابة المدارية فى الشمال وبين معظم بانتو بقية المثلث الجنوبى بدرجة أو بأخرى. وهكذا يمكن القول بأن صميم الغابة الاستوائية بنطاقها المعروف فى غانة وحوض الكنغو هو وحده الذى أفلت من الأثر الحامى.

وقد بلغ الامتزاج الحامى - الزنجى أقصاه فى النطاق الأوسط المحصور بين الصحراء الكبرى والغابة الاستوائية، حتى خلق عالماً جنسياً مختلطاً لاهو من الحاميين النقاة ولا من الزنوج الخلص، كالفور والتبو، وربما أضاف البعض الطوارق. وما أكثر ما يختلف الأنثروبولوچيون فيما بينهم - لذلك - على تصنيف سكان هذا النطاق، فمنهم من يضعهم شمال «خط الزنوج» ومن ينقلهم جنوبه، مما يفقد هذا الخط بعض معناه إن لم يستبدله حقاً بنطاق سميك. وعدا هذا فهناك العناصر الانتقالية التى لا خلاف عليها كأنصاف الحاميين فى منطقة البحيرات والهضاب المحيطة[1].

وبوجه عام، فمن السهل أن نلاحظ أن كل الموجات الجنسية التى دخلت القارة من شرق أو شمال لم تعش فى عزلة عن الكسان السابقين بل امتزجت بهم وتزاوجت. وبحكم القوة العددية كان هذا معناه أن تذوب تلك العناصر القادمة فى جسم القارة الذى كان - كالصين - بحراً عارماً يبتلع كل دخيل. وكثير من الجماعات الحامية «تزنجت» حتى ليصعب تحديد أصولها تحديداً مقنعاً. بل إن كثيراً من القبائل العربية فى سودان النيل ذابت واختفت جنسياً فى دورة الأجيال، ولا يدل على عروبتها اليوم أكثر من اللغة[2].

١- راجع هذا الموضوع:

C, S. Coon Races of Europe, 1939 ; A. C. Haddon, Races of Mankind; C. G. Seligman, Races of Africa, Lond.

2- Westermann, op. cit., p. 271.

والخلاصة أن الحاميين - كعنصر حركيّ للغاية mobile - قد قدموا أخطر وسيلة « لتجنيس » القارة بقدر الإمكان وتقريبها من الوحدة الجنسية نسبياً أو في معنى. وبهذا خلقوا بين إفريقيا البيضاء والسواء إفريقيا السمراء، نطاقا عريضاً قد يزيد عن الأولى مساحة وامتداداً، وإن قل عن الثانية بطبيعة الحال. وبهذا تترى في القارة، كقطاع طولى وفي تتابع يكاد أن يكون متدرجاً، كل درجات اللونين الأساسيين - بكل نسب القهوة واللبن كما عبر أحد الكتاب أو بكل ظلال الطيف كما عبر آخر. ولهذا فليس ثمة لدينا نطاقان بل نطاقات جنسية ثلاثة.

في ضوء هذه الصورة العامة سنقتصر هنا على دراسة مدى التجانس الجنسي - والتنافر - داخل الوحدات السياسية المختلفة. فنجد من هذه الزاوية ثلاثة نطاقات متتالية : نطاق من الدول المتجانسة البيضاء في الشمال، ونطاق من الدول المتنافرة في الوسط، ونطاق من الدول المتجانسة السوداء في الجنوب، ولكل منها خصائصه ومشاكله الجنسية - السياسية.

نطاق الشمال

هذا هو إفريقيا البيضاء بالتحديد الصارم، وهو أقلها مساحة، ولكن ليس أقلها سكاناً بالضرورة. وهو يرادف الدول العربية باستثناء السودان، أي يشمل ٥ دول. ويتألف النطاق من فرشة أساسية متجانسة إلى حد بعيد قوامها حامي

اختلط بالسامى أو الشرقى فى أغلب أجزائه لاسيما فى الشرق. وقد تبادلت أجزاؤه المختلفة الهجرات التاريخية باستمرار، فبعضها تحرك من الشرق واستقر واختلط فى الغرب (بنو هلال وسليم)، وبعضها بدأ من الغرب وذاب فى الشرق (الفاطمية والانتشار الليبى والجزائرى الحديث). وقد ساعدت هذه الحركات المتبادلة على المزيد من التجانس والامتزاج).

والفروق المحلية القليلة بين أجزاء النطاق مصدرها الإضافات الثانوية المحلية التى انصبت فى كل جزء بحسب موقعها وبحسب مصدرها، سواء فى ذلك المؤثرات الشمالية التى كانت أقوى فى المغرب خاصة، أو المؤثرات الجنوبية الزنجية التى كانت أقوى فى مصر بسبب النيل، وكذلك فى ليبيا التى يتعمق ساحلها جنوباً عن أى نقطة أخرى من ساحل القارة الشمالى وحيث يقدر أن الدماء الزنجية تدخل فى تركيب نحو $\frac{1}{3}$ السكان عامة. ولكن هذه الابتعادات الهامشية من شمال أو جنوب لا تمثل إلا أقليات انصهرت أو كادت، وليس لها أثر - دعك من وجود - سياسى يشوب التجانس القومى.

النطاق الأوسط

هو النطاق الانتقالى والجسر الجنسى بين الشمال والجنوب. وهو أكبر مساحة، ولكنه أقل سكانا من النطاق الشمالى. ويغطى هذا النطاق قلب الصحراء وإقليم السفانا، ولكنه يطغى أيضاً على أطراف الغابة فى الجنوب. وهو

بطبيعته الطبوغرافية والنباتية نطاق حركة بشرية. ومن ثم كان معبراً بين الشمال والجنوب وملتقى للبيض وزنوج السفانا. ولا يلتقى الأبيض والأسود على أرضه فى انصهار كيماوى دائماً وعالمياً. وإلا لكان نطاقاً متجانساً فى ذاته، ولكن إلى جانب الخلط الكيماوى هناك مزج ميكانيكى يتجاور فيه الطرفان دون ذوبان، ومن هنا يأتى التنافر الجنسى.

ولايكاد يعرف النطاق رقعة متجانسة فى مجموعها إلا منطقة الصومال حيث يسود عنصر واحد هو الحامى. ولا تكاد تبين المؤثرات الثانوية. وفيما عدا هذا الشذوذ تعانى وحدات هذا النطاق كقاعدة من الازدواج والثنائية الجنسية. وكقاعدة أيضاً يكون الشمال أقرب إلى النطاق الشمالى، والجنوبى أدنى إلى النطاق الزنجى. أما القيم النسبية لكل فتتفاوت محياً بحسب النمط الجغرافى والعمرانى والمواصلات التاريخية.

فالطرف الزنجى لا يتجاوز شريحة ضيقة ضئيلة فى الشمامة فى أقصى الجنوب فى موريتانيا بنسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من مجموع السكان تقريباً (السودان والبيضان). ومن أسف أن السنوات الأخيرة قد شهدت عدداً من المصادمات والمواجهات الدموية بين عنصرى السكان فى موريتانيا. ولكن الشق الزنجى فى تشاد يتقدم كثيراً إلى الشمال فى شكل التبو، لأن البيئة الصحراوية والنباتية فى هذا القطاع كانت أقل صرامة وفقراً منها فى العروض المجاورة. وهو- الجانب الزنجى - إذا كان يتقهقر كثيراً إلى الجنوب فى السودان النيلى إلا أنه يحتل مساحة كبيرة نوعاً لتعمق هذه الوحدة السياسية بعيداً فى الغابة.

وإذا كانت أغلب وحدات هذا النطاق السياسية تقع أساساً فى الصحراء والسفانا فإننا ينبغى أن نضيف إليها تلك الوحدات الهامشية التى تقع أساساً فى الغابة ولكنها تمد رأسها شمالاً فى السفانا، وبذلك تصبح وحدات جنسية متنافرة، وإن كانت السيادة العددية أو المساحية هى للجانب الزنجى أكثر منها للجانب القوقازى.

وهنا سيلاحظ فى هذا النطاق أنه كلما اتسعت رقعة الدولة، خاصة أبعادها من الشمال إلى الجنوب، كلما زادت احتمالات ونسب التنافر الجنسى - والعكس. والمهم أنه فى بعض الحالات لعبت الثنائية الجنسية - أو بالأحرى لعب الاستعمار عليها - دوراً سياسياً وخلق عنصرية داخلية بدرجة أو بأخرى قد لا تزال أشباحها تطارد الدولة الجديدة بعد الاستقلال. ولنبدأ من الشرق.

فى إثيوبيا يسود غطاء حامى مع سامى فى الشرق والشمال ولكن فى الجنوب الغربى خاصة تبرز المؤثرات الزنجية، ولكن دون أن يكون لهذا دور سياسى حتى الآن. أما فى سودان النيل فقد عمق الاستعمار هذه الثنائية عن عمد وتخطيط، وعزل الجنوب الزنجى عن الشمال وصور الوحدة القومية للجنوبيين على أنها أنهار استعمار شمالى، وأوعز بالانفصالية، بل مهد لضم الجنوب إلى مستعمراته فى شرق إفريقيا ولتوجيهها إلى المحيط الهندى بدأ من حوض النيل - ولا زالت آثار هذا الماضى تلقى بظلالها على الوحدة القومية للدولة المستقلة. وتقدر نسبة الزنوج - القوقازيين هنا بنحو ١ : ٣ أو ٣ ملايين من ١٢ مليوناً.

النطاق الجنوبى

هذا أكبر النطاقات الثلاثة مساحة وسكانا. ويحده بالتقريب « خط الزنوج » الذى يبدأ من السنغال حتى أعالى النيل حيث يدور مع أطراف الهضبة الحبشية إلى المحيط[1]. ورغم تباين السلالات الفرعية داخل المجموعة الزنجية السائدة ما بين زنوج السودان أو السفانا فى الشمال، وزنوج الغابة أو الزنوج الخلص فى غرب إفريقيا، والبانتو الخلط فى المثلث الجنوبى من القارة، والبوشمن - الهوتنتوت فى الجنوب الغربى منه، وأخيراً رشاش الأقزام المنبث فى تضاعيف غابات الوسط، فإن هذا لا يمنع أن هناك تجانساً قاعدياً عاما. كذلك لا يمنعه وجود عنصر حامى بعيد المدى وعظيم الانتشار فى كل النطاق. فرغم أن الأثر الحامى يصل إلى قمته فى محورين أساسيين هما محور السفانا العرضى فى الشمال ومحور المرتفعات الشرقية فى الجنوب، ورغم أنه تمدد على طول هذين المحورين جيئة وذهابا فى موجات غازية وراجعة، متواترة ومتكررة، فإن هذا العنصر الحامى أقرب إلى أن يشمل كل النطاق الجنوبى بدرجات متفاوتات، بمعنى أنه عالمى التوزيع محلى الدرجة.

وعلى هذا فيمكن أن نقول بوجه عام إن كل وحدة سياسية فى النطاق الجنوبى من القارة تمتاز بتجانس جنسى عام. ولكن هذا لا يعنى أن ليس ثمة مشاكل سياسية تشوب الوحدة القومية، لأن المشكلة تنتقل عادة من الجنس إلى

1- Seligman, op. cit.

اللغة والحضارة كما سنرى. ومع هذا كله فهناك بعض حالات خاصة من التنافر الجنسى الذى له انعكاسه السياسى، مصدرها إما التنوع الداخلى، وإما العناصر الدخيلة.

فمن التنوع الداخلى تأتى المشكلة السياسية التى عبأها وغذاها الاستعمار فى رواندا – أوروندى قبل التقسيم وهى الصراع بين الأقلية الزنجية – الحامية من العمالقة من الباتوتسى (١٤٪ من السكان) وبين الأغلبية البانتو من الباهوتو (٤٨٪)(١)، وقد أخذ المستعمر حينا جانب الأقلية وحينا جانب الأغلبية بحسب مصلحته حتى يفرق ويسود. ولا زالت المشكلة قائمة فى كل من رواندا وبوروندى بعد التقسيم، وهناك لا جئون من الدولة المشالية فى الجنوبية وهناك تهديد فيما يبدو بأن يغزوا الأولى... الخ. وثمة حالة أخرى برزت أخيراً بقوة فى أوغندة الاتحادية، التى يمر بها «خط البانتو»، حيث تأزمت العلاقات السياسية بين النيلوتيين فى الشمال والبانتو فى الجنوب.

القوميات غير الإفريقية

أما العناصر الدخيلة فتشكل ما يعرف باسم «القوميات غير الإفريقية» والتى كثيراً ما ترتطم بالقومية الإفريقية البازغة بدرجة أو بأخرى، وتأخذ لذلك شكلاً سياسياً واضحاً ومباشراً. وهذه القوميات غير الإفريقية تنقسم على الأساس

1- R. Y. Gildea & Alice Taylor, op. cit., p. 2

الجنسى إلى ثلاثة أنواع : سوداء، آسيوية، بيضاء. ومن الخير لنا أن نفرد جزءاً خاصة لهذه القوميات.

ولعل القوميات السوداء غير الإفريقية هى أكثرها غرابة وإثارة فى إفريقيا السوداء ! وهى فى واقع الأمر تمثل – للأسف – نوعاً من «العنصرية السوداء» ولكنها مشكلة حقيقية فى سير اليون وليبريا. رغم أن الجانب الحضارى هنا قد يفوق الجانب الجنسى البحت فى المشكلة. ففى سيراليون ثنائية الزنوج الخلّص والكريول creole الخلّط. والكريول هم نسل الرقيق المحرر العائد من جميكا وجزر الهند الغربية (المارون Maroons) ومن بريطانيا ونوفاسكوشيا، كما اختلطوا أحياناً مع البيض فى القرن الماضى حين كانت المستعمرة منفى للساقطات البريطانيات. وقد اشتد التناقض وتضاعف بين الخلص فى الداخل والكريول فى الساحل بالفارق الحضارى النسبى. ثم استغل الاستعمار هذا التناقض فجمده فى التفرقة السياسية بين «المستعمرة» الساحلية وبين «المحمية» الداخلية[1].

أما فى ليبريا فيأتى التنافر من وجود اختلافات فى الأصل الجنسى والدرجة الحضارية بين الإفريقيين الأصليين وبين الرقيق الأمريكى المحرر، ولو أن الفروق الجنسية هنا أقل مدى منها فى سير اليونى والثنائية حضارية أكثر منها جنسية. فالليبريون الأمريكيون – ويسميهم الأفريقيون الأصليون

١– عبد العزيز كامل «دراسات في إفريقية المعاصرة». القاهرة ١٩٦٣ ص١٥٥ – ١٦٠.

«الأمريكيين» ا– أكثر تقدماً حضارياً. ولهم تراث تاريخي مختلف عن السكان الأصليين الذين يسميهم المهاجرون الأمريكيون بدورهم «بالأهالي»[1].

وينظر الأمريكيون إلى الإفريقيين على أن مهمتهم هي دفع الضرائب والمساهمة بالغذاء والعمل الرخيص، بينما يعتبر الإفريقيون أن المشكلة هي تقرير المصير على أساس طرد الأمريكيين منها. وهذا الوضع الشاذ يسمى أحياناً في ليبريا بالنظام الاستعماري Colonial system.[2] وقد يمكن أن نعد هذا العنصرية الغربية نوعاً من الحاجز الحضاري أكثر منه نوعاً من الحاجز اللوني.

أما القوميات الآسيوية فنجدها في شاحل شرق إفريقيا خاصة كينيا وتنجانيقا. حيث تخلط الزنوج منذ قرون بالعرب والآسيويين كثيراً. ولكل من هذه العناصر والأجناس مشاكلها السياسية المباشرة. وأهم هذه القوميات الآسيوية هي العرب والإيرانيون والهنود. وإذا كان العرب هنا من أصل قديم يرقى إلى العصور الوسطى الإسلامية، بل وقبلها، فقد غذيت بتيار حديث في القرن الماضي. وهم ينتشرون بأعداد مختلفة في معظم وحدات الساحل الشرقي، ولكن يتركزون أكثر ما يتركزون في زنجبار وساحل كينيا المواجه. حيث أسسوا دولة عربية صغيرة من دول المدن ظلت مستقلة إلى أن خضعت للحماية البريطانية في القرن الماضي.

1- Church. West Africa,

2- Stamp, Africa, p. 294.

أما الإيرانيون – وأغلبهم من منطقة شيراز أصلاً – فأقل أهمية ويكادون يتبعون العرب توزيعاً ويرتبطون بهم وظيفيا. وأما الهنود – سواء من الهند أو اباكستان (أو من جوا سابقا) فيكررون توزيع العرب، ولكنهم يتعدونه إلى الجنوب حتى «اتحاد» جنوب إفريقيا، كما يتعدون العرب عدداً بوجه عام.

هذه الثلاثية الأسيوية لعبت دوراً هاماً فى تطوير حياة واقتصاديات الشقة الساحلية من شرق إفريقيا، حيث كونت بعامة طبقة وسطى بين الأهالى الوطنيين وجاليات الاستعمار واحتكرت وظائف التجارة والخدمات. وبهذه الصفة والقوة الاقتصادية لعبت دوراً سياسياً كبيراً. فحين كان الاستعمار وطيد الأركان فى المنطقة اتخذ منها أداة ووسيطا لتنفيذ سياسته وأهدافه، حتى إذا ما آنس أنه على وشك الخروج اتخذ منها وسيلة لمضاربة الحركات الوطنية ووضعها بذلك وفى خبث واضح وجهاً لوجه إزاءها. وفى كلا الحالين نجح للأسف فى أن يدس إسفينا بين الطرفين.

وقد اتضح هذا فى مراحل التحرير الأخيرة. حيث بدت على السطح تناقضات بينهما أراد الاستعمار بها أن يوهم بوجود تعارض بين الإفريقية والعروبة. ففى كينيا كان الاستعمار قد مهد من قبل بالتفرقة بين «محمية» زنجبار التى تضم الجزيرة والقطاع الجنوبى من شريط الساحل، وبين بقية كينيا «كمستعمرة» تختلف عنها فى الشكل السياسى. وفى مرحلة تقرير مصير كينيا، التى حاول الاستعمار أن يتركها ممزقة إلى أقصى حد ممكن على أساس فيدرالى، نجده يشجع العناصر الآسيوية فى صورة أحزابها المتبلورة على المطالبة بالانفصال

عن كينيا المستقلة لإنشاء دولة مستقلة جديدة تجمع بين الأساس القومي والديني، دولة إسلامية دعوها «مافانبا» تكون ممبسة لها عاصمة - مع العلم بأن هذه الأخيرة هي المنفذ الرئيسي لكينيا.

والواقع أن الاستعمار في استغلاله لتباين القوميات وتشجيعه لهذه الحركة الانفصالية إنما كان يعمل للاحتفاظ بقاعدته الحربية البحرية في ممبسة أيضاً . وقد عرض الوطنيون إذ ذاك الحكم الذاتي لمحمية زنجبار داخل إطار كينيا المستقلة كحل وسط. ولكن الحوادث لم تلبث أن أخذت منعطفاً حاداً حين قام انقلاب في جزيرة زنجبار أنهى الحكم العربي بعد قرون، وانتهى باتحادها فيدراليا مع تنجانيقا المواجهة، وليس مع كينيا التي كانت تربط بها سياسياً دون أن تواجهها جغرافياً، تحت اسم تانزانيا. وهكذا اصطدمت - كما يرى البعض - القوميات الآسيوية في المنطقة بالقومية الإفريقية.

وأما بالنسبة للهنود، وهم يمثلون نفوذ الهند السياسي الكبير على القومية الإفريقية، فإن البعض يخشى أن سلوكهم وروحهم التجارية النفعية في المنطقة قد يعطي صورة مشوهة للإفريقيين عن الهند[1]. ويختلف الهنود هنا عن العرب في أنهم أكثر انغلاقاً وتباعداً عن المجتمع الإفريقي، وأقل قابلية للذوبان والانصهار فيه[2]. وفي اعتقادنا أنه كان لابد من قيام بعض صعوبات وتسويات مع هذه القوميات الآسيوية عند التحرير، ولكننا نرى أن تصوير هذا بأنه صدام أو

1- Kimble, Tropical Africa, vol., p. 286.

2- Westermann, The African Today & Tomorrow, p. 309.

مواجهة بين القومية الإفريقية وبين القوميات العربية أو الهندية هو أبعد ما يكون عن الصحة، وليس إلا محاولة تروج لها الدعاية الاستعمارية للإيقاع بينها جميعاً.

تبقى أخيراً «القوميات البيضاء» كما يسمى الاستعمار جالياته الدخيلة فى جنوب إفريقيا وروديسيا (الجنوبية) خاصة، أو فى مناطق الاستعمار السكنى الكبرى القديمة عامة. ولا يتبدى دور الجنس فى السياسة فى إفريقيا كما يتبدى فى هذه «القوميات» المزعومة. ولئن كانت كلمة القوميات السوداء تبدو من المتناقضات الغريبة فى إفريقيا السوداء، فإن القوميات البيضاء أجدر بأن تثير المزيد من الغرابة، لأنها دخيلة مستوردة، وتتنافر تماماً مع القومية القاعدية الأصلية.

فإذا كانت جنوب إفريقيا معقلاً للقومية البيضاء، فقد أصبحت معتقلاً رهيباً للقومية السوداء. فالبيض هنارغم أنهم لا يمثلون إلا نحو خمس السكان يفرضون وجودهم بالإرهاب والقوة، ولا يحمون هذا الوجود إلا بأقصى وأقصى أنواع التفرقة العنصرية التى تقوم على سياسة الباسكاب Baskap أى السيادة البيضاء للجنس السيد Herrenvolk [1].

ويمكن أن نلخص ونشخص هذه السياسة فى أنها تجمع بين رق الرومان وعنصرية النازى. فهى لا ترى فى الأهالى الأصليين إلا «بخاراً للآلة الاقتصادية البيضاء» بمثل ما كان يرى العالم الرومانى فى عبيد الإمبراطورية، وكما كانت

1- Sithole, p. 34.

النازية تتصايح بالخطر السلافى. فإن جنوب إفريقيا تلوح بالخطر الأسود !.

وهذه النظرية الاستعلائية العنصرية تترنح فى تطبيقها بين الاتجاه إلى الفصل الاجتماعى بين الأبيض والأسود (exclusive, segregation) وبين ضرورة الجمع الجغرافى بينهما (inclusive integration).[1] وحتى حوالى الحرب الثانية تقريباً كان اللفظ المستعمل فى وصف هذه العنصرية هو segregation، ولكن منذ ذلك الحين خفف، هذا الشكل إلى كلمة apartheid.

وكما كان هناك مفهومان للفصل segregation هما الفصل الرأسى perpendicular والفصل الأفقى horizontal [2]، فكذلك ظهر للأبارتيد مفهومان مشابهان: مفهوم اجتماعى community apartheid وفيه لاينفصل الجنسان مكانيا، و لكن يكون البيض زبد المجتمع و السود زبده. أما المفهوم الثانى فهو الأبارتيد الجغرافية منفصلة.[3] و ليست سياسة «البنتوستانات» التى ظهرت أخيراً والتى هى بصورة أو بأخرى امتداد لسياسة «المعازل» القديمة، ليست إلاصورة خرقاء مستحيلة من هذا الفصل الجغرافى، و نقول مستحيلة لان السود هم القوة العاملة و أساس الطاقة الإنتاجية التى يعيش البيض عالة عليها[4].

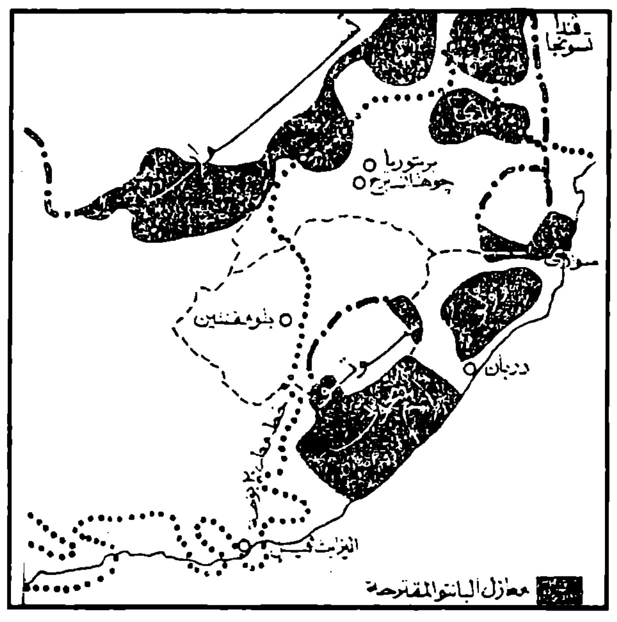
1- Id., p. 36.

2- Macmillan, p. 319.

3- Mustoe, p. 93.

4- Westermann, p. 298.

و سيلاحظ أن مشروع البانتوستان[١] كمارسمه خريطة الاستعمارالابيض لايجمع الافرقين فى كتلة واحدة بل يمزقهم تمزيقاً عامداً ليفرق بينهم من ناحية، ومن ناحية أخرى يحصر تلك الجزر فى الهوامش الأفقر من الدولة سواء ساحلية مطيرة أو داخلية جافة. وأخيراً سيرى أن المجموع يرسم «هلالاً أسود» يحف «بالهلال الخصيب» الأبيض الذى يتبع محور المرتفعات[٢].



شكل ١٥ - مشروع البانتوستان فى جنوب إفريقيا

١- عبد العزيز كامل «مشروع تقسيم اتحاد جنوب إفريقية (بانتوستان)».

المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦١. ص ١٢ - ١٩.

2- William Lewis, Islam & Nationalish in Africa. in T. Kerekes' p. 65.

والشيء الجديد بالملاحظة جغرافياً هو أن سياسة البانتوستانات ليست إلا تكبيراً وتضخيماً شديداً على المستوى الإقليمي لصورة الفصل والعزل السكني داخل المدن بين الأجناس المختلفة في أحياء مختلفة. والاثنان ليسا إلا مظهرين على مستويات مساحية متفاوتة من سياسة «المعازل» القديمة. والكل في النهاية يهدف به الاستعمار الأبيض كما يزعم إلى فرض نوع من «التعايش السلمي» على الوطنيين. إلا أن هؤلاء يرون في العزل الإقليمي بالذات في صورة البانتوستانات محاولة تخريبية سياسية لتجميد مستواهم الحضاري وتخلفهم عن التطور حتى تشل قوى التحرير بينهم. ولهذا يأخذ الكفاح ضده شكلاً سياسياً لا اجتماعياً، وصورة عنيفه غير سلبية.

وقد وصل الصدام بين الأجناس هنا إلى منتهاه المنطقي، فأصبح دموياً إبادياً، وأصبحت «القومية البيضاء» لا تفهم إلا في حدود تحويل جنوب إفريقيا إلى سجن أو معسكر اعتقال ضخم للقومية السوداء. ولكن هذا الاضطراب الداخلي والانفصال الشبكي لم يعد وحده كل ما يتعرض له «الاتحاد» فقد عرضته سياسة الحاجز اللوني أيضاً إلى ضغوط خارجية خطيرة، حتى اضطر إلى الانسحاب من الكومنولث أولاً ثم تهددته العزلة السياسية والاقتصادية عن العالم كله ثانياً.

ولهذا جميعا لا يصح أن تسمى الأقليات البيضاء في جنوب إفريقيا بقومية في أي معنى، وأسخف من ذلك أيضاً الزعم بأن البيض في جنوب إفريقيا قد خلقوا «أولى القوميات الإفريقية» في تاريخ عصرنا الحديث. كما قال

هارولد ماكميلان، لا لأن هذا يتجاهل التاريخ الألفى للقوميات العربية فى شمال القارة فحسب، وإنما لأنها قومية إفريقية بالموقع فقط فى حين أنها غير إفريقية كقومية – إن لم تكن بالتأكيد ضد رفيقية بصورة مباشرة. إنها باختصار قومية أوربية فى افريقيا أو بالأحرى بالرغم من إفريقيا.

أما فى وسط أفريقيا فالموقف مختلف كثيراً. فتاريخ الأقلية البيضاء هنا أحدث منه فى «اتحاد» جنوب إفريقيا بكثير. وعددها المطلق والنسبى أضعف وأضعف. والقومية البيضاء لم تأخذ هنا شكل الدولة بالمعنى المفهوم إلا منذ ١٩٥٣حين أنشىء اتحاد وسط إفريقيا الفاشل. وقد حاول أن يتخذ من سياسة «المشاركة» قناعاً لمبدأ رودس القديم الذى ولد هنا وهو "Equal rights for all civilized men "[1].

وفى الحقيقة لا تعد القومية البيضاء هنا إلا امتداداً لها فى اتحاد جنوب إفريقيا وجزءاً من الإمبراطورية البيضاء التى تخيلها سمطس من الكاب حتى كينيا. وبانهيار اتحاد روديسيا ونياسالند واستقلال وحدتين منه، لم يعد للقومية البيضاء مفهوم إلا فى روديسيا (الجنوبية)، وأصبحت أكثر من أى وقت مضى مجرد قاعدة أمامية outpost «للقومية» البيضاء فى جنوب إفريقيا. وهى بحكم قوتها العددية والنسبية محتومة المصير فى القريب العاجل، وأكبر الظن أنها بعد أن تنهار فى روديسيا (الجنوبية) ستتراجع إلى جنوب إفريقيا حيث تمتصها

1- Sithole, p. 122.

وتبتلعها القومية البيضاء الكبرى إلى أن تحين نهاية هذه بدورها فى مرحلة تالية.

اللغــة

عند غالبية الكتاب أن اللغة ليست بُعداً أساسياً للقومية فحسب، وإنما هى أيضاً مقياس ومعيار لها دقيق. فأين تقع الدولة الإفريقية على هذا المقياس؟ من أسف أنه لابد أن نقـرر أن اللغـة قـد تكون نقطة الضـعف الكبـرى فى بناء القومية فى الجزء الأكبر من إفريقيا. وذلك أن القارة فى مجموعها تضم عديداً لا حصـر له من اللغات واللهـجات. فـهى فى بعض التـقـديرات ٧٠٠ لغة – آخرون يقـولون ٨٥٠ – بينمـا يرتفع بهـا البـعض إلى عـلامة الألف ! وأياً كـان الرقم الدقيق، فهذا فى جملته يعنى أن إفريقيـا وحدها تضم نحو نصف لغات العالم قاطبة !

ولو أننا نسبنا هذا إلى عـدد السكان فى القـارة لكان متـوسط قـوة اللغـة الواحدة فى إفريقيا لايزيد عن ربع المليون ! وهذا وحـده كـفيل بأن يضع عقبـة خطيـرة فى سبيل تبلور القـوميـة وتماسك الدولة وترابط القـارة. لكن لما كـان هناك– لحسن الحظ – لغات واسعة الانتـشـار عالية القـوة كالعربية، فإن هناك بالضرورة – ولسوء الحظ هذه المرة – لغات تقل كثيراً جداً عن ذلك المتوسط النظرى القزمى... اللغة إذن تحد خطير وجدّى للقومية الإفريقـيـة، لأنها عنصر مفتت تفتيتاً ذرياً إلى درجة اليأس.،ويمكن أن نقـسم القارة من هذه الناحية إلى

منطقتين واضحتين بما فيه الكفاية : إفريقيا العربية، وإفريقيا غير العربية.

إفريقيا العربية

هنا فى هذا النطاق لا نجد فى كل وحدة سياسة لغة قومية موحدة متجانسة، وإنما نجد نفس اللغة مشتركة بين كل وحدات النطاق. وتجمع إفريقيا العربية ٦٥ مليوناً على الاقل أى أكثر من $\frac{١}{٤}$ سكان القارة تحتل نحو $\frac{١}{٣}$ مساحتها فى نطاق واحد أساساً. ويمكن ببساطة أن نقول إن العربية هى اللغة الوحيدة فى إفريقيا – بمعنى الغة الراقية المتطورة الحية حقاً. كما يمكن أن نعدها الآن بعد توطنها الطويل ورغم الاصل والنشأة لغة «إفريقية» أكثر مما هى آسيوية، وذلك بحكم الوزن الحالى. فثلثا العرب اليوم يتوزعون فى إفريقيا مقابل الثلث فى آسيا، كما أن نسبة العربية إلى سكان إفريقيا أعلى بكثير من نسبتها فى آسيا إلى سكان تلك القارة. وبديهى أن هذة الوحدة اللغوية هى نواة وقلب فكرة الوحدة العربية السياسية، والقوة الجاذبة المركزية بين العرب. وهنا يبدو مثيرا كيف أن هذه اللغة قدتحدد فعل القوى الطاردة المركزية ممثلة فى المسافة التاريخية الكبيرة والمسافات الجغرافية المترامية. والسبب هو بلاشك القرآن، هو الذى يمثل «أسمنت» اللغة العربية ومادة لاحمة تجعل من اللغة العربية والدين الإسلامى نوعاً من المجمعات الحضارية المركبة Conglomerate النادرة الوجود.

ومن المرجح أنة لولا هذا لا تبعدت الهجات المحلية بطريق التطور

والانشقاق الإقليمى عن اللغة الام إلى لغات مختلفة. كما حدث من قبل للاتينية على الجانب الآخر من البحر، لاسيما أن التقطع العمرانى للعالم العربى الإفريقى بواسطة الصحراء إلى جزر سكانية متباعدة لا يختلف عملياً عن - بل يكاد يناظر - تمزق العالم اللاتينى بواسطة البحر إلى أشباه جزر منفصلة.

ويأخذ العالم العربى الإفريقى فى الذهن عادة شكل زاوية قائمة تواكب ساحل البحر المتوسط وساحل البحر الأحمر. ولكنه فى الحقيقة أدنى فى هيئته الجغرافية إلى ميزان فيه الكفة اليمنى قليلاً أو كثيراً . فنحن ننسى عادة أن موريتانيا هى نظير جغرافى مصغر للسودان على الجانب الآخر من العالم العربى الإفريقى، وأن بينهما باستثناء النهر أوجه شبه فذة.

فموريتانيا بالنسبة لمراكش (المغرب) هى كالسودان بالنسبة لمصر. وكما ينتهى السودان العربى عند بحر العرب تصل موريتانيا إلى نهر السنغال، ولا تعدم بذلك شريحة - أضيق طبعاً - من السفانا فى أقصى الجنوب. وكما يخرج الجنوب النيلوتى فى السودان عن نطاق العربية يتكلم نحو ٢٠٪ من سكان موريتانيا لغات غير عربية كالتكرور والولوف فى أقصى الجنوب.

وكما كانت مصر (الواحة الصحراوية) هى القاعدة البشرية التى بدأ منها تعريب السودان، كانت مراكش (الواحة الساحلية المتوسطية) هى القاعدة البشرية «للمرابطين» فى إسلام وتعريب موريتانيا حتى السنغال.

ولنذكر أن كلمة السنغال هى تحريف فرنسى لاسم الصفة من صنهاجة،

وهى من كبرى القبائل البربرية المستعربة فى العصور الوسطى التى شاركت فى الزحف جنوباً. بل إن تسمية السودان فى حوض النيل تكرر تسمية مماثلة فى الغرب. حيث لازال السكان ما بين «بيضان وسودان» بحسب الأصل.

والواقع أن كلا من مصر ومراكش يتناظر فى موقع الركن والزاوية. ومن ثم فى دور المحط وقاعدة الاحتشاد والتوزيع، ولهذا كان لكل منهما توجيه جغرافى مزدوج عبر التاريخ : مصر شمالاً إلى الشام فى آسيا وجنوباً إلى السودان وشرق إفريقيا، ومراكش شمالاً إلى إسبانيا فى أوربا وجنوباً إلى «شنقيط» وغرب إفريقيا. وكما حاول الاستعمار البريطانى فصل السودان عن مصر وتوجيهه جنوباً إلى أوغنده وشرق إفريقيا، عمل الاستعمار الفرنسى على فصل موريتانيا عن مراكش وتوجيهها جنوباً إلى السنغال وإفريقيا الفرنسية الغربية. وعلى هذا الأساس تطالب المغرب اليوم بموريتانيا العربية. وعلى هذا الأساس أيضاً فإن دول إفريقيا العربية ليست ستا بل سبع.

ورغم هذا التناظر القوى فهناك اختلافان بين دور كل من مصر ومراكش فى السودان. ففى الشرق توقف المد العربى عند بحر العرب نهائياً، بينما تعدى المرابطون السنغال إلى الغابة جنوباً حيث نشروا الإسلام فى مساحات كبيرة. وثانياً تأخر المد الشمالى فى حوض النيل نسبياً، فبعد الدفعة الإسلامية الأولى فى العصور الوسطى توقف، ولم يستأنف النشاط إلا فى القرن ١٩ ، بينما ظل المد المغربى طوال العصور الوسطى والحديثة بلا انقطاع. وتعليل هذا عاملان: أولا: أن عنصر الحركة Mobility من مصر الزراعية المستقرة الكثيفة

كان تقليدياً أضعف منه من مراكش النصف رعوية الجبلية الواسعة، حيث كانت الحركة والارتياد أشد وأبعد مدى.

ثانياً : «إقليم السد»، فالنيل الذى كان ينبغى منطقياً أن يكون طريقاً متصلاً إلى قلب إفريقيا لا نظير له فى السودان الغربى، لا يلبث أن يتحول – لنفس الأسباب الذى جعلته شرياناً هائلا – إلى حاجز مصمت هو السد. فهذا هو الذى عطل الزحف المصرى العربى، بعد أن كان قد اكتسح شمال السودان حتى الغزال بسرعة، فوقف أمامه لقرون لا يستطيع اقتحامه، ولما أستطاع اخيراً فى القرن ١٩ أن يفكر فى ذلك لجأ بكل بساطة وبكل مغزى إلى الدوران حوله وتخطيه إلى ساحل البحر الأحمر فى إرتريا والصومال. ولكنه لم يكن قد بدأ بالكاد حتى ظهر « سد » جديد هو الاستعمار البريطانى فارتد إلى الأبد[١].

وإذا كانت إفريقيا العربية وحدة لغوية متجانسة، فليس معنى هذا أنها تخلو تماماً من الأقليات اللغوية. إلا أنه لا يعنى أيضاً ذلك التخريج الفاسد السقيم الذى يزعم أن العربية بذلك ليست لغة قومية وإنما لغة مشتركة فى العالم العربى Lingua franca ولكن كما فى كل منطقة حضارية culture area، نجد أن هذه الأقليات ضئيلة عددياً وهامشية توزيعاً وفقيرة بيئياً. والمهم من وجهة الجغرافيا السياسية أن معظم الأقليات فى إفريقيا العربية تتركز على الأطراف والحدود السياسية. فمعظم هذه الأقليات تمثل فلول الصراع اللغوى وبقايا التطور المتحجرة.

(1) Hoskins, Middle East, pp. 79 ff.

والبربرية مثل واضح فى المغرب. فهى كاللغة الكلتية فى بريطانيا حين تراجعت أمام الإنجليزية[1]، تقهقرت أمام زحف العربية ولجأت إلى مناطق الطرد البشرى الهامشى فانزوت إما فى السواحل والجزر الساحلية المنعزلة. كما فى تونس (جربة)، أو فى الواحات الصحراوية المنعزلة كسيوة والجغبوب، أو فى القلاع الجبلية المرتفعة - وهى ليست إلا أطرافاً وهوامش رأسيا - كالقبائل وأوراس وأطلس الكبير. وترتفع نسبة البربرية كلما اتجهنا غرباً - أى كلما بعدنا عن مصدر العربية الزاحفة - من ٢٪ فى تونس إلى ٣٠٪ فى الجزائر إلى ٤٠٪ فى المغرب[2]. وبهذا لا يقل عدد المتكلمين بالبربرية عن ٧ ملايين نسمة فى المغرب العربى كله. ولا شك أن هذه أخطر أقلية فى أى جزء من إفريقيا العربية.

وقد لعب الاستعمار دوراً خطيراً فى استغلال هذا التباين اللغوى ليمزق الوحدة القومية، فحاول إحياء «قومية بربرية» يضارب بها التوجيه العربى للمغرب. ولكن الواقع أن التعريب عملية مستمرة دائماً حتى اللحظة، وإحدى مراحلها ثنائية اللغة التى تميز معظم البربر bi-lingual، فمعظمهم يتكلم العربية إلى جانب البربرية تمهيداً لهجر البربرية.

وانتصار العربية فى هذا الصراع اللغوى مؤكد لا للتفوق السياسى وحده، ولكن لأن البربرية لغة متخلفة لا تصلح للحياة الحديثة، وهى وإن كانت إحدى

1- N. Barbour, p. 2.

2- A. Bernard, Afrique du Nord, Géog. Universelle.

اللغات الأربع المكتوبة فى كل إفريقيا – التاماشك ,TamachekTamahagg– إلا أنها كانت بدائية شكلا كما هى موضوعا. ومع الصراع المشترك ضد الاستعمار، ومع الاستقلال، ومع وسائل الاتصال الحديثة المكانية واللامكانية، ستزداد خطى هذه اللغة سرعة نحو الاندثار.

وعدا البربرية، فإن على حدود المغرب أقليات لغوية أخرى كالطوارق – لغة تفيناغ Tifinagh – بضع عشرات من آلاف على حدود الجزائر الجنوبية وليبيا الجنوبية[1]، كما تقوم جماعات من التبو على حدود ليبيا الجنوبية أيضاً. وعلى الحدود بين مصر والسودان جزيرة لغوية منقرضة هى النوبية التى يمارس أصحابها أيضاً ازدواج اللغة. وهناك البجا كذلك. والكتلة الأقلية الأخرى الرئيسية فى إفريقيا العربية هى جنوب السودان حيث تتعدد لغات القبائل النيلوتية الزنجية.

وكما تنقّط هذه الأقليات جسم النطاق العربى فإن للعربية بعض امتدادات خارج نطاقها بحيث تكاد تحدد ما يمكن أن يوصف بمنطقة «ظل العرب» حيث يحتمل أن تلعب العربية دوراً أو آخر فى المستقبل اللغوى للدول الإفريقية الناشئة. ففى معظم هوامش العالم العربى مع غرب إفريقيا تعرف العربية كلغة الدين والتعليم الدينى. كما توجد جاليات عربية إما قديمة من المغرب وإما حديثة من الشام، وكلها بؤر أو نويات لتمديد العربية. ولكن أكبر وجود للعربية

1- N. Barbour, pp. 258, 265.

خارج العالم العربى هو فى القرن الإفريقى عامة. ففى إرتريا تنتشر العربية بنسبة مذكورة. وهى ليست مجهولة تماماً فى بعض جهات إثيوبيا ولكنها أكثر ما تكون شيوعاً فى الصومال.

إفريقيا غير العربية

على العكس من إفريقيا العربية، لا توجد هنا دولة واحدة موحدة لغوياً ربما باستثناء الصومال. الدولة هنا – أصغر دولة – هى تقليدياً متحف لغوى أو بابل إفريقية – دولة متعددة اللغات polyglot كإمبراطورية النمسا والمجر المثل التقليدى القديم فى أوربا. ويقدر أن هنا مالا يقل عن ٧٠٠ لغة مختلفة، قوة أغلبها لا تزيد عن بضعة الاف، وأقلها ما يتعدى المليون. أى أنها أساساً لغات قبلية أو لغات مجموعات قبلية على الأكثر. وفى السفانا حيث الحركة أسهل يزيد حجم المجموعات اللغوية بوجه عام جداً عنها فى الغابة المغلقة.

فعلى سبيل المثال، هناك قلة معدودة من اللغات الإفريقية يتكلمها عدد من الناس أكبر من بعض لغات أوربا نفسها. فالسواحيلية يمكن بحق وجدارة أن تعد من بين لغات العالم الهامة. يلى هذا طبقة من اللغات «المليونية» التى تزيد قوتها عن المليون أو بضعة الملايين، فهى لغات شعوب أكثر منها لغات قبائل. مثال ذلك الحوصا، الأيبو، اليوروبا، الموسى، الماندينجو، اللوبا، الجاندا، الجالا، الأمهرية. وفى أسفل السلم تأتى اللغات القبلية البحتة التى لا يضم كل منها أكثر من بضعة آلاف قد تنمو مع نمو السكان الطبيعى إلى المليون أو أكثر

ولكن تظل قبلية. من هذه النيجرية، النيجرينية، اللور، الكيكويو، الأنكولوى، السوكوما، البمبا، التونجا، الرواندا، التسوانا، الاكسوزا، الزولو، الكونجو، الزاندى، الدرالا، التيف، النوبى، الإيفى، الأكان، المندى، ألولوف... الخ [1].

وتختلف الوحدات الإفريقية فى مدى التمزق والتفتيت اللغوى. ففى الكنغو ٤ لغات رئيسية، هى Kiswahili أو Kingwana فى الشرق، Tshilu-ba فى الجنوب، واللينجالا Lingala على طول نهر الكنغو، kikongo فى الكنغو الأسفل. وفى نيجيريا ٣ لغات كبرى هى الحوصا والأيبو واليوروبا، هذا عدا نحو ٤٥ لغة صغرى أخرى. وفى «اتحاد» جنوب إفريقيا ٥ لغات رئيسية بين ٩ ملايين نسمة، ولكن هذا لا يشمل اللغات الثانوية. هذا بينما أن فى تنجانيقا وحدها أكثر من ١٠٠ لغة ولهجة بين ٩ ملايين نسمة. وفى وحدات شرق إفريقيا الثلاث نحو ٢٠٠ لغة ولهجة قبلية بين ٢٠ مليون نسمة. وفى ليبريا ٢٠ لغة وطنية بين ١,٢٥ مليون نسمة[2]، يقابلها ٢٦ فى سير اليونى. كذلك تضم إثيوبيا نحو ٤٠ لغة، ولا يقل نصيب السودان عن ٣٠ تقريباً. ويذكر أحد المصادر أن فى السنغال وحدها ١٢٠ لهجة مختلفة[3]، كما يعطى آخر لنيجيريا ٢٤٨ لغة !

1- Westermann, The African Today & Tomorrow, p. 257.

2- Statesman's Year-Book; Kimble, p. 300; Sithole, p. 63.

3- Francis J. Schadegg, loc. p. 453.

يضاف بعد هذا أن أغلب هذه اللغات واللهجات هى - بلا تحفظ أو مواربة - لغات بدائية منحطة لا تكاد تصلح لشىء . وليس فيها مكتوب إلا لغتين اثنتين، الأمهرية فى إثيوبيا والڤاى Vai فى ليبريا. ومعنى هذا فى الحقيقة أن إفريقيا غير العربية فى مرحلة ما قبل الكتابة pre - litẽrate.

من هنا كانت لغة القوى المستعمرة - رغم ما فى ذلك من سخرية - هى اللغة المشتركة Lingua franca ووسيلة الاتصال بين الوطنيين. ويتعدى الأمر السخرية إلى حد السخف حين تتعايش فى الدولة الواحدة لغتان أجنبيتان أو أكثر، كما فى الكمرون. حيث شاءت ظروف الضم السياسى ما بين قطاع فرنسى وقطاع إنجليزى أن تزدوج اللغة المستعارة المشتركة... وفيما عدا هذا، فكثيراً ما كانت هذه تحرف مثل Nigger English فى غرب إفريقيا، Pidgin English فى جنوب إفريقيا... الخ.

ولقد ظهرت كذلك بعض لغات مشتركة خلاسية فى بعض الحالات تعتمد على أساس وطنى معطعم باقتباسات أجنبية كالسواحيلية فى زنجبار حيث تفهم فى معظم أجزاء تنجانيقا وتمتد إلى شرق الكنغو فى صورة لغة Kiswa-hili. هذا وقد تبنت تانزانيا السواحيلية كلغة الدولة الرسمية الجديدة. وفى جنوب إفريقيا تخلقت لغة خلاسية مشتركة أخرى هى ما يسمى Kitchen Kafir وهى مبسطة عن لغة الزولو، ومن اللغات الإفريقية المشتركة أيضاً، والتى يقال إن وجود الاستعمار ساعد على انتشارها، لغة المالينكى فى منطقة

الماندينجو، ثم اللنجانا، وإلى حد ما لغة الحوصا (الهوسا)[1].

وثمة نقطة بالغة الأهمية. فشد ما بولغ فى تصوير تعدد وتفتت اللغات فى إفريقيا المدارية. ولكن الحقيقة الموضوعية هى أن كثيراً جداً مما يسمى - بغير دقة - لغة هو مجرد لهجة من لغة، ولم يباعد نسبياً بين تلك اللهجات إلا العزلة الجغرافية والبشرية الطويلة الأمد. ولكن لهذا ما يمثاله فى أوربا ذاتها. ولهذا فإن عدد اللغات بالمعنى الصحيح فى إفريقيا السوداء أقل مما يبدو على السطح. ومما له دلالته ومغزاة فى هذا الصدد سهولة وسرعة انتشار اللغات المشتركة فى أجزاء من القارة كثيرة. فهى ما انتشرت هكذا إلا لتقارب أسى فى لهجات تلك المناطق. والسواحيلية والمالينكى واللينجالا خير أمثلة، بينما أن الحوصا كانت أقل شيوعاً. لأن جذورها تختلف كثيراً عما حولها[2].

ولكن رغم هذا جميعاً تظل الحقيقة قائمة وهى أننا اليوم إزاء «دول بلا لغات» فى معظم هذا النطاق من القارة. من هنا المشكلة الحرجة التى تواجهها هذه الدول الآن، فهى لا تستطيع العودة إلى لغة وطنية عاجزة، وإن كان البعض لا يرى مانعاً من أن تتحول إلى لغة مكتوبة، ولا تود أن تحتفظ بوصمة اللغة الاستعمارية. وكحل وسط يحاول بعضها أن يحتفظ بلغة وطنية ويستعير لها الشكل الأجنبى - ولكن حتى هذا ليس أمراً سهلا. فغالبا لا تصلح الأولى أساساً فى أى شكل، بينما يتأرجح الثانى بين الشكل اللاتينى فى أغلب

1- Westermann, p. 250.

1- Ibid., pp. 249 - 258.

الحالات، والشكل العربى فى بعض الحالات باعتبار العربية لغة «إفريقية، لا استعمارية».

والواقع أن فى إفريقيا الإسلامية غير العربية فرصة اليوم لدفعة كبرى للعربية. فمن قبل قررت بعض دول غرب إفريقيا تدريس العربية فى مدارسها. إما الابتدائية أو الثانوية مثل غينيا والسنغال، بينما فى الصومال تدور مناقشة حادة حول استعارة الشكل العربى للكتابة الصومالية بعد فشل تجربة «العثمانية» من ناحية وعدم قبول الشكل اللاتينى من حيث المبدأ من جهة أخرى.

الدين

سنتخذ من الإسلام هنا محوراً لدراستنا، على أساس أن الأديان الأخرى لا زالت ثانوية بالنسبة، ولكن هذه لن نغفلها بل سنعرض لها فى مجال المقارنة مع الإسلام. وعن رسالة النور فى القارة المظلمة تضم المكتبة، عربية وغير عربية، ثروة ضخمة على أقل تقدير. ولكن لا نحسبنا نغالى إذا قلنا إن الغالبية العظمى من هذا التراث تنصرف أساساً إلى الجوانب التاريخية والاجتماعية فى الإسلام. أما نصيب النواحى السياسية فظل باهت ينزوى فى الهوامش، أو إشارات مقتضبة عابرة. أما فيما كتبه الاستعمار بالذات فى هذا الموضوع فلا يمكن أن تنتظر سوى تحيزات إن لم يكن تخرصات ما تنطق إلا عن الهوى.

وفى هذا الوقت الذى أخذت فيه القارة الطافرة تتواثب وتتفجر بالثورة السياسية، والذى تصبح فيه الأديان بالضرورة عاملا سياسيا له خطره ووزنه، تتلفت عبثاً بحثاً عن صورة مكتملة ومنصفة للإسلام فى إفريقيا كقوة سياسية. ما وضع الإسلام سياسيا فى دول القارة الجديدة؟ كيف تتفاعل موجة الدين الزاحفة مع مد القومية الكاسح؟ ماهو دور الإسلام الجيوبولتيكى فى «قارة المستقبل»؟ هل سيغطى الإسلام القارة من القاهرة إلى الرأس أم يجمد على نمطه الحالى؟ هل سيتحول بمعنى آخر من ديناميته النشطة الخلاقة الراهنة إلى قوة استاتيكية خامدة كما يشك البعض؟

كل هذه وغيرها أسئلة حرجة تستدعى إجابات واضحة حاسمة. نأمل فى هذا الفصل أن نلقى بعض ضوء عليها. ومن المفيد لنا فى هذه المحاولة أن نقسم مناقشتنا إلى خطوط عريضة ثلاثة. فنبدأ بعرض عام لجغرافية الإسلام فى القارة، ثم نردفه بمسح سياسى لوزن الإسلام وقوته الجيوبوليتيكة كما يبدو بالفعل، ثم نختتم دراستنا أخيراً بتلمس اتجاهات المستقبل الممكنة أو الكامنة ورسم السياسات الدينية المحتملة أو المحتمة.

فى جغرافية الإسلام فى اقارة

من الممكن قبل أن نبسط القول فى الإسلام أن نبسط النمط الدينى فى إفريقيا فى خطوطه العريضة جداً إلى كتلتين : إسلام فى الشمال ووثنية فى الجنوب. أما المسيحية فلا زالت صبغة محلية رقعية. وأساساً ظاهرة ساحلية طارئة.

سواء كان ذلك فى الشمال أو فى الجنوب. ولما كانت الوثنية الاستحيائية ani-mism نوعاً من اللادين أكثر منها دينا، أو هى دين بالمعنى السلبى، فإن الصورة تستقطب فى النهاية فى قطب موجب فى الشمال يزحف باطراد على القطب السالب فى الجنوب.

ويعد الإسلام عالمياً شمال خط عرض ١٠ شمالا، أما جنوبه فيتقطع إلى أقليات وجزر قد تتمدد إلى إطارات واسعة أو تتعدد فى «أرخبيلات» متقاربة أو تتباعد فى النهاية إلى شظايا متناثرة. ومن هذا النمط التوزيعى يمكننا أن نميز من حيث الانتشار فى القارة بين نطاقتين زمنيين للاسلام : نطاق «الإسلام القديم» ونطاق الإسلام الحديث»[1]. الأول يتفق تقريباً مع العالم العربى، والثانى يشمل الإسلام جنوب الصحراء أو الإسلام المدارى كما يسميه البعض، وهو لا زال يتوسع فى «انتشار غشائى» أسموزى بعيد المدى.

بل إن إفريقيا هى اقارة الوحيدة التى يزحف فيها الإسلام اليوم بعد أن فقد أرضاً فى أوربا وتوقف أو كاد فى آسيا[2]. وهو بهذا يستبدل بعروض شمالية عليا عروضاً جنوبية سفلى فى حركة shift طفيفة غير منظورة. ولكى ندرك مدى خطر «الثورة الإسلامية» الصامتة التى تكتسح القارة تحت ناظرينا يكفى أن نذكر أن الإسلام قد ضاعف نفسه فى ٢٠ سنة، إذ يقدر أن عدد المسلمين فى

1- Pierre Rondot, L'Islam et les Musulmans d' Aujourd' hui, Paris, t. I, 1962, p. 40.

2- Ibid., p. 36.

إفريقيا ارتفع بين ١٩٣١ ، ١٩٥١ من ٤٠ مليونا إلى ٨٠ مليونا. وجزء كبير من هذا النمو لا شك يرجع إلى التزايد الطبيعى، ولكن هذا وحده لا يمكن أن يفسره كله، ويبقى أن التحول إلى الإسلام عامل فعال وطرف هام فى المعادلة.

ولعل قوة الإسلام فى القارة تتراوح اليوم بين ٨٥، ٩٠ مليوناً [1] أو بنسبة ٣٤٪ - ٣٥٪ - قل ثلث سكان القارة. وسيلاحظ أن عدد المسلمين فى إفريقيا يعادل بذلك عدد العرب فى مجموعهم إلى حد بعيد. وهذا يجعل إفريقيا أكثر القارات نسبة فى الإسلام، وإن كانت قوته المطلقة فيها لا تزيد عن وزن الاسلام فى منطقة كإندونيسيا مثلا، ولا تزيد فى النهاية عن نحو خمس قوة الإسلام فى العالم.

وواضح من توزيع الإسلام فى القارة ومدى ما يغطيه منها أنه وإن تمددت أطرافه إلى كل ركن وصقع منها. فإن جسمه الحقيقى إنما يمتد فى رقعة منها معينة على ضخامتها. إنه توزيع جزئى - قل نصفى - أكثر منه توزيعاً عالميا. ومن هنا بالذات ظهرت نظريات - لها لا شك دوافعها المغرضة - تحاول أن تنحرف بهذا المعنى لتخرج به عن مجال الواقع بالفعل إلى مجال الإمكان بالقوة، فتشيع أن الإسلام بطبيعته دين إقليمى مهما ترامت حدوده فى النهاية، وليس فى التحليل الأخير دينا عالميا.

وقد اتخذت هذه النظرية الفجة من الجغرافيا ستاراً لها وغلافاً، ومن

1- Ibid., p. 41.

«الحتم الجغرافى» بالذات كبش داء. فراحت تربط بين انتشار الإسلام تاريخياً وتوزيعه جغرافيا، وبين ظواهر أو عناصر طبيعية معينة. فمرة هو «دين الصحارى[1]» يعنى ربطته بالجفاف، ومرة أخرى هو «دين السهول» أى قصرته على المنخفضات، وكسرته على صخرة المرتفعات والجبال[2].

ولقد أتى على هذه النظريات حين من الدهر فشت فيه بصورة نكاد نقول وبائية. لا سيما فى كتابات المستشرقين، وروجت لها بخبث الإسرائيليات الحدثة. ولعلها تصدر فى الحقيقة والأصل عن نفس المصادر التى زعمت فى وقت ما أن السامية عقلية ضحلة مادية إلى آخر هذا اللجاج الذى فاض به علينا أمثال لامنس ورينان فى القرن الماضى والذى اتضح أن العقم وحده واللغو هو منبعه الأول ومصبه الأخير.. وإن قليلا من المناقشة الهادئة الموضوعية جديرة بأن تفجر هذه النظريات المبتسرة المتهافتة.

فرغم أن الإسلام يغطى كل الصحراء الكبرى، ورغم أن الصحراء تمثل الجزء الأكبر من رقعة الإسلام فى القارة، فإن النظرية الحتمية من أن الإسلام دين صحراوى تتحطم فى إفريقيا كما تحطمت خارجها فى آسيا على صخرة

1- Preston E. James. A. Geog.of Man, Boston, 1949, p. 49, J.H.G. Lebon, Introducition to Human Geog., Lond., 1952, p. 107.

2- E. Huntington, Mainsprings of Civilization, N, Y., 1945, pp. 291-3: p. Sorokin, Contemporary Sociolgical Theories, N. Y., 1928, p. 173; H. J. Fleure, "Geog. Distribution of the Major Religions" Bull. Soc. Géog. d' Egypte, Nov. 1951, p. II.

«الإسلام الموسمى». فالعلاقة بين الإسلام والصحراء هى مجرد علاقة الوسط والوسيط، الرمال والجمال، وليست علاقة داخلية أو قصورا ذاتيا فى قوة دفع العقيدة نفسها[1].

وكما انتشر الإسلام فى آسيا بميكانيكية كسباق التتابع حيث سلم العرب المشعل للاستبس ليكمل الدورة خارج الصحراء، فكذلك تسلم بربر المغرب المشعل فى إفريقيا ليدخلوا بالإسلام فى غرب إفريقيا إلى حواف الغابة، وهناك تسلمه السودانيون بدورهم ليغزوا به الغالبة. وحملة الإسلام ونقلته هناك اليوم هم «المسلمون السود». ومعنى هذا أن الإسلام ينتشر فى القارة انتشاراً داخلياً على يد أبناء القارة أنفسهم، أى أنها عملية نمو طبيعية منبثقة من الداخل وليست تبشير إرساليات مفروضة من الخارج.

والخلاصة أن الإسلام كما يزدهر فى تربة الصحراء الرملية، يفره تحت شمس الاستواء ولا يذوب، وهو فى أدغال الغابة المدارية يقوى ولا يذوى.. ولن نعرض هنا لنظرية «الإسلام دين الرعاة» التى ليست إلا تمديداً لنظرية دين الصحارى، فهى تخريج سقيم وسخف يكشفه أن عدد المسلمين الزراع فى إفريقيا أكبر مرات من عدد المسلمين الرعاة. وليست النظرية التبسيطية الأخرى من أن الإسلام دين السهول بأكثر صحة.

فرغم أن الرقعة الكبرى من المحيط الإسلامى تمثل سهولاً غير مرتفعة

١- جمال حمدان. أنماط من البينات. القاهرة، ١٩٦٠، ص ١٠٩.

فمن الممكن أن نتكلم عن «إسلام معلق» فى مرتفعات أطلس المغرب وفى هضاب شرق إفريقيا. فالبربر فى أعلى جبالهم الشماء فى أوراس وجرجرة وأطلس الكبير مسملون جميعاً بنسبة أكثر مما قد نجد فى السهول. وفى إثيوبيا يرقى الإسلام الهضاب ويتسلق الجبال بنفس السهولة واليسر التى ينساب بها فى السهول. والمحصلة العامة لهذا كله هى أن الإسلام فى حدود انتشاره الحالى فى إفريقيا يرتبط بكل أنواع البيئات الطبيعية ويغطى كل الكنتورات - أى مستويات الارتفاع - والعروض، مما ينقض نظرية دين السهول والسهوب.

مسح سياسى

كان الإسلام دائماً قوة سياسية كبرى فى إفريقيا الشمالية، وهو اليوم يأخذ أهمية سياسية مضاعفة بعد التحرير الإفريقى. فكيف يبدو الإسلام فى ميزان القوة السياسية فى دول القارة المختلفة؟ ربما أمكن أن نقول إن الإسلام ممثل فى كل وحدة سياسية فى إفريقيا - وعددها الآن خمسون - ولكن نسبة حدوثه تتفاوت بشدة. وبحسب كثافة الإسلام يمكننا أن نقسم الدول الإفريقية إلى ثلاث طبقات : دول إسلامية، دول نصف إسلامية، دول الأقليات الإسلامية.

فأما الدول الإسلامية ففيها الأغلبية المطلقة للإسلام بحيث يصبح تلقائياً «الدين اقومى». وتضم هذه المجموعة اليوم ١٢ دولة مستقلة فى إفريقيا الشمالية هى الدول العربية الست ثم دول «الصحراء والساحل» موريتانيا ومالى والنيجر

والصومال ثم دول «السفانا والغابة» السنغال وغينيا. وسيلاحظ أنها جميعا عدا الصومال تمثل كتلة واحدة متصلة مشتركة الحدود. وقد نضم إلى هذه المجموعة إسفينين هما غمبيا فى قلب السنغال والصومال الفرنسى لصق صوماليا.

وسنرى أن الدول العربية لا تمثل فقط «النواة» التاريخية فى هذه الكتلة وإنما «مركز الثقل» السياسى أيضاً لأنها وحدها تضم ٦٥ مليونا، ولكنها مع ذلك لا تخلوا من أقليات دينية. فهناك العناصر المسيحية التى يرجع تاريخ انتسابها للشعب المغربى إلى عهد الاستعمار السكنى اللاتينى. وقد بلغت مليونين فى قمتها ولكن التحرير قد صفاها جميعا أو يكاد. وهناك الأقليات الوثنية الزنجية فى جنوب السودان، وتناهز الثلاثة ملايين.

ولكن فيما عدا هاتين الحالتين العابرتين نجد أن الأقليات الدنية الوطنية القديمة فى المغرب العربى ليست مسيحية بل يهودية أساساً – $\frac{١}{٢}$ مليون – أخذت تتناقص سريعا فى السنوات الأخيرة، على حين هى فى المشرق العربى ليست يهودية بل مسيحية أساسا – نحو ٢ مليون من الأقباط فى مصر وامتدادهم فى السودان بين كتلتهم فى مصر وكتلتهم فى إثيوبيا.

وفى خارج القطاع العربى لا تخلو الدول الإسلامية من أقليات دينية بدرجات متفاوتة أيضاً، خاصة فى النيجر ومالى والسنغال وغينينا. ومن الطريف أن نلاحظ أن أكثر الدول الإفريقية إسلامية هى الصومال حيث تبلغ نسبته ٩٩٪ – وليست واحدة من الدول العربية النواة. بل إن دولة عربية هى

التى تعد أقل الدول الإسلامية فى نسبة الإسلام - أعنى السودان حيث تصل الأقلية الوثنية إلى نحو ربع السكان.

وقبل أن نغادر هذا النطاق يحسن أن نذكر أن الكتاب الفرنسيين يصرون بإلحاح - مريب ؟ - على أن السياسة الاستعمارية الفرنسية ساعدت فى نشر الإسلام فى إفريقيا الغربية الفرنسية قبل تحللها، وأن الإدارة الأوربية لم تكن دائما معارضة لانتشاره على أساس أنه وسيلة ما للحضارة a vehicle of civil-ization.[1] ومثل هذا الإدعاء تردده أغلب الكتابات الأوربية، وتكرر أن الأوربيين أحيانا كثيرة ما تعاطفوا مع الإسلام وعدوه «أنسب دين للإفريقى»[2] .

وبغض النظر عن عن منطق «شيء خير من لا شيء» الذى يرقد خلف هذه النظرة، فالحقيقة أن الاستعمار بطرقه المباشرة وغير المباشرة كان عائقاً لتقدم الإسلام وزحفه، ولولاه لكان قد قطع اليوم شوطاً خطيراً للغاية. وإذا كان الاستعمار يدعى أنه كان أقوى دفعة لنشر الإسلام فى الفترة الحديثة بفضل «السلام الأوربى Pax Europaea» الذى فرضه فى القارة، فألم يكن هو نفسه الذى تكلم عن «الخطر المسلم Moslem Peril»- على غرار الخطر الأصفر والأسود... الخ ؟[3] .

1- Rondot t. I. p. 40

2- Westermann, p. 280.

3- Ibid., p. 274.

وعلى العموم فأغلب الدول الإسلامية فى القارة لا تتخذ الدين قاعدة وأساساً للسياسة نظراً لوجود الأقليات، فلا تعتمد عليه بعض الحكومات كأساس للتشريع أو التوجيه السياسى، كما تتحاشى الأحزاب والزعامات السياسة الجديدة أن تعتمد عليه بشدة فى التقنين أو التخطيط السياسى أو الدعاية والإيديولوجية الحزبية حتى لا يكون لها أثر تمزيقى على الوحدة القومية بدل أن يكون تجميعياً [1].

وفى غينيا ومالى والسنغال لا تقترب الأحزاب الوطنية من العامل الدينى إلا بحذر[2]. بل إن الدول الإفريقية الوطنية الإسلامية الجديدة تواجه اليوم المشكلة التى عرفتها بعض الدول العربية (كالسودان) من قبل وهى مشكلة نفوذ رجال الدين السياسى التقليدى وعصبياتهم القبلية. فهى فى محاولة تحويل الدولة الجديدة من وحدة قبلية إلى وحدة وطنية حديثة تحاول الحد من هذه الصبغة السياسية القبلية لرجال الدين أى تحاول أن تطبق عليهم «التعقيم السياسى».

كما أنها تصطدم بالرجعية الدينية فى محاولة التحضير العصرى للدولة النامية. ولعل خير مثال لهذه الظاهرة هو صراع «الحزب» وشيوخ «المرابطين Marabouts» فى كل من غينيا والسنغال. على أنه قد يكون من المغالاة أن

1- William Lewis, p. 72.

2- Ibid., pp. 76-80.

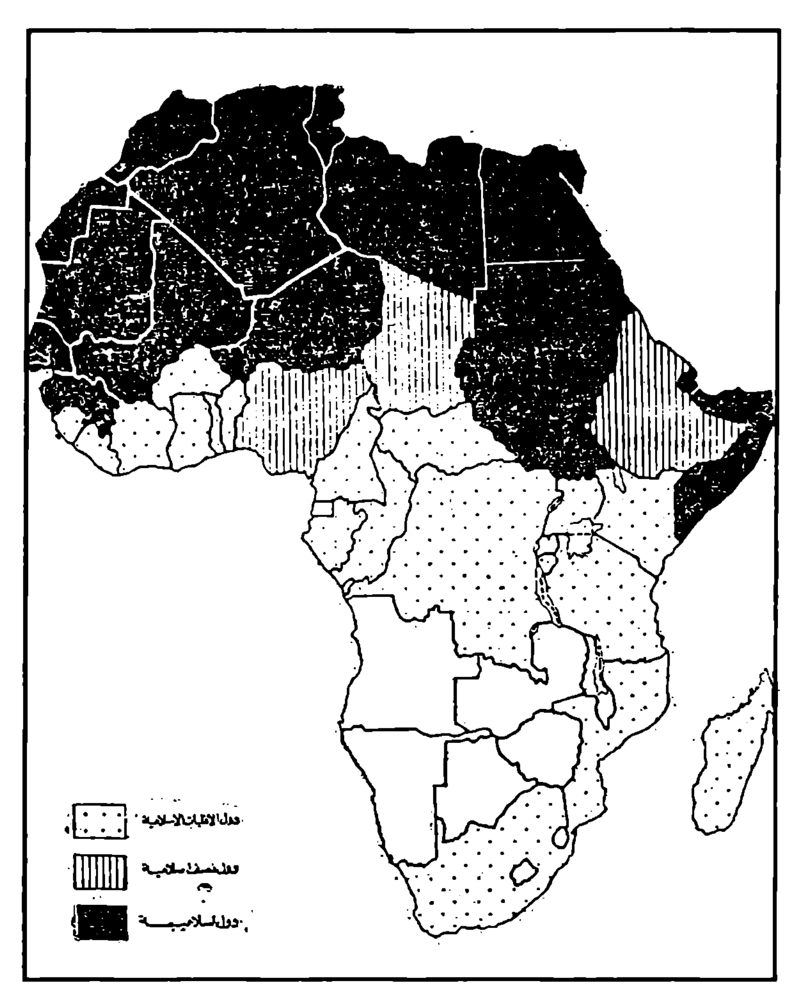
نعد هذا الاصطدام مظهراً لتحد كامن تقدمه القومية الجديدة للإسلام القديم كما يود بعض المتسرعين أن يفسر.

أما عن الدول النصف إسلامية ففيها يشكل الإسلام عنصراً هاماً، وتصبح الدولة ثنائية دينياً مما لا مفر من أن يؤثر على الوحدة والتماسك القومى. هنا ثلاث حالات : تشاد، نيجيريا، إثيوبيا. وسيلاحظ على الفور أن ثلاثتها تقع- بكل ما يحمل هذا من مغزى - على «خط الاستواء البشرى» فى القارة، خط التنافر الأقصى بين الشمال القوقازى والجنوب الزنجى.

فالأولى تشاد تمتد من الصحراء إلى أطراف الغابة. والشمال مسلم محافظ قبلى أهدافه السياسية هى المحافظة على التقاليد الإسلامية فى التعليم والشئون الاجتماعية.. الخ، وتخفيف الارتباط بفرنسا، وزيادة الارتباط بالدول الإسلامية المجاورة. هذا بينما الجنوب زنجى وثنى - مسيحى متقدم نوعا، وهو ضد القبلية ويريد علمانية التعليم والتطور الاجتماعى، كما أنه بشدة ضد أى اتحاد سياسى مع الدول الإسلامية المجاورة[1].

وفى نيجيريا تتكرر ثنائية الشمال الإسلامى والجنوب الوثنى - المسيحى، فتبلغ نسبة الإسلام ٨٠٪ فى الشمال بينما لا تزيد عن ٢٠٪ فى الجنوب. وقد كان مجموع المسلمين نحو ١٦ مليونا حين كان عد السكان الكلى ٣٥ تقريباً. أى بنسبة ٤٦٪ تقريبا. ومن الواضح هنا أن الإسلام أشد ارتباطا بالسفانا

1- W. Lewis, pp. 72-3.



شكل ١٦ – الإسلام فى إفريقيا: الكثافة السياسية

منه بالغابة، ولكن أيضاً بالسهول أكثر منه بالمرتفعات التى تحولت إلى ملاجئ للعناصر الوثنية المستضعفة الهاربة من زحف المسلمين الفولا مثل هضبة جوس Jos(بوتشى سابقاً) فى الوسط. حيث نجد جماعات التيف والنوبى ,Tiv Nupe تتكدس فيها.

هذا ومرة أخرى يكرر البعض أن السياسة الاستعمارية قد مكنت للإسلام من زحف وانتشار أسرع وذلك عن طريق نظام «الحكم غير المباشر» الذى دعم موقف ومكانة الأمراء المسلمين إلى حد أن الشريعة الإسلامية أخذت فى السنين الأخيرة تحل محل التقاليد القبلية الاستحيائية عند جماعة كالنوبى.

وأيا ما كان، فمن المؤكد أن الإسلام وحد شمال نيجيريا، ولو أن المحافظة المتطرفة تحولت إلى جمود وتأخر حضارى مادى بالنسبة للجنوب الذى يعد الآن أكثر تطوراً ورقياً . ولكن انقسام الجنوب العميق إلى كتلتى الأيبو واليوروبا مكن من الناحية الأخرى من تركيز السلطة السياسية حاليا فى يد الشمال المسلم[١] .

ولا أن نقف هنا عند هذه المتناقضة، ونقول متناقضة، لأن العادة أن الشمال الإسلامى كان أكثر تقدما ورقيا من الجنوب الوثنى فى كل النطاق الانتقالى من القارة. ولكن الذى حدث هو أن الاستعمار الأوربى الذى دخل من السواحل خاصة فى غرب إفريقيا ارتبط بهذه السواحل اقتصاديا نظراً لإمكانياتها المادية، فقام فيها بالتنمية الاقتصادية الرئيسية وفى نفس الوقت

1- Lewis, p. 74.

بالتبشير بالمسيحية. فكان أن أصبح هناك فى كل هذه الوحدات السياسية جنوب وثنى يتحول إلى المسيحية بدرجة أو أخرى ومتطور مادياً وحضاريا، بحيث انعكس النمط الحضارى التقليدى بين الشمال والجنوب الساحلى.

أما فى إثيوبيا[1] فيقدر المسلمون بنصف مجموع السكان الكلى الذى تتراوح تقديراته بين ١٨، ١٢ مليونا. وهنا يتبلور معامل الارتباط بين الإسلام والكنتور : فيبدو الإسلام بوضوح دين السهول فى الشرق والجنوب (إسلامبحرى) حيث المركز هرر، فى حين أن الهضبة فى الغرب هى القلعة المسيحية القديمة التى تمثل أكبر جزيرة مسيحية فى القارة. سواء أصيلة أو دخيلة. وتتكرر العلاقة فى إرتريا حيث ينصف مجموع السكان (١، ١ مليونا) بالتساوى بين الإسلام والأقباط، وحيث يتركز المسلمون فى النصف الغربى السهلى بنسبة ٩٥٪ من مجموعه فى حين يتركز الأقباط فى النصف الشرقى الهضبى بنسبة ٨٥٪ من مجموعه.

ومرة أخرى تتضح الصفة «اللبنانية» للكيان القومى فى هذه الدول النصف الإسلامية. ونقول اللبنانية لأن أوجه الشبة بين «سويسرة الشرق الأوسط» و «سويسرة إفريقيا» تذهب إلى أبعد من الطبوغرافيا، فتظهر أيضاً فى الثنائية الدينية المتوازنة، وفى الارتباط بين الدين والتضاريس. ففى إثيوبيا لم يكن وضع المسلمين مريحا فى أى وقت، وفى إرتريا عارض المسلمون الاحتلال الاثيوبى

1- J. S. Trimingham, Islam in Ethiopia, Oxford, 1952.

بعكس المسيحيين، ويعدونه احتلالا لا اتحادا ويتطلعون إلى فضه.

وننتقل أخيراً إلى دول الأقليات الإسلامية حين يختل الميزان الدينى ضد الإسلام عدديا. وهنا قد يصل الإسلام إلى ثلث السكان وقد يهبط إلى بضعة آلاف، أى قد يتراوح بين الأقليات الكبيرة والأقليات الصغيرة. ونأتى هنا دول غرب إفريقيا الساحلية ابتداء من داهومي إلى سير اليونى بما فى ذلك الفولتا. كما تشمل الكمرون ووحدات إفريقيا الاستوائية الفرنسية سابقاً والكنغو وشرق إفريقيا وموزمبيق «واتحاد» جنوب إفريقيا. وهذه كلها هى الوحدات التى يزحف فيها الإسلام حاليا بقوة والتى يرجح له فيها أكبر توسع خلال العقد القادم[1] والتى تشمل «المسلمين السود أو المسلمين البانتو» كما يسميهم الكتاب الأوربيون.

ولعل الكمرون هى أبرز حالات الأقليات الكبيرة. ففيها يبلغ الإسلام ثلث السكان (المجموع ٣,١٨٧,٠٠٠ منهم ١,٢٠٠,٠٠٠ مسيحى، ٥٠٠,٠٠٠ مسلم[2]، لما يتكرر التقسيم الجغرافى - الدينى الذى يميز النطاق السودانى من شمال مسلم داخلى متخلف نسبيا وجنوب مسيحى - وثنى ساحلى أكثر تطورا نوعا. وهنا نجد أن الأقلية الإسلامية هى الطرف الحاكم، مرة أخرى بسبب خلافات الجنوب القبلية[3].

1- Lewis, p. 81.

2- Beaujeu-Garnier & Gamblin. Images Economiques etc., p. 86.

3- Lewis, pp. 73-4.

وفى وحدات غرب إفريقيا تحتل الأقليات الإسلامية موقعا شماليا غالباً وتتفاوت فى أهميتها، فالأغلبية فى توجو وثنية ولكن المسلمين كثيرون، وفى الفولتا العليا يؤلف المسلمون من طوارق وفولا وديولا نحو ٦٠٠ ألف، وفى ليبريا جماعات الماندتان Mande - tan الشديدة التمسك بالإسلام[1] وفى غينيا البرتغالية يؤلف الماندنجو والفولا ١٧٢ ألفا[2].

وفى كل هذه الدول تلعب الأقليات الإسلامية دورا سياسيا هاما، ولكن قد تصطدم بالدولة الوطنية. ففى غانا لم تشجع الحكومة وجود حزب مسلم فظل مشلولا[3]. وأكبر مجال منتظر لتقدم الإسلام هنا هو الفولتا العليا وساحل العاج وسيراليونى. وإذا انتقلنا إلى الكنغو وجدنا نحو ١٠٠ ألف مسلم.

أما فى شرق إفريقيا وموزمبيق فهناك ما يزيد على ٣ ملايين من المسلمين. والإسلام هنا قديم الجذور، إلا أنه تلقى موجة جديدة فى القرن الحالى مع هجرة الهنود إلى الساحل الشرقى لإفريقيا الجنوبية. وهذه هى الهجرة التى تعلل وجود ١١٠ آلاف مسلم فى «اتحاد» جنوب إفريقيا. والإسلام فى كل هذا النطاق يتبع أساساً نمطاً ساحلياً فى توزيعه، ويقل كلما توغلنا فى الداخل، وارتقينا المرتفعات، كما أن تركزه فى المدن أوضح. ففى جنوب إفريقيا مثلا يتوزع المسلمون كالآتى : ٤٦ ألفاً فى الكاب، ٣٥ ألفاً فى ناتال، ٢٨ ألفا فى

1- Philip W. Porter, "Liberia" Focus, Sept. 1961, p. 4.

2- Church, West Africa

3- Lewis, p. 76; J. S. Trimingham, Islam in West Africa. Lond., 1959.

الترنسفال فى حين يختفون من الأورغ[1].

وفى شرق إفريقيا يؤدى تركزهم الساحلى مع كثرة عددهم إلى وزن سياسى خاص لهم امتد إلى اتجاهات انفصالية أخيرا فى كينيا. فالنصف الشمالى من القطاع الساحلى من كينيا يسوده الصوماليون المسلمون. (الصومال الكينى) وهم يطالبون الآن بالانفصال عن كينيا المستقلة لينضموا إلى «الصومال الكبير». على أن هذه حركة قومية قبل أن تكون دينية بحتة. ومثل هذا يمكن أن يقال عن رغبات المسلمين من عرب وإيرانيين فى كينيا قبل الاستقلال فى الانفصال فى دولة «مافانباو» الإسلامية كما سبق أن ذكرنا.

دور الإسلام السياسى فى إفريقيا

هذا العرض الاسبق وهذه النقطة الأخيرة منه بالذات يثيران توا سؤلاً جوهرياً : ماهو الدور السياسى للإسلام فى إفريقيا الجديدة؟ أهو كما تصور أو صور البعض يؤدى إلى ظهور «كتلة» إفريقية إسلامية بين دول الأغلبية الإسلامية من ناحية أولى؟ ثم هل هو يؤدى إلى طائفية انفصالية فى دول الأقليات الإسلامية من ناحية ثانية؟ لا نحسب أننا نصدر عن إقليمية ضيقة أو تعصب مقيت إذا قلنا بلا مواربة إن الاستعمار الأوربى فى القارة اتخذ من الدين سلاحاً لتمزيقها وأداة لدق إسفين عاطفى وعقائدى عميق بين أبنائها.

1- Statesmans Year-Book, 1963.

ولعل أبرز مظاهر هذه السياسة أنه اتخذ من التفرقة بين الإسلام فى شمال القارة والوثنية فى جنوبها مادة لدعايته عن ثنائية القارة المزعومة، فحاول بها أن يعمق الأخدود الوهمى الذى خلقه بين «عرب وزنوج»، بين«إفريقيا شمال الصحراء وإفريقيا جنوب الصحراء». والآن وقد تكشفت هذه اللعبة السياسية المكيافيلية لم يعد يملك إلا أن يتمنى على المستقبل الأمانى : يتمنى ألا يتم اللقاء بين دين القارة الأولى والأصيل وبين أبنائها المتحررين : يتمنى أن يشعلها حرباً «صليبية» باردة أو صامتة بين دول القارة.

ولكن من الواضح أن شيئاً من هذا لم يحدث ولن يحدث لأن الرؤية والرؤيا الواقعية للتيارات والتطورات المعاصرة تؤكد وحدة القارة فى أهدافها وحركتها وتنتهى بها إلى الاستقطاب حول مصير واحد. وقد تبدى هذا فى مؤتمر الدار البيضاء حين جمع بين دول إسلامية ودول وثنية - مسيحية، ثم تأكد هذا بعد ذلك فى مؤتمرى إديس أبابا والقاهرة الذين جمعا القارة جمعاء على كلمة سواء.

فإذا عدنا على هذا الأساس إلى الأسئلة التى أثرناها فى صدر هذه الفقرة فإننا واجدون أنه تصور خيالى ذلك الذى ينصرف إلى كتلة إفريقية إسلامية. لاشك أن من الطبيعى أن يحدث تقارب وتجاذب فى المحيط السياسى بين الدول الإسلامية المستقلة حديثاً فى القارة وبين الدول الإسلامية الأسبق، لاسيما أن الأولى تمر فى مرحلة «تكوين السياسة».

وقد كان المظهر الطبيعى لهذا التجاذب هو إقامة علاقات وطيدة مع العالم العربى. ولا ننسى أن العرب يمثلون ٦٥ مليوناً من مسلمى القارة حين لا يزيد عدد المسلمين خارج الدول العربية عن ٢٠ مليوناً. هذا عدا الدور القيادى الدينى للعرب. ولا ننسى أن كثيراً من الدول الإسلامية الإفريقية فى حاجة إلى المساعدة العربية، فمثلا من الناحية الثقافية ينقص كل هذه الدول لغة مكتوبة، لأن لغاتها غير مكتوبة. وكان من الطبيعى أن يتجه تفكيرها إلى استعارة الشكل العربى مادام الأمر يحتم استعارة شكل ما للكتابة. ولقد قررت بعض دول إفريقية بالفعل اللغة العربية فى مدارسها الابتدائية أوالثانوية مثل غينيا والسنغال، فى حين ينظر الصومال نظرة طبيعية إلى الجمهورية العربية المتحدة للمساعدة فى كل المجالات الثقافية والاقتصادية.

وذلك أمر طبيعى منتظر. ولكن الذى ليس طبيعياً أو منطقياً أن يحاول بعض الكتاب الغربيين أن يصوره على أنه ابتلاع من جانب العالم العربى لإفريقيا الجديدة. فكما يقول واحد منهم : «كذلك يبدى بعض المراقبين كثيراً من القلق تجاه إمكانية توسع لجمهورية عربية متحدة غير متناسبة فى جميع أنحاء القارة الإفريقية»[1].

ودعوى ابتلاع الدول العربية للدول الإفريقية الإسلامية الجديدة عن طريق همزة الوصل الإسلام ليست رأياً – أو بالأحرى وهما – جديداً، فمن

1- Lewis, op. cit., p. 71.

قبل كتب البعض عن «الاستعمار العربى الجديد» للعالم الإسلامى - كان الفتح العربى هو الاستعمار العربى الأول[1] (كذا !) - على أساس أن اللغة العربية والحضارة العربية والدين الإسلامى تؤلف ثلاثتها بالضرورة وحدة متماسكة لغاية أشبه بمجمع الصخور والأسمنت conglomerae، وحدة لا تتجزأ ولا مفر منها برمتها، مما يجعل للعالم العربى تلقائياً ودائماً نفوذاً سياسياً خاصاً فى العالم الإسلامى[2]. وليست دعوى تغلغل نفوذ الدول العربية الإفريقية المسلمة إلا إحياء جزئياً لتلك الخرافة.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كان الإسلام - ممثلا فى إمبراطوريات السودان الوسيطة - حافزاً ألهب خيال إمبراطوريات الدول الإسلامية الجديدة التى لا ترى سببا يمنع من أن يكرروا اليوم هذا المجد القديم باتحادات إسلامية تستمد اسمها منها، مثل اتحاد مالى (الذى حل بعد ذلك).

ولكن قليلا من التفكير يوضح أن هذا كله لا يعنى كتلة إسلامية إفريقية، وإلا فما الذى منع قيام الجامعة الإسلامية الكبرى من قبل؟ إن هذه الدول الإسلامية تعلم مدى الفروق والاختلافات التى يضمها المحيط الإسلامى- من حدود سياسية، وقوميات وقبائل مختلفة، ولغات ونقد.. الخ. ومن ثم فإن فكرة «إسلامستان» إفريقية ليست أقل خيالية من فكرة الدولة الإسلامية الكبرى

1- N. Barbour, North West Africa, p. 16.

2- Rondot, t. I, p. 50.

«إسلامستان» كماتعرفها الباكستان أو «دار الإسلام» كما تسميها إندونيسيا[1].

والمحقق بعد هذا أن الإسلام يمكن أن يكون قوة لاحمة سياسية، فهو جسر امتد بين إفريقيا العربية، وإفريقيا الزنجية ويمثل قاسماً مشتركاً أصغر بينهما بدد خرافة «عرب وزنوج»[2]. ولكنه ليس بالتأكيد مادة القومية أو خامتها، إنه «أسمنت» القومية[3] أو على الأقل الطلاء الذى يمنحها لونها السياسى ويعمل كمؤشر لها فى المجال الدولى. وسيظل الإسلام يزحف فى إفريقيا المدارية وينتقل من نجاح إلى نجاح على المستوى الروحى، ولكن الأرجح من الناحية السياسية أن القومية والقبلية ستكون العامل الأقوى، وأن لها ستكون اليد العليا والكلمة الأخيرة[4].

هل يكون دور الاسلام بعد هذا مرادفاً للطائفية الانفصالية فى دول الأقليات الإسلامية؟ قد يتصور بعض الناس أن الإسلام كان يزحف فى صمت ونجاح قبل أن تستقل الدول الإفريقية، ولكن ألا يرجح بعد الاستقلال -- هكذا يتساءلون – أن يشعر الوثنيون فجأة بكيان «دينى» خاص يجعلهم يعارضون مباشرة تقدم الإسلام، أو تبلور كيان سياسى له داخل الدولة؟ بمعنى آخر أن

1- Rondot, t. I, p. 46.

2- Lewis, p. 82.

3- William R. Polk, Generations. Classes & Poliitics, in Kerekes p. III

4- Lewis, p. 82.

الاستقلال قد يخلق فجأة وعياً بالذات على المستوى الديني، فيحدث اصطدام سياسي بين الطوائف المختلفة. موجه بالضرورة نحو الإسلام كما حدث في نيجيريا وغانا والسودان[1].

هذه هي القضية كما يثيرها بعضهم. ولكن الواقع أن مثل هذا التصور خاطئ من أسسه. فالإسلام في هذه الدول الوثنية لا يمثل طرفاً في ثنائية دينية. لأنه في الواقع يتحرك في «فراغ» ديني. والاستقلال أدعى إلى أن يجعلها تشعر بحاجتها - لتأكيد شخصيتها الدولية المتحضرة - إلى دين ما، لأن العالم لا يعرف دولة متحضرة وثنية ماعدا الدول الإلحادية. ومن ثم فحتى الكلام عن الإسلام هنا «كأقليات» إنما هو من قبيل التجاوز.

ولما كانت احتمالات المسيحية هنا ضعيفة للغاية ليس فقط «لجمودها، وتناقضاتها الداخلية، واستبقائها لمركبات النقص والعظمة[2]»، وإنما كذلك لانحسار الاستعمار الأوربي، فإن الإسلام يكاد يكون محتوماً هناك كدين المستقبل. وبينما يبدو الإسلام أساساً «ديناً إفريقياً» أو إفريقياً - أسيوياً بالنسبة للإفريقيين، تبدو المسيحية «دين البيض» دين الاستعمار[3].

إن كل شيء يشير إلى أن الإسلام هو دين المستقبل في قارة المستقبل.

1- Oliver Woods. A Continent Comes of Age, in The Africa of Today & Tomorrow, p. 22.

2- Lewis. p. 70.

3- Rondot, p. 41.

وربما سجل التاريخ قريباً أن تحرير إفريقيا كان معناه أكبر موجة حديثة فى انتشار الاسلام، وقد تصبح إفريقيا «قارة الإسلام» بالضرورة بمثل ما أن المحيط الهندى «محيط الإسلام» بامتياز. ولذلك كله فإن من العبث اتهام الطائفية فى غانا، كما أن من الخطأ من الناحية الأخرى المطالبة بالانفصالية مثلما حدث فى كينيا، لأن وظيفة الإسلام هناهى دور المبشر والطليعة لا الاكتفاء والقطيعة.

ومن حسن حظ الإسلام فى إفريقيا أن جند فى صفوفه أهم وأقوى لغات القارة المشتركة وهى السواحيلية والحوصا والماندينجو. فكلها حملة العقيدة النشطة التى تساهم فى عملية الانتشار - الدياسبورا - الإسلامية الراهنة[1]. وفى نفس الوقت فلا يبدو من الموضوعية فى شىء ما يزعمه كاتب أوربى - مبشر تحول إلى أنثروبولوجى - من أن الإسلام اليوم قد عقم حضارياً، وأن انتشاره فى إفريقيا يهدد بأن يؤدى بها إلى زقاق مغلق وطريق مسدود[2]. وأبسط رد على هذا أن أكثر أجزاء القارة تقدماً وإشراقاً بالحضارة هى بالذات أكثرها إسلاماً كما وكيفاً.

المجتمع

لعل أبرز حقيقة فى المجتمع الإفريقى بعامة هى ظاهرة القبلية، فهى القاسم المشترك الأعظم فى الوجود الاجتماعى فى كل أركان القارة تقريباً، وإن

1- Westermann, p. 280.

2- Ibid., p. 281.

كانت تقع على مراحل عديدة من التطور والتحول. والقبلية - بالنظرية وبالتعريف على الأقل - تصطدم بالقومية وترتطم بدرجة أو بأخرى بفكرة الدولة الوطنية الحديثة.

فالقبلية تقوم على وحدة الدم والقرابة، والدولة تقوم أساساً على وحدة المكان والجوار. الأولى ظاهرة عرقية أو عنصرية ضيقة، والثانية ظاهرة جغرافية أو إقليمية واسعة. بمعنى آخر إن القبلية ولاء للتاريخ، والدولة ولاء للجغرافيا. ولهذا فحين يتكلم البعض عن «القومية القبلية»[1]، فهذا إنما يعنى قوميات ميكروسكوبية بحتة إن لم يكن حقا من قبيل النقيض !

وليس فى إفريقيا تقريباً، ولكن بالأخص إفريقيا المدارية، دولة لا تتألف على الأقل من بضع عشرات من القبائل أو المجموعات القبلية المختلفة، إن لم يكن فى الجنس ففى الثقافة واللغة. وما قاله ستامب عن المستعمرات البريطانية السابقة يمكن أن يصدق على أى وحدة أخرى فى ذلك الجزء من القارة «لقد وصفت المستعمرات البريطانية، بغير ما تجن، بأنها ليست بلاداً وإنما مجموعات من القبائل فى إطار حديدى من الإدارة البريطانية»[2]. وفى هذا المعنى قد يمكن أن نقول إن إفريقيا هى «قارة دول الأقليات» .

1- Kimble, vol ., p. 271.

2- Africa, p. 281.

ولعل من الأشياء الجديرة بالذكر هنا أن إفريقيا بينما نجت وأفلتت من جرثومة الطبقية فإنها مصابة بداء القبلية. فبحكم الكيان الاستعمارى المطلق الذى احتكر كل الثروة فى أيدى الرأسمالية البيضاء، أو الإقطاع الأبيض، ظلت إفريقيا برمتها فيما عدا بعض جيوب إقطاعية كالحبشة وشمال إفريقيا قارة الطبقة الواحدة - قارة الطبقة الواحدة البرولتارية المسحوقة. ولهذا ورغم تبرعم بعض عناصر مثقفة وبورجوازية وطنية، دخلت إفريقيا مرحلة التحرير كقارة مجتمع بلا طبقات، وكان هذا عاملاً مساعداً إلى حد بعيد فى معركة التحرير، حيث استبعد أى طبقة خطيرة لها مصالح فى بقاء الاستعمار.

ولكن من الناحية الأخرى ورثت القارة عن تراثها التاريخى تركيباً قبلياً خطير المدى. وهكذا، إفريقيا اليوم مجتمع بلا طبقات، ولكنه مجتمع قبلى: وحدة رأسية وتفتت أفقى. ومع ذلك ينبغى أن نسجل أن هناك تطورا تدريجياً، وئيداً ولكنه أكيد، نحو ظهور طبقية جديدة، وهى تنمو بقدر ما تتفكك القبلية. أى أنه فى الوقت الذى بدأت فيه القبلية تنصهر وتذوب، أخذت الطبقية تتجرثم وتتجمد. وهناك من يخشى - فى أكثر من معنى - أن إفريقيا السوداء بدأت تكتسب ملامح وصفات «لاتينية» نسبة إلى طراز أمريكا الجنوبية، وذلك فى الطبقية والانقلابات العكسرية والمشاكل الاجتماعية. الخ. ومن الواضح أن النواة التى قامت بالانقلابات الرجعية الأخيرة العديدة فى غرب ووسط إفريقيا المدارية هى طبقة البورجوازية الوطنية النامية التى تربت فى ظل الاستعمار، وتطمع فى أن ترثه وتتعاون معه.

وبصرف النظر عن مستقبل القبلية فى القارة الذى سنعرض له فيما بعد، فإن للقبلية اليوم فى إفريقيا مشاكلها السياسية المباشرة بمثل ما قدمت بالأمس خامة مواتية لأغراض الاستعمار من فصل وتمزيق. وحتى نحدد هذه المشاكل ينبغى أن نتعرف على أنماط تفاعل القبائل المختلفة مع بعضها البعض داخل إطار الدولة الواحدة، وعلى أشكال صراع القوى فيما بينها. ولعل أهم هذه التجمعات ثلاثة : التوازن القبلى، القبيلة السائدة، القبيلة المقسمة.

فأما عن التوازن القبلى، فقد تتعدد القبائل فى تكافؤ عددى وتطورى مادى فتصبح موزايكو يكثر فيه التنافس القبلى بغير بؤرة سائدة. بحيث لا يختل التوازن القبلى كثيراً . وربما كان هذا هو الموقف فى نيجيريا، فللحوصا وللفولا فى الشمال السيادة العددية، ولكن اليوروبا فى الجنوب هم الأكثر تطوراً اقتصادياً وثقافياً ولذا صارت لهم السيطرة فى الإدارة والحكم فى نيجيريا الاتحادية مما أثار مخاوف الشمال الذى أصبح يجد نفسه مورداً للعمال والجنود إلى الجنوب مستورداً للموظفين والضباط منه ! ويقول البعض إن هذا – قبل الاستقلال – دفع الشمال إلى المطالبة لنيجيريا بالحكم الذاتى – لا أكثر – حتى يضمن بقاء بريطانيا، وبذلك يتجنبوا سيطرة اليوروبا عليهم.

وبعد الاستقلال حيّد ذلك التوازن القبلى الدقيق هذه القوى إلى لون من الشلل السياسى. وقد طالب الشمال أخيراً – وقد كان – بأن يقسم الإقليم الغربى (إقليم اليوروبا) إلى إقليمين منفصلين حتى يحد من قوته. أخطر من هذا وصل الصراع القبلى إلى حد هدد الوحدة الوطنية. فكثير من زعماء نيجيريا

أعلنوا أن نيجيريا ليست أمة، وإنما مجرد تعبير جغرافي، بينما نفى باليوا أن هناك نيجيريا واحدة، وعدها وحدة مصطنعة، واعتبر الجنوبيين في الشمال غزاة من الأجانب... وقد ظل هذا الموقف القبلى المتأزم يغلى ويفور حتى تفجر بصورة دموية مؤسفة فى الانقلاب الرجعى الأخير.

وقد نعد الوضع فى كينيا أقرب إلى التوازن القبلى منه إلى القبيلة السائدة، وإلا فهو فى مرحلة وسطى بين الإثنين. فهنا تبرز عدة قبائل معاً بحكم قوتها العددية وتطورها النسبى. فتأتى الكيكويو فى المقدمة ثم اللوو فالمازاى. وفى مرحلة التحرير الأخيرة حاول الاستعمار أن يضارب بين الكيكويو واللوو معاً من ناحية، وبين القبائل الأخرى الأصغر من ناحية أخرى، أو بين حزب الكانو وحزب الكادو على الترتيب. ولكن فشلت المناورة القبلية الاستعمارية وانصهر الجميع فى حزب سياسى واحد وفى دولة موحدة مركزية لا اتحاد فيدرالى كما تآمر الاستعمار.

وقد تظهر قبيلة بعينها عددياً وفى الثروة والنمو الحضارى، وتسيطر على الأداة السياسية الجديدة بحكم موقعها أو تعليمها... الخ. وقد يكون هذا مفيداً كقاعدة للجهاز الإدارى الجديد، ولكنه غالباً يبرز مشكلة «القبيلة السائدة The Dominant Tribe» إذ يثير سخط وغيرة القبائل الأخرى ويفتح الباب للحركات الانفصالية - عادة بإيعاز مزدوج ماهو للقوة الاستعمارية.

ومن الأمثلة قبيلة الباكونجو فى جمهورية الكنغو (برازافيل)، فهم

وحدهم يؤلفون ٤٥٪ من مجموع سكان الدولة، وهم بحكم تركزهم فى منطقة برازافيل أكثر القبائل تطوراً ورقياً وسيطرة على النشاطات المختلفة اقتصادية كانت أو سياسية، مما يسبب بعض المتاعب مع القبائل الأخرى مثل الباتيكى والمبوتشى... الخ[١]. بل الواقع أن هذه العلاقات المتوترة قد أخذت أبعاداً جغرافية وجيوبوليتيكية فى اللاندسكيب الحضارى نفسه، فقد كانت عاصمة الكنغو «الفرنسى» على الساحل فى بوانت نوار أى فى قلب منطقة المبوتشى. فلما تغلب الحزب السياسى الذى يمثل الباكونجو نقل العاصمة فى السنوات الأخيرة إلى برازافيل فى قلب معقل أنصاره!.

ولكن المثل الحى على مشكلة القبيلة السائدة هو البوغندا. ففى أوغنده يبلغ البوغندا وحدهم ثلث السكان، وهم أرقى القبائل وأكثرهم تحضراً وقوة وإنتاجاً. ولكنهم يخشون أن تغرقهم الأغلبية العددية المطلقة للقبائل الأخرى مجتمعة[٢]. وقد عملت السياسة الاستعمارية على تضخيم النعرة الاستعلائية بينهم حتى تحولت إلى حركة انفصالية وأعلنت بوغندا استقلالها فعلاً عن أوغندا فى ١٩٦٠ وشبهت بكاتنجا ثانية. وقد وصفت انفصالية البوغندا بحق بأنها «انتحار اقتصادى» لأنها لا يمكن أن تقوم على قدميها كدولة مستقلة[٣]. والآن وقد نالت أوغندا الاستقلال لم يترك الاستعمار أوغنده دولة موحدة بل

1- George p. Patten, "Republic of the Congo" Focus, Oct. 1962 P. 4.

2- Kirby, p. 74.

3- Kimble, p. 245.

اتحادية، وهو شكل سياسى تمزيقى فى الحقيقة، ويعتمد على التناقض القبلى ومن ثماره هذا الصراع الدستورى والسياسى الذى نشهده اليوم.

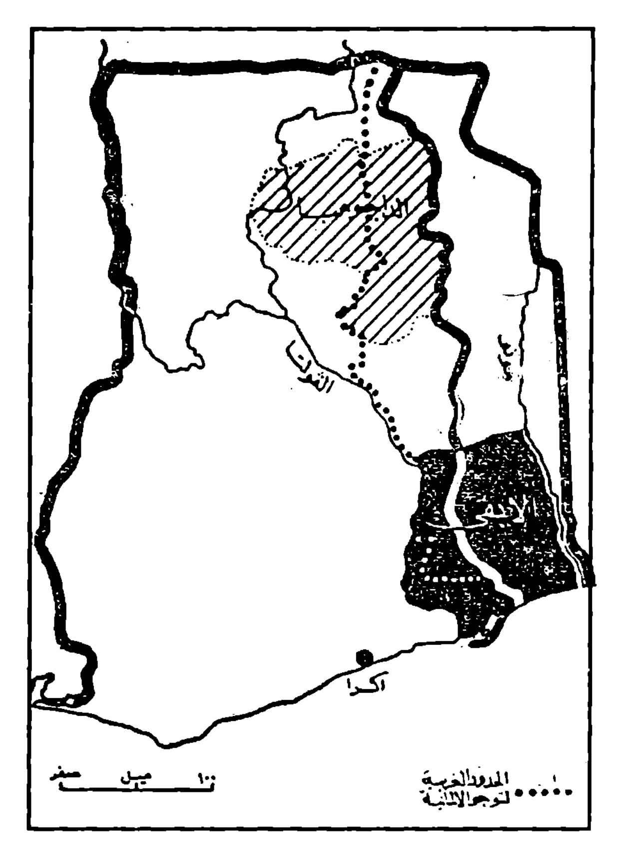
ومثل آخر نجده فى ملاجاش حيث يسيطر المرينا وحيث تعتبر عملية «الملجشة» فى الحقيقة عملية «مرينة»[1]. كذلك فى غانا حيث تسيطر قبائل الساحل الأكثر تطوراً، ولقد كانت الرغبة فى منع سيطرة مثقفى الساحل على أشانتى من أسباب حركة الأشانتى القوية المطالبة باتحاد فيدرالى لا وحدة مطلقة.

وهناك أخيراً مشكلة القبيلة المقسمة أكثر من وحدة سياسية واحدة. وكما كان لهذا مشاكله فى ظل الاستعمار فله مشاكل ملحة أمام الدول الجديدة وهذا مرتبط بطبيعة الحال بالحدود الصناعية التى تميز كل وحدات القارة. ومن الأمثلة الكرو - ذوو الشهرة البحرية الواسعة فى غرب إفريقيا - حيث يتوزعون بين ساحل العاج وليبريا، والحوصا بين النيجر ونيجيريا. وهناك مشكلة الداجومبا Dagomba الذى ظلوا ممزقين فى الداخل بين ساحل الذهب وتوجو حتى تم التحرير، فالتأم شمل القبيلة فى غانا المستقلة بعد أن ضم إليها القطاع البريطانى السابق من توجو.

وأخطر من هذا كانت ولا تزال مشكلة الإيفى Eive. فهذا الشعب الساحلى الذى يبلغ نحو المليون نسمة فى وطن يبلغ نحو مساحة ألبانيا مزق طويلاً تحت أكثر من سيد استعمارى. فحتى ما قبل التحرير كان متناصفاً

1- Hance, Africa Econ Development, pp. 550-1.

تقريباً بين النفوذ البريطانى فى ساحل الذهب - توجو البريطانية، وبين انفوذ الفرنسى فى توجو الفرنسى فى توجو الفرنسية، بكل ما يعنى ذلك من فروق فى نظم الحكم والإدارة والتعليم والحضارة... الخ. وطالب الإيفى دولياً بتوحيد



شكل ١٨ - الإيفى والداحوما: مثال للقبيلة الممزقة

إداراتهم، دون جدوى. والآن بعد التحرير آل إرث التمزيق إلى كل من غانا وتوجو[1].

والباكونجو مقسمون بين كغنو ليوبولدفيل وكنغو برازافيل. ومن القبائل المقسمة كذلك المازاى فكتلتها فى جنوب كينيا بينما تمتد شظايا منها هامة فى تنجانيقا، بينما تقع كتلة الأبالوهيا Abaluhya فى غرب كينيا وتنتشر امتداداتها إلى أوغنده. وفى كلا الحالين ظهرت الدعوة الانفصالية أخيرا بإيعاز المستعمر لتخريب استقلال كينيا. كذلك يتمزق الأتشولى (النيلوتيون) بين السودان حيث الأقلية وأوغنده حيث أغلبيتهم، وإلى الشرق منهم يتمزق التوركانا بين السودان وكينيا، حتى أنه اتفق على حرية مرور الموظفين والإدارة عبر الحدود فى نطاق معين هو مثلث Ilemi Triangle.

وبالمثل ينقسم الأنواك بين السودان وإثيوبيا حتى أن السودان ظل يستأجر جميلاً لمدة نصف قرن (١٩٠٢ - ١٩٥٧)من أرض إثيوبيا لتكون محطة تجارية وإدارية. وعلى الجانب الآخر من حدود السودان يتمزق الزاندى بين ٣ وحدات سياسية هى السودان (٢٣٠ ألفا) والكنغو ليوبولدفيل (٥٢٠ ألفا) وإفريقيا الوسطى (٢٠ ألفا). وحدود دار فور تشطز التعايشة على اليمين والشمال، وكذلك الزغاوة.

1- Church, Modern Colonization, pp, 117-121.

وحتى داخل العالم العربى نفسه نجد القبائل الممزقة - فالنوبيون مقسمون بين مصر والسودان. ولقد كانت «الحدود الإدارية» بين الدولتين فى الواقع «حدوداً قبلية» اتفق عليها لتضم كل العبابدة تحت إدارة مصر حيث كتلتهم الرئيسية، بينما تضم البشارية (البجاويين) فى السودان. حيث كتلتهم الرئيسية. وبنو عامر مقسمون بدورهم بين السودان (لغة التوبداوى) وإرتريا (لغة التيجرى).

من وجهة نظر المستعمر لأن وجود قبيلة واحدة على الحدود يقلل أو يمنع احتمالات الحروب القبلية. ولكن مع الاستقلال وزيادة الوعى بالذات أخذت هذه القبائل تسعى إلى التوحيد، ومن هنا برزت مشكلة القبيلة الممزقة[1].

وحدة تركيبية ؟

الآن بعد أن حللنا عناصر ومقومات القومية فى إفريقيا وحددنا مواطن الضعف والقوة فيها، يجوز لنا أن نتساءل: هل تمثل القارة وحدة مورفولوجية أى تركيبية؟ وهو سؤال مهم لأنه سيفيدنا أولا كمفتاح لقضية الوحدة الإفريقية الوظيفية أى فى مجال العمل السياسى، ولأنه ثانيا يكشف لنا النقاب عن كثير من المزاعم والتخريجات التى يدسها أعداء إفريقيا لينشروا بها الضباب حول حقيقة كيانها وأكثر من ذلك ليضربوا إسفينا بين أبنائها.

1- K. M. Barboûr, Republic of Sudan. pp, 16-7.

إن الكلام عن أى وحدة «تركيبية» لإفريقيا - سواء طبيعياً أو بشرياً - مرفوض تماماً فى قارة تجمع بين أفقر الصحراوات وأغنى الغابات، بين مواطن أقدم الحضارات - الأصيلة - وبين آخر من دخل الحضارة - مستعيراً - فى العالم، بين محيط عربى إسلامى فى الشمال، ومحيط زنجى وثنى فى الجنوب تنتثر فيهما وبينهما عدة جزر مسيحية انتقالية الجنس.

القارة بكل تأكيد إذن ليست وحدة تركيبية. ولكن هل هذا يبرر التخريجات والإيحاءات السياسية التى يرتبها بعض الكتاب الاستعماريين؟ هل هو يعنى حقاً أن ليس ثمة إفريقيا واحدة بل إفريقيتان، وأن هذه الثنائية هى ثنائية عرب وزنوج، إسلام - ووثنية؟ من أسف أن جغرافيا كبيراً مثل ربنر - كمجرد مثال - يعطى مادة وسنداً لهذه الادعاءات حين يعود بصورة أو بأخرى إلى «نظرية وحدة البحر المتوسط» القديمة ليجعل إفريقيا شمال الصحراء جزءاً من عالم البحر المتوسط وجنوب أوربا من ناحية، تاركا إفريقيا جنوب الصحراء لتكون من الناحية الأخرى «جزيرة» ضخمة منفصلة عن كتلة اليابس الكبرى فى العالم القديم - لتكون استراليا الثانية كما قد نقول.

فها هو ذا يكتب على وجه التحديد: «إن الصحراء الكبرى تفصل القارة فصلاً حاسماً إلى قسمين متساويين. ولقد كانت إفريقيا شمال الصحراء دائماً وأساساً جزءاً من العالم المتوسطى لجنوب أوربا والشرق الأدنى الآسيوى. وهذه «الوحدة» فى مناطق البحر المتوسط، بما فى ذلك شمال إفريقيا، تتضح بجلاء فى الجغرافيا التاريخية للمنطقة. أما إفريقيا جنوب الصحراء فهى فى واقعها

«جزيرة» صخمة معزولة عن كتلة اليابس العظمى فى العالم القديم»[1].

والواقع أن الرد على هذا أن نظرية وحدة البحر المتوسط يمكن أن تجعل من جنوب أوربا ملحقاً لإفريقيا وليس العكس بالضرورة. وإذا كانت الصحراء فاصلا فالألب فاصل كذلك، وإذا كان قد قيل إن «أوربا تبدأ عن الصحراء» فقد قيل بالمثل «عند البرانس تبدأ إفريقيا» ...[2]. وإذا كان الساحل الأوربى قد طغى سياسياً على الإفريقى، فقد طغى الثانى على الأول من قبل قروناً وقروناً. وسواء صحت نظرية وحدة البحر المتوسط طبيعياً وبشرياً وحضارياً، أو لم تصح، فهى لا تسلخ جنوب اوربيتها أكثر مما يمكن أن تسلخ شمال إفريقيا عن إفريقيتها.

أما داخل القارة، فإن الصحراء لم تكن محيطاً داخلياً فاصلاً بهذا المعنى المبالغ فيه، فقد ارتبط الشمال والجنوب عبر التاريخ لا سيما على جانبى الصحراء، ولكن أيضاً فى خطوط تتوسطها، وزاد هذا الارتباط باطراد مع التاريخ. ولهذا فليست المعادلة الجغرافية للقارة ثنائية يفصل بين قطبيها أخدود فجائى غائر، بل هى فى الحقيقة ثلاثية وسطها نطاق انتقالى عريض يؤكد ترابط القارة العام. فجنسياً لم نجد الصورة ليثوجراف أبيض وأسود، بل - لكى نكمل التشبيه المطبعى - شبكة ميزوتينت... ولغوياً وجدنا بين العرب والزنوج نطاقاً، بل

1- Renner, loc. cit., p. 394.

2 - W. Z. Ripley, Races of Europe, Lond., 1899, p. 272.

نطاقات من «ظل العرب» و «شبه الظل» وقد نضيف «صدى العرب» فى النهاية، ولكها تؤكد مرة أخرى عنصر التدرج فى ملامح القارة. وفى الدين لا نجد أن الإسلام يرتبط بجنس معين أو لغة معينة، كالعرب مثلا، بل هناك حزام عريض من المسلمين السود يمثل جسرا يربط بين الطرفين. وإن مجرد اختلاف المضمون بين «إفريقيا البيضاء» «وإفريقيا العربية» «وإفريقيا الإسلامية» ليهدم أى ثنائية مزعومة فى القارة.

وأخيراً هل يصح أن نبحث عن وحدة تركيبية لقارة؟ أى قارة أخرى تملك الوحدة التركيبية؟ من الأُولَيات الأوَّليات لطالب الجغرافيا أن ليس ثمة أوربا واحدة، بل أوربتان، الغربية والشرقية، بل يجعلها البعض ثلاثة مضيفاً أوربا الوسطى.. وليس أسهل تقسيما من أمريكا الشمالية إلى شرق وغرب – ووسط إذا شئت. إن البحث عن وحدة تركيبية لقارة ما قضية غير علمية لأنها تفترض المستحيل. ولكن المحقق أنها تثار فى إفريقيا بقصد سياسى واضح وكقناع فلسفى لمخطط تخريبى موضوع. هو التمزيق فى مجال العمل السياسى ودق إسفين فى القارة يشغلها عنه.

فمن قبل يصور التعاون بين بعض وحدات الشمال والجنوب، على أنه أطماع أو سيطرة من جانب الأولى. فمثلا معاونة الجمهورية العربية المتحدة للصومال المستقل بعد الوصاية لا تزيد فى رأى البعض منهم عن «استبدال شكل من الوصاية بشكل آخر»[1]!... واتحاد مالى ليس «ظهوراً للشخصية الإسلامية

1- Kimble, vol., p. 249.

أكثر منه ظهوراً للشخصية الإفريقية»، بينما الثنائية الدينية فى نيجيريا لا تصور إلا على أنها تعارض كامن بين الشخصية الإسلامية والشخصية الإفريقية[1].

كذلك لم يدخر الاستعمار أى جهد فى سبيل تعميق الهوة بين ماكان مجموعة دول الدار البيضاء - «راديكالية إفريقيا» كما سماها[2] - وبين مجموعة دول «منروفيا». ولا يفوته أن يصور المجموعتين كمظهر لثنائية القارة المزعومة. ولكن الحقيقة أن دول الدار البيضاء كانت تجمع بين دول عربية اسلامية، وبين دول زنجية إسلامية، ودول زنجية مسيحية - وثنية، وتمثل بذلك سخرية مجسمة من تلك الثنائية.

والرق نغمة أخرى قديمة يبعثها الاستعمار ليشوه دور العرب التاريخى فى إفريقيا على أنه استرقاق لا تحضير وليبث الكراهية بين العرب والزنوج. ولاشك أن الرق كان شيئاً تعسا بما فيه الكفاية، ولكننا لا نقول إنه كان روح العصر وإنه كان متوطنا وأصيلا داخل المجتمع الزنجى نفسه[3] أو أن وضعه كان أهون كثيراً فى المجتمع العربى منه فى غيره، ولكن أوربا التى كانت - ابتداء من أثينا وروما الكلاسيكية إلى برستول وليفربول المركانتلية - أما أكبر سوق أو وسط للرقيق فى التاريخ، هى آخر من يجوز له أن يشير هذا السلاح لأن أثره عكسى يرتد إلى

1- F. J. Pedler, West Africa, in The Africa of Today & Tomorrow, p. 4S

2- Church, " Mauritania" Focus, Nov. 1961, p. 2.

3- Beaujeu-Garnier, Géog. de la Pop., t. Ii, p. 39.

صاحبه. إن العرب اذا كانوا متهمين بأنهم قد لعبوا أحياناً دور الجلاب، فإن أوربا لعبت بانتظام ومعا دور الجلاب والجلاد. ولقد قدمت أوربا لتستعمر إفريقيا بقصد الرقيق، وأقامت فيها بعد ذلك بدعوى منع الرقيق[1].

ان الانتهاء العلمى الواضح هو أن افريقيا ليست وحدة تركيبية. ولكن هذا أبعد ما يكون عن أن يعنى أن تتباعد أجزاؤها وتتنافر، فليس معنى الفروق التفرقة، ولا الاختلافات الطبيعية الخلاف. بل لعل إثارة القضية على هذا النحو قد يكون نوعاً من المغالطة العلمية. فنحن نظلم الحقيقة قبل أن نظلم إفريقيا حين نبحث لها عن وحدة تركيبية وتجانس مورفولوجى. فككل القارات الأخرى، لا يمكن أن تكون إفريقيا وحدة واحدة بشرياً أو تاريخيا، طبيعياً أو جغرافياً.

بل لا يمكن لأى قارة أن تكون حتى وحدة جيولوجية. فالقارة – أى قارة – بالتعريف ليس إلا وحدة جيوديزية، أى وحدة من الوحدات الكبرى التى يتألف منها هيكل سطح الأرض. والقارة أى قارة ليست تعبيراً جغرافياً أو سياسياً أو حتى جيولوجيا، بل هى ببساطة تعبير جيوديزى. دون هذا لا يمكن للقارة أن تعد وحدة. ولهذا فكل تجريح استعمارى لتركيب إفريقيا وكيانها ليس نقداً علميا وبالتالى يسقط كل ما يرتبونه عليه من تخريجات فى المجال السياسى.

1- Westermann. pp. 324-5.

الفصل الثامن

القومية الإفريقية

«دولة لكل أمة، وأمة لكل دولة» هذا - يقول العالم السياسى أزكاراتى- هو فى معادلة مركزة موجزة جوهر مبدأ القومية المعاصرة[1]. وإذا كان هذا القانون قد اتخذ كبوصلة مؤشرة للعمل السياسى الإيجابى فى أوربا فى العشرينيات من هذا القرن، فإنه اليوم ألزم لإفريقيا وأهم. ليس فقط لأن إفريقيا قد دخلت بشكل حاسم عصر القومية منذ الخمسينيات الأخيرة، وإنما أساساً لأن «القومية الإفريقية» أصبحت «كلمة عالقة catchword» من كلمات العصر، أى واحدة من تلك الكلمات السارية التى تلوكها كل الألسن دون أن تعيها بالضرورة كل العقول.

فالواقع أنه قد تراكم عن إفريقيا والقومية الإفريقية فى السنوات الأخيرة مكتبة ضخمة لا تخلو من كثير من الزبد الفكرى، ولكنها لا تعدم كذلك كثيرا من الزَّبد والغثاء، أو فلنقل على الأقل من المتناقضات والأضداد. والذى يتعمق هذه المكتبة لاشك واجد فيها كثيراً من الأحكام المتناقضة والآراء المتعارضة جنباً إلى جنب مع التعميمات الكاسحة، وبعضها ستار للتحيز، وبعضها إفراط فى التحمس إن لم يكن فى التعصب، وكلها يحتاج إلى شيئ

1- Azcárate, League of Nations & National Minorities, Wash., 1945, P. S.

من تقييم أو تقويم.

ويكفى أن نضرب مثلا على هذا التميع الفكرى فى مفهوم القومية الإفريقية بعض التعريفات التى أعطيت لها. فهى تكاد تعنى من المفاهيم بقدر ما هناك من مستعملين لها ! ولا يكاد يشترك مفهوم لها مع مفهوم آخر فى المضمون أو الامتداد أو المستوى. فهناك - كما يميز كيمبل مثلا - « قوميات قبلية» و « قوميات إقليمية» و « قوميات بين أو فوق إقليمية». هناك قوميات بيضاء وسوداء وسمراء، قوميات إسلامية ومسيحية... الخ[1]. ولا تكاد تتمثل أو تتبلور فى واحدة من هذه جميعاً فكرة القومية الوطنية الحقة بالمعنى السياسى الأصيل، بل إن أغلبها يمثل فى الحقيقة متناقضات لفظية وفكرية دون وعى، كما أنها تتناقض فيما بينها جميعاً .

أين إذن حقيقة القومية الإفريقية وسط كل هذا الضباب الفكرى الذى هو بلا ريب نتيجة طبيعية للمرحلة العاطفية التى لا زالت الفكرة تمر بها؟ أهى فكرة جغرافية - إقليمية - قارية يعنى؟ إن كان، فلماذا لا نسمع عن قومية أسيوية مثلا؟ أم هل هى فكرة جنسية لونية - عنصرية يعنى؟ إذن فأين - إن جاز أن توجد - القومية الصفراء أو البيضاء؟ هل القومية الإفريقية يقصد بها أن الإفريقيين - كل الإفريقيين - «أمة واحدة»؟ وهو سؤال دال وينبغى أن يكون وارداً، لأن له انعكاساته العملية التطبيقية المباشرة على الوحدة الإفريقية. وكيف

1- Kimble, p. 271.

يتفق هذا إذن مع تفشى روح القبلية الضيقة حتى الآن فى قطاعات ضخمة من القارة؟ثم هل تكون القومية الإفريقية كما يدعى البعض مجرد رد فعل وانعكاس شرطى للوجود الأوربى الاستعمارى فى القارة بالأمس ووقعه الجيوبولتيكى اليوم[1] ؟كيف هذا إن صح وفى إفريقيا شعوب عرفت القومية حين لم تكن أوربا قد خرجت من قوقعة غاباتها أو تخطت بعد مرحلة القبلية السفلى؟

واضح لاشك أن الموضوع ملىء بالمتناقضات وعلامات الاستفهام. ولا يجوز أن يكون الرد عليها هو من أوهام العوام أو حتى من أوهام.. الخواص. بل لابد من الدراسة العلمية الموضوعية التحليلية لنرى الصورة فى أبعادها الصحيحة والكاملة. وفى رأينا أن آفة ما كتب عن إفريقيا – والقومية الإفريقية بالذات – هو التعميم على مستوى القارة ككل. لقد أهملت دراسة القومية إقليمياً، وبهذا فقدنا القدرة على الرؤية الواضحة والتمييز بين أنماط ودرجات وأقاليم من النضج القومى والتطور التاريخى. الذى ينقصنا بمعنى آخر هو خريطة تخطيطية للقومية الإفريقية. فالواقع أن أصول القومية التاريخية ومراحل التطور السياسى وانعكاس الاستعمار الحديث على نمو القومية، كلها تتفاوت بين أجزاء القارة.

وفى الوقت الحالى يمكن القول بأن جميع مراحل التطور السياسى وأنماط الدولة السياسية تتمثل فى إفريقيا ابتداء من الدولة القومية المتبلورة إلى الأشكال القبلية البدائية، كما تتمثل فيها جميع درجات الوعى بالذات سياسياً

1- Oliver Woods, op cit., p. 17.

ونمو الشعور الجماعي ابتداء من الأمة حتى القبيلة، وكذلك كل درجات التفاعل والتكامل السياسى بين الأرض والسكان ومدى نجاح السكان فى تنمية وتحقيق «الوطن الأنسب opt.territory» ومدى التجانس البشرى فيه ووضوح وثبات الوطن السياسى عبر التطورات التاريخية. وبالتالى تتمثل فيها كل أنماط الدول الچيوبولتيكية ابتداء – بحسب تصنيف جوبليه – من الدولة «الكثيفة» إلى «المختلطة» إلى «الواسعة»، وذلك بكل أنواعها الثانوية المختلفة[1].

وعلى هذه الأسس يمكن أن نميز فى اقارة بين ثلاثة أقاليم واضحة بدرجة أو بأخرى. تلك هى منطقة العالم العربى، ثم نطاق الوسط من دول الصحراء والسفانا، وأخيرا نطاق إفريقيا السوداء. وعلى هذه الأسس سنقسم دراستنا فى هذا الفصل إلى قسمين: نشأة وتطور وتركيب القومية فى إفريقيا، ثم الدولة والأمة فى إفريقيا.

أصول القومية وتطورها

إفريقيا العربية

من الخطأ البين أن ترد أصول القومية هنا إلى أثر الاستعمار الأوربى الحديث. فليست القومية هنا سابقة لاستعمار فحسب، وإنما هى ظاهرة تاريخية

1- Yves M. Goblet, Political Geog & the World Map, Lond, 1955, pp. 185 et seq.

قديمة، بل إن من بينها أقدم أمة وقومية فى التاريخ على الأرجح. وقد توحد الشعور بالذات القومية منذ الإسلام والعروبة، وازداد تبلورا منذ الحروب الصليبية والاستعمار الحديث. وإذا كان الاستعمار قد شكل القالب السياسى الحديث، فإن هذا ليس خلقا، ولكنه بعث للقومية. إن دور الاستعمار الأوربى هنا لايزيد على أنه مكثف للقومية وليس مولدا.

بل إن الصحيح تاريخياً هو أن إلى هذه المنطقة ترقى بعض جذور القومية فى أوربا نفسها. فكما يقرر ماكيندر بوضوح، لم ينقل أوربا الوسيطة من مرحلة القبائل إلى الشعوب، ولم يخلق الشعور بالقومية والوعى بالذات فيها إلا الأخطار الخارجية الثلاثة التى أحدقت بشبه الجزيرة من جهاتها الثلاث: التتار من الشرق، والفيكنج من الغرب، والعرب من الجنوب[1]. ولعل إسبانيا المسيحية هى أبرز مثال : فالقومية الإسبانية الحديثة ليست إلا صنع الصراع ضد الدولة العربية فى الأندلس، ولم تبدأ إسبانيا الموحدة إلا بعد الاسترداد Reconquista.

هكذا إذن كانت المنطقة معاً بوتقة ومشتلا، منتجاً ومصدراً، للقومية، وفى هذا تتفرد فى إفريقيا. فهى فى الحقيقة جزء من «الشرق» بمفهومه التاريخى ومضمونه الحضارى - ولنذكر أن العرب عند أوربا المسيحية كانوا يسمون بالسراسنة أو السراقنة Saracens، وهى فى رأى البعض تحريف لكلمة الشرقيين، وفى رأى البعض الآخر تحريف لكلمة السوريين. وما نحسب أن

1- H. J. Mackinder, The Geog. Pivot of History, Roy. Geog. Soc., Lond., 1951, p. 40.

أفريقيا غير العربية – وإن لم تكن من الغرب – قد عدت في يوم ما من الشرق بهذا المعنى.

ومن المؤكد أن الدين كان بعدا هاماً في القومية والوعي بالذات طوال العصور الوسطى. لاسيما مع الصراع مع أوربا المسيحية. ولكن البعد السياسي والوطني البحت كان دائماً عنصراً كامناً هاماً، بدليل أن «الاستعمار الديني» التركي لم يستطع أن يتغلب عليه أو يلاشيه، ولذلك ظل الصراع من أجل تغليب القومية العربية وتخليصها من هذا الاستعمار المقنّع بالدين.

ولكن حين جاء الاستعمار الأوربي الحديث عاد العامل الديني ليلعب دوره السياسي الكبير في تماسك القومية العربية في وجهه. ولئن بدا هذا كامنا مختفيا تحت السطح في المشرق العربي، فقد طفا وطفر إلى السطح في المغرب بالذات، وذلك لأن الاستعمار اللاتيني هنا كان استعماراً سكنياً هدد بابتلاع الكيان القومي تماما. وبينما استطاع الاستعمار أن ينفذ إلى اللغة القومية وكاد يلغيها في بعض الحالات، فقد ظل البعد الديني خط دفاع لا يقتحم للقومية العربية، ويكفي أن المستعمر لم يكن يشير إلى الوطنيين هنا بالعرب وإنما «بالمسلمين» ...

ولئن كانت المنطقة بعد هذا لا تخلو حتى الآن من شظايا قبلية على هوامشها خاصة، فإن هذه ليست إلا بقايات حفرية لتطور اجتماعي قديم طويل. فالمنطقة منذ وقت مبكر تمثل مجتمعات مستقرة ذابت وتصاهرت عضويا فيما

بينها، وأصهرت جذورها مع التربة السياسية حتى نشأت أوطان لها تاريخية ثابتة فى بيئات طبيعية دائمة. ولا يعنى وجود بعض القبائل المتناثرة أنها ليست فى مرحلة القومية الناضجة، فإن هذه البقايا ليست إلا الشذوذ الذى يؤكد القاعدة السياسية، لاسيما أنها الآن تتحلل سريعا لتذوب فى الجسم السياسى بفضل عوامل اختزال حضارية جديدة كالتصنيع والبترول والمواصلات... الخ.

وأخيراً نرى أن الاستعمار الحديث وقد اصطدم بهذه الجذور القومية العميقة حاول أن يفتتها بالتمزيق السياسى وبتضخيم «القوميات المضادة» الداخلية. وفى هذا الصدد يدعى بعض الكتاب الاستعماريين أن كل دولة من دول المنطقة الحالية هى فى الحقيقة أمة كاملة فى ذاتها ومستقلة، وقومية تامة منفصلة. بمعنى آخر هم يدعون أن كل وحدة منها تمثل معاً وفى نفس الوقت الوحدة القومية الدنيا والقصوى والمثلى للدولة، أو ما يسميه البعض «بالإثنيم Ethneme»[1]. وربما جاز بعض هذا حتى ماقبل الإسلام، أما بعده فالمؤكد أن المنطقة كلها كجزء من العالم العربى تشكل معاً الأبعاد الصغرى والكبرى للدولة القومية المثلى، تمثل إثنيما واحداً. وهذا هو أساس دعوة القومية العربية حاليا. ولاشك أن العالم العربى فى إفريقيا هو أبرز حالة لأمة واحدة موزعة فى أكثر من دولة واحدة.

1- E. A. Speiser, Cultural Factors in Social Dynamics in the Near East, in Social Forces in the Middle east, ed. S.N. Fisher, N. Y., 1955, p. 21.

نطاق الوسط

هذه منطقة انتقال فى مدارج القومية والنضج التاريخى بمثل ماهى منطقة انتقال فى كل مناحى الحياة الطبيعية والبشرية الأخرى. فهناك بين إفريقيا العربية فى الشمال وإفريقيا السوداء فى الجنوب نطاق أو شبه نطاق من الوحدات التى لها تاريخ سياسى بعيد بدرجة أو بأخرى، ووعيها السياسى اليوم يمثل إلى حد ما حركة «إحياء» لدول وطنية أو أهلية Naiv States سابقة. فقد نشأت هنا فى العصور الوسطى دول «وإمبراطوريات» كبيرة إسلامية امتدت على مساحات واسعة ولقرون طويلة، مثل مالى وغانا والفولا والحوصا، وكلها وضع قدما فى الصحراء وأخرى فى السفانا - إن لم يكن فى الغابة[1].

ويمكن على الفور أن نعتبر كل هذه الدول الإسلامية الوسيطة دولا «واسعة» من نوع مثالى: فهى لم تكن تعتمد على نواة طبيعية أو انثروبوجغرافية واضحة أوثابتة، وكانت حدودها وامتداداتها مذبذبة باستمرار، وكانت سريعة التفكك والانهيار. كانت أشبه بإمبراطوريات التتار والمغول على نطاق أصغر، تظهر كالعاصفة وكالدوامة تختفى. وكما كانت تعتمد على اقتصاد مختلط، فقد كان معدل الوفيات بينها - كما يعبر كيمبل - مرتفعاً للغاية...

ورغم أن هذه الدول لم تختلف كثيراً عن دولة الفونج فى سودان النيل، إلا أن هذه الأخيرة أخذت خطا تطورياً مختلفاً بفضل ارتباطاتها النيلية، بينما

1- S. J. Hogben, Muhammedan Emirates of Nigeria, Lond., 1930

ظلت دول السودان الغربى دولا واسعة حتى انتهت على يد الاستعمار. وأخيراً بدأ بعث بعضها، فهذه الدول الجديدة وريثة دول السودان القديمة، ولكن بالتأكيد فى حدود جديدة تختلف فى أغلب رقعتها عن الرقعة القديمة – مثل غانا القديمة والحديثة. وهذه الدول الجديدة هى دول واسعة أرضا، فرغم أن لكل منها شبه نواة أو نوية بشرية فى قطاعها الجنوبى أو سواه، رلا أنها لازالت قبلية التنظيم أساساً واستثمارها الاقتصادى المتخلف استثمار رعوى واسع غالبا.فهى دول المساحة والكم لا الكثافة والكيف. هى إذن تشترك فى أن أصولها ووعيها أحدث وأضعف بكثير منه فى النطاق العربى. هذا عدا أنها ليست متجانسة سواء جنسيا أو لغويا أو دينيا، فهى بحق تمتطى «خط الاستواء البشرى» فى القارة، وتمثل فيها بذلك قمة التنافر الداخلى كوحدات سياسية.

وهى لهذا كله، ورغم أن لها فى الأغلب «ظلال تاريخ» تتلمسها كمجمع قومى، ورغم أنها يمكنها أن تتطلع أحياناً إلى «أشباح دول» قديمة كرموز سياسية، لا زالت درجة الانصهار والنضج السياسى فيها بعيدة عن مفهوم الأمة : إنها فى الأعم الأغلب «أشباه أمم» . وهى فى حدودها الحالية التى صنعها الاستعمار ليست «دولا بلا أمم» تماما، ولكنها «دول مختلطة» فى سبيلها السريع إلى القومية بشكل أو بآخر.

وسنلاحظ أن هذه الدول وهى ترنو إلى أساس تاريخى لكيانها تحاول أن تستوحى بل «تستحيى» إمبراطوريات الماضى وأمجاده فى أسمائها المعاصرة كما تحول السودان – الفرنسى – مثلا – إلى مالى، وساحل الذهب إلى غانا،

والحبشة إلى إثيوبيا، ومدغشقر إلى مالاجاش. ولكن يجب ألا يخدعنا هذا إلى الاعتقاد بأن هذه الدول الحديثة ترث تماماً الرقع الجغرافية لتلك الإمبراطوريات والإمارات، فهى ليست إلا بقع زيت متميعة لا تتفق مع أشباح الماضى إلا جزئياً - إن لم يكن بالكاد كما فى حالة غانا بوجه خاص.

ودور الاستعمار هنا فى التطور نحو الوعى القومى الحديث أكبر منه بكثير جداً فى النطاق العربى، ولكنه كما سنرى أقل بكثير منه فى إفريقيا السوداء. ولابد أن نقرر أن هذا النطاق الانتقالى أقرب كثيراً فى خصائصه القومية إلى القطاع الجنوبى من القارة منه إلى القطاع العربى فى الشمال. ولهذا فإن ما سيقال عن القطاع الجنوبى يمكن أن يصدق عليه بدرجة مخففة.

وأخيراً فليس من السهل أن نحدد الوحدات السياسية التى تقع تماماً فى هذا النطاق لأن منها ما يترامى داخله وخارجه فى إفريقيا السوداء. ولكننا بوجه عام يمكن أن نحدده بدول الصحراء والسفانا فى السودان الغربى فى جانب، وإثيوبيا والصومال وربما أوغنده فى جانب آخر، كذلك قد يرى البعض أن تضم هنا مدغشقر التى هى فى الحقيقة جزيرة إفريقاسية بقدر ما هى إفريقية.

إفريقيا السوداء

هنا فقط يجوز لنا أن نقول إن القومية من صنع الاستعمار. وهنا فقط يمكن أن نتكلم عن «دول بلا أمم». وهاتان من أسف قضيتان قد لا يتقبلهما

بعض الإفريقيين و «الإفريقانيين» تقبلا موضوعياً. ولكننا نأمل أن نناقشهما مناقشة علمية غير عاطفية، كما نأمل أن نوضح أن ليس فيهما ما يضر أو يضير القضية الإفريقية عامة.

محركات القومية الإفريقية

أما عن القضية الأولى فهناك أولا شبه إجماع بين الكتاب يشارك فيه الإفريقيون أنفسهم على أن القومية الإفريقية هى من صنع الاستعمار الأوربى، بمعنى أنها رد فعل للسيرة الخارجية[1]. فكما يقول الزعيم الإفريقى سيتهول تدين إفريقيا ببزوغ الوطنية فيها للاستعمار الأوربى، فهو الذى عبأ الشعور القومى وخلق الوعى بالذات بين الإفريقيين، وجمع بين شتاتهم القبلى تحت هدف واحد :

"The Twentieth Century African nationalism is indeed the child of European colonialism "[2].

ولو أضاف أنه الابن غير الشرعى لما تعدى الحقيقة، فإن هذا كان فضلا غير مقصود جاء نتيجة للقوى الحضارية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التى صحبت الاستعمار رغم إرادته. بل إن من الثابت أنه فى حدود إمكانيات وأده

1- Oliver woods, loc. cit., p. 17.

2- Sithole, pp. 74. 56, 70-4.

بالإرادة الواعية كان يفعل ذلك. ولهذا فإن من الضرورى هنا أن نقف عند ميكانيكية وسيكولوجية نشأة القومية الإفريقية فى هذا النطاق من القارة.

لاشك أن أول عامل فجر القومية الإفريقية هنا هو مجرد« الوجود الأوربى Presence فيمكننا أن نضعها قاعدة عامة أن الوعى بالذات وبالجماعة ethno-centrism لايبدأ جدياً إلا حين تجد الجماعة نفسها فجأة وجهاً لوجه أمام جماعة أجنبية مختلفة كل الاختلاف. والمقاومات المبكرة التى يسجلها تاريخ القارة لبعض القبائل أو المجموعات القبلية أو الشعوب هى أولى إرهاصات القومية هنا. مثال ذلك مقاومة المرابطين فى السنغال فى الثمانينيات، وفى داهومى فى التسعينيات، وفى روديسيا الجنوبية فى التسعينيات تحت قيادة المتابيلى، وفى تنجانيقا تحت الهيهى Hehe [1].

ثم غذى هذا الشعور الاستغلال المادى وانتزاع الأراضى والفروق الاقتصادية الصارخة بين المستعمر والوطنى. فكما يقول هوچكين «القومية الإفريقية، كغيرها من القوميات، هى جزئياً ثورة على وضع اقتصادى منحط»[2]. ثم جاء بعد هذا التطور الحضارى والمادى الذى صحب الاحتكاك الحضارى – بمعنى آخر التحضير acculturation الذى خلق بيئة اقتصادية واجتماعية ومناخاً سياسياً كلها يدعو إلى القومية ويمكن لها فى نفس الوقت. فالاقتصاد الاستعمارى الحديث بكل محمولاته وملحقاته من وسائل مواصلات

1- Kimble, p. 272.

2- Ibid., p. 273.

حديثة وتمدين وتصنيع وحركة حطم اقتصاديات الكفاية والانطواء الوطنية وحول الأهالى من الترحل إلى الاستقرار، وخلق المراكز الصناعية والمناجم التعدينية التى أدت إلى هجرات بالجملة وخروج ريفى بعيد المدى.

وقد وسعت المواصلات الحديثة نطاق حركة الإفريقى بعد أن كانت حدود عالمه لا تتعدى منطقة القبيلة، حتى أن حركات العمل الزراعى والصناعى كثيراً ما تتعدى الحدود السياسية. وقد أدت هذه الحركة إلى أن تحطمت القوالب الاجتماعية القديمة فأذابت النظم القبلية والوحدات الدموية التقليدية detribalisation. فكما حطمت هذه العوامل نظام الكاست فى الهند. فكذلك خلخلت نظام القبائل فى إفريقيا. فكل ميل من الطرق البرية أو السكك الحديدية يشق فى القارة هو همزة وصل بين القبائل المختلفة وشق فى البناء القبلى التقليدى.

هذا بينما من الناحية الأخرى انصبت هذه التيارات فى المدن الجديدة الضخمة التى أصبحت بؤر الانصهار الاجتماعى والتحول الحضارى والتخمر السياسى[1]، "the town is the biggest distillery of social change " (Kimble)[2] فيها «قدمت» الحضارة الحديثة القبائل الإفريقية إلى بعضها البعض، وفيها حلت الوحدات السكنية الجغرافية محل وحدات القرابة القبلية،

1- John M. Hunter, "An Exercise in Applied" Geog, "Geog" Jan. 1961, p. 8.

2- Kimble, p. 82.

وفيها حدثت التفاعلات والاحتكاك وتكون رأى عام إفريقى ونما الوعى السياسى واتسع الأفق الوطنى، وفيها بدأت تنشأ «طبقة وسطى» إفريقية ومجتمع مثقفين كان له دوره فى الزعامة السياسية. وبهذا تكاملت كل عناصر التوعية القومية وتحركت جراثيم القومية.

وهناك بعد هذا ملحقات ثانوية لعملية التحضير غذت نمو القومية بقدر. فيرى البعض أن التبشيرية المسيحية بتعاليمها ونظمها قد قوت عن غير قصد النزعة القومية، بينما يقول البعض بالعكس تماما فيرى أنها خدرت الفورة القومية وفلت حدتها[1]. ومن الناحية الأخرى يدعى البعض أن أثر الإسلام على نمو القومية الإفريقية كان ضئيلاً جداً، وسلبياً عند ذلك، على أساس أن النمط التقليدى للدولة الإسلامية - هكذا يقولون - هو استبداد الفرد القائم على الدين أو القوة، وأنه لا يصلح لتركيب الدولة الحديثة المعقد ولا يقدم إطارا لوطنية تتعدى الوحدة الدينية وحدها. وهذا الرأى يصطدم مع كثير من الحقائق بدرجة تجرده من كثير من جديته. ويكفينا رداً عليه أن نورد ما يقره كاتب أوربى آخر - كان مبشراً فى وقت ما ! - من أن انتشار الإسلام بطريق اللغات الإفريقية المشتركة قد أدى إلى «شىء من التجانس أو التجنيس وإلى استبعاد الفروق القبلية. بل وفى عدد غير قليل من الحالات إلى اختفاء «وحدات قبلية» كلية. ومن الأمثلة أن كثيراً من الجماعات التى تتكلم الحوصا اليوم كانوا

راجع في هذا الجزء:

1- Kimble, pp. 275-286.

أصلاً قبائل مستقلة لها لغاتها الخاصة. فجاء الإسلام فدمجها فى الحوصا ديناً ولغة وتنظيماً سياسياً. ومثل هذا يقال عن السواحيلية والماندينجو أيضاً. وكله يعد كسباً كبيراً لأنه يتخطى بالإفريقى لأول مرة شعور القبيلة الضيق إلى إطار أرحب خارجها[١].

هذه - باختصار - هى القوى المادية وغير المادية التى حركت القومية ودفعتها فى القارة. وسنرى أنها كانت تختلف قوة وضعفاً من منطقة إلى أخرى بحسب ظروف كثيرة. فمثلا يلاحظ أن نظام الحكم الفرنسى المباشر - بصرف النظر عن تنميطه المجدب Gleichgestaltung وسياسة التمثيل - ساعد أكثر من النظام الغير المباشر الإنجليزى الذى تعيبه سلبيته على تفتيت وإذابة القبلية والنظم التقليدية وعلى الإعداد لعملية الصهر السياسى، بينما النظام الإنجليزى جمد الماضى فى متحف بشرى حى. بل فى جنوب غرب إفريقيا نصت قوانين العمل على إعادة الإفريقى إلى قبيلته بعد مدة من العمل فى المدينة retribali-sation[٢].

وبوجه عام تأثر نمو القومية الإفريقية بطبيعة القوى المتروبوليتانية. يقول كمبيل: «يبدو أن تأثير الدولة المتروبول على قيام «القومية الاستعمارية» كان يتناسب طردياً مع القوة الفعالة للآراء ضد الاستعمارية فى تلك الدولة. وهو

1- Westermann, p. 280.

2- Richard F. Logan, S. W. Africa, Focus, vol. XI, no. 3, Nov. 1960, p. 2

لهذا كان على أشده فى المستعمرات البريطانية، وأقل ما يكون فى المستعمرات الإسبانية والبرتغالية، وكان أقوى فى المستعمرات الفرنسية منه فى البلجيكية»[1].

ويمكن أن نضيف أن القوى التى حركت القومية الإفريقية لابد كانت أقوى فى حالة الاستعمار السكنى حيث يبلغ «الوجود» الأوربى أقصاه. ومع ذلك فهنا بالضبط كانت القوى المضادة لنمو القومية على أشدها كذلك، مما أدى إلى تحييد العلاقة فى النهاية. وكنتيجة لتفاعل محصلة هذه القوى والضوابط اختلفت درجة نمو القومية فى إفريقيا السوداء من وحدة إلى وحدة، بصورة حاول كولمان فى منتصف الخمسينيات أن يرتبها تنازلياً كالآتى: أولاً غرب إفريقيا البريطانى بما فيه الكمرون البريطانى، السنغال والوصايات الفرنسية؛ ثانيا بقية إفريقيا الاستوائية الفرنسية، أوغندا، روديسيا الشمالية، كينيا، تنجانيقا؛ ثم ثالثا روديسيا الجنوبية، ورابعاً وأخيراً المستعمرات البلجيكية. وبديهى أن نضج القومية قد تعدى الآن هذه المراحل الترابية بكثير وجعل أهميتها تاريخية فقط.

وإلى جانب هذه العوامل الداخلية التى ولدت القومية الإفريقية، كانت هناك عوامل مساعدة خارجية عجلت نموها[2]، يمكن أن نجمعها تحت عنوان واحد هو المناخ السياسى فى العالم وروح العصر. فثمة مثال الدو ل المستقلة أو الأسبق استقلالا ابتداء من هايتى إلى ليبريا إلى إثيوبيا كذلك الدول الإفريقية

1- p. 281.

2- Kimble, loc. cit.

الأخرى الأسبق نضجاً وقومية كإفريقيا العربية وخاصة مصر... الخ. ولكن ربما لا يقل أهمية عن ذلك تحرير آسيا. خاصة الهند. الذى صار نموذجا يحتذى فى إفريقيا وألهب خيال القومية الإفريقية.

وهناك بعد هذا أثر الأمم المتحدة النسبى، كذلك دفع الشيوعية للقومية الإفريقية، ودعوتها إلى فكرة السوفييتات الإفريقية - «الجمهورية الإفريقية السوفيتية»... ويضيف البعض - من الأمريكيين - أثر الولايات المتحدة. سواء من حيث أثر اضطهاد الزنوج بها على الإفريقيين، أو من حيث مزايداتها السياسية فى إفريقيا.

من الدولة إلى الأمة

الآن وقد حللنا أصول ونمو القومية فى إفريقيا السوداء، يجوز لنا أن نتساءل : هل خلقت فى دولها «أمماً» بالمعنى التاريخى السياسى ، بمعنى الشعوب الوطنية المتجانسة المتماسكة فى مفهوم الدولة الوطنية الحديثة Nation - state ؟ لانشك فى أن هناك وعيا - وإن جزئياً - بهذا الهدف، وأن كل وحدات المنطقة الصحيحة pro - national، ولكنا كذلك لانشك فى أنها لازالت بعيدة عنها، لازالت قبل الأممية pre-national. ولابد أن نقرر بلا مواربة أننا إزاء «دول بلا أمم» وبالتحديد «دول قبائل».

وإلى أن تنصهر كل قبائل الدولة الواحدة فى صهير متجانس بدل

الأمشاج الحالية، وإلى أن يتحول المزج الميكانيكى إلى خلط كيماوى، والأنماط الاجتماعية المتحجرة إلى أنماط سياسية متحضرة - إلى أن يكون هذا لن تتم مرحلة القومية التامة. نحن فى الحقيقة إزاء دول من طراز جديد تماماً هى الدول وريثة الاستعمار[1] successor states of colnial empires وهى تختلف فى ذلك تماماً عن الدول القديمة فى شمال القارة أو فى آسيا مثلا. فهذه تضم أمما كاملة وقوميات تاريخية من قديم، كما كانت دولا كاملة من قديم، والدولة الوطنية الحديثة فيها لذلك ليست شيئاً طارئاً فى الجوهر وإن بدت أحياناً جديدة فى المظهر.

أما فى إفريقيا السوداء فاللاندسكيب السياسى قبل الاستعمار وبعده بحر من القبائل أو الاتحادات القبلية، وهى لم تصبح دولا لأول مرة فى تاريخها إلا فى ظل الاستعمار أو بعده، فهى دول بكر، دول أولية كما قد نقول mary states بعكس الدول الثانوية فى شمال القارة. وهى من ثم نموذج سياسى جديد : تجربة سبقت الدولة فيها الأمة، أى سبق فيها الشكل الموضوع والإطار الصورة. ولذا أتت دولا بلا أمم وبلا تاريخ، بل بلا لغات وبلا أديان كذلك.. وتلك حالة من الشذوذ السياسى لا تترك ريباً فى أنها دول «اصطناعية» رغم أن بعض الجغرافيين لا يحبذ استعمال هذه الصفة. لقد فجر الاستعمار القبلية، وذوبان القبلية فجر بدوره الاستعمار، ولكن هل خلقت الوطنية بعد أمما وقوميات ؟

1- Goblet, pp. 244 ff.

إن هناك اتفاقا عريضا بين النقاد على أن أساس حركة القومية الإفريقية عوامل سلبية هى رد الفعل والوعى بالذات ضد الاستعمار الأبيض، وليس عوامل موجبة تنبع من تجانس داخلى حقيقى فى الثقافة والحضارة والجنس. وإذا كانت هذه الوحدة السلبية قد نجحت فى التحرر، فإنها لاتكفى لخلق قوميات وطنية حقيقية[1]. بل كما يقول كمبل «إن معاداة الاستعمار لا تمثل فى ذاتها أساساً لبناء دولة وطنية، بل إن إقامة مثل هذه الدولة يزيل مباشرة الأساس التى أقيمت عليه!»[2].

ومع ذلك فلا ينبغى أن نتصور الموقف صعباً ومغلقاً تماما. فمن ناحية ينبغى أن يكون مفهوماً أن استمرار وجود قبائل فى دولة ما لا يعنى بالضرورة أنها قبلية، إذ يكفى خلق جسم فعال محرك مثقف فى المدن ليسيطر على الشكل والاتجاه السياسى للدولة. ومن ناحية أخرى إن المسألة مسألة تطور اقتصادى أولاً وأخيراً، فالتحول إلى الاقتصاد الحديث بكل ما يعنى هو مذيب مؤكد للقبلية. وأوربا نفسها مرت تباعا من القبيلة الوسيطة إلى إقطاع الباروك إلى القوميات الحديثة الصناعية – دائماً كوظيفة مستمرة للتطور الاقتصادى. والقبلية بعد هذا، وفى النهاية ليست إلا مرحلة من مراحل التطور القومى وخطوة فى طريق الولاء والانتماء إلى وحدة أكبر.

1- Hartshorne, Political Geog. in American Geog., p. 194.

2- Kimble, p. 300.

وأخيراً هناك السؤال القديم : من هو الأسبق : الدولة أم الأمة ؟ والنظرية الكلاسيكية الشائعة حتى قريب كانت تعتبر الأمة هى أصل الدولة، والأخيرة بنت الأمة ونبتها وتتويج لها : الأمة فاعل، والدولة مفعول به. ولكن هناك اتجاها عكسيا حديثا. فكما يناقش جوبليه بقوة : الدولة أسبق دائماً من الأمة، الدولة دائماً سبب لا نتيجة. فهو يصر على أن قيام دولة يخلق دينامية خلاقة بناءة تحول جميع عناصرها إلى أمة[1] وسواء صحت هذه النظرية على الإطلاق والتعميم أو لم تصح، فالذى لاشك فيه أن مصير دول إفريقيا السوداء الجديدة أن تجذب عناصرها وقبائلها المختلفة إلى هدف واحد ومثّل واحدة، وإلى قدر من التجانس تذوب فيه الفروق بدرجة أو بأخرى حتى تجمد الدولة على مضمون وطنى جديد، هو الأمة.

وعلى هذا فيمكن أن نلخص الموقف فى أن الوجود الإستعمارى بكل ملابساته وخصائصه ونتائجه قد حرك - رغماً عنه - فى إفريقيا السوداء الشعور الوطنى: هناك «وطنية» ؛ ولكن لم يتبلور هذا الشعور بعد فى إطارات وكادرات أممية محددة : ليست هناك «قومية» بعد. ولكن إفريقيا السوداء فى الطريق إليها وستصلها حتما. وهنا يبدو أن أخطر مهمة ملقاة على عاتق المفكرين والمثقفين الإفريقيين هى ألا يتركوا هذا التبلور يتم داخل الإطارات السياسية الخاطئة التى خلفها الاستعمار. وهذا موضوع أدخل فى باب الوحدة الإفريقية.

1- Goblet, pp. 105 et seq., 87.

خريطة القومية الإفريقية

بماذا يمكن أن نخرج من هذا المسح الهيكلى العام للقومية فى إفريقيا؟ بانتهاءات أساسية ثلاثة. أولها أن نمو القومية فى القارة يقع فى درجات مختلفة تكاد تؤلف سلماً تاماً ومنحنى تطور كاملا. ففى الشمال العربى إذا كانت القومية بالمعنى القديم قد ولدت منذ قرون فهى بالمعنى الحديث قد شبت عن الطوق وبلغت سن الرشد على أقل تقدير. أى أنها قد وصلت إلى درجة النضج التام ومرحلة التبلور. وفى نطاق الوسط الانتقالى يمكن أن نقول إن القومية اليوم فى دور المخاض. وإذا كانت إفريقيا السوداء قد تأخرت فى هذا المجال فإن هذا لا يمنع من أنها اليوم قد أصبحت كما قيل حبلى بالقومية. والقارة فى مجموعها ترسم بذلك مورفولوجية للنمو والتطور القومى أشبه شىء بالقطاع المتدرج قمته فى الشمال وقاعه فى الجنوب: تبلور وتجوهر فى الشمال، وتميع ولا فقرية فى الوسط، وحالة هلامية جنينية فى الجنوب.

الحقيقة الثانية عن القومية الإفريقية هى أنها ليست جميعاً دخيلة وليست جميعاً أصيلة. ليست جميعاً دخيلة لأن من الثابت المؤكد تاريخياً أن القومية تبلورت فى الشمال منذ قرون وقرون، بل لانغالى إن قلنا إن تاريخها ألفى فى قطاع كبير من نطاق الشمال. فعلى سيل المثال إذا افترضنا أن بزوغ القومية فى فرنسا - وهى أسبق شعوب غرب أوربا إلى النمو الوطنى وأقدمها فى الوحدة القومية - يرجع إلى ٤٠٠ سنة مضت، فإن وجودها فى مصر لايقل عن ٤٠٠٠ سنة ! ثم هى ليست جميعاً أصيلة لأن من المحقق أنها فى الجنوب نبت

طارىء حديث، ورد فعل طبيعى للوجود أو الوقع الاستعمارى. فإذا كانت القومية فى الشمال ترجع إلى القرن العشرين قبل الميلاد، فإنها ترجع فى الجنوب إلى القرن العشرين بعد الميلاد.

وهنا يثور السؤال التقليدى عن فضل أوربا - أو بتعبير يناقض نفسه - فضل الاستعمار. فدور الاستعمار فى تحريك الشعور القومى فى إفريقيا المدارية لم يأت بمحض إرادته، بل برغم إرادته جاء. وإن كابر، فليذكر أن نشأة الروح القومية عنده تدين جزئياً لنفوذ وعدوى العالم العربى الوسيط. فالدورة التاريخية إذن واضحة. كما أعطت إفريقيا بالأمس تأخذ اليوم، وإذا كانت أوربا تعطى اليوم فقد أخذت من إفريقيا بالأمس.

الحقيقة الثالثة والأخيرة عن القومية الإفريقية هى أكثرها خطراً . فليس يقصد بالقومية الإفريقية أن هناك قومية إفريقية واحدة، وإلا لكانت إفريقيا شذوذاً لامثيل له فى العالم، وإلا لكانت قومية قارية، ومن ثم لامعنى لها، أو عنصرية أو لونية، ومن ثم لا مكان لها. إنما المقصود أن إفريقيا برمتها - ولو على درجات- قد دخلت عصر القومية. فالقومية الإفريقية اسم نوع لا اسم علم، اسم جمع لامفرد كما قد نقول. وإذا كان معنى هذا أن إفريقيا ليست قومية واحدة أو «أمة واحدة»، فهذا ليس إلا تحصيل حاصل وطبيعة الأشياء. فهناك قوميات إفريقية عديدة. بعضها واضح المعالم وبعضها لم تتضح معالمه بعد.

وليس معنى هذا على الإطلاق دعوة إلى التفريق أو التفرقة بين سكان

القارة، بل هو بالعكس نظرة واقعية على أرض صلبة. ويمنع القارة من أن تقع في مأزق حقيقي من ناحية العمل السياسي. أكثر من هذا هو تكذيب للتناقض المزعوم، والتعارض الذى أثاره الاستعمار بين قومية عربية - مثلا - وقومية إفريقية. وذلك لأنه ليس هناك ببساطة قومية إفريقية حتى تتعارض مع القومية العربية - وإنما هناك قوميات إفريقية وقوميات. فليست هناك ثنائية فى القارة، أو حتى - اذا اعتبرنا الوسط الانتقالى - ثلاثية، لأن بإفريقيا المدارية قوميات متعددة كثيرة فى سبيلها إلى الظهور.

وإذا كان لهذه الحقيقة أى مغزى تطبيقى، فهى أن واجب المفكرين الإفريقيين هو البحث عن حدود هذه القوميات الفعالة الواقعية وتحديد أبعادها تمهيداً لإعطائها الهياكل السياسية السليمة. أما الحديث عن قومية إفريقية منفردة بمعنى موحد مطلق، وكمفرد لا كجمع، فهو ليس دعوة غير واقعية وغير عليمة فحسب، وإنما هو هروب من العمل السياسى التطبيقى الجدى فى مجال الوحدة الإفريقية كما سنرى بعد قليل.

الدولة والأمة فى إفريقيا

حتى الآن، درسنا عناصر القومية فى إفريقيا دراسة تحليلية، ثم أتبعناها بدراسة تقييمية عامة عن تلك القومية بمعانيها المختلفة. وقد آن لنا أن نتقدم إلى دراسة تحليلية وتقييمية معاً للدولة فى إفريقيا، وذلك فى علاقتها بالأمة التى

تحتويها. أهى دول متكاملة متزنة تضم أمماً جامعة مانعة ، واضحة ومتبلورة ؟ إلى أى حد تحقق الدولة الإفريقية وطنها الأنسب ويتماسك داخلها شعب متجانس؟ ذلك هو السؤال المحورى الذى ندير حوله مناقشتنا فى هذا الفصل. وسنمضى على الفور إلى الرد عليه دولة دولة بقدر الإمكان. فى حدود البلاد القديمة ذات التاريخ السياسى الطويل.

ومثل هذه الدراسة تمثل قلب الجغرافيا السياسية وتقع فى صميمها، بل قد تمثل عند البعض الهدف النهائى فى دراسة الدولة، وذلك باعتبار أن الدولة- فى التحليل الأخير وبتعبير راتزل - «قطعة من الأرض وقطعة من الناس Jede Staat jst ein Stiick Boden und Menschenheit. وما مناقشتنا هنا إلا تتبع وقياس لنبض الأمة التاريخى فى المكان، وزحفها وذبذباتها على الزمان من أجل تحقيق الوطن الأنسب.

إفريقيا العربية

مصر

فإذا بدأنا بمصر فلا شك أنها أقدم أمة موحدة فى القارة، وأقدم دولة موحدة أيضاً - وربما فى التاريخ كله كذلك. ومنذ البداية وهى تبدو ككتلة متجانسة جداً. جنسياً وحضارياً، ومتماسكة جداً سياسياً وتاريخياً، وكثيفة جداً ديموغرافياً، وشديدة الوضوح من حيث حدود الوطن بالضرورة. فهى إذن «الدولة الكثيفة intensive state» بالضرورة والامتياز، تمثل نواة جغرافية بشرية

تاريخية سياسية شديدة التبلور. والواقع أنها قد أصبحت مثلا فى كتب الجغرافيا السياسية على الوطن الأمثل optimum territorty الواضح جداً فى حدوده ودرجة التفاعل بينه وبين السكان[1].

ولكن التاريخ المصرى الطويل اشتمل على فترات عديدة من التوسع السياسى بعيد المدى لاسيما فى آسيا حتى طوروس. حيث تم أغلب تاريخها فى الواقع. كما كانت تتوسع أحياناً فى ليبيا حتى برقة، والنوبة حتى الشلال الثانى. فهى بحكم موقعها لها بعداها الإفريقى والآسيوى. وفى هذه الحالات كانت تتحول من دول كثيفة إلى دولة مختلطة تعمل فيها مصر كالنواة، وتمثل الأقاليم التابعة شرنقة أو درقة «واسعة exensive». وكانت هذه الأقاليم التابعة بمثابة تخوم فسيحة للنواة marches تمتاز بأنها أفقر فى مواردها وأكثر تخلخلا فى سكانه«ا وأضعف من حيث القوى السياسية التى كانت غالباً إيالية molec-ular بالنسبة للنواة الضخمة molar مما كان من عوامل تغلبها وتسيطر عليها.

ولكن هذا النطاق الهامشى من التخوم كان مذبذباً فى اتساعه بحسب قوة وضعف النواة، فكانت أجزاء منها تتفكك وتتحول إلى دول أو دويلات «واسعة» مستقلة. كما أن هذا النطاق بما يشمل من عناصر وجماعات مختلفة كان يجعل من الدولة المختلطة جسما متنافراً من الناحية الإثنولوجية مما كان يعجل بهذا التحلل. لهذا كثيرا ما كانت تعود مصر كدولة كثيفة إلى حدود

1- Goblet, pp. 53-55.

«وطنها الأمثل» – إلى النواة.

وفى التاريخ الحديث، فى القرن ١٩ ، تحولت مصر إلى دولة مختلطة بعد ضم نطاق هائل فى إفريقيا شمل السودان والصومال ووصل إلى البحر الأحمر وإلى البحيرات والهندى. ولهذا تعدت الإمبراطورية المصرية العربية الإسلامية حدود حوض النيل بالفعل. وقد أدخل هذا عناصر غريبة فى جسم الدولة، وقلت قوة قبضتها على الهوامش والأطراف، فأخذت تتداعى وتتحلل لاسيما تحت ضغط القوى الأوربية. فبدأت الدولة المصرية المختلطة تتقلص من جديد أمام زحف الاستعمار البريطانى من الجنوب وهو الذى ورث هذه الإمبراطورية[1] .

فاقتصرت الأقاليم التابعة على السودان الذى – باعتباره طريق مياة النيل إلى النواة – كان منطقة تخوم حيوية للنواة بحيث عد جزءاً من «الوطن الأمثل» ، وبهذا اختفى التنافر الجنسى إلى حد كبير من الدولة المختلطة فى حدودها الجديدة، ولكن ظل السودان كمنطقة تخوم يحاول الوصول إلى الانفصال كدولة مستقلة. وهكذا عادت مصر دولة نووية كثيفة مرة أخرى. وسنرى أنها فى الواقع الدولة الوطنية الكثيفة الوحيدة فى القارة.

1- Hoskins. pp. 78-79.

السـودان

أما السودان فقد بدأ فى فترة من العصور الوسطى يكون شخصية سياسية له فى شكل دولة الفونج فى حوض النيل الأزرق والجزيرة التى كانت بذلك منطقة النواة. ولكن التوحيد لم يتم وظل التركيب القبلى والمحليات سائدة. إلى أن كان القرن ١٩ وتحول السودان إلى منطقة خارجية للنواة المصرية وبدأ التوحيد في ظلها واستمر حتى القرن ٢٠ حين تم ضم دارفور وتحديد الحدود السياسية. وكانت الجزيرة هى منطقة النواة فى هذه العملية، وقد أصبحت الآن النواة الاقتصادية والسياسية للسودان.

ويمكن اعتبار السودان الجديد - إذا لم يكن دولة واسعة الآن - دولة مختلطة ضعيفة النواة، لأن النواة حديثة لم تنم بعد من الوزن والثقل ما ترجح به بقية الأقاليم كثيراً. كما أن عناصرها الجنسية تحوى قدراً كبيراً من التنافر وأهمه ما بين الشمال والجنوب، كما أن الجيوب القبلية لازالت كثيرة فى الأطراف الشرقية والغربية. بل لازالت الذكريات القبلية والأقليمية قوية حتى فى الشمال ومنطقة النواة نفسها.

وقد حدثت محاولات كثيرة لتغذية الانفصالية على هذه الأسس أو الدعوة إلى دولة اتحادية لا موحدة. ولكن السودان الجنوبى بالنسبة للدولة ليس مجرد منطقة تخوم هامشية تابعة بل جزء من الوطن الأنسب بحكم أنه ممر لمياه النيل إلى الشمال. ولا زال السودان فى مرحلة العمل على تشرب واستيعاب

وتمثل هذه العناصر المخالفة وهضمها للوصول إلى جسم متجانس وعلاقة مثلى بين السكان والوطن. هذا، وإذا كانت مصر أكثر إفريقيا العربية أسيويةفإن السودان أكثرها إفريقية، فهو حلقة الوصل الرئيسية بين العرب وإفريقيا السوداء.

ليبيا

كانت ليبيا التاريخية دائماً منطقة تخوم - إما بين القوى المتوسطية البحرية وبين القبائل الداخلية فى الصحراء، وإما بين القوى المسيطرة فى مصر وتلك المسيطرة فى المغرب. ولذلك كثيراً ما تقاسمتها هذه القوى (برقة لليونان، وطرابلس للرومان، برقة لمصر وطرابلس «لإفريقية» - تونس) وذلك جزئياً بسبب الفاصل الصحراوى بينهما[1]. وفى العصر العربى، وعندما لم تكن تخضع أى منها لإقليم مجاور، كانت ليبيا تظهر كوحدة، فقط لا لتماسك داخلى فى ذاتها أو لكيان صلب كامل فيها، ولكن باعتبارها منطقة بينية «وفضلة» بين وحدتين واضحتين ضخمتين، النيل شرقاً والمغرب غرباً.

ولاتزال ليبيا الحديثة تستمد وحدتها واستقلالها من نفس هذه الحقيقة وهى أنها «منطقة فضلة relict area وقد ضم إليها قطاع صحراوى داخلى كبير يشمل الكفرة وفزان وأصبحت تبستى هى حدود الوطن الأنسب. وهى بهذا دولة واسعة بحتة ليس فقط لتفككها وتناثر نوياتها، ولا لسيادة الاستغلال

1- W. Fitzgerald, Africa, pp. 484-5.

الفقير الخفيف الرعوى، وإنما أيضاً لأن أحداً من نوياتها الثلاث لا يمكن أن يعتبر منطقة نواة سائدة رغم أهمية الدور الحديث الذى لعبته السنوسية من برقة فى توحيد الدولة الجديدة.

وقد أدى توسع هذه الدولة الواسعة إلى تبستى إلى دخول عناصر متنافرة فى تركيبها، ويقدر أن $\frac{1}{3}$ السكان يداخله أصل زنجى (كالتبو). وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا القدر من التشتت والتنافر أن وجد الاستعمار مبرراً وجحة لأن تبدأ الدولة الحديثة دولة اتحادية لاموحدة[1]. ولكن صعوبة هذا الشكل والافتعال فيه فرضت بعد قليل الوحدة الدستورية الكاملة.

المغـــرب

بوحداته الثلاث يمثل المغرب دولا مختلطة طوال التاريخ وحتى الآن : فكل منها يتألف من نواة سائدة هى المعمور المتوسطى، يغلفه من الجنوب قطاع صحراوى كبير أوصغير يمثل تخوماً « واسعة» ضمت من قديم. وحين كان المغرب كله خاضعاً لقوى أجنبية ظل النمط كما هو : فكانت الصحراء هى تخوم الرومان R.Limes، وبالمثل تحت الفرنسيين. والعلاقة بين النوايا والصحراء تاريخية قديمة، ولكن منذ الجمل والرسلام اشتدت وتواترت، ولعبت نواة تونس

1- W. B. Fisher, The Middle, East, pp. 282-5; Birot & Drescb, La MéditerranEée et le Moyen-Orîent, pp. 455-7; Church, Moder Colonisation,

فى طرف ومراكش فى الطرف الآخر دوراً صحراوياً ضخماً - وخاصة مراكش التى بفضل طريق الساحل الأطلسى تعدت الصحراء إلى السودان ولعبت فيه دوراً تاريخياً هائلاً يشبه تماماً دور مصر فى الجانب المقابل من القارة.

بل مثل مصر كان لمراكش بعداها الأوربى والإفريقى، فكانت تخومها «الواسعة» شمالا تشمل الأندلس وإسبانيا، وجنوبا تصل إلى السنغال. ولكن كل تخوم المغرب الكبير - باعتبارها منطقة هوامش - كانت تتذبذب على العصور. وأحياناً تنكمش الدولة إلى نواتها. وعموماً إذا كانت مصر رائدة النيل فإن مراكش كانت بلا شك سيدة الصحراء الكبرى الغربية[1].

وفى الحدود الحالية تضم نواة الجزائر أكبر رقعة من التخوم الصحراوية وقد أدخل هذا فيها قطاعا بربرياً كبيراً من الطوارق، وهو كبير من حيث المساحة ولكنه صغير عددياً. ولكن الغريب أن مراكش التى لعبت دوراً صحراوياً أعظم بالتأكيد من الجزائر (المغرب الأوسط) لا تشمل حالياً إلا قطاعاً صحراوياً صغيراً نسبياً . ولهذا فهى تعتبر الصحراء الإسبانية وموريتانيا (شنقيط فى تاريخ مراكش) بل وجزءاً من صحراء مالى جزءاً من الوطن الأنسب، وجزءاً تاريخياً من تخومها الطبيعية وتطالب بهما على هذا الأساس. وبعكس الغلاف الصحراوى المناظر للجزائر، تمتاز هذه الدرقة الصحراوية لمراكش بأنها عربية لابربرية وأن الأقليات الجنسية واللغوية فيها محدودة بحيث أن توسيع الوطن الأنسب لا يخشى منه

1- N. Barbour; A. Bernard, op. cit.

تنافر بشرى شديد، ولكنه كفيل أن يحولها إلى دولة مختلطة من فرط انسياح الغلاف الواسع منها.

نطاق الوسط

إثيوبيا

«الحبشة» بقلعتها الجبلية فى أمهرة وجوجام هى النواة التاريخية لإثيوبيا. وكانت هذه «الحبشة» إلى حد كبير كثيفة متجانسة ساميّة وتاريخها القديم هو الوحيد الذى يمكن أن يدعى المقارنة نسبيا مع مصر. ورغم أنها كانت دولة رعوية أهلية native وفقيرة نسبيا إلا أنها خلقت علاقة إيكولوجية قوية بين سكانها وأرضها. وقد قوّى هذا الاستقلال فى الشخصية كونها جزيرة مسيحية فى وسط مسلم – وثنى. وقد ظلت هذه الدولة الكثيفة محتفظة بكيانها، ولكن بثمن باهظ وهو العزله الداخلية والتخلف الحضارى والإقطاع الاجتماعى[١].

ولكن فى القرون الأخيرة خرجت الحبشة أو بالأحرى «نزلت» إلى السهول المحيطة شرقا وجنوبا واعتبرتها جزءاً من الوطن الأمثل. فضمت أقاليم الدناكيل وهرر والأوجادن والجلا. وبهذا أصبحت النواة الكثيفة تحاط بحلقة من الأقاليم المضمومة «الواسعة» وتحولت إلى دولة مختلطة. وإذا كانت «الحبشة»

1- Stamp, Africa, pp. 354-8.

التاريخية الآن لا تضم إلا أقل من نصف السكان، والمسيحية لاتزيد عن النصف أيضا، إلا أنها لاتزال أكثف منطقة سكانا وحضارة ولاتزال النواة. ولكن أصبح التنافر الجنسى واللغوى والدينى عنصراً خطيراً فى كيان الدولة المختلطة الجديدة.

والواقع أن مجرد لقب «ملك الملوك» – لقب النجاشى الحبشى – يدل بوضوح على مدى التنافر البشرى الذى حدث مع التوسع السياسى الحديث للوطن الأنسب. ويلاحظ جوبليه أن الغزو الإيطالى فى أول أمره كان يستهدف مناطق التخوم الواسعة هذه، لا القلعة الحبشية ذاتها باعتبارها أجنبية غريبة عنها[1]. وعلى العموم فقد ظلت إثيوبيا دولة داخلية حتى السنوات الأخيرة حين ضمت إليها إرتريا، وقد أخرجها هذا إلى العالم الخارجى والبحر، ولكن أدخل فيها مزيداً من التنافر الدينى واللغوى والأقليات المناوئة التى لاتريد الانضمام وتود الانفصال.

فالنصف الغربى الهضبى من إرتريا مسيحى عامة، ولايمانع فى الانضمام، ولكن النصف الشرقى السهلى – وبالذات الساحل. أى المخرج – مسلم لايريد الانضمام. وكان الحل الوسط هو الاتحاد لا الوحدة، وذلك كما فرضت الأمم المتحدة، على أن يكون لإرتريا علمها الخاص داخل الاتحاد. ولكن بالتدريج فقدت إرتريا علمها فى ١٩٥٨ ومعه استقلالها الذاتى، وفى ١٩٦٢ ضمت نهائياً لإثيوبيا. وفى كلا الحالين تم هذا دون استفتاء، وإنما بقوة الأمر

1- p. 195.

الواقع[1]. وقد أصبحت إرتريا الآن انفصالية علنا Eritrea Irredenta وبدأت أخيراً حركة مسلحة للاستقلال. ومع ذلك فالهوامش الأخرى التابعة للحبشة ليست بأقل تنافراً عن النواة من إرتريا[2].

ولهذا جميعاً فإثيوبيا الحالية مثال حى للدولة المختلطة التى أخرجها مفهومها للوطن الأمثل عن حدودها القومية وجعلها خلاسية بشدة، «وعصبة من أمم» داخل الدولة – أى دولة متعددة القوميات والأمم. ولهذا فنسيجها الچيوبولتيكى ضعيف مفكك. والغريب أنها لاتزال تحاول توسيعه فى الصومال، فلها فيه زطماع وادعادات. ومن الواضح أن الدولة المختلطة التى تحتل أغلب رقعتها عناصر متنافرة تمثل كياناً اصطناعياً إلى حد كبير يظل قاذماً فقط طالما كان للنواة بالقوة المادية على المحافظة عليه، ولكنه معرض بطبيعته للتحلل والانكماش وعمليات الإنسحاب secession.

الصومال

يتألف شعب الصومال حتى الآن من مجموعات من القبائل الأقارب، ولكنه على الأقل منذ العصور الوسطى، وصل إلى درجة الشعور بالذات والوعى بنفسه كأمة، فله لغته الخاصة وإن لم تكن مكتوبة، كما أن الوحدة الأرضية

1- John Drysdale, The Somali Dispute, Lond., 1964, p. 172.

2- Church, Modern Colonisation, p. 136 ff.

والجنسية والدينية والتاريخية كلها موفورة. ولهذا فالصومال أمة، وليس فى مرحلة القبلية تماما، وإن سادته القبائل.

ويتألف الوطن الصومالى التاريخى من شبه جزيرة الصومال المثلثة التى تمتد من خليج تاجورة فى الشمال إلى قرب مصب نهر تانا فى الجنوب، والتى يرسم ضلعها الغربى قوساً محدبا لا يخلو من التعرجات. ولكنه يتفق بعامة مع الحافة الشرقية للأخدود العظيم شاملا فى الجنوب أغلب الحوض الطبيعى لنظام شبلى - وابى وجوبا. ومن هذا الاطار المرتفع فى الغرب والشمال ينحدر السطح تدريجيا إلى السهل الساحلى بحيث تسيطر عليه الصفة الهضبية ممثلة فى هضبة الصومال. ومعنى هذا كله وطن متصل فسيح - نحو ٣٧٠ ألف ميل - له حدود طبيعية واضحة بما فيه الكفاية، وتسوده وحدة فيزيوغرافية معقولة.

أما الشعب الذى يبدى تجانساً انثروبولوجيا متبلوراً كعنصر حامى كوشى[1]، فلا يزيد عن ٣ - ٤ مليون نسمة، نحو ٨٠٪ منهم من الرعاة - رعاة الإبل أساساً. ومن ثم فانتشار السكان خفيف للغاية، والكثافة مخلخلة جداً. وهذا مع المستوى الفنى المتواضع (الرعوى) يترك الوطن الأب أقرب فى مجموعه إلى أرض تخوم واحدة marchland لانواة ديموغرافية قوية لها رغم بعض التركز فى منطقة الزراعة الساحلية فى الجنوب. ويحتل الشعب الصومالى وطنه منذ القدم، إلا أن تعميره للركن الجنوبى الغربى الأقصى حديث نسبياً منذ

1- Coon, Races of Europe, p. 456.

نحو قرنين، وهو لا يزال يتوسع عبر نهر الجوبا فى كينيا ويضغط فى اتجاه بحيرة رودلف.



شكل ١٩ – الوطن الصومالى

ومن الناحية الأخرى فقد تعرض الوطن الصومالى لزحف الإثيوبيين عليه فى العصور الوسطى، ولكن هذا التوسع كان رقعياً متقطعاً وقصير الأمد، ومنذ أكثر من خمسة قرون على الأقل نفض الصوماليون عنهم أى سيطرة حبشية[1]. وفى المقابل، يسجل التاريخ مراحل سيطر فيها الصوماليون - مع الجلا - على أجزاء كثيرة من قلب القلعة الحبشية نفسها. وكالعادة، كان الوجود الإتيوبى فى الصومال حيثما كان يقوم على أساس الغزو الحربى والفتح العسكرى فقط وليس على أساس التعمير والتوطن.

ولهذا فحين تردد إثيوبيا ادعاءات ومطامع فى كل الصومال برمته - كما كررت كثيراً بالفعل فى الماضى - فالأساس التاريخى لذلك لايزيد فى الواقع عما لو طالبت مصر - مثلا - بالوطن الصومالى على أساس فترة وجودها فيه فى القرن الماضى، بل كما لو طالبت فرنسا بأجزاء من بريطانيا أو العكس على أساس فترات الغزو.. وبمعنى آخر فإنه أبعد شىء عن أن يكون أساساً قومياً. ففى الجنس كما فى اللغة، وفى الدين مثلما فى التوجيه، يختلف الصوماليون عن الإثيوبيين اختلافاً كاملا. يجعل كلا منهما قومية منفصلة مستقلة.

شعب الصومال إذن أمة بالمعنى القومى. ولكنه كان ولا يزال أمة ممزقة. ربما كما لم تعرف أمة فى إفريقيا. فكما أعلن رئيس جمهورية الصومال ذات مرة «ليس ثمة أمة أخرى فى إفريقيا تجد نفسها مقسمة مفصولة كلية على طول

1- Margery Perham, Government of Ethiopia, Lond., 1948. p. 449.

حدودها عن صميم أبنائها»[1]. والواقع أنه بينما نرى فى حالة كاتحاد (جمهورية) جنوب إفريقيا خمس قوميات متنافرة فى دولة واحدة، كنا نجد حتى استقلال الصومال قومية واحدة مشتتة فى خمس دول هى الصومال الفرنسى والإنجليزى والإيطالى والكينى والحبشى.

ويرتد هذا فى أصوله إلى عملية «التكالب الثانى Second Scramble» - كماتسمى - التى حدثت فى القرن الإفريقى فى العقد الأخير من القرن الماضى والتى شاركت فيها القوى الأوربية الثلاث بريطانيا وفرنسا وإيطاليا بالإضافة إلى إثيوبيا - فقد تقاسمت هذه الوطن الصومالى فيما بينها كل بحسب قوته. فكانت الحدود فيما بينها تتذبذب باستمرار فى شد وجذب وفى تأويل وتعديل، إلى درجة أن النمط الحالى يتألف جميعاً من حدود غير محددة ولا متفق عليها بل ولا «قانونية» حتى[2]. بل لقد ورثت جمهورية الصومال عشية استقلالها ٥٠٠ ميل من الحدود مع إثيوبيا هى، رغم عدم اعتراف الصومال بها أصلا، غير مخططة[3].

فأما الصومال الفرنسى الذى خضع بلا انقطاع لفرنسا منذ التكالب، فهو على ضآلته مشكلة معقدة بالنسبة للوحدة الصومالية. فالنظر إلى خط

1- John Drysdale, The Somali Dispute, Lond., 1946, p. 148.

2- Ibid, p. 88.

3- Ibid. p. 95.

الصومالى» على الخريطة، واجد أنه يبدأ من نهاية خليج تاجورة، بمعنى أنه يضم نصف الصومال الفرنسى وليس كله. فالصومال الفرنسى منصف اثنولوجيا بالتقريب بين الدناكيل (الآفار) فى الشمال والصوماليين فى الجنوب. فمن بين ٦٧ ألف نسة، نصفهم فى جيبوتى، يشكل الصوماليون والدناكيل أكثر قليلاً من ٨٠٪، والباقى عرب وهنود وأوربيون. ويزيد عدد الصوماليين على الدناكيل قليلاً[1].

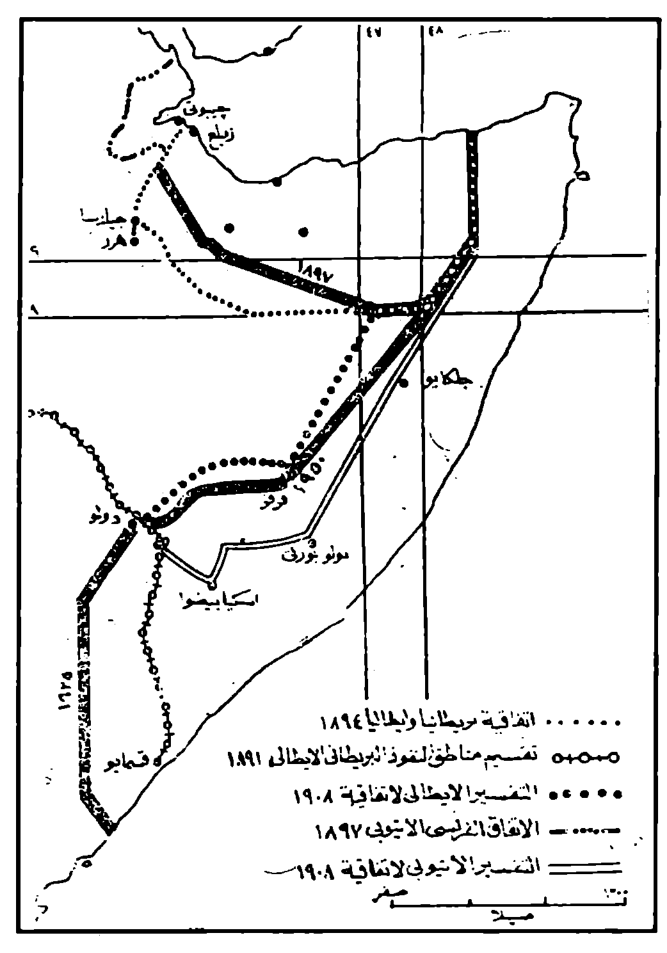
من هنا، إلى جانب الرخاء الاقتصادى النسبى الذى توفره فرنسا للسكان القلة، يفهم الوضع الغريب الذى أبقى استعمار فرنسا فى الصومال وحده بعد أن خرج من كل القارة ! كما أن اعتماد جيبوتى على تجارة إثيوبيا كلية يمنح هذه قوة الضغط على الجيب حتى لا يتحد فى الصومال الكبير[2].

ولكن من المرجح أن ينضم الصومال الفرنسى فى النهاية إلى الوطن الأب رغم كل هذه التعقيدات، لاسيما أن الدناكيل، وإن كان الجزء الأكبر منهم فى إثيوبيا وإرتريا، أقرب اثنولوجيا وحضاريا ودينياً إلى الصوماليين منهم إلى الإثيوبيين[3].

1- Ib., p, 174.

2- Ibid., pp. 98-99.

3- Coon, p. 457.



شكل ٢٠ – ذبذبات الحدود الاستعمارية فى الصومال

أما عن الصومال الإيطالى، فقد كان نواة التحرير، بمثل ماهو النواة النووية – نسبياً – للمعمور الصومالى. ففى أثناء الحرب الثانية التى احتلت فيها بريطانيا الصومال الإيطالى والحبشى أصبح الصومال جميعاً فيما عدا الجيب الفرنسى خاضعاً للسيطرة البريطانية. وقد حاولت بريطانيا بعد الحرب أن تستغل فكرة الصومال الكبير Greater Somalia التى هى أمل الصوماليين الأكبر لكى تبسط عليه نفوذها. ولكن معارضة القوى الكبرى والصغرى، المعادية والحليفة، الغربية والقريبة، على السواء، والتى تراوحت بين اقتراح لفرنسا بعودة الحكم الإيطالى إلى الصومال الإيطالى، وبين اقتراح لأمريكا بتدويل الوصاية عليه، انتهت بالأمم المتحدة فى ١٩٥٠ إلى إقرار وصاية إيطالية لمدة ١٠ سنوات تختتم بالاستقلال فى ١٩٦٠. وهكذا – بعد أن سلمت بريطانيا الصومال الإيطالى إلى إيطاليا – كان.

وفى منتصف والخمسينات تحت الضغط الوطنى اضطرت بريطانيا، التى أصبحت الآن تسيطر على الصومالين البريطانى والحبشى فى الشمال، إلى منح محمية الصومال البريطانى الحكم الذاتى توطئة لاستقلالها التام وتمهيداً لاتحادها مع الصومال الإيطالى. وقد تم هذا وذاك فى ١٩٦٠، وأصبحت هناك نواة مزدوجة للوحدة الكبرى. ولكن استقلال الصومال البريطانى قوبل من الصوماليين بالغضب لأنه لم ينص على استقلال الصومال الحبشى، كما قوبل من إثيوبيا بالخوف من تحقيق الصومال الكبير. ولازال الصومال الحبشى من أقاليم الصومال السلبية حتى الآن. والصومال الحبشى يتألف عامة من نطاق

«الحوض» فى الشمال بطول الصومال البريطانى، وأوجادن التى تمثل ا لأحباس العليا من أنهار وابى - شبلى وجوبا. والأولى تبلغ مساحة نحو ٣٥ ألف ميل، يدخلها فى الفصل المطير نحو ٣٠٠ ألف من الرعاة من الصوماليين البريطانى والإيطالى[١].

ولقد كانت إثيوبيا تستعمر الصومال الحبشى منذ «التكالب الثانى» وحاولت «أمهرته» بلا جدوى، حتى سقطت إثيوبيا فى يد إيطاليا التى فكرت حينا فى ضمه - الصومال الحبشى - إلى صومالها الإيطالى فى وحدة واحدة[٢]. وبعد الحرب الأخيرة وفى منتصف الخمسينيات طالبت إثيوبيا بريطانيا بالانسحاب منه. فاعترفت هذه لها بالسيادة عليه، ولكنها تحفظت إدارياً على منطقة الحوض لضمان حقوق الرعى لصومالها البريطانى، إلى أن انسحبت نهائياً وسلمته لإثيوبيا التى تعد الصوماليين مجرد أقلية من بين الأقليات العديدة التى تتألف منها. وقد كان هذا ضربة لآمال الصوماليين فى تحرير الصومال الحبشى، واعتبروا أن هذا لا يخرج عن أن «من لا يملك أعطى من لا يستحق»- تماماً كما فعلت بريطانيا من قبل فى فلسطين، وتقريباً كما عبر أحد الساسة البريطانيين أنفسهم[٣].

1- Drysdale. p. 79.

2- Ibid., p. 57.

3- Ibid., p. 77.

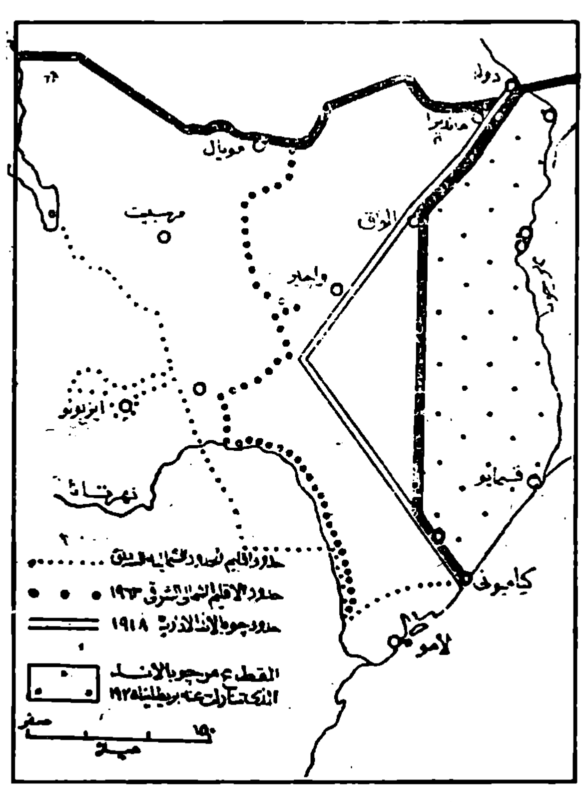
أما الصومال الكينى، فمنذ البداية كان الصومال الإيطالى يقصر دون احتواء كل الصوماليين فى الجنوب والوصول إلى «خط الصومالى»، وكان هناك قطاع كبير منهم فى مستعمرة كينيا. وفى ١٩٢٥، وفى مقايضة إقليمية استعمارية مرتبطة بالدوديكانيز، تنازلت بريطانيا لإيطاليا عن إقليم جوبالاند الذى يمثل شريطاً مساحته ٣٣ ألف ميل ٢ إلى الغرب من نهر جوبا[١].

إلا أن هذا ظل يترك جسماً كبيراً من الصوماليين فى «إقليم الحدود الشمالية» - الأقسام الثلاثة الشرقية منه بالتحديد - فى كينيا. وقد قدر أن سكان هذا الأقليم فى ١٩٦٢ بلغوا ٣٨٨ ألفاً منهم نحو ٢٤٠ ألفاً من الصوماليين أو كما يقدر الصوماليون أنفسهم نحو ٨٧٪ من سكان الإقليم[٢].

وقد طالب الصوماليون بقوة بالانفصال، وألحوا فى استفتاء حر يتم «قبل» استقلال كينيا، ولكن بريطانيا، اوغت ثم أعلنت عدم البت إلا «بعد» استقلال كينا. وبهذا. ومرة أخرى سلمت أرضاً صومالية لغير الصومال، وألقت بالمشكلة التى خلقتها على الإفريقيين.

1- Ibid., pp. 36-7.

2- Ibid., pp. 103, 128.



شكل ٢١ – جوبالاند والصومال الكينى

أما كينيا المستقلة فقد اختزلت مساحة الإقليم إلى أقسامه الشرقية وعدلت إسمه إلى «الإقليم الشمالى الشرقى» ، واعتبرت الصوماليين مجرد أقلية كبقية الأقليات العديدة التى تتكون منها، ووعدت الإقليم بنفس الحقوق التى تتمتع بها أقاليمها الأخرى. ثم رفضت الانفصال بشدة، وقابلته بالعنف ووقعت

حوادث دموية كثيرة، بل هددت إذا استمرت الصومال فى إثارة المسألة بالمطالبة بجوبالاند على أساس أنها كانت سابقاً من كينيا، ويلقون باللوم على بريطانيا لتنازلها عنها. ويرد درايسديل على هذا - محايدا - بأن الأصح أنه كان ينبغى على بريطانيا أن تتنازل لا عن جوبالاند وحدها، ولكن عن كل الصومال الكينى[1].

والمحصلة النهائية لهذه المواقف هى أن الشعب الصومالى لازال مقسماً بين أربع وحدات سياسية، وأن الدولة النواة لا تضم حتى الآن إلا نحو ثلثى مساحة الوطن وأبناء الأمة، بينما يعيش أكثر من مليون خارجها كأقليات انفصالية irredentist. وكان لبريطانيا دور مزدوج فى هذا الوضع. ولقد حاولت كل من إثيوبيا وكينيا المستقلة أن تحل المشكلة بطريقتها. فحاولت إثيوبيا أن «تستولى» على فكرة الصومال الكبير بأن يتحد جميعاً معها على غرار اتحاد إرتريا مع إثيوبيا. وعلى زعم أن الشعب الصومالى والإثيوبى شعب واحد. ولكن هذا المشروع قوبل من الصوماليين بالسخرية والازدراء، لأن أساسه باطل موضوعياً وكيانه لا يخرج عن تعميم للاستعمار الإثيوبى للصومال.

أما كينيا فقد عرضت أن تدخل الصومال فى اتحاد شرق إفريقيا. وبذلك تحل مشكلة الصومال الكينى. ولكن الصومال يرد بأن يدخل الصومال المتكامل الملتحم بكل فصوصه كوحدة واحدة فى ذلك الاتحاد، ويرفض أن تكون

1- p. 39.

الاتحادات الفضفاضة قناعاً لتمزيق القومية باسم الوحدة. وبهذا وذاك وصل الموقف إلى زقاق مغلق، ولذا انتقل أخيراً إلى مؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية- بغير نتيجة حتى الآن.

" اتحاد " جنوب إفريقيا

أما فى اتحاد جنوب إفريقيا فقد أخذت الصورة الأساسية العريضة تتضح منذ أواخر القرن ١٨ ، فكان هناك نواتان بشريتان فى الكاب وناتال. ويزعم بعض الكتاب البيض بإصرار أن جزءاً كبيراً من جنوب إفريقيا (Transkei) لم يكن معموراً على الإطلاق قبل دخول الرجل الأبيض، وأن هذا يضفى شرعية على وجودهم كأصحاب بيت. شأنهم تماماً كالبانتو فى بقية شبه القارة[1]. ومن الصعب أن نقبل هذا بلا حذر. لأنه ليس من المعقول أن يترك الإفريقيون أرضاً ممتازة على مرمى حجر وهم يعمرون المنطقة منذ آلاف السنين.

ومع الهجرة الكبرى Great Trek فى الثلث الأول من القرن ١٩ ظهرت جمهوريتا البوير الداخليتين – الأورنج والترنسفال. وقد كان من الممكن أن تنشأ هنا دولتان: ولايات متحدة للأفريكان، ودومنيون جنوب إفريقيا للإنجليز- لولا حرب التوحيد. ويمكن اعتبار الكلب هى منطقة النواة الحقيقية فى الاتحاد،

1- Mustoe, op. cit., p. 88; Stamp, Africa, p. 134, Alan F. Hattersley, South Africa, H. U. L., 1933, p. 92.

فقد بدأت بضم ناتال إليها فى تاريخ الهجرة تقريباً، وذلك لحصار وتطويق البوير. ثم مع كشف الراند وعجز البوير عن استغلاله تقدم «الدخلاء Uitlanders» من الكاب، وبعد حربين ضموا جمهوريتى البوير ضمن الاتحاد. ورغم أن نواة بشرية كبرى ظهرت منذ ذلك الحين فى الراند، ورغم أن عدد سكان الترنسفال الآن لا يقل عن سكان الكاب، فإن الكاب أيام التوحيد كانت هى النواة الرئيسية المطلقة للاتحاد عمرانياً وتاريخياً [1].

وقد كان من الممكن أن تكون الدولة الجديدة اتحاداً لا وحدة، بل الواقع أن البوير منحوا حكومة مستقلة بعد حرب التوحيد لبضع سنوات[2]. وهناك من لازال يعتقد أن الاتحاد أفضل[3]. ولكن الدولة الأن وحدة شديدة المركزية إلى مدى غير عادى. والاتحاد يرتكز اليوم على ثلاث نوايا بشرية كبرى فى الكاب وناتال والترنسفال تمثل العمود الفقرى للمعمور الذى يغطى النصف الشرقى من كل مساحة الاتحاد تقريباً. أما معظم النصف الغربى والأطراف الشمالية فشبه خالية، ويمثل فى الحقيقة أرض التخوم التى تغلف منطقة النواة بغلاف واسع، ليجعل من المجموع دولة مختلطة بكل معنى الكلمة.

والواقع أن منطقة تخوم الاتحاد تتعدى حدوده الشكلية الآن لتشمل بصورة غير رسمية بتشوانالند، التى ليست إلا فراغاً چيوبولتيكياً كما هى فراغ

1- Whittesey, Earth & State,

2- Stamp, p. 445.

3- Mustoe, p. 89.

بشرى (ويلاحظ أن الجزء الجنوبى من أرض البتشوانا الذى كان «مستعمرة» منفصلة عن «المحمية» قد ضم من قبل إلى الاتحاد كجزء من مقاطعة الكاب).
ولا ننسى أن بتشوانالند وضعت أصلاً تحت الحماية بعد إنشاء روديسيا الجنوبية لتغطى ظهرها والطريق إليها، وأن روديسيا الجنوبية كانت فى وقت ما على وشك أن تصبح إحدى مقاطعات جنوب إفريقيا، وذلك حين أجرى استفتاء فى ١٩٢٤ إما لتنضم إلى التحاد وإما لتكون مستعمرة تاج منفصلة، وهو ما اختارته. ومع ذلك فلا زال هناك حتى الآن وضع خاص لروديسيا الجنوبية بالنسبة لاتحاد جنوب إفريقيا. فبعد انيهار اتحاد وسط إفريقيا ثم استقلال روديسيا (الجنوبية) أصبحت هذه تعتمد اعتماداً كبيراً على جمهورية جنوب أفريقيا، والمستقبل وحده سيوضح إلى أى حد تدلف الأولى إلى فلك الثانية.

كذلك تشمل تخوم الاتحاد وبصورة رسمية جنوب غرب إفريقيا الذى وضع تحت انتداب الاتحاد من قبل عصبة الأمم بعد الحرب الأولى، كانتداب فئة ج Class C الذى ينص على أن يدار الإقليم المنتدب كما لو كان جزءاً لا يتجزأ من دولة الانتداب. ومن الواضح أن الاتحاد عمل على ابتلاع جنوب غرب إفريقيا تماماً تمهيداً لضمه، وهو لذلك لا يعترف بانتقال الانتداب إلى وصاية من قبل الأمم المتحدة. بل ادعى أن سكان جنوب غرب إفريقيا «طلبوا» أن يضموا إلى الاتحاد. ويعد جنوب غرب إفريقيا المقاطعة الخامسة فى الاتحاد (الجمهورية الآن) ! ولكن الأمم المتحدة منعت هذا الانضمام[1].

1- Stamp, p. 492.

ولما كـان الاتحـاد من أعظم القـوى الـسيـاسـيـة فى القـارة، فـإن جيـرانه المباشرين فى بتشوانالاند، وجنوب غـرب إفريقـيا وسـوازى لاند تمثل وحدات سياسية «لافقرية»، ويعطى تجاورهم حالة من أشد حالات الانحدار الچيوبولتيكى فى القـارة، ولهـذا فـإن من الصـعب أن نتـصـورهم إلا كـمناطق نفـوذ وتخـوم للاتحاد: هكذا نجد جنوب غرب إفريقيا تابعاً سياسياً، بينما بتشوانالند وسوازى لاند توابع اقتصادية، وليس دخولها مع الاتحاد فى اتحاد جمركى إلا واحداً من مظاهر هذه التبعية.

ومنذ بداية إنشاء الاتحاد وهو يطالب بالمحميات الثلاث التى تؤلف جنوب إفريقيا البريطانية، بل إن بريطانيا وافقت رسمياً منذ ذلك الوقت على مبدأ تحولها إلى الاتحاد فيما بعد بشرط موافقة أهالى المحميات. وفى السنوات الأخيرة اعتبر الاتحاد أن وجود هذه الوحدات الضـعيفـة على ضلوع الاتحاد خطر يهـدد أمنه الحربى والقـومى لأنهـا تمثل فريسـة سـهلة للطامعين وملجأ وقـاعدة للعمل للعناصر الهـدامة ضد الاتحاد. غير أن ١٩٦٦ شهـدت تقرير استقـلال كل من بتشوانالند وباسوتولند.

هذا. ويلاحظ أنه رغم أن جنوب إفـريقـيـا خـارج المدارية تخـتلف عن شمال إفريقيا خارج المدارية فى أن الأولى لا تنفصل تماماً عن إفريقيا المدارية بالصحراء من ناحية النبات والبيئة الطبيعية، إلا أنها منفصلة بما فيه الكفاية بنطاق مخلخل الكثافة إلا فى منطق الترنسفال - روديسيا (الجنوبية) مما يوفر لها تخوما طبيعية جيدة بوجه عام، ويجعلها وحدة سياسية خاصة.

وأخيراً فالحقيقة الكبرى فى الوضع الجيوبولتيكى للاتحاد هو أنه «دولة بيضاء»، ولكن هذه هى أيضاً نقطة الضعف الكبرى فى تركيبه. فهو دولة بيضاء رغم أن البيض أقلية بنسبة ١ : ٤ بل إن الاتحاد يفضل أن يفكر فى نفسه كدولة تضم ٣ ملايين فقط أما الوطنيون فعدد بلا وزن ![1] وليس هذا فى جزيرة مقتطعة من القارة ولكن فى أرض يقوم خلفها «خزان لا قرار له» من الأهالى فى كل القارة[2].

وبقاء الاتحاد كدولة بيضاء متوقف على قدرته المشكوك فيها بل المستحيلة فى الاستمرار «كدولة بوليسية» إرهابية. وقد يصبح هذا الخزان الإفريقى خلف الاتحاد أخطر حقيقة حاسمة فى مستقبله السياسى. فإذا استقلت الوحدات المتاخمة وتقدمت فقد تصبح بالنسبة للوطنيين فى الاتحاد بمثابة كتلة الصين الشيوعية بالنسبة للوطنيين فى الهند الصينية الفرنسية : قاعدة ضخمة للتحرير. أضف أن الاختلال العددى بين البيض والسود يزداد باطراد لمصلحة الوطنيين. على أن المغالطة واضحة فى وصف الاتحاد بأنه دولة بيضاء لأن البيض أقلية عددية.

على أن الاتحاد بعد هذا «وكدولة بيضاء» ليس دولة واحدة بل دولة ثنائية : الافريكان : الانجليز بنسبة ٣ : ٢ على الترتيب. فهناك ثنائية فى القومية

1- Macmillan, p. 294.

2- Stamp, p. 446.

وفى اللغة وفى العاصمة. وقد جاء خروج الاتحاد من الكومونولث نتيجة هذا الصراع الداخلى الأبيض، فالبوير كانوا لا يريدون، بعكس الانجليز، أى ارتباطات بريطانية.

وأخيراً فالاتحاد ككل ربما كان أشد وحدات القارة الإفريقية تنافرا : فهو فى الحقيقة دولة «خماسية» ولذلك خلاسية: فعدا البيض من البوير والانجليز، هناك الإفريقيون من بانتو وملونين (الأورإفريقيين)، أو الجريكا Griqua[1]، يضاف إليهم جميعاً الأقلية الهندية. والخلاصة العامة أن الاتحاد إذا بدا قوة ضخمة راسخة بالأساس الجغرافى وبالمقياس الاقتصادى، فهو بناء مفتت مزيف بشريا. وبالتالى محكوم عليه بالانهيار سياسياً إن آجلاً أو عاجلاً.

1- Hattersley, South Africa, p. 21.

الفصل التاسع

الوحدة الإفريقية

التقسيم السياسى الحالى

للوحدة الإفريقية - كما للقومية الإفريقية - مدلولات ومفاهيم متعددة ومتناقضة فلسفة واتساعا. ولكنها جميعاً - باعتبارها فى النهاية حركات تستهدف إعادة التخطيط السياسى بشكل أو آخر - يمكن أن تؤخذ على أنها احتجاج على التقسيم السياسى الراهن للقارة وعدم الاعتراف به. ولهذا فالمدخل المنطقى إلى دراسة الوحدة الإفريقية هو تحليل التقسيم السياسى الحالى فى أسسه وأصوله. لابد لنا بمعنى آخر أن نتساءل عن مدى قيمة الرقع الداخلية للوحدات السياسية الإفريقية، وهل يعطى التقسيم السياسى للقارة وحدات يمكن أن تعد كاملة فى ذاتها بحيث نستطيع أن نقول إن خير تنظيم لها هو أن تكون مستقلة عمن سواها ؟

وحدات اصطناعية

من الواضح بعد تحليلنا للعمران والاقتصاد فى القارة أن عدداً كبيراً من الوحدات الحالية - على الأقل فى إفريقيا المدارية - لا يمثل أقساماً طبيعية أو اقتصادية أو بشرية يمكن أن تنظم على حدة كدولة مستقلة. ولعل غرب إفريقيا هو أكبر معقل للدول الاصطناعية البحتة فى القارة. فمثلا إسفين غمبيا هو جزء

لا يتجزأ من السنغال، جغرافياً وجنسياً. فهو بنهره الممتاز المخرج الطبيعى لهنترلاند واسع هو السنغال، وسكان غمبيا «إنما يجدون أقاربهم الحقيقيين فى السنغال». ولهذا وعلى حد تعبير هاريسون تشير ش قبل التحرير فإن «المستقبل قد يكمن فى تكامل غمبيا مستقلة ذاتياً مع سنغال مستقلة أو اتحاد مالى»[1].

كذلك نجد أن الفولتا العليا دولة اصطناعية بحتة، وأبسط دليل على ذلك التغيرات الجذرية فى حدودها حين كانت وحدة فى إفريقيا الفرنسية الغربية، ففى أكثر من مرة اقتطعت أجزاء منهاوضمت شرقاً أو غرباً، بل واختفت كلية فى ١٩٣٢، وآخر هذه التعديلات كانت فى ٣٣ – ١٩٤٧ حين أعيدت بحدود ١٩٣٢ مع سلخ أكبر جزء منها وضمه إلى ساحل العاج، وذلك لإفراط السكان فى الأولى وتفريطهم فى الثانية من ناحية، ولأن الفولتا كانت منطقة عجز مزمن[2]. ولهذا ينتهى تشيرش إلى أنه «على العموم من المشكوك فيه ما إذا كان أحسن تنظيم وتنمية لها هو على أساس الاستقلال حيث إنها منطقة عجز»[3].

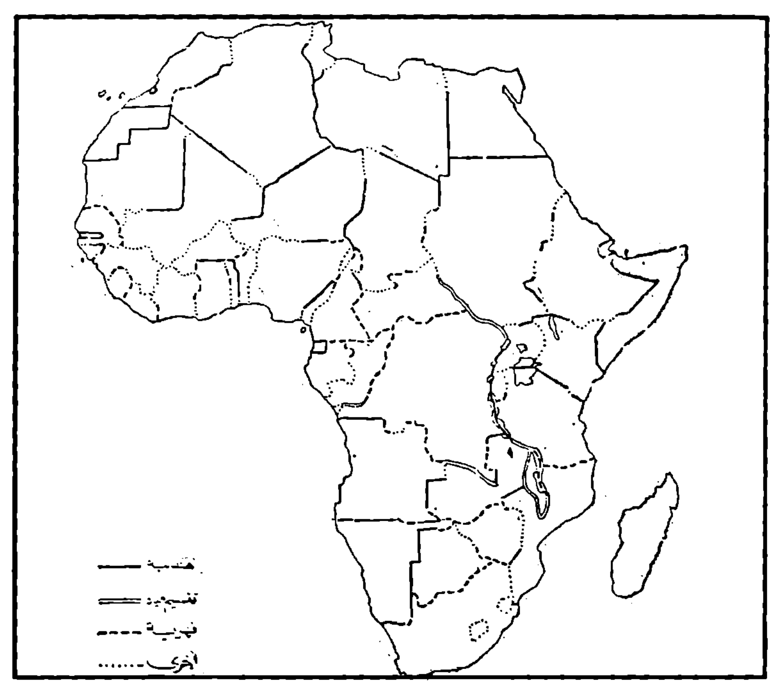
وبالمثل يقول ستامب عن توجو إنها «وحدة اصطناعية بحتة. فأهلها يشبهون سكان البلاد المجاورة ساحل الذهب (غانا) وداهومى. وأقسامها الجغرافية

1- Church. West Afeica, p. 226.

2- Statesman's Year-Book, 1963.

3- West Africa, p. 257.

هى أقسام جيرانها»[1]. كـــذلك لاشك أن رواندا - أورندى، ودعك من كل منهما على حدة الآن، لا يمكن أن تكون وحدة قائمة بذاتها، ولكنها ليست جزءاً من الكنغو، بل من تنجانيقا. وفى شرق إفريقيا نجد أن شمال تنجانيقا وحده هو الذى يمت إيكولوجيا واقتصادياً إلى كينيا وأوغنده بينما جنوبها أقرب إلى ملاوى وزامبيا[2].



شكل ٢٢ - أنواع الحدود السياسية فى إفريقيا. الخطوط الفلكية الهندسية هى السائدة

1- Africa, p. 333.

2- Kirby, p. 73.

ومن الصعب حقاً أن نمضى فى استعراض «الوحدات الاصطناعية» فى القارة، بل ربما كان فى عرض القضية بهذه الصورة خطأ منطقى ومغالطة ساذجة لأنها تأخذ الوحدات الحالية كمسلمات جغرافية ومعطيات سياسية ثابتة وتتغافل عن الأصول التاريخية لهذه الوحدات. فتقسيم القارة أصلا لم يقم إلا على أساس واحد وهو الصراع بين القوى الاستعمارية. فالأقسام الحالية إنما تمثل مجرد مدى التوسع السياسى لكل قوة فى حدود التوازن بين مجموع هذه القوى. وليس فى العالم قارة لعب فيها العامل الفردى البحت الدور الذى لعبه فى تقسيم إفريقيا (رودس مثلا). وبالتالى فالرقع الحالية انتهازية بحتة. لا تمثل إلا ناج الصدف التاريخية. ومدى التوغل العسكرى أو الصراعات والمساومات السياسية والمقايضات الإقليمية. وكان من الممكن أن تختلف رقع هذه الوحدات وتبعياتها الاستعمارية تماماً أو ألا يوجد بعضها على الإطلاق.

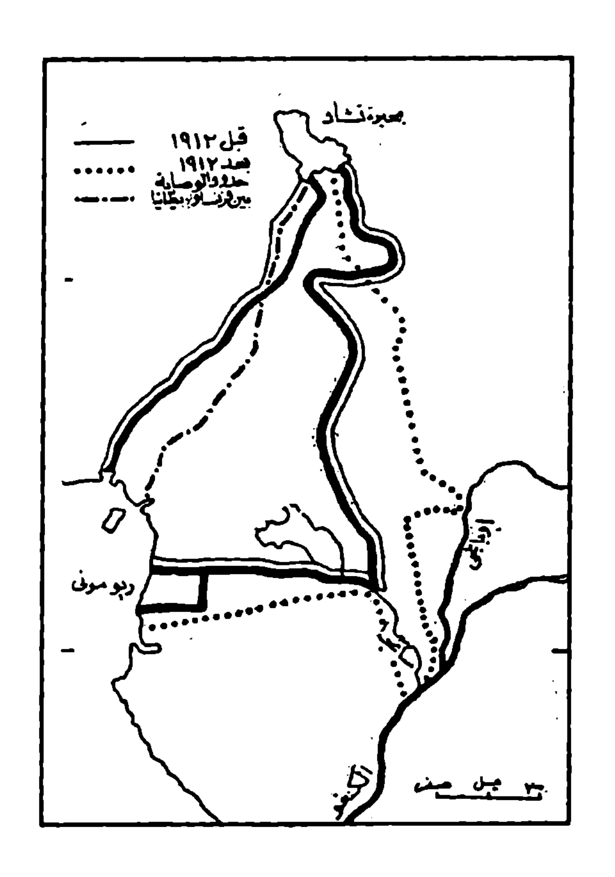
فمن الصراعات السياسية بين الألمان فى توجو شرقاً، والفرنسيين فى ساحل العاج غرباً، والانجيز فى الوسط فى ساحل الذهب تحددت الرقعة التى ورثتها غانا حالياً. كذلك نشأت غينيا الفرنسية ليقطع الفرنسيون احتمال اتصال النفوذ البريطانى فى غمبيا بنفوذهم فى سيراليونى. وتحت باب المساومات السياسية تدخل كل التعديلات الجوهرية فى الحدود. فمثلت كيونجا Kionga T. (جنوب نهر روفوما) الذى ضم لتنجانيقا الألمانية من موزمبيق أعيد إليها من تنجانيقا البريطانية[1].

1- Statesman's Year-Book, 1963.

ومن الصدف التاريخية نجد أن كثيراً من هذه الوحدات لم يكن إلا مجرد أقسام إدارية فى وحدات كبرى ثم رفعت فى يوم وليلة إلى مرتبة الدولة - ككل النسل السياسى للإمبراطورية الفرنسية فى إفريقيا المدارية. وإذا كان التقسيم الإدارى يصلح لتسهيل وأغراض الحياة اليومية، فإن أقسامه لا تصلح ولم يقصد بها أن تصلح لأن تكون وحدات عضوية مستقلة فى المجتمع الدولى. ولو كان التقسيم الإدارى لإفريقيا الغربية الفرنسية مثلا لا يفرد وحدة تدعى النيجر لما وجدت دولة بهذا الإسم اليوم، ولو أنه ظل على صورته فى ١٩٣٢ مثلا لما كانت هناك دولة للفولتا اليوم !..

فالخلاصة إذن أن التقسيم السياسى الحالى هو المحصلة النهائية لتاريخ اصطناعى بحت، وهو لهذا نمط مفروض من الخارج أو من أعلى، وليس نبتاً داخلياً أو انبثاقاً طبيعياً من أسفل. فالدول الإفريقية فى معظمها ليست نتيجة توسع تاريخى لمجتمعات سياسية فى أوطان طبيعية historic communities in natural habitats، ولكنه نتيجة توسع قوى دخيلة فى فراغات سياسية. فالدول الحالية لم تحدد بالنمو من الداخل، بل بالتجزئة من الخارج، ولذلك لا تمثل «أوطاناً وأمماً» حقيقية. بل مجرد «رقع وسكان».

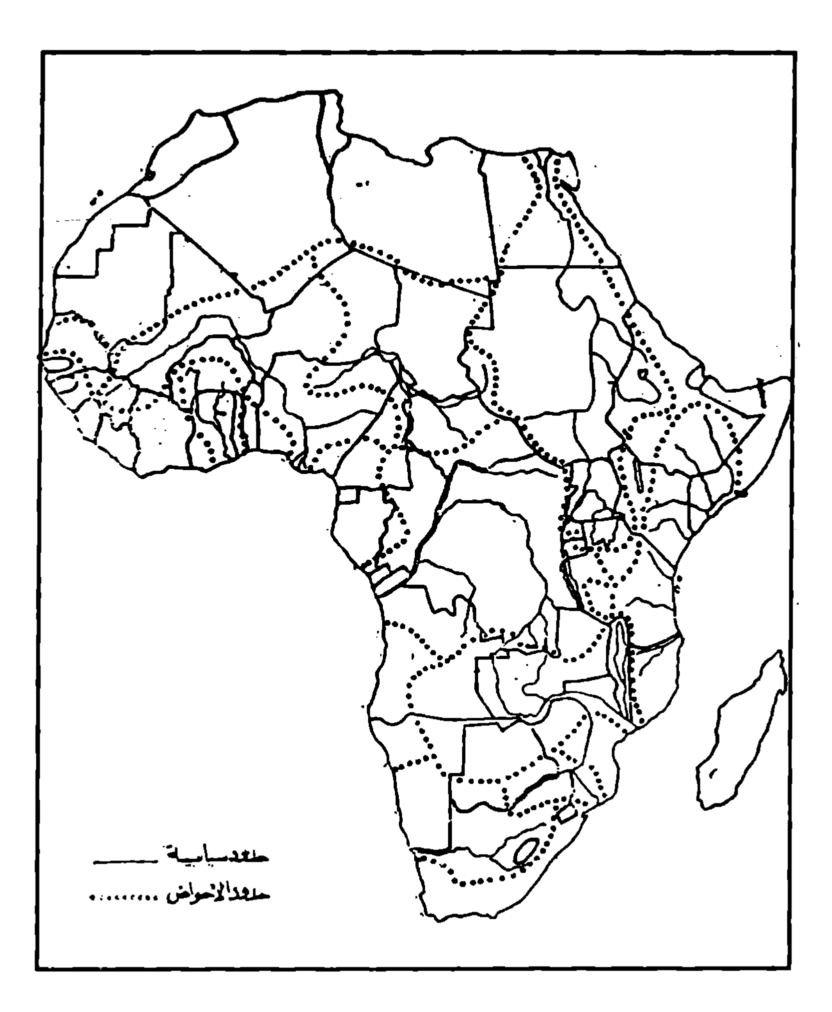
وهنا نلاحظ بوجه عام أن القوى الاستعمارية فى القارة كانت تمارس كثيراً من محاولات ضم أعداد من الوحدات القائمة فى اتحادات أكبر - أى عملية اختزال - طالما كانت السيادة لاتزال لها كاتحاد وسط إفريقيا، وإلى حد ما شرق إفريقيا، بينما على العكس حين اضطرت إلى التخلى عن السيادة



شكل ٢٣ – ذبذبات الحدود الاستعمارية فى الكمرون:
مثال للسهولة والتميع كنتيجة للمساومات والصراعات بين القوى الاستعمارية

كثرت عمليات التفتيت والتجزئة مع الاستقلال، والمثل الاكبر هو تفتيت الامبراطورية الفرنسية والمحا ولات العديدة فى الكنغو المستقل. وقد كانت آخر هذه المحاولات - الفاشلة - فى باروتسلا ند فى زامبيا. حيث حا ول الاستعمار المنسحب فصلها أو منحها وضعاً خاصاً على أساس قبلى بحت. ومن أبرز مظاهر هذا التفتيت أيضاً محاولات «التقدير» التى أصبحت اخر وأحدث أسلحة الاستعمار المتقهقر، وهو تكتيك يكاد حرفياً أن يكون من قبيل بث الألغام فى إفريقيا أثناء الانسحاب بمثل ما هو تخدير للتحرير. وهناك الآن عدد متزايد من الدول الاتحادية يشمل الكمرون ونيجيريا وإثيوبيا، كما كان يشمل ليبيا حتى الأمس القريب. ومجموع هذه المحاولات من تفتيت وتفكيك يؤكد ما يقول الرئيس نكروما من أن البلقنة السياسية التى فرضها الاستعمار قبل رحيله هى أول مظاهر «الاستعمار الجديد» إن لم تكن أخطرها.

وسيلاحظ هنا أن أغلب المستعمرات الإيطالية فى إفريقيا قد تحولت إلى اتحادات لالشىء، إلالأنها كانت موضع مساومات ومناورات معقدة بين القوى الكبرى. تتراوح ما بين الاستقلال التام أو عودة الاستعمار، فكان الاتحاد هو الحل الوسط الارتجالى الذى ليس إلا نصف حل. ومن الملاحظ بعد هذا أن كلا من محاولات الضم الأولى والتفتيت الثانية كانت تقابل بالمعارضة على السواء من جانب الوطنيين. وعلى سبيل المثال، هاهو اتحاد وسط إفريقيا قد انهار تماماً، وها هى ليبيا تحولت من دولة اتحادية إلى دولة موحدة.



شكل ٢٤ - العلاقة أو عدم العلاقة بين خطوط التقسيم السياسى وخطوط تقسيم المياه. يكاد يكون الكنغو الاستثناء الوحيد

حتمية التغيير

وفيما بين الاصطناعية المزيفة والتفتيت العامد،كان يبدو غريباًحقا ذلك الرأى الناشز الذى ظهر فى مؤتمر مونروفيا ١٩٦١ والذى كان يدعو إلى تعاون بتن الوحدات الإفريقية. ولكنه يدعى فى نفس الوقت أن أى تفكير فى أن يصل هذا التعاون إلى درجة التنازل عن السيادة بتلاشى دولة فى وحدة أكبر هو تفكير غير واقعى أو عملى. ومن الصعب أن يقال إن هذا التوجية إلى تجميد النمط السياسى الممزق للقارة لم يكن من وحى الاستعمار.ومن حسن الحظ أن قد توارى هذا الخط السياسى بعد أن اتجهت القارة إلى الوحدة منذمؤتمرى أديس أبابا والقاهرة.

وإذا كان بعض الافريقيين على استعداد لأن يرثوا الأقسام السياسية القائمة التى كان يعبث بها الاستعمار كرقع الشطرنج كل عام،،على أنها إرث مقدس من صنع الآلهة، وأنها تنزيل ماله من تبديل، فلن يكون لهذا معنى سوى الغفلة السياسية، لأن معناها أن الغزو والمساومة والصراع الاستعمارى القديم، بل والأفراد المغامرين هى التى ستحقق الدول والأوطان والقوميات الإفريقية للإفريقيين. ولحسن الحظ أن هذا أصبح الآن اتجاة القلة. أما التيار الطاغى فهو دعوة الوحدة.

فبينما دعا مؤتمر مونروفيا إلى تجميد البلقان الإفريقية الحالية أعلن مؤتمر الدار البيضاء أن القارة قد امتلأت بالدول الاصطناعية البحتة التى

لايمكن أن تستمر. ثم تأكد هذا الاتجاه منذ اجتمعت القارة على كلمة سواء فى مؤتمرات القمة الإفريقية. ومن المحقق الآن أن العلاقات السياسية «الرأسية» التى خلقها الاستعمار بين القوى الأوربية والمستعمرات الإفريقية، سيحل محلها بالضرورة علاقات سياسية «أفقية» بين الدول الإفريقية المستقلة وبعضها البعض، وذلك عن طريق خلق اتحادات أو وحدات بشكل أو آخر[1]. وإذا كان التمزيق السياسى نتيجة شرطية للاستعمار بحكم المبدأ الأولى فى وجودة وهو «فرق تسد» فكذلك نجد التوحيد السياسى نغمة أساسية للتحرير.

وحتى الذين قسموا إفريقيا سياسيا وتركوها ممزقة لا يخفون اليوم أوينكرون حتمية التغيير فى الخريطة الراهنة. فكما يقول بدلر، إن الاستقلال هنا فى ظل الحدود الحالية لن يكون إلابلقنة سافرة، ومن الصعب أن نتصور أن الحدود الحالية يمكن أن تكون دائمة. ثم يضيف «يبدو أن عملية ما من التجميع الإقليمى تنتمى إلى منطق الجغرفيا»[2]. وهذا وودز يقرر أن التقسيم الحالى اصطناعى إثنولوجيا وخاطئ اقتصاديا، ولهذا فإن من المشكوك فيه أن هذة الدول – المستعمرات يمكن أن تعيش وتبقى كدول وطنية، ولسوف يكون هناك كثير من إعادة التعديل والضم والابتلاع كذالك الذى حدث بين غانا وتوجو[3].

1- Willian Lewis, in Kerekes, op. cit., p. 82.

2- In The Africa of Today & Tomorrow, p. 39.

3- Ibid., 21; H. Th. Straw, Review of "The Lost Cities of Africa," in Geog Review, April, 1961, p. 318.

وفى موضوع توقيت الوحدة الإفريقية تياران رئيسيان: الأول يرى التعجيل بالتوحيد حتى قبل الاستقلال، وأما الثانى فيدعو إلى الانتظار إلى ما بعد الاستقلال. فالرأى الأول كان يتبناه البعض مثلا فى تنجانيقا بصدد اتحاد شرق إفريقيا. ومنطقهم فى هذا إمبريكى مستمد من التجربة المؤسفة فى إفريقيا وخارجها، وهى أن المستعمرات التى تستقل تحتفظ فى أغلب الاحيان بحدودها وكيانها، وتتمسك به بعد الاستقلال كإرث مقدس تدافع عنة حتى الدم ضد الجارات المماثلة ! أى أن شبح الاستعمار يظل يكمن فى كيان المستعمرة السابقة فى صورة حدودها ورقعتها، وأنة إذا لم يقم الاستعمار فى أيامه بالتوحيد فلن يكون هناك توحيد بعد الاستقلال ومصداقاً لهذا - مثلا - كان المغرب يطالب بضم موريتانيا «قبل» انسحاب فرنسا، ومن بعدها طالب الصومال بالتنازل عن الإقليم الشمالى من كينيا «قبل» استقلالها.

أما التيار الثانى فيرى فى الأول اتجاها متشائما، ويذهب إلى أن التوحيد ينبغى أن ينتظر تمام الاستقلال حتى لا يكون «تعميماً للاستعمار». وهذا رأى الوطنين فى اتحاد وسط إفريقيا الذى كانو يحاربونة على أساس أنة يهدف إلى اخضاع وحداتة «السوداء» البحتة مثل نياسالاند (ملاوى) لسيطرة النواة البيضاء المسيطرة على روديسيا الجنوبية خاصة. ففى نياسالاند كان الوطنيون يصرون على الانسحاب من الاتحاد وتكوين «غانا» جديدة، وفى رودسيا الشمالية (زامبيا) كانو ا يرون أن الاتحاد «تخريب عامد لدعوى الاستقلال»[1].

1- Sithole, p.42; N. Heselitine, Remaking Africa. Lond., 1961; S. Hempstone, The New Africa, Lond., 1961.

والسؤال الآن: ماهى حدود وأبعاد دعوة الوحدة فى إفريقيا ؟ هناك أيضاً تياران رئيسيان: دعوة قارية تنتظم القارة كلها أو أكثرها فى إطار الوحدة المأمولة ويمكن أن نسميها بحركة الجامعة الإفريقية، ودعوة أكثر تحديداً وتو اضعاً تستهدف اتحادات إقلمية محددة المقياس واضحة الأبعاد. وعلينا الأن أن نناقش كل مدرسة على حدة.

الجامعة الإفريقية

ربما كرد فعل متطرف للقبلية والتفتيت الحالى فى القارة، ظهرت هذة المدرسة المتفائلة المتطوحة التى تتميز بالأفكار غير الواضحة تماماً أوالمحددة دائما. فهى تطالب بوحدة إفريقيا فى جامعة إفريقية pan-africanism على شكل ولايات متحدة إفريقية، أو اتحاد كونفيدر الى أوكومونولث إفريقى.والبعض يعنى بهذا القارة برمتها «من القاهرة إلى الكاب، ومن الصومال إلى السنغال» بينما يقصد أساساً إفريقيا المدرية. أو السوداء، أو إفريقيا جنوب الصحراء – مع ملاحظة أن هذة المفاهيم الجغرافية الثلاثة لا تؤدى مضموناً واحداً. فمن السياسة المعلنة للرئيس نكروما العمل على خلق اتحاد كونفيدر إلى من كل الدول الإفريقية، بينما ينص دستور غينيا على سياسة الباب المفتوح لا تحاد الدولة مع أى دولة أخرة مستقلة[1].

1- Colin Legum, Pan-Africanism, Lond., 1962: George Pzdmore, Pan-Africanism or. Communism?, Lond., 1956.

وقد ارتبطت دعوة الوحدة الإفريقية بأفكار جيوبوليتيكية شبة جديدة هى «الشخصية الإفريقية» عند البعض و«القومية الإفريقية» عند البعض الاخر.ولكن هذة الأفكار لاتخلومن تناقضات، والمادة لم تتبلور بعد على خطوط محددة، ولم تصف بعد إلى حد أدنى مقبول من العمل السياسى الإيجابى. فالكلام عن «قومية إفريقية» - لا كمجموعة من «الحركات الاستقلالية ضد الاستعمارية» وإنما كدعوة إلى قومية واحدة - يبدو توسعاً مفرطاً فى المفهوم المألوف لفكرة القومية لدرجة تعرضها للنقد الساخر بأنها خيالية يوتوبية بحتة وغير واقعية.

فمثلا كما رأينا قبلا الفارق بين إفريقيا العربية والسوداء فارق كبير فى اللغة والدين والعنصر والتاريخ والحضارة، وهو بالتأكيد لا يمنع التضامن والتعاون الوثيق، ولكنه لا يحبذ قيام دولة واحدة منهما. ويكفى أن ننظر إلى سودان النيل وهو الدولة العربية الوحيدة التى تضع قدماً فى إفريقيا العربية وقدماً فى إفريقيا الزنجية، والتى تمثل حلقة الوصل الكبرى بين العرب وإفريقيا. وصحيح أن «مشكلة الجنوب» والنزعة الانفصالية هى من «تخمير» الاستعمار السابق، ولكن ليس من الواقعية فى شيء أن نعد هذا العامل الوحيد. وهكذا تتعرض فكرة القومية الإفريقية للنقد السافر إذا قصد بها الوحدة الدستورية.

وإلا فإنها تتعرض للنقد بأنها تبشير بلون جديد من القومية هى «القوميات القارية» إن لم يكن «القوميات الجنسية» (القومية السوداء) أى العنصرية. والأساس فى هذا النقد هو حجم القارة وأبعادها الهائلة التى تجعل- وحدها - من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن نتصورها دولة واحدة

دستورياً على أى مستوى كان. وقد يقال إن هناك مشاريع لوحدات قارية كمشروع الوحدة الأوربية، أو أن قارة كأمريكا الشمالية لا تضم إلا ثلاث دول فقط. ولكن هذا كله لا يقلل من الصعوبات. ونحن لا نسمع عن قومية أسيوية أو عن قومية أوربية.

كذلك لا ينبغى أن ننسى فى هذا الصدد التخلف الحضارى والمادى وأثره على تحديد أبعاد الإطارات السياسية الممكنة. ذلك أن مستوى التنمية الاقتصادية والثروة المادية والنقل والمواصلات تفرض جميعاً أبعاداً وإطارات سياسية متواضعة إلى حد كبير، لأننا نعلم أن حجم الوحدة السياسية الممكن هو إلى درجة بعيدة وظيفة لقوة الحركة ووسائلها والقدرةعليها. وهى نقطة هامة للغاية لا يمكن للآمال والمثل الواقعية أن تتجاهلها.

وفضلاً عن هذا فإن هناك التخلف فى سلم التطور السياسى الراهن نفسه، فإن الدعوة من وحدة القبيلة إلى وحدة القارة هكذا مباشرة، أى من القرية إلى القارة، طفرة سياسية كبرى. ولقد يقال رداً على هذا أن من مصلحة الوحدة الإفريقية أو حسن حظها أن القارة تتألف من موزايكو مثالى من القبائل التى ليس لها تاريخ مشترك مباشر، أو التى لا تمثل تبلورات قومية من مقياس كبير، وذلك على أساس أنه فى هذه الحالة يمكن إعادة التجميع والتنضيد re-permutation بحرية، وبلا مشاكل أو حزازات أو ذكريات مريرة طويلة كالتى عرفتها أوربا مثلاً.

ولكن التجربة داخل الدولة الإفريقية التى استقلت لا تبرر هذا النوع من «التفاؤل» وتثبت أن القارة التى تتألف من ركام هائل من «تراب» القبائل، ليست أسعد حظاً من ناحية الوحدة الشاملة من القارة التى تتألف من عدد محدود من «الأحجار الضخمة» والقوالب المتبلورة من الأمم والشعوب... وقد يكون من الأصح علمياً أن نقول إن شكل إفريقيا كقارة كتلة مندمجة بلا أطراف، وفصوص واشباه جزر ونتوءات كافية، كان من سوء حظ تطور القومية فيها؛ فقد كان هذا من العوامل التى لم تساعد على بلورة قوميات ووحدات سياسية واضحة الحدود والأبعاد كما تعرف أوربا، أو على الأقل آسيا.

ويبقى بعد ذلك كله التنافر المورفولجى الشديد طبيعياً وبشرياً بين أجزاء القارة. ويكفى ما ذكرناه عن تعدد اللغات واللهجات وما عرفناه من أن الشاذ منها فقط له شكل مكتوب، وأن ليس بإفريقيا المدارية لغات مشتركة مكتوبة، بينما يستعير الكل لساناً أوربياً للتفاهم. وبهذا لا يبقى من العناصر المشتركة الحقيقية فى «القومية الإفريقية» إلا اللون !.

فالخلاصة إذن أنه ليس فى إفريقيا قومية واحدة، ولكن يمكن أن يظهر فيها عدة قوميات، وأن هناك الآن وطنية إفريقية nationaliom، ولكن ليس قومية إفريقية nationality فلابد هنا إذن من التمييز بوضوح بين الوطنية والقومية، ولاشك أن هذا خلط سائد فى الاستعمال الدارج لكلمة اقومية الإفريقية. والحقيقة أن هناك وطنيات، ولكن بلا أوطان – أعنى بلا أوطان تاريخية محددة تتبلور عليها وتستقطب حولها فى قوالب أمم وشعوب كاملة متكاملة.

أما «الأوطان» القبلية فهى لا تصلح وحدات لأى حياة سياسية معاصرة، وكل التسميات المكانية التى وضعها الأوربيون، خاصة فى جنوب القارة، وتنتهى بمقطع land– فليست إلا أوطاناً قبلية: مثال ذلك سوازى لاند، باسوتولاند، دامارالاند، بتشوانالند، ناماكالند، أوفامبولاند، ماتبيلى لاند، ماشونالند.. الخ. وأما «الأوطان» السياسية الجديدة. أى الدول التى قسمها الاستعمار، فإن كل مناقشتنا هنا إنما تدور حول أنها ليست أوطاناً طبيعية تاريخية بأى معنى !.

كيف إذن استطاعت فكرة «القومية الإفريقية» السياسية الواحدة أن تظهر فى وجه هذه الصعوبات والحقائق؟ لعل هذا يرجع إلى «المرحلة العاطفية» التى تمر بها كل حركات التحرر والتوحيد، فهى جميعاً تبدأ بدعوة «الجامعة» الشاسعة – كالجامعة الإسلامية مثلا – التى يكون القاسم المشترك الأعظم فيها قاسماً مشتركاً «أصغر» فى الحقيقة. ومثل هذه الدعوة سرعان ما تصطدم بالواقع فتتحلل إلى عناصرها الأولية الطبيعية وتختزل إلى قاسمها المشترك الحقيقى. ولكنها على كل حال تكون قد أدت وظيفتها كحافز حماسى دافق: فهى قد لا تشع ضوءاً، ولكنها بالقطع تنفث شحنة دافعة من الحرارة...

الشخصية الإفريقية

إذن ما هو القاسم المشترك الحقيقى فى دعوة «الوطنية الإفريقية» أو القوميات الإفريقية؟ هو بلاشك «الشخصية الإفريقية» شخصية القارة – المستعمرة أو المستعمرة – القارة. فالعامل المشترك بين كل وحدات القارة ليس

التاريخ المحلى ولا اللغة أو الدين أو الجنس، ولكنه التاريخ الاستعمارى. وليس هذا التاريخ الاستعمارى عنصراً بسيطاً. بل هو مركّب كامل بما يحمل من سمات اجتماعية وقسمات اقتصادية وتخلف وثنائية حضارية... الخ. فإذا كان المفكر الاستعمارى قد قسم العالم فى حين ما من وجهة نظره إلى قسمين. الذين يملكون والذين لا يملكون The Haves & the Have Nots فإن المفكر الإفريقى لن يرى فى العالم إلا قسمين آخرين: الذين يَملكون والذين يُملكون The Haves & the "hads".

وإذا كانت إفريقيا تشترك مع آسيا فى هذا المجال، فإن لون الاستعمار (بما فى ذلك الاستعمار الديموغرافى فى الماضى والسكنى فى الحاضر) والضغوط الاستعمارية التى خضعت لها إفريقيا، إلى جانب الفروق الجنسية والحضرية مع الفروق فى البيئة والفاصل الأرضى - كل هذا يجسم ويميز فكرة الشخصية الإفريقية. فالوحدات الإفريقية إنما يجمعها أنها تحاول الاستقلال، وأنها فى مرحلة التحرير. فكلها ضد الاستعمار ويسعى إلى تصفيته، ولا تريد أن تظل مجرد «أوعية للتاريخ» كما قيل[1]. إنما يجمعها ما يترتب على هذا مباشرة من مشاكل التنمية والتطوير، بمعنى آخر إعادة الاعتبار السياسى والاقتصادى، أو الأدبى والمادى.

فالعامل المشترك بينها هو باختصار إذابة الصبغة - أو بالأحرى إزالة

---

(1) Kerekes, p. 81.

الوصمة – الأوربية Dis - Europeanisation من ناحية، وإعادة تأكيد الشخصية الحضارية والكيان الذاتى، أو إعادة «أفرقة» Re- Africanisation من ناحية أخرى. ولعل من أبرز مظاهر السعى إلى إعادة الصبغة الإفريقية البحث عن تواريخ قومية وعن قيم ومثل سلفية ومجابهة عقدة اللون بالفخر والعزة، ومواجهة مركب النقص الحضارى، وفوق كل ذلك البحث عن لغة خاصة، وهذه مشكلة عرفتها دول مشابهة كالهند ولا تزال حائرة بين تبنى اللغة الأجنبية رسمياً، وبين اختيار لغة محلية وتعميمها. بمزيد من الاختصار، إن الإفريقيين يرفضون حضارة صدرتها إليهم أوربا جاهزة وسابقة الهضم.

هذا فى التحليل الأخير هو «وحدة» إفريقيا الحقيقية، هو القاسم المشترك بين الدول الإفريقية. ولئن عدّة البعض قاسماً مشتركاً أصغر فهو عند البعض من «رفقاء السلاح» قاسم مشترك أعظم، جدير بأن يكون مبرراً كافياً لعمل سياسى مشترك.

التضامن الإفريقى

وهذا ما ينقلنا إلى الترجمة السياسية العملية لفكرة الشخصية الإفريقية وهى التضامن الإفريقى African Solidarity . فلاستكمال الاستقلال والتحرير فى الوحدات المستعمرة، والمحافظة عليه وصيانته وتعميقه بالبناء الاقتصادى والاجتماعى فى الوحدات التى استقلت، لابد للدول الإفريقية من التضامن

الوثيق الفعّال فى الميدان الدولى. وهذا هو الشق الإفريقى أو الجناح الغربى من «التضامن الإفريقى الأسيوى».

والواقع أن التضامن الإفريقى يعنى إعادة توجيه وإعادة تركيز للبؤرة السياسية فى القارة. فلقد كانت القارة، ككل وكوحدات، تتطلع إلى قيادة من الخارج، وترنو إلى حضارة أجنبية، وكانت تابعة لاقتصاد خارجى. بل إن الاستعمار كان يقوم لحسابه بتوجيهها إليه وبغلقها عن العالم الخارجى، فهى لم تعرف الميدان الدولى مطلقاً. وكان العالم الخارجى كله بالنسبة إليها هو القوة المتروبوليتانية وحدها. أما الآن فهذه الدول الناشئة، كدول ما بعد الاستعمار، تدخل المعترك الدولى لأول مرة بلا تجربة سابقة. ولازالت تتلمس لها طريقاً چيوبولتيكيا، وعليها أن تحدد لنفسها توجيهاً سياسياً وخطاً أصيلاً تتحرك عليه فى المجتمع الدولى بكتله وأخطاره وأسواقه ومجاهيله. لقد كان التوجيه السياسى فيما بين وحدات القارة توجيها طارداً مركزيا، فأصبح عليه أن يكون توجيها جاذباً مركزياً.

والواقع أن تطور القارة الإقليمى أخذ فى التاريخ خطاً عكسياً : فمعظم القارات بدأت علاقاتها المكانية أولاً فيما بين أقاليمها المختلفة، ثم بعد أن ترابطت داخلياً بما فيه الكفاية خرجت إلى مرحلة أوسع، وهى الارتباط بالعالم الخارجى. أما إفريقيا فعلى العكس بدأت قطاعات منها علاقاتها التاريخية بقارات أخرى – الساحل الشمالى مع أوربا والشرقى مع آسيا – بينما ظلت علاقات أقاليمها ببعضها البعض ضعيفة فطيرة، وهى الآن فقط تعيد اكتشاف نفسها

بنفسها لنفسها.

وقد أدى هذا إلى أن معظم الوحدات الإفريقية كانت «تعطى ظهرها لبعضها البعض» اقتصادياً وغير اقتصادى، فكان تشتيتا مقصودا «ووطنية (!) - بالأحرى استعمارية - اقتصادية». فكانت السكك الحديدية تلف وتدور فى خطوط غير مباشرة وغير اقتصادية لتتحاشى المخرج الطبيعى فى أرض أجنبية وتستمر فى المستعمرات التابعة. وأكثر من هذا كانت عروض الخطوط تختلف عمداً للفصل. وفى حوض النيل - مثلاً - صممت كل الخطوط الحديدية بحيث « تصرف» أجزاء الحوض إلى الخارج دون أن تلحمها ببعضها البعض[1].

وكل الدول التى خلفت إمبراطوريات منحلة successor states عرفت هذه الفترة الحرجة التى يمكن أن تسمى بفترة تكوين السياسة الخارجية poli-cy-making period، كما حدث مثلا فى دول أمريكا اللاتينية التى كانت تتطلع إلى الدول الأم فى إيبريا والعالم القديم، فأخذت تقلل من ارتباطاتها بها وتتجه إلى العالم الجديد، حيث ترقد مصالحها الطبيعية بحكم منطق الموقع الجغرافى. وبالمثل يحتم منطق التحرير على دول إفريقيا الوليدة أن تكف عن التطلع بقدر الإمكان إلى القوى الاستعمارية السابقة.

والتجربة العالمية تطمئن إلى أن هذا واقع لا محالة : فيكاد يكون قانوناً عاماً أن الدول التى تستقل عن مستعمر ما بعد تاريخ مرير مفعم تتعمد ألا

1- Robin Hodgkin, Sudan Geog. 1952, p. 139.

تعتمد عليه، وتحرص على أن تتحاشى شبهة أى ارتباط به وتصبح العلاقات فى حالة حذر ورهو سياسى متبادل - كالعلاقات بين العرب وتركيا، وبين مصر وبريطانيا... الخ. وبالفعل قد استبدلت كل من مصر وغينيا علاقاتها السياسية الاحتكارية بالقوى الاستعمارية بشبكة عالمية من الدول التى يمكن أن تبدأ معها «بلا ماض» وعلى قدم المساواة. وكثير من الدول الإفريقية الأخرى يوشك أن يقدم على هذه المرحلة.

ومعنى التضامن الإفريقى هنا أن على دول القارة أن تتطلع إلى بعضها البعض بعد أن كانت تعطى ظهرها لبعضها البعض، وذلك لأنها حين لا تكون أقارب فهى على الأقل جيران. وهنا نجد أن عبئاً كبيراً يقع على الدول الإفريقية الأسبق إلى الإستقلال والتطور، ففيها بحكم التاريخ والجغرافيا تبعة القيادة، القيادة التعاونية لا الرئاسية، قيادة المرشد الملاح لا قيادة القرصان السفاح، فهى ليست إلا الأولى بين أكفاء Drimus inter pares. ومن الواضح أن هذه المجموعة لم تتوان عن الارتفاع إلى مسئوليات دورها القيادى هذا، كما يتضح منذ مؤتمر الدار البيضاء وما بعده، ولقد كان العالم العربى يمارس دوره الاستراتيجى بفهم ووعى جيوبولتيكى سليم حين تقدم فمد يده إلى الدول الإفريقية الجديدة بسرعة وقوة.

وهنا يمكننا أن نحلل التضامن الإفريقى إلى عنصرين رئيسيين - التكافل السياسى، والتكامل الاقتصادى. فالتكافل السياسى هو الموقف أو العمل الموحد إزاء قضايا التحرير الإفريقية كالكنغو وأنجولا وجنوب إفريقيا. ولا يعنى

هذا فكراً «جزرياً» أو تحيزاً ضيقاً حدوده من صنع الجغرافيا، فليس التضامن الإفريقى هو العزلة السياسية أو الانعطاف الداخلى أو الحرب اللونية، بل هو يقف بالقارة مع كل القوى التى تتخذ نفس الموقف، وهو لهذا جزء من التضامن الإفريقى الآسيوى - بل أكثر منه هو جزء من عدم الانحياز.

أما التكامل الاقتصادى فمجاله لا يقل خطراً وشمولاً. فتشتيت القارة التجارى الذى جعل التجارة بين - الإفريقية ثانوية للغاية، وتمزيق المواصلات المتعمد، و «الحواجز الصحية» على الانتقال، كلها أهداف واضحة للإزالة. ومشاكل التنمية الملحة - وهى كقاعدة أكبر مشاكل ما بعد الاستقلال - تحتاج إلى تبادل الخبرات وتوفير القروض وتنسيق الموارد، كالمياه والكهرباء فى أحواض الأنهار الكبرى[1]، ومجابهة المشاكل المشتركة كالآفات والأوبئة الزراعية والتسويق. وكلما أتى هذا من داخل القارة كان ضمانا أكثر للاستقلال السياسى والاقتصادى.

ومرة أخرى لا يعنى هذا الكفاية الذاتية أو الحروب الجمركية، لأن هذا ليس هدفاً على الإطلاق فحسب، وإنما أيضاً لاستحالته. فمشكلة التكامل الاقتصادى فى القارة المتخلفة، قارة الخامات، هى هذا بالضبط - أنها قارة الخامات، فقيرة فى رأس المال وفى الفن الصناعى. أى أنها قارة الفلاحين والمعدمين، حتى لقد يقال إن دولها ليست بحاجة إلى بعضها البعض بقدر ما هى بحاجة إلى حضارة وسوق أوربا الصناعية.

1- Stamp. Africa. p. 337.

ولكن هذا إن صح إلى نقطة في مجموعه، فانه يترك هامشاً واسعاً جداً للملاقات بين الإفريقيين. فهناك فروق أساسية فى الأقاليم الطبيعية بالقارة. مما يعنى حاصلات مختلفة تماماً، وأبسط مظاهرها فى التاريخ هى التجارة الخالدة بين إفريقيا المدارية وإفريقيا المتوسطية. وهناك فروق فى التطور الفنى بين أجزاء القارة وبؤر نامية للصناعة الحديثة. وحتى فى الإطار النهائى- إطار الخامات - تحتاج القارة إلى «سوق مشتركة» رداً على تكتلات الأسواق الخارجية وحماية للنفس الاقتصادية.

وعلى العموم فمجال العمل من أجل تكامل اقتصادى أكبر بين أجزاء القارة - رغم كل السوالب - واسع للغاية، والدرس الأكبر الذى يعلمه هو أن هناك نوعاً ثالثاً من الاستقلال يضاف إلى الاستقلال السياسى والاقتصادى والصناعة والتنمية. وسيظل التكامل الاقتصادى للقارة منقوصاً ينتظر مراكز إفريقية للعلم الصناعى يتطلع إليها كأداة له.

هكذا قد تبدو الشخصية الإفريقية حداً أدنى من التعريف للوحدة الإفريقية. ولكنها من الناحية الأخرى تجعل التضامن الإفريقى - كبرنامج تطبيقى - سياسة واقعية تقوم على أسس علمية سليمة. فنحن نحدد أبعاد وأعماق «الوحدة الإفريقية» فى مجال التطبيق والعمل السياسى بنفس الأبعاد والأعماق التى ترتد إليها وتنبثق منها: أن تتحد فى «التضامن» ضد الاستعمار كما اتحدث فى «الخضوع» للاستعمار. إن الوحدة الإفريقية ليست وحدة تركيبية، ليست وحدة تجانس طبيعى أو بشرى،ولكنها وحدة نضالية، وحدة

تكامل فى العمل السياسى. والآمال السياسية لابد أن تكون معقولة وإلا لصارت أحلاماً ، والفكر الجيوبولتيكى لابد وأن يكون واقعياً، وإلا كان مزايدة عاطفية.

إن الشخصية الإفريقية فكرة أضيق بكثير من فكرة القومية الإفريقية، وهى تعنى أن «إفريقيا للإفريقيين» - يعنى مبدأ منرو لإفريقيا، ولكنها لا تعنى أن إفريقيا قومية واحدة - دعك من أن تصير «دولة» واحدة !.. ولقد أدرك كثير من الزعماء الإفريقيين من قبل هذه الفروق ومغزاها العملى. فيعلن موديبو كيتا أنه مخطئ من ظن يوماً أن وحدة إفريقيا تقوم على الجنس أو اللغة أو الدين. وبالمثل يوضح سيكوتورى أن المقصود بوحدة إفريقيا هو وحدة العمل بإفريقيا - أى التضامن الإفريقى، ويتحاشى عن عمد الكلام فى القوالب السياسية والأشكال الدستورية.

حقيقة الوحدة الإفريقية

ولنلخص الآن مفهوم الوحدة الإفريقية لنحدد موقفنا الفكرى منها بوضوح. إن الوحدة الإفريقية كلمة أصبحت الآن محاطة بغلالة كثيفة من الأسطورية والعاطفية. ولكنها فى نفس الوقت قد أصبحت كلمة مطاطة غير محددة الأبعاد أو المحتوى حتى لتكاد فى تصورنا تفقد قيمتها العلمية. فالمفروض بداهة وكمبدأ عام أن كلمة الوحدة تعنى فى المجال السياسى الوحدة الدستورية. أى أن تتحول الدول أو المنطقة المعنية إلى دولة ولحدة قانونياً وفى حساب الأسرة

الدولية. ولكن الحادث أن معظم من يتكلم بحماس وعنف عن الوحدة الإفريقية لا يقصدون بها هذا المعنى البديهى على الإطلاق، وإن بدا منطقياً أن هذا هو مقصودهم ! وهنا المفارقة المثيرة، لأن الكل يبدو كما لو اتفق على أن يتفاهموا بلغات غير مفهومة لبعضهم البعض، كما يبدو أن من يختلف منهم عليها هم أقرب إلى الاتفاق مما يظنون !.

فالبعض يقصد بالوحدة الإفريقية مجردٌ التعاون الوثيق بين دول القارة فى المجال الدولى لا أكثر. والبعض يقصد بها مجرد منظمة سياسية إقليمية كأداة لتنسيق ذلك التعاون كتلك التى تقوم الآن منذ أديس أبابا: منظمة الوحدة الإفريقية .O.A.U. وقد لا يبتعد عن هذه الدائرة كثيراً فكرة الجامعة الإفريقية. والبعض الآخر يقصد بالوحدة الإفريقية قيام نوع من الاتحاد الكونفدرالى أو الفيدرالى بين دول القارة دون أن تذوب سياداتها فى سيادة واحدة. وهناك أخيراً من يقال إنه يقصد بالوحدة الإفريقية انصهار الجميع فى كيان دستورى واحد، أى اختزال إفريقيا جميعاً إلى دولة وحدوية واحدة. وعادة ما يشار إلى الرئيس نكروما على أنه صاحب هذه الدعوة. ومع ذلك إن بعض كتاباته عن ولايات متحدة إفريقية تنص على أنه يمكن قيام «الحكومة الاتحادية» دون أن تضحى أية دولة بسيادتها..

ومن المحقق بعد هذا أن بعضاً من زعماء القارة الذين يرتبطون بالماضى والاستعمار بدرجة أو بأخرى ، والذين هم أبعد ما يكون عن فكرة الوحدة الدستورية للقارة ككل أو مادون ذلك، والذين كانوا يعارضون دعوة الوحدة

ويخشون أن يتورطوا فيها، هؤلاء قد أدركوا أخيراً هذا التضارب والتميع فى الفكرة وأنها لن تنتهى إلى عمل إيجابى كيانى حقاً، فاستثمروها بذكاء مكشوف لأغراضهم حتى يركبوا موجة التيار السائد بدلاً من أن يسبحوا ضدها. وعلى هذا الأساس دفعوا اشتراكهم بسخاء للفكرة دون أى خشية من أدنى التزام وحدوى حقيقى بالمعنى الدستورى !

يؤكد هذا الذى نقول التناقض الصريح بين مادتين أساسيتين فى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية: فالمادة الثانية تنص على «تقوية وحدة دول إفريقيا وتضامنها»، بينما تنص المادة الثالثة على «احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت فى كيانها المستقل»... يؤكده كذلك هذا الذى يحدث فى القارة من انقلابات رجعية موالية للاستعمار بلا مواربة، تمثل ردة سياسية خطيرة نحو «الاستعمار من الداخل» بعد «الاستعمار من الخارج»، وتشكل تهديداً خطراً حتى للحد الأدنى من مفهوم «الوحدة الإفريقية» نفسها كمجرد تعاون في المجال الدولى ضد الأخطار الخارجية المشتركة. بل أين إفريقيا الآن بعد هذه النكسات من هذا الحد الأدنى من تعريف الوحدة الإفريقية؟

وبهذا كله أصبحت دعوة الوحدة الإفريقية فى الحقيقة رداء فضفاضاً مناسباً جداً، وقناعاً مقنعاً جداً، لكل من يريدون الهروب من أى عمل وحدوى حقيقى فى المجال السياسى. والنتيجة أن دعوة الوحدة الإفريقية بهذا ستنتهى إلى أى شىء إلا الوحدة الحقيقية ! بمعنى آخر: إنها بمفهومها الراهن ليست إلا دعوة إلى المحافظة على الوضع الراهن STATUS QUO. ويتضاءل

مضمونها إلى قطعة من التصوف السياسى، والأخوة الفلسفية اللفظية...

والذى نود أن نقرره إزاء هذا الموقف حقيقتان جذريتان. أولاهما أن استعمال كلمة الوحدة الإفريقية لغير المعنى الوحدوى الدستورى للقارة ككل - كما هو شأن معظم المفاهيم السابقة - هو استعمال غير علمى. وضرره يرجح فائدته، ولا يخلق إلا الضباب والخلط، إن لم يكن أحياناً تلاعباً مقصوداً بالألفاظ وتمويها. الحقيقة الثانية هى أنه إذا كان المقصود بالكلمة هو المعنى الوحدوى الدستورى ككل - كما ينبغى منطقيا - فإن الوحدة الإفريقية دعوة غير علمية، ليس لأنها غير عملية أو مستحيلة واقعياً، وإن كان هذا صحيحاً كل الصحة، وإنما من حيث المبدأ لأنها لا أساس لها من العلم أو الحقيقة. فليست إفريقيا برمتها أمة واحدة أو شعباً واحداً، ولو وجدت أمة أو شعب واحد حقاً فى مساحة مماثلة لمساحة إفريقيا لكانت أعجوبة جيوبولتيكية، ومع ذلك لاستحال تنظيم حياتها اليومية على أساس الدولة الواحدة.

ماهو الخط العملى الواقعى إذن؟ لتتعاون إفريقيا بكل تأكيد فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية لتجابه أخطار وعداوات الاستعمار القديم والجديد. ولكن فلتكف عن الحديث عن هذا التعاون على أنه «الوحدة الإفريقية». تلك «وحدة عمل» حقاً، ولكنها وحدة لهدف محدد بعينه AD HOC، وليست الوحدة الدستورية السياسية «وحدة المصير» هى ذلك الهدف بالقطع. أما الوحدة الدستورية الحقة فهى ضرورية وواجبة تماماً - وإنما على المستوى الإقليمى لا القارى. نريد أن نقول إن «الوحدة الإفريقية» بالمعنى

الدستورى لا ينبغى أن يقصد بها القارة ككل، ولكنها من الناحية الأخرى لا ينبغى أن تتهرب من العمل الواقعى، وهو دمج مجموعات سياسية معينة معا فى وحدة دستورية إقليمية. إن الوحدة الإفريقية الدستورية الحقة ترادف خلق الوحدات الإقليمية الدستورية.

ولسنا نعرف فى هذا الصدد موقفاً رسمياً يتسم بوضوح الرؤية وتحديد الهدف والواقعية أكثر من موقف الجمهورية العربية المتحدة. فمن ناحية صرح الرئيس عبد الناصر مرة أن الوحدة الإفريقية - وحدة كل القارة - بالمعنى الدستورى أمر «غير متصور» على الإطلاق. ومن ناحية أخرى يضع الميثاق متتالية تنازلية محددة من المثل والآمال السياسية وأهداف العمل الإيجابى، فيعلن أنه «إذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية، فهو يؤمن بجامعة إفريقية، ويؤمن بتضامن آسيوى إفريقى ...»[1] فالوحدة - الدستورية طبعاً - هدف دائرة إقليمية هى العالم العربى، أما فى الدائرة الإفريقية فالهدف هو الجامعة الإفريقية أى تعاون على مستوى أقوى من مستوى التضامن داخل حدود الدائرة الآسيوية الإفريقية، الذى هو بدوره بالتخصيص أقوى من مستوى العلاقات العادى مع بقية أجزاء العالم.

ويبقى أخيراً ما يثيره البعض من أن حركات الوحدات أو الاتحادات الإقليمية (بالمعنى الدستورى) لا تتفق مع روح الوحدة الإفريقية (بالمعنى الدارج

١- الميثاق، الباب العاشر، القاهرة، ١٩٦٢.

المطلق) بل تتعارض معها، أى أن روح الفخار القومى والعزة الوطنية لا تتمشى مع روح القومية الإفريقية[1]. ثم هناك من يقبل الوحدات الإقليمية الدستورية، ولكن على أساس بقاء الحدود الراهنة بلا تغيير داخل ذلك الإطار الأكبر الجديد[2]. والحقيقة أن الرأى الأول لا يخرج عن دعوة إلى تجميد البلقنة الحالية، وهو يهاجم الوحدات الإقليمية، ولا يؤدى فى نفس الوقت إلى وحدة القارة المفترضة. والواقع أنه لا تعارض بين الوحدات الإقليمية والوحدة الإفريقية، لأن الأولى وحدة دستورية، والثانية وحدة عمل فحسب، والوحدة العربية - مثلاً- وحدة مصير دستورى. بينما الإفريقية وحدة عمل تعاونى فقط.

أما الرأى الثانى فنخشى أنه يكشف عن روح غير جادة بالنسبة لدعوة الوحدات الإقليمية، إن لم يجنح إلى فلك المناورة السياسية أحياناً. فما دام مبدأ الاندماج والاتحاد قد قبل وتقرر، فلا معنى للمحافظة على حدود داخلية خاطئة باعتراف الجميع، والمنطق كل المنطق فى أن يعاد تشكيلها طبقاً للواقع البشرى والقومى. هذا فضلاً عن أن ذلك يتفق مع حق تقرير المصير الذى يعترف به ميثاق الوحدة الإفريقية. ولكن الحقيقة هى أن كثيراً من الزعماء الإفريقيين يخشون أن قبول مبدأ إعادة تشكيل الحدود الاستعمارية القديمة سيشجع بالطبع الحركات الانفصالية[3].

1- Drysdale, Somali Dispute, 113.

2- Ibid., p. 117.

3- Drysdale, p. 162.

ولهذا فسيلاحظ أن من ينتظر أن يكسب أرضاً من تطبيق هذا المبدأ يطالب به، بينما يرفضه من يحتمل أن يخسر منه. فمثلا تطالب به الصومال، ولكن تعارضه كينيا، وبالمثل تطالب به غانا ولكن أوغنده تعارضه على لسان الرئيس أوبوتى الذى يقول «إنه يكاد يوجد فى كل بلد فى إفريقيا جماعات من الأقليات ذات وشائج جنسية أو دينية أو قبلية مع البلاد المجاورة» وأنه لابد لذلك من التزام الحذر فى أمر إعادة النظر فى الحدود الراهنة على هذه الأسس وحدها[1]. والواقع أن مبدأ خلق وحدات إقليمية بدمج عدة وحدات قائمة هو فى ذاته تغيير حدود جوهرى، ولا يستقيم مع المنطق بعد هذا أن نرفض تغييراً أقل درجة وخطورة للحدود داخله.

الاتحادات الإقليمية

ربما صح إذن أن يقال أنه إذا كان للتضامن الإفريقى دور فى التوحيد السياسى والدستورى فى القارة فهو العمل على خلق اتحادات أو وحدات إقليمية فيها – أى يعود بنا إلى فكرة الاتحادات الإقليمية المبنية على الشخصيات الإقليمية الرئيسية، فإنها تمثل الوسط الأمثل بين فكرتى الوحدة الإفريقية والشخصية الإفريقية. ففى روح التضامن الإفريقى تجلس الدول الإفريقية إلى بعضها البعض لتعيد تقسيم وتخطيط القارة إلى «دول» – دولة موحدة – جديدة

1- Ibid., p. 146.

تلم شتات تلك الدول الحالية التى تؤلف معاً وحدة إقليمية متكاملة بحيث تحقق شروط الدولة المثالية بقدر الإمكان.

ومثل هذه المهمة يمكن أن تكون أكبر عملية بناءة فى الثورة السياسية الإفريقية حقاً، لأنها ستوفر القوالب السليمة - «الأوطان» الطبيعية - لإنماء قوميات حقيقية فى القارة، وتحل بذلك أكبر نقطة ضعف فى النسيج والمستقبل السياسى لها. ويعتقد البعض أن مثل هذه الاتحادات الإقليمية قد تخلق أشباه قوميات معقولة Quasi-nationalisms.[1] وسنرى أننا هنا نهدف على العموم إلى خلق قوميات متزنة فى القارة، وهو ما يضعنا وجهاً لوجه أمام النظرية «الجديدة» التى ترى أن القومية قد أصبحت فكرة قديمة مستهلكة، لا تصلح للعصر الحديث[2].

فكما يقول كاتب أوربى: إن القوميات كانت لعنة أوربا فى القرن ١٩ فكيف نصدرها كنعمة إلى إفريقيا فى القرن العشرين؟[3] ومن تساهل عدّ القومية نعمة لها شرورها[4]. وبعض هذه الآراء قد لا تخلو نواياها من ظلال وشكوك، فمن السهل طبعاً أن تقلل للآخرين من قيمة ما فى يدك أنت تثبيطا

1- W. H. Lewis, op. cit. p. 82.

2- H. St. L. Grenfell, Federation of Rhodesia & Nyasaland, in Africa of Today & Tomorrow, p. 61.

3- Pedler, p. 39.

4- Moodie.

لهم، وقد لا تكون بهذا إلا منطق تبرير لأنها يقصد بها تخدير الوطنية الطافرة والتمييع السياسى للقارة النامية التى لن يستقيم لها كيان أو قوام سياسى خارج وبدون إطارات مكانية وبشرية وعاطفية معقولة ورشيدة.

كذلك فإن. هذه القضية ذات وجهين: فأصحابها أنفسهم هم الذين ينكرون ويستنكرون فكرة القومية الإفريقية الموحدة. أى أنهم لا يدعون شكلاً سياسياً ممكنا إلا جرّحوه ونالوا منه. كما أن الفكرة فى ذاتها قد تكون متشائمة هدامة إلى حد ما، لأن القومية ليس من الضرورى أن تكون دموية حمراء، وهى قبلا تنفث شحنة من القوة الخلاقة وطاقة من الدينامية البناءة التى تلهب الخيال والوجدان السياسى إزاء التخلف المادى وتمثل دفعة حيوية. بل عاملاً جغرافياً» فى تطوير وتنمية القارة[1] ولهذا فنحن ننتهى إلى أن القوميات الإقليمية الرشيدة هى ضرورة أساسية... لإفريقيا جديدة، وهى هدف يراه البعض بعيداً ونراه قريباً.

فإذا ما تحقق مثل هذا، أمكن التفكير فى درجات أقل وأخف من الارتباط بين هذه الدول الجديدة تجمع كل القارة – مع ملاحظة أنه كلما اتسع النطاق الجغرافى للارتباط كلما قلت درجته بصورة عكسية مباشرة. فالعلاقة بين «المساحة السياسية» و «الكثافة السياسية» علاقة عكسية باستمرار وكقاعدة. ولا ننسى أن الوحدات الجغرافية المتميزة فى القارة، والتى تصلح كوحدات سياسية موحدة هى وحدات ضخمة بالمساحة على الأقل، فغرب إفريقيا مساحته نحو أوربا « وشرق إفريقيا» مساحته قدر أوربا أو سبعة أمثال

1- Goblet,

المملكة المتحدة، وهكذا.

ومن الضرورى أن ندرك جيداً أن الوحدات السياسية شديدة الضخامة لها مساوئها التى لا تقل عن الوحدات القزمية. فإذا كانت الأخيرة تعنى العجز وعدم القدرة، فإن الأولى تسبب ارتباكات وتعقيدات لا حد لها فى العمل والتنظيم الداخلى. والواقع أن أبعاد وأحجام الأشكال السياسية إذا كانت قد اتسعت مع التاريخ بفضل تحررها من عائق المواصلات فإنها الآن قد وصلت إلى الحد الذى استجد فيه عائق جديد بشرى لا ميكانيكى وهو الإنسان نفسه : عامل اليسر والسهولة فى الحركة وحدود طاقة الجسم البشرى فى هذا المجال.

أما خارجيا، فإن الدولة القزمية إذا كانت تعنى الدولة التابعة أو الخاضعة، أو المهددة بالتبعية، فإن القوى الضخمة جدا معرضة فى الصراع الدولى إلى أن تجد نفسها على الرغم منها دولة حرب. ومن السهل جداً أن تجد «الدولة – القارة» نفسها اقتيدت على غير إرادتها إلى أن تصبح «الدولة – الكتلة». وليست «دول الماموث» أو كما يسميها البعض تهكما «الدول الديناصورية» كالاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة هى أمثل نمط للدولة الحديثة كما تثبت التجربة. ولهذا فإذا كنا نعارض التفتيت الذرى للقارة فنحن لا نحبذ الاندفاع وراء وحدة جامحة الأبعاد.

ومثل هذا التدرج فى المثل السياسية يبدو أمراً طبيعياً. فنحن غالباً نجد أن حركات الجامعات بعد أن تبدأ ضخمة طموحة جداً. وتضطر مؤقتاً إلى وحدات

فزمية صغيرة، تعود بعد فترة استجماع للقوى إلى عملية عكسية من التجميع والضم بعد أن تكون مراتب وحدود الأولويات السياسية قد اتضحت وتخمرت على مختلف المستويات (كالجامعة العربية).

والواقع أن هذا التجمع قد يصبح في يوم ما ضرورة بقائية. لأنه إذا كان الاستعمار الأوربي قد فجر الوطنية الإفريقية التي أخذت تكسحه، فإن زوال الاستعمار وأفول أوربا النسبي في العالم الجديد قد يجمع دولها في لون من الاتحاد أو الجامعة السياسية – التي بدأت إرهاصاتها الاقتصادية من قبل بالفعل– وذلك للتمسك بسيادتها. وهنا يكون رد الفعل هو مزيد من الترابط الإفريقي. أي أن زيادة الصراع بين الاستعمار والتحرير قد يعني بهذا سلسلة من ردود الأفعال التي تنتقل بالوحدات السياسية باستمرار إلى أبعاد وأحجام أكبر في كلا الجانبين. وفي مثل هذه الحالة ستكون إفريقيا عاملاً موجبا في تشكيل التطور السياسي لأوربا – ستكون فاعلا لأول مرة بعد أن عاشت عمرها الحديث مفعولاً به.

وعلى العموم ففي الوقت الحالي لابد من التدرج، بمعنى أن نركز على إعادة تخطيط القارة لخلق وحدات إقليمية سليمة حية، باعتبارها الوسط الأمثل بين التفتيت الحالي وجموح مثالية الجامعة الإفريقية. وكما يعبر أحد الكتاب بإيجاز في صدد الجامعة الإفريقية، إن الدول كالأفراد، إنما تتعلم المشي أولاً ثم الجرى بعد ذلك. إن الاستقلال لا يمكن أبداً أن يكون سابقاً لأوانه، ولكن

الاتحاد يمكن. وقد أثبتت التجربة أن التوحيد يجب أن يكون – حتى بعد أن تتوافر كل مقومات الوحدة وعناصرها الجغرافية والتاريخية والبشرية – عملية تطورية نامية لا طفرية فجائية – أو قد تنتكس.

والدرس الأكبر الذى تعلمه التجربة السياسية والاقتصادية فى إفريقيا فى العقود الأخيرة هى حاجة القارة إلى السير – ولكن السير ببطء كما يقول جوليان هكسلى[1]. على أن هذه الحكمة الغابية لا ينبغى أن تعارض انطلاق الثورة السياسية الإفريقية، أو أن تختزلها إلى سلسلة من الحلول الوسطى العرجاء، فالمطلوب هو الثورة بالتطور. ولئن بدا على السطح أن التضامن الإفريقى هدف متواضع، فالواقع أنه، نظراً للملابسات التاريخية وظروف القارة، يحتاج إلى قدر من الوعى والنضج السياسى وقدر من المرونة والبصيرة أكبر مما يظن الكثيرون وأكثر مما قد يكون متاحاً لبعض من ساسة القارة حالياً.

ولعل خير مدخل إلى حركة الوحدة الإقليمية أن تبدأ بدراسة تلك الاتحادات الإقليمية التى قامت فعلاً فى القارة أو قامت وسقطت ثم نردفها بتلك التى لازالت مشاريع أو احتمالات، وذلك دائماً مع التحليل الجيوبولتيك النقدى لكل منها.

1- Stamp, Africa, p. 424.

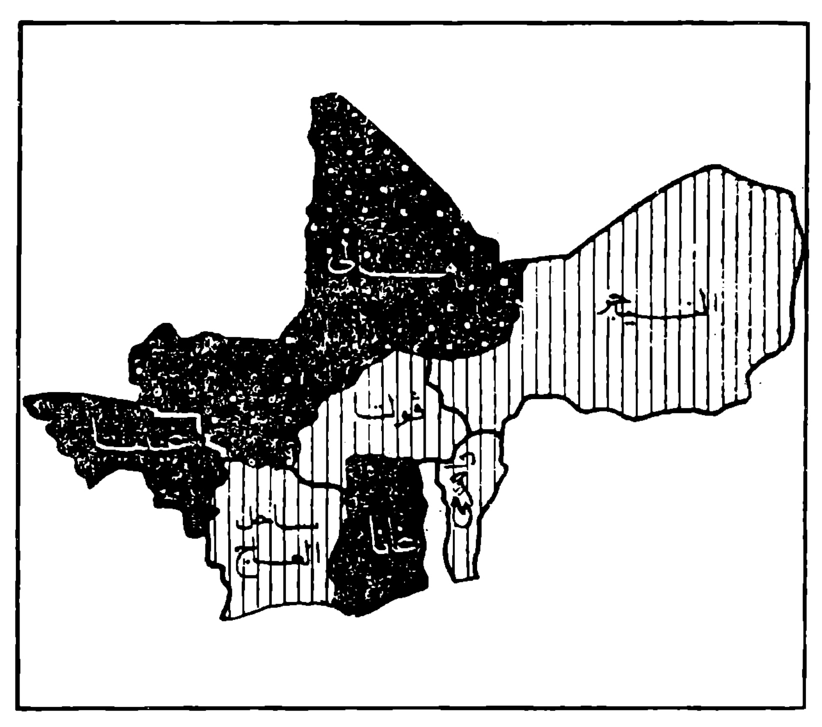
اتحاد غرب إفريقيا

ولعل أبرزها هو ماتم فى غرب إفريقيا حيث تواترت فيه الاتحادات منذ الاستقلال لشدة شعوره بالحاجة إليها، و ربما لشدة تمزيقه وكثرة الدول القزمية فيه، ولكن أيضاً لأنه وحدة طبيعية بشرية متماسكة شديدة الوضوح حتى ليمكن أن نسميه «جزيرة غرب إفريقيا» على غرار «جزيرة المغرب» المناظرة شمال الصحراء. وقد توالت فيه الاتحادات التى نجح بعضها وفشل البعض الآخر.

فاتحاد مالى كان يهدف أصلاً إلى دخول داهومى وفولتا فيه مع السودان والسنغال، فلما رفضت الأوليان تكون من السودان (الفرنسى سابقاً ومالى حالياً) والسنغال فى ١٩٥٩ . ولكنه لم يلبث أن تحطم بخروج الأخيرة منه. وكانت الصخرة التى تحطم عليها عدا الاقتصاد هو أن السودان على العكس من السنغال كان يريده مستقلاً تماماً عن النفوذ الأجنبى الفرنسى. وبينما وقف السودان وحده محتفظاً باسمه الجديد مالى، دخلت الفولتا وداهومى فى اتحاد جديد تكون فى ١٩٥٩ مع ساحل العاج والنيجر تحت اسم «دول الوفاق Entente» تظل فيه لكل دولة شخصيتها الدولية المستقلة، ولكن تتوحد فيه النظم السياسية والعسكرية والسياسية الاقتصادية وتدخل جميعها فى اتحاد جمركى.

كذلك ظهر اتحاد جمركى فى نفس العام يجمع بين جمهوريات إفريقيا الاستوائية الفرنسية السابقة تشاد وإفريقيا الوسطى والكنغو (برازافيل) والجابون. وفى نفس السنة أيضاً تكون فى الجانب الآخر من غرب إفريقيا اتحاد

فيدرالى جديد بين غانا وغينيا تحتفظ فيه كل منهما باستقلالها وشخصيتها. وكانت ليبريا طرفاً فى هذا الاتحاد فى بدايته ولكنها خرجت منه لرغبتها عن الارتباطات الاتحادية الوثيقة. ولكن لم تلبث أن حلت مالى فى ١٩٦١ محلها وأصبح الاتحاد يتألف من غانا - غينيا - مالى، ثم عادت الأخيرة فخرجت منه.



شكل ٢٥ - الاتحادات السياسية فى غرب إفريقيا: دول الوفاق، والاتحاد الثلاثى (قبل خروج مالى). الوفاق جسم متصل كان يقطع الاتحاد الثلاثى، ويطوق غانا.

تلك هى القصة المعقدة نوعاً للاتحادات - والانفصالات - الإقليمية فى غرب إفريقيا. وليس من الواضح تماماً فى أغلبها مدى الاختزال السياسى الذى يترتب عليها، فلا تزال الأجهزة السياسية مستقلة والزعامات متعددة، وهى كاتحادات لا وحدات لازالت حركة فاترة لم تختزل بعد دولاً أو حدوداً من الخريطة. وليس من السهل بعد أن نجزم بأن فيها أو فى أحدها النواة الحقيقية لاتحاد يضم المنطقة الجغرافية كلها فى نوع من «الولايات المتحدة لغرب إفريقيا».

ومن الناحية الجغرافية فإنه سيلاحظ أن كلا من الاتحاد الثلاثى «غانا- غينيا - مالى » قبل خروج مالى، واتحاد الوفاق يتعامدان على بعضهما البعض فى شكل قاطعين، وأن الأخير منهما هو الذى يمزق الأول ويشطره إلى شطرين. ولهذا فالوفاق جسم متصل corporate، ولكن الثانى يميزه أو يعيبه الفاصل الأرضى. والواقع أن دول الوفاق تطوق غانا تماماً من جميع الجهات بحيث تبدو هذه إسفينا داخل كماشتها.

ولكن من الناحية الأخرى يبدو الوفاق جسماً أخطبوطيا ذا ثلاث شعب tripod يفقدها - ابتداء - أى منطق جغرافى معقول rationale. وقد تجلى المغزى السياسى لهذا النمط الجغرافى كاملاً بعد الانقلاب الرجعى فى غانا. فإن غينيا التى اتخذت قاعدة نضالية لسحق الانقلاب منفصلة فيزيقيا عن غانا بجدار من دول الوفاق الموالية للانقلاب، والتى ترفض مرور القوات الغينية التحريرية. ولهذا فليس دون غزو هذه الدول إلا طريق البحر حيث تسيطر

البحريات الاستعمارية الضالعة مع الانقلاب.

وفى كل الاتحادات فى غرب إفريقيا سنلاحظ أنها جميعاً تجمع بين وحدات تبدأ فى الصحراء ووحدات تنتهى فى الغابة، ولذلك تمثل قطاعاً (ترافيرس) طبيعياً كاملاً، وأنها أيضاً تبدأ فى الشمال بدول إسلامية وتنتهى فى الجنوب بدول وثنية فتمثل كذلك ترافرس بشرياً كاملاً. وعدا هذا فسنلاحظ، فى كل هذه الاتحادات، عدة حقائق جيوبوليتيكية لها مغزاها. فمن أقوى حوافزها سعى الدول الداخلية إلى الارتباط بدولة ساحلية للخروج إلى البحر، وهذه مشكلة مالى المزمنة، وتتضح فى الوفاق الذى يتألف من دولتين داخليتين ودولتين ساحليتين، كما تتضح أيضاً فى اتحاد برازافيل الجمركى الرباعى الذى يضم دولتين داخليتين ودولتين ساحليتين.

كذلك يلاحظ أثر التبعية السياسية السابقة، فالاشتراك فيها يعنى اشتراكاً فى اللغة المستعملة وفى منطقة النقد والنظم والعلاقات الخارجية، ولكنة قد يلقى ظلاً على مدى استقلال الاتحاد عن المؤثرات والتوجيهات الخارجية. هذا كامن خلف الوفاق والاتحاد الرباعى، بل من الواضح كيف أن الوفاق يدور حول غانا من الجهات الثلاث ليتفاداها ممثلاً دائرة سياسية مغلقة من تبعية سياسية سابقة مشتركة. ولعل هذا يفسر المتناقضة البارزة فى الوفاق، فكل من دولتيه الداخليتين تتحاشى عمداً، وتلف حول المخرج الطبيعى لها: النيجر تتفادى نيجيريا والفولتا تتحاشى غانا ... ومع ذلك فإن أنجح وأوثق الاتحادات فى غرب إفريقيا قام بين دولتين من تبعيات سياسية سابقة مختلفة وهما غانا وغينيا، ولو

أن الفاصل الأرضى واختلافات النقد تمثل مشاكل هامة.

كذلك يلاحظ فى اتحادات غرب إفريقيا أن الاتصال الأرضى ضرورة لنجاحها. فالعلاقة بين مالى وغينيا فى الاتحاد الثلاثى رغم حداثتها النسبية كانت أقوى فاعلية منها بين غانا وغينيا وذلك بسبب الاتصال الارضى فى الحالة الأولى والفاصل الأرضى فى الحالة الثانية.

وأخيراً نجد أن الفروق فى التنمية الاقتصادية والأطماع الاقتصادية تلعب دوراً فى مصير الاتحادات. فالوحدات الغنية لا تقبل عادة بترحيب على دعوات الاتحاد التى تجد فى الوحدات الفقيرة موطنها الحقيقى. فمثلاً كانت ساحل العاج الغنية هى الوحيدة فى إفريقيا الغربية الفرنسية (إلى حين وجودها) التى كانت تعارض توحيد كل هذه المنطقة وهو ـ كما تقول بوجيه ـ جارنييه ـ ما كانت تطالب به كل الوحدات الأخرى[1] وفيما بعد الاستقلال كانت السنغال الغنية المتطورة هى التى حطمت اتحاد مالى تاركة السودان (مالى) الفقيرة وحدها.

اتحاد وسط إفريقيا

هذا أول وأخطر الاتحادات التى أنشئت فى إفريقيا، ولكن الأهم من ذلك أنه من الاتحادات التى تتم فى ظل ومن صنع الاستعمار ـ اتحادات ما قبل

1- Images Economiques, pp. 81-2.

الاستقلال. ثم هو بعد ذلك اتحاد «أبيض» أى يتم فى ظل الاستعمار السكنى. وفى هذا كله يختلف عن الاتحادات التى تمت فيما بعد فى القارة كما فى غرب إفريقيا مثلاً.

وقد بدأ الاتحاد فى ١٩٥٣ شاملاً الروديسيتين ونياسالند وهى وحدات كانت تتباين فى حيثيتها الاستعمارية : فروديسيا الجنوبية مستعمرة، بينما كانت روديسيا الشمالية ونياسلند محميتين. ولكن للاتحاد قبل ذلك تاريخا طويلا معقداً بدأ منذ الحرب الكبرى الأولى حين اقترحت المصالح والاحتكارات البريطانية توحيد الروديسيتين تسهيلاً للاستثمار وتوفيراً فى الإدارة. ثم اقترح فى حين ما أن تضم إليهما أيضا نياسالند وكينيا وأوغنده[١]. ومنذ البدايه عارض الإفريقيون، فى كل وحدة اقترحت، هذه المشروعات.

كذلك كان فقر الوحدتين الأخريين بالقياس إلى روديسيا الجنوبية عقبة أخرى، لم تزل إلا بعد اكتشاف مناجم النحاس الضخمة فى روديسيا الشمالية مما خلق بعضا من التوازن فى القوة والثروة بين الروديسيتين[٢] وأزال مخاوف البيض فى روديسيا الشمالية من سيطرة نفوذ البيض فى روديسيا الجنوبية على الاتحاد. وفى الخمسينيات كانت قوة وضغط مصالح المستعمرين البيض فى الروديسيتين قد اشتدت بما فيه الكفاية لتفرض الاتحاد فى ١٩٥٣ رغم معارضة الأهالى.

1- Statesman's Year-Book, 1963.

2- Kimble. Tropical Africa, p. 251.

والمبررات المعلنة للاتحاد هي مزاياه الواضحة : فالوحدات الثلاث متلاصقة جغرافيا، متشابهة مناخيا، متكاملة اقتصاديا. فأما جغرافيا فالاتحاد يأخذ شكل زهرة ثلاثية الأوراق تقريبا ويمتد من اللمبوبو جنوبا حتى منابع الكنغو شمالا، شاملا الجزء الأكبر من حوض الزمبيزى عدا منابعة العليا فى أنجولا ومصبه في موزمبيق. وأما مناخيا فأغلبه يقع فى خط الهضاب العليا ذات الحرارة المعتدلة. وأما اقتصاديا فإن روديسيا الجنوبية هى التى تملك رءوس الأموال والخبرة الاقتصادية والصناعية والقوة المحركة، ولكن يعوزها المواد الخام الكافية والأيدى العاملة. هذا بينما تملك روديسيا الشمالية الموارد المعدنية السخيه التى لا تجد رأس المال الكافي لتنميتها والأيدى العاملة لاستثمارها. وأخيرا فإن نياسلند ليست إلا خزان عمل لا تملك المال أو الخام. ومن هنا فالتكامل واضح : روديسيا الجنوبية برأسمالها هى الرأس، وروديسيا الشمالية بخامها هى الجسم، ونياسالند بعملها هى الأطراف.

هكذا كانت تبدو صورة الاتحاد منطقية للغاية ـ لكن إلى أن نعتبر العامل السكاني. فالوحدات الثلاث وإن تفاوتت جدا فى المساحة والكثافة فإنها تكاد تتعادل فى مجموع السكان، ولكن الاختلاف إنما يأتى من نوع السكان

السكان ١٩٥٦ [1]

	المساحة بالميل	الأوربيون	الإفريقيون	الأجناس الأخرى	المجموع
روديسيا الشمالية	٢٨٧,٦٤٠	٧٤,٠٠٠	٢,١٩٠,٠٠٠	٧,٧٠٠	٢,٢٧١,٧٠٠
روديسيا الجنوبية	١٥٠,٣٣٣	٢٠٠,٠٠٠	٢,٣٨٠,٠٠٠	١٤,٠٠٠	٢,٥٩٤,٠٠٠
نياسالاند	٤٩,٠٠٠	٧,٩٠٠	٢,٦٦٠,٠٠٠	١٠,٨٠٠	٢,٦٧٨,٧٠٠

فالبيض يتركزون فى روديسيا الجنوبية حيث يسيطرون سيطرة كاملة على الاقتصاد، ويمارسون نوعا من التفرقة العنصرية وصف بأنه أسوأ مما فى اتحاد جنوب إفريقيا. وقوتهم أقل بكثير فى روديسيا الشمالية، بينما تخرج نياسالند تماما من نطاق الاستعمار السكنى. وقد حاولت بريطانيا التخدير بسياسة «المشاركة» التى تجمع بين العناصر المتعددة فى الحكم باعتبارها «سياسية غير عنصرية فى مجتمع متعدد الأجناس». ولوحت بأن الاتحاد ضرورى كسد يمنع توسع إمبراطورية اتحاد جنوب إفريقيا الإيدولوجية والاقتصادية نحو الشمال، وأنه بغير الاتحاد فإن أول أزمة اقتصادية قد تدفع بروديسيا الجنوبية إلى الاتحاد السياسى مع جنوب إفريقيا[2].

1- Monica Cole, "Rhodesian Economy etc" p. 17.

2- Kimble. loc, cit.

ولكن سرعان ما انكشف شرك المشاركة التى على أحسن تقدير لا تسوى بين الأقلية البيضاء والأغلبية السوداء. وأصبح معنى الاتحاد فى الحقيقة هو تعميم للسيطرة والعنصرية البيضاء من روديسيا الجنوبية إلى الوحدتين الأخريين، وضياع كل أمل للوطنيين فى التحرير إلى الأبد. ولهذا ثار الوطنيون على الاتحاد الذى تحول إلى ملحمة دموية. وطالبوا أولا بالأغلبية الدستورية المطلقة، والاستقلال التام فى شكل دومنيون، مع حرية الوحدات فى الانسحاب من الاتحاد. وهذا معناه نهاية السيطرة البيضاء نهائياً. ولذا عارض البيض بكل عنف وأخذوا يهددون سواء فى روديسيا الجنوبية أو الشمالية بالانفصال كلية عن بريطانيا وتكوين دولة مستقلة بيضاء منهما معاً.

وفى وسط هذا التناقض، تعددت الحلول المقترحة، وسيلاحظ أنها كلها تهدف إلى المحافظة على سيطرة البيض فاقترح. أن تخرج نياسالند من الاتحاد باعتبارها «دولة سوداء» تماماً لتكون غانا أخرى أو تنضم إلى اتحاد شرق إفريقيا مستقبلا، بينما تكون الروديسيتان وحدة مستقلة، وهو ما ظل يرفضه الوطنيون فى الروديسيتين بإصرار. وأقترح أن تتحد نياسالند مع روديسيا الشمالية معاً فى دولة إفريقية، بينما تستقل روديسيا الجنوبية، وهذا ما رفضة كل من الوطنيين والبيض فى روديسيا الشمالية، كما رفضة البيض فى روديسيا الجنوبية. لأنه يحرمهم من موارد وخامات روديسيا الشمالية.

وبينما أخذ الاستعمار يتنقل من حل وسط آخر أشد التواءاً والتفافا، استطاع المد التحريرى بصلابتة أن يقلب الموقف كلية، فانتزعت نياسالند

استقلالها كاملا تحت اسم ملاوى، ولم تلبث روديسيا الشمالية بعد كفاح أشد مرارة أن تنتزع هى الأخرى استقلالها التام تحت اسم زامبيا. وعند هذا الحد تحطم الاتحاد رسميا فى ليل آخر ١٩٦٣، بعد حياة استمرت عشر سنوات بالضبط، كان أغلبها دورة احتضار لم تكن تنتظر - كما عبر كاوندا - إلا «تصريح الدفن» ! ولعل الدرس الذى تعلمه تجربة الاتحاد هو أن الاتحادات الإقليمية التى تصنع فى ظل الاستعمار لا يمكن أن تكون مخلوقاً سويا طبيعيا وأنها إنما تولد ميتة لا تنشر إلا لتقبر.

شرق إفريقيا

وشرق إفريقيا من الأقاليم الجغرافية المرشحة لاتحاد سياسى يبدو طبيعياً. فهو يستمد وحدته من سيادة هضبة عالية مستمرة تستقطب توجيهاً وسكاناً حول البحيرات ويتحدد إطارها بالأخدود. وقد يرى البعض الآخر أن النصف الشمالى من تنجانيقا وحده هو الذى يرتبط إيكولوجياً واقتصادياً بكل من كينيا وأوغندة. كذلك لا شك أن رواندا وبوروندى جزء طبيعى من تنجانيقا.

وقد كانت بريطانيا تطمع فى خلق اتحاد شرق إفريقيا من وحداته الثلاث رغم اختلاف حيثياتها السياسية ما بين محمية (أوغندة) ومستعمرة (كينيا) ووصاية (تنجانيقا). وكانت سلطة East Africa High commission (١٩٤٨) خطوة نحو ذلك جعلت من شرق إفريقيا كله فى الواقع منطقة سوق مشتركة Common Market Area ووحدت بين مصالحه المشتركة فى النقل

والموانى والتسويق...الخ[1].

ويرى الكثيرون أن مستقبل أوغندة بالذات رهن بمستقبل كينيا، وأنه لاغنى لأوغندة عن الارتباط بكينيا لأنها المخرج الوحيد لها. ولكن مشكلة بوغندة كانت تعقد موقف أوغندة فهم ـ الذين كانوا يطالبون بالاستقلال التام عن أوغندة نفسها ـ رفضوا طبعاً أن تندمج أوغندة فى اتحاد أكبر يزدادون فيه ضآلة وغمراً. وفيما عدا هذا فإن مشروع الاتحاد فى ظل الاستعمار كان مرفوضاً من الوطنيين فى بقية وحدات شرق إفريقيا لأنه فقط إنما ينشر سيطرة البيض فى كينيا على بقية الوحدات. ولهذا كان رد الفعل تطلعات أخرى خارج شرق إفريقيا.

فنادى بعض الوطنيين فى أوغندة بأن أفضل رد مضاد للمشروع هو الارتباط بدول النيل السودان ومصر ـ ولكن هذا يضاعف مشكلة الموقع الداخلى كما أن الاقتراح فاقد لأساس الوحدة البشرية. ومن الناحية الأخرى كان اتحاد وسط إفريقيا يخشى دائماً المحاولات الوطنية فى نياسالند وروديسيا الشمالية للخروج منه والاتحاد مع تنجانيقا لكى تكون المخرج إلى البحر. والآن وقد استقلت تنجانيقا ونياسالند لم تستبعد تماماً الاحتمالات فى اتحادهما لأن نياسالند الداخلية الفقيرة الصغيرة مساحة الكثيفة سكاناً لن تستطيع أن تستمر مستقلة عن عضو آخر مثل تنجانيقا المترامية البكر التى تعانى من نقص السكان.

1- Kirby. pp. 68-83.

وقد كان هناك فى حين ما قبل الاستقلال اقتراح وطنى بإنشاء اتحاد من وحدات شرق إفريقيا الثلاث ونياسالند وروديسيا الشمالية. بل مده البعض ليشمل إلى جانب ذلك روديسيا الجنوبية نفسها والمحميات الثلاث بتشوانالند وباسوتولند وسوازى لند (!). كذلك ظهرت فى سنوات ما بعد الاستقلال دعوة تكوين اتحاد يضم وحدات شرق إفريقيا الأربع مع الصومال وإثيوبيا. وقالت إثيوبيا رسمياً إن شكلها الدستورى ـ الملكى ـ لا يمنع مثل هذا الاتحاد (!). والحقيقة العلمية التى يجب أن نقررها، موضوعياً، هى أن الدعوة إلى اتحاد شرق إفريقيا مع الصومال وإثيوبيا يقصد بها البعض الهرب من مشكلات أخرى إقليمية أو قومية. فكينيا ترحب بها لتتخلص من مطالبة الصومال بصومالها الكينى، وإثيوبيا تريدها ربما لكى تتفادى مطالب الصومال أيضاً بصومالها الحبشى، وتحقيقاً أيضاً لأهدافها التوسعية المعروفة فى القرن الإفريقى[1]

وهنا نلاحظ أن احتمالات الاتحادات هنا فى شرق ووسط إفريقيا احتمالات متميعة مشتتة وأحياناً متعارضة ولاتلتزم توجيه المنطق الجغرافى بالضرورة. والسبب فى هذا كان عنصر القلقلة والاضطراب المزمن الذى وتر الحياة هنا طويلاً، ونعنى به الاستعمار السكنى.

لهذا فإنه مع تصفية الموقف المعقد فى كينيا ووصولها إلى الستقلال بدأ مشروع اتحاد شرق إفريقيا يأخذ فرصة جديدة. فأعلن معظم زعماء المنطقة موافقتهم على مشروع اتحاد فيدرالى يضم الوحدات الثلاث (بما فيها زنجبار)

1- Drysdale, Somali Dispute, pp. 116-120.

ونياسالند إن أرادت. وبهذا تتكون وحدة قوية الاقتصاد متكاملة المصالح مساحتها نحو ثلثي مليون ميل، وسكانها أكثر من ٢٠ مليوناً، يكون لها وزنها السياسي في المجتمع الدولي، وتشكل قوة تحررية ضاغطة ضد بقايا الاستعمار في الجنوب، وتقف حاجزاً من بعيد أمام وباء الإيديولوجية العنصرية الزاحف من جنوب إفريقيا.

هذا وقد أخذت احتمالات اتحاد شرق إفريقيا صورة جديدة اقترحتها بريطانيا في آخر المراحل التي سبقت التحرير كحل لمشاكل الانفصاليات القبلية التي تهدد كل وحدة من وحدات الاتحاد المزمع. فهي لم تعد تدعو إلى اتحاد بين الوحدات الأربع الحالية كما هي، وإنما بعد اعادة تقسيم لها جديد يجعلها ٦ وحدات هي بوغندا كوحدة بذاتها، ثم بقية أقاليم أوغندة كوحدة ثانية، الأبالوهيا بشقيها في أوغندة وكينيا كوحدة ثالثة، ثم المازاي بشطريها في كينيا وتنجانيقا كوحدة رابعة، وساحل كينيا المتعرب كالوحدة الخامسة، وأخيراً وسط كينيا المتبقي كالوحدة السادسة. وسيلاحظ على الفور أن هذا التخطيط الذي يقوم على أسس قبلية ضيقة كان محاولة مبطنة للتمزيق أكثر منه للتوحيد.

ولكن التحرير لم يلبث أن كسح هذا وذاك، ليبدأ الاتحاد -إذا ما شاء- على أسس حرة سليمة. وبالفعل بدأ الاتجاه إلى الاتحاد بدخول كل من زنزبار وتنجانيقا في اتحاد فيدرالي في ١٩٦٣ تحت اسم تانجبار أولا ثم تانزابيا بعد ذلك. وبهذا بدأ التوحيد بكبرى وصغرى وحدات شرق إفريقيا. والواقع أن زنزبار لا تزيد أصلاً جغرافياً عن أن تكون جزءاً طبيعياً من الجهة الساحلية لتنجانيقا.

وبهذا تكون تانزانيا هى النواة الأولى فى الاتحاد الإقليمى لا فى شرق إفريقيا وحدها. وإنما فى إفريقيا الجنوبية كلها بعد التحرير.

مشروع اتحاد دول إفريقيا اللاتينية

من مشاريع الاتحاد الإقليمية مشروع «اتحاد دول إفريقيا اللاتينية» الذى كان يدعو إليه الكنغو «الفرنسى» منذ سنوات قبل الاستقلال وحواليه، ليشمل دول إفريقيا الفرنسية الاستوائية السابقة الأربعة. تشاد، جابون، إفريقيا الوسطى، الكنغو (الفرنسى)، بالإضافة إلى رواندا – أوروندى والكنغو (البلچيكى) وشمال أنجولا. وواضح أن الأساس فى الجمع بين هذه الوحدات الأشتات هو التبعية الاستعمارية السابقة – التبعية اللاتينية.

ومثل هذه المساحة الهائلة التى لا يجمع بينها إلا هذا الرابط الشكلى تمتد نحواً من ٢٥٠٠ ميل من حدود ليبيا إلى حدود جنوب غرب إفريقيا، وتترامى ما بين المدارين تماماً، وتبدأ من صحراء فى الشمال إلى صحراء فى الجنوب عبر قطاع كامل من الأنواع والنطاقات الطبيعية المناخية – النباتية! مثل هذه المساحة لا يمكن أن تفهم چيوبولتيكيا إلا على أنها منطقة «فضلة» بين العالم العربى فى جهة، وغرب إفريقيا فى جهة وشرق ووسط إفريقيا البريطانى فى جهة ثالثة. وبهذا فليس وراءها أى منطق جغرافى حقيقى. ولهذا أيضاً لم يكن غريباً أن يختفى المشروع بعد ظهوره ليستقر فى سلة مهملات القارة السياسية.

اتحاد سنغمبيا

من مشاريع الاتحادات الإقليمية التى اقترحت منذ وقت مبكر وتلقى رواجاً وقبولاً فى القارة اتحاد سنغمبيا. ومن الواضح أن غمبيا ليست إلا جزءاً من جميع الوجوه – إلا السياسية البحتة – من السنغال. ومن قديم أدرك الاستعمار ذلك، فحاولت فرنسا أن تتبادل، فى مقايضة إقليمية تبدو كالصفقة المشبوهة، صومالها الفرنسى مع إنجلترا بإسفينها فى غمبيا. ومنذ استقلت السنغال لم تنقطع الاتصالات مع بريطانيا، التى ظلت مسيطرة على غمبيا، بشأن التوحيد فى صورة ما. والآن وقد تحررت غمبيا، أصبح الباب مفتوحاً أمام وحدة من أكثر الوحدات الإقليمية فى إفريقيا منطقية وضرورة معاً.

الوحدة العربية

مرة أخرى يتفرد العالم العربى فى إفريقيا فى موضوع الوحدة. فهنا فقط لانجد الوحدة دعوة خلق، ولكن دعوة بعث. فقد كانت إفريقيا العربية – كجزء من العالم العربى – موحدة سياسياً بالفعل، والقرون، وحتى تحت الاستعمار التركى، ولم تنفصل إلا على يد الاستعمار الإقليمية فى إفريقيا، وكذلك ولذلك هى أكثرها غرابة من حيث أنها لم تتحقق للآن. ومن الصعب أن نجد فى العالم منطقة لها مؤهلات الوحدة مثلما للعالم العربى. فهناك التجانس البشرى واللغوى والدينى، وثمة التاريخ المشترك والحضارة المتجانسة والاتصال الأرضى والامتداد المتصل.

ولكن من الناحية الأخرى ليس فى العالم أمة فى عدد العرب سكانياً تشغل مساحة أرضية مثلما يشغل العالم العربى. ففى رأينا أن نقطة الضعف الوحيدة والحقيقة في الوحدة العربية هي الامتداد الشاسع. ولذا فإن كل دعاوى توسعية ومطالب إقليمية لدولة من الدول العربية حالياً خارج العالم العربى تبعدنا أكثر وأكثر عن إمكانية تحقيق الوحدة. على أن من حسن الحظ أن تطور المواصلات الحديثة عامل اختزال خطير لهذا الامتداد ومصحح.

وهناك مدرستان من الرأى فى شكل الوحدة. إما وحدة كاملة أو اتحاد قوى. وقد بتنا أميل إلى الاتجاه الأخير لا لسبب سوى عامل الامتداد والمساحة الذى أثبتت التجربة أنه لا يمكن إهماله. وعلى العموم فهناك مدرسة ترى أن تتم الوحدة العربية على درجات. وذلك باتحادات إقليمية صغيرة يمكن أن تكون من نوع الوحدة التامة أولاً ثم تتجمع هذه الاتحادات فى اتحاد فيدرالى عربى عام[1]. ومن وحدات الدرجة الأولى تلك يمكن أن نذكر حالتين فى إفريقيا العربية : وادى النيل، والمغرب الكبير.

فأما وحدة وادى النيل من مصر والسودان فقط ظلت أمراً واقعاً أكثر من قرن وربع قرن، وإن يكن فى ظل الاستعمارين التركى والبريطانى على التوالى. وهنا نلاحظ أن مصر هى الدولة العربية التى دخلت فى الفترة الحديثة فى وحدة مع دولتين عربيتين أخرين، واحدة فى إفريقيا (السودان) والثانية فى آسيا (سوريا).

١- جمال حمدان. دراسات في العالم العربي. القاهرة، ١٩٥٩ ص ٦١-٦٢.

أما المغرب الكبير فدعوة قديمة فى وحدة جغرافية شبه تاريخية تعد من أوضح ما فى القارة ومن أشدها تبلوراً – «جزيرة المغرب» . ولكنها كان لابد أن تنتظر تمام استقلالها خاصة الجزائر. وقد أعلن قادة وحداتها جميعاً ارتباطهم بالمشروع.

إعادة التخطيط السياسى لإفريقيا

سؤال أخير لابد أن يثار الآن : هل تكفى هذه الاتحادات الإقليمية كحل لمشاكل الإرث السياسى الاستعمارى فى القارة ؟ أيمكن أن تعد منطقية وسليمة جغرافياً ؟ وإلى أى حد تتكامل فيما بينها ؟ لابد أنه قد اتضح الآن أن معظم الاتحادات، ما كان منها وما سيكون. هى بصرف النظر عن ضوابطها الأجنبية ما ظهر منها وما بطن، لا تمثل عملية تخطيط شامل متكامل، بل هى ترقيعات جزئية بالقطاعى مبتسرة مترددة، وذلك حين لا تكون عملية عشوائية بحتة أو انتهازية بوضوح. وهى فى أغلبها يعوزها المنطق الجغرافى الرشيد كثيراً – بدليل تميع حدود وامتداد بعض الاتحادات المقترحة وجنوحها مرة فى هذا الاتجاه ومرة فى ذاك.

ولهذا فنحن بحاجة إلى عملية تخطيط جريئة بكر، نقطة الابتداء فيها هى حقائق الطبيعة والإنسان، ونقطة الانتهاء هى خلق الدولة القومية الحديثة

المتزنة. نحن بحاجة إلى عملية عضوية متكاملة تستقل عن الهيكل السياسى المتهافت الحالى. ومثل هذه العملية لن يقوم ولا يمكن أن يقوم بها إلا جغرافيون إفريقيون. وليس من الضرورى أن تقدم خطة نهائية مفصلة، فكل التخطيط ليس إلا استراتيجية المستقبل لا تكتيكه، وإنما ينبغى أن نضع الأسس العلمية الأولية لإعادة التخطيط السياسى للقارة ونحدد على ضوئها تصميماً سياسياً جديداً قابلاً للتعديل والمناقشة.

ونحن نختم دراستنا للجغرافيا السياسية لقارتنا بهذه المحاولة التى تعد بمثابة تمرينات فى الجغرافيا السياسية التطبيقية وتجربة فى التخطيط السياسى باعتبارة جزءاً من التخطيط القومى والإقليمى. وبطبيعة الحال لن تكون مثل هذه الخطط الجديدة ملزمة لاحد ولا نهاية صارمة، ولكنها يمكن أن تكون خامة صالحة ليتدارسها فى جو علمى أبناء القارة من ساسة وعلماء. لكى يصلوا إلى التخطيط الأمثل «لقارة الشذوذ السياسى».

وبطبيعة الحال كذلك لا يمكن أن تطمع هذة الخطة فى أكثر من حدود تقريبية عامة جدا تحتاج - إذا ما ووفق عليها مبدئياً - إلى دراسات تفصيلية وحقلية دقيقة مستفضية جدا لكل شبر منها، دراسات تدخل فى نطاق الجغرافيا الميكروسكوبية. سواء للمظاهر الطبيعية أو الإنتاجية أو البشرية من قبائل أو هجرات وميول وثقافات .. الخ. فإذا كانت مراحل وضع الحدود السياسية ثلاثاً هى التقسيم الإقليمى ثم تعيين التخوم ثم تحديد الحدود[1] فإننا لا يمكن

1- Arthur R. Hall. Boundaries in International Relationa, in World Political Geog., ed. Piercy & Fifield, p. 519.

أن تتقـدم هنا عن المرحلة الأولى إلى الثـانيـة إلا بالكاد. وينبـغى أن نوضح أن المقصود بالوحدات الجديدة دول موحدة لا اتحادية، ويمكن فيما بعد أن تندمج بعضها فى دول اتحادية أكبر. وسنقسـم هذا البرنامج العملى إلى عنصرين : أسس إعادة التخطيط، وهيكل الخطة الجديدة.

أسـس إعـادة التـخـطـيـط

والسـؤال الأول: ما الأسس والمبادئ الكبرى التى تبنى عليـهـا الخطة ؟ يمكننا أن نميـز منهـا سـتـة هى: التـخطيط الحر، واعـتـدال الأحـجـام، والقـوة الاقتصادية، والتكافؤ المادى، والتجانس البشرى، وحرية الخروج. وقد لا يكون مفر من أن تتعارض هذه الأسـس أحياناً، ولهذا لا بد من التنسيق بينها فى كل حالة على حدة، وتغليب بعضها على البعض الآخر بحسب كل حالة.

١ ـ حدود جديدة. كل ما تم فى القارة وما اقترح لهـا من اتحادات لا يزيد عن عـملية ضـم وحدات قائمـة، وذلك بحدودها الحالية كـمـا هى. فالوحدات الراهنة «أقفاص حديدية» مسبقة تظل تقيد الهيكل السياسى للقارة. وما دمنا قد رأينا أن الرقع السياسية وحدودها القائمة هى غالباً أبعد شئ عن الطبيعة، فلا بد ان تبدأ إعادة التخطيط من صـفـحة بيضـاء tabula rasa مـتـحـررة من مطاردة شـبح الماضى الاستعمارى.

وليس معنى هذا أننا دائماً سنتعمد أن نهمل الحدود التالية، فأجزاء منها لا شك صالحة ـ على الأقل بقانون الصدفة ! أو صالحة بعد تعديل قليل، وأجزاء أخرى اكتسبت قيمة تاريخية. وأصبحت ضوابط سياسية فى ذاتها. ولكن هذا ليس إلا الشذوذ الذى لا ينفى القاعدة. وبقدر الإمكان ينبغى لحدود وحداتنا الجديدة أن تكون طبيعية، أى أن تستفيد من فواصل الطبيعة الكبرى سواء فى سطح الأرض أو فى توزيعات الإنسان. ومع ذلك لابد أن نعترف بأن قدراً منها لن يكون اصطناعياً كما فى الرقع الصحراوية، وهنا لا داعى لتعرجات كثيرة لا مبرر لها.

٢ ـ أحجام معتدلة. إذا كانت إعادة التخطيط هى فى ذاتها احتجاجاً على التفتيت الذرى والبلقنة الحالية فإن الأجرام المعتدلة مبدأ متأصل فى فكرة إعادة التخطيط، فالإفراط فى الأحجام والمساحات لا يخلق إلا دولة مفككة ميكانيكيا (المواصلات والطرق) وكيماوياً (التنافر البشرى) . ولهذا فلابد أن نراعى الاعتدال فى أبعاد الوحدات الجديدة المساحية وأوزانها السكانية.

وقد لا يكون مجال لخوف فى إفريقيا من الإفراط السكانى، ولكن الخوف هو من الإفراط المساحى. وثمة أيضاً التناقض المتأصل بين الحجم الأمثل والمساحة المثلى فى إفريقيا. ومع ذلك فينبغى ألا ننسى أننا نخطط للمستقبل والمدى البعيد، ولابد أن نحسب حساباً للتطورات والتحسينات المحتمة فى وسائل النقل وفى نمو للسكان.

٣ - وحدات حية. ينبغى أن تضمن الخطة لكل وحدة جديدة كياناً اقتصادياً سليماً وموارد طبيعية وبشرية فعالة. ولهذا ينبغى بقدر الإمكان أن تضم الرقعة الجديدة أكثر من نوعغ واحد من الأقاليم الطبيعية والمناخية والنباتية حتى نضمن تنوع الموارد. وقد لا يكون من السهل دائماً تقدير الإمكانيات potentials الكامنة ومفاجآت الرصيد المعدنى. ولكن على الأقل ينبغى أن نضمن للوحدة الجديدة نواة بشرية صلبة من المعمور الغنى لتكون القطب أو القلب الاقتصادى، وكذلك عاصمة مركزية جديرة نشطة.

كذلك يحسن حين تتواقع الوحدة السياسية الجديدة مع الجزء الأكبر من وحدة طبيعية رئيسية أن تضمها برمتها إن لم يتعارض هذا مع الاعتبارات والشروط الأخرى. فأحواض الأنهار المعقولة المساحة يحسن ألا تمزق بين أكثر من وحدة. أما إذا ترامت مساحتها جداً فلا مفر من تقسيمها بين أكثر من وحدة سياسية، ومن أن تغلّب الوحدات البشرية المتجانسة داخلها على اعتبار الوحدة الطبيعية المتكاملة.

٤ - وحدات متكافئة. ينبغى بقدر الإمكان أن نضمن توازناً ومساواة معقولة فى أحجام وأجرام وثروات الوحدات الجديدة. وإذا كنا قد اتفقنا أصلاً على توفير وحدات معتدلة الحجم بدرجة تجعلها صالحة للبقاء المتزن وتمنحها الكيان المستقل، فإن من الضرورى ألا تتفاوت الوحدات المختلفة أكثر مما ينبغى أو مما تحتمه الملابسات الطبيعية،

وينبغى ألا تطغى وحدة طغياناً شديداً على ماعداها - خاصة الجيران - فى الموارد أو الوزن، وذلك حتى لا يتهدد الاستقرار والتوازن السياسى. وتظهر الانحدارات الجيوبوليتيكية الصارخة والفراغات السياسية المغرية بالأطماع التوسعية.

٥ - وحدات متجانسة. الوحدات السياسية المتنافرة بشرياً من الداخل وحدات مفككة خطرة مهما توافر فيها من المواصفات المثالية الأخرى. ولهذا ينبغى أن نراعى بقدر المستطاع أن تكون الوحدات الجديدة متجانسة بشرياً. سواء فى الجنس أو اللغة أو الدين أو الحضارة. ولابد أن نستفيد - إن أمكن - من «خطوط» الأجناس الرئيسية وخطوط التقسيم العريضة بين المجموعات اللغوية.

وهنا نوضح أننا لابد أن نغفل القبيلة تماماً فى هذا الصدد، بمعنى أنه لن تكون القبيلة أو المجموعة القبلية أساساً لوحدة منفصلة. لأنها تمثل مستويات فزمية. ولهذا لا مفر من «التنافر» القبلى داخل الدولة الواحدة، ولكن لا ضير من هذا حيث إن الهدف هو بالضبط أن يذوب هذا التنافر ويتلاشى فى الكيان المخطط الجديد. ولكن من الناحية الأخرى يجب ألا تسمح الوحدات الجديدة «بالقبيلة المقسمة» مطلقاً.

كذلك لا ينبغى أن تمزق القوميات المبتلورة الحقة بين أكثر من وحدة. وحين نجد حدوداً طبيعية ممتازة لا تتفق معها حدود وحدات بشرية متبلورة

فينبغى الاستفادة من الأولى بقدر الإمكان. ولو أدى هذا إلى الالتجاء إلى مبدأ تبادل الأقليات على جانب أو جانبى تلك الحدود لتصفية الأقليات التى تظل بمثابة زوائد دودية فى الجسم السياسى تكمن لتنفجر فى أى لحظة.

٦- وحدات حرة. ونعنى بذلك حرة فى الخروج إلى العالم الخارجى. فينبغى بقدر الإمكان أن نتحاشى الدول الداخلية الحبيسة حتى نضمن الحد الأقصى من الحيوية الاقتصادية والأدنى من الاحتكاكات السياسية. ومادامت عملية إعادة التخطيط هى عملية توسيع فى الرقعة واختزال فى العدد، فهذافى ذاتة سيساعد على تصفية الدول الداخلية وتصريفها، إلاحين يتعارض هذا كثيرا مع شرط المساحة المعقولة أو التجانس الداخلى. وعلى العموم فلابد ابتداء من تصفية كل الأسافين والجيوب الساحلية والداخلية تماما. وحين يستحيل تحاشى بعض دول داخلية يلزم أن نضمن لها حرية المرور فى وحدات المخرج، وفى حالة الأنهار قد لايكون هذا إلا بتدويلها.

هيكل الخطة الجديدة

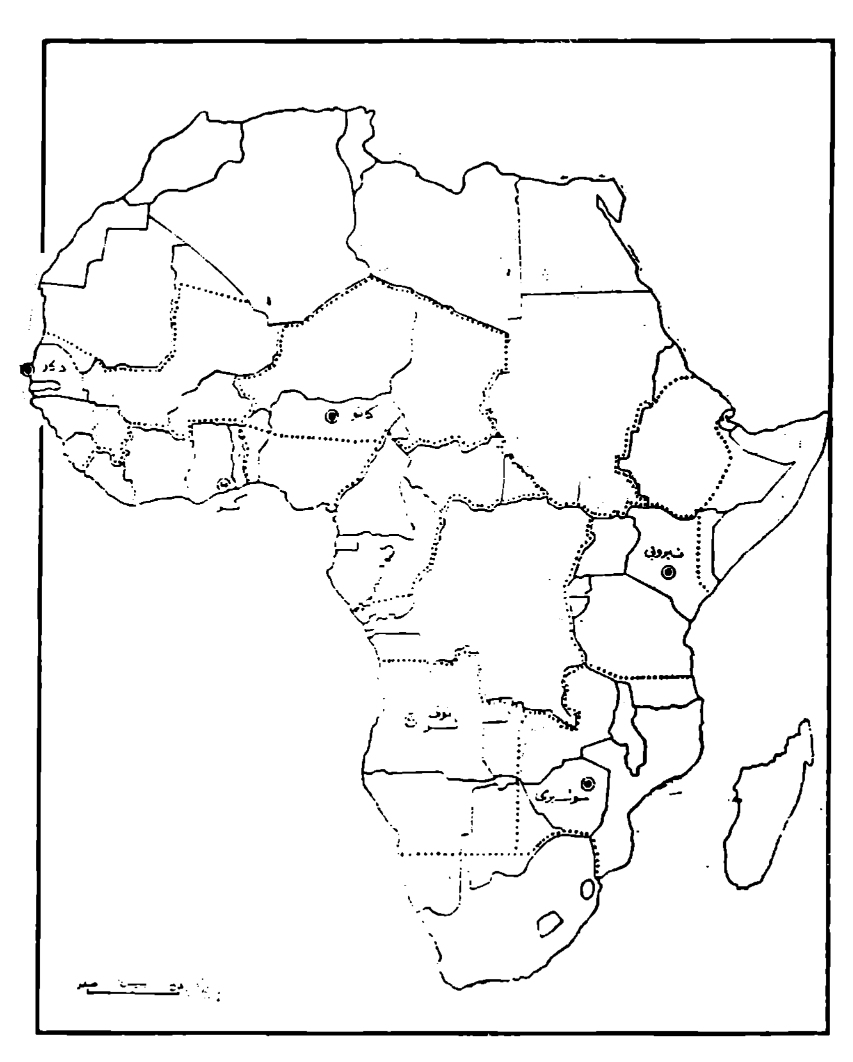
فى ضوء المبادىء السابقة يمكن الآن أن نمضى فى رسم الهيكل العريض للخطة الجديدة المقترحة التى تختزل عدد دول القارة من نحو ٥٠ حالياً إلى ١٢ دولة خارج العالم العربى ومدغشقر. ولن نحدد فى كل حالة نوع

الدولة المقترحة سواء وحدة أو اتحاد، وإنما سنترك هذا للمستقبل. على أن يكون واضحاً أنه فى حالة اختيار النظام الاتحادى فى أحدها فينبغى ألايتم على أساس بقاء الحدود السياسية الحالية كحدود للولايات الاتحادية، بل من مراجعة دقيقة متحررة لها هى الأخرى.

ولنبدأ أولا «بالدولة العربية» التى لها وضعها الخاص باعتبارها جزءاً من عالم كامل يترامى خارج القارة أيضاً، والتى لن تكون دولة إفريقية فقط، وإنما «إفريقاسية» كذلك، ولهذا لايمكن أن نعالجها بتفصيل هنا. ويكفى أن نقول إن اقتسام الصحراء الكبرى بين دول الشمال ودول الجنوب أمر طبيعى لا مفر منه ولا غرابة. والمفهوم أن موريتانيا (بما فيها الصحراء الإسبانية) ينبغى أن تدخل ضمن محتوى هذة الدولة التى لايمكن إلا أن تكون اتحادية.

ومثل هذه الدولة إذا قامت فستظل مشكلتها – والتى هى سبب تعويقها حتى الان– هى المساحة الشاسعة المترامية أكثر منها ضخامة السكان بالمقياس الإفريقى. وهذه المشكلة، رغم التجانس البشرى الذى يعد شاذا ونادراً فى القارة، هى التى تفرض عليها أن تكون دولة اتحادية لا موحدة. وستحتاج هذه الولايات المتحدة العربية بشكلها الجديد إلى عاصمة اتحادية متوسطة الموقع وتعبر تاريخياً وعاطفياً عن روح الوحدة العربية. ولا شك أن القاهرة هى العاصمة الوسطى تماماً بين المشرق والمغرب العربى.

وفى روح إعادة التخطيط العلمى يلزم إعادة النظر فى حدود الدولة



شكل ٢٦ – خطوط عريضة لإمكانيات إعادة التخطيط السياسى لافريقيا على أساس الوحدة الإقليمية.

الجديدة. فيحسن أن تعدل حدود موريتانيا الجنوبية بحيث تخرج منها مناطق الأقليات الزنجية غير المتكلمة بالعربية فى أقصى الجنوب. ومن ناحية أخرى يحسن بل يجب أن تعود حدود ليبيا الجنوبية إلى ماكانت عليه حين كانت تتبع جبال تبستى قبل تراجعها الأخير إلى الشمال، وذلك لأنها حد طبيعى جيد لا يجوز التفريط فيه فى وسط رتابة الصحراء. وإذا احتاج الأمر إلى تركيز وتجميع أقليات التبو والطوارق القليلة الموجودة فى أقصى جنوب ليبيا فى منطقتهم الرئيسية خارج الدولة فلا مانع من تطبيق مبدأ تبادل الأقليات.

أما فى السودان. فستظل المشكلة أبداً هى التعارض بين وحدة النيل الطبيعية والمصالح المائية التى تتعدى فى امتدادها وحدة العروبة البشرية، ولن يمكن التصدى لها هنا. على أن حدود السودان مع إثيوبيا فى قطاع إرتريا تحتاج إلى تعديل كبير يحسين أن يناقش مع مشاكل إثيوبيا.

فإثيوبيا ستظل دائماً دولة خلاسية. ولكن لا مفر من تقليمها لمصلحتها القومية ولمصلحة جيرانها. فإرتريا التى فرض عليها الاتحاد باسم «إثيوبيا الشمالية» تحت التاج الإثيوبى، يرفض نصف سكانها على الأقل هذه التبعية، ويختلفون أساساً عن الشعب الإثيوبى. ولكنها فى نفس الوقت لا يمكن أن تعيش كدولة كاملة مستقلة لضآلتها وفقرها، ولأنها لا تكون فى الحقيقة قومية تاريخية متبلورة.

ولهذا فالحل الأمثل أن تقسم بين السودان وإثيوبيا، فالجزء الشمالى يرد

الانضمام إلى السودان، ويمكن أن يوسع جبهة السودان البحرية الضيقة ليشمل مصوع، بينما يندمج الجزء الجنوبى فى إثيوبيا نهائياً ويصبح مخرجها البحرى الدائم وميناؤه عصب. كذلك لابد من تراجع حدود إثيوبيا مع الصومال.

فالصومال هو على التحقيق المنطقة الوحيدة فى القارة خارج العالم العربى الذى يشكل قومية متبلورة كاملة لها كل مقومات ومقدرات القومية. ودولة الصومال الكبير الموحدة هى إحدى أوليات المنطق الجغرافى فى إعادة تخطيط القارة سياسياً. ولهذا ينبغى ضم الصومالات الخمس فى دولة واحدة[1].

ومن أسفل أن هذه الدولة الواضحة الحدود والكيان سياسياً ستظل دائماً تعانى من نقط ضعفها اقتصادياً وديموغرافيا. فستظل دولة شبه صحراوية لا يزيد سكانها عن المليونين كثيراً وإن بلغت نصف المليون من الأميال المربعة مساحة. ولكن قد تتكشف فيها ثروات معدنية - البترول بالتحديد - تصحح كيانها المادى، كما يمكنها أن تستثمر موقعها فى تجارة المرور لبعض الجارات فى الداخل.

إذا انتقلنا من القرن الإفريقى إلى غرب إفريقيا فسنجد أن التقسيم السياسى الحالى يأخذ محوراً يتعامد على محور الجغرافيا والتاريخ والحركة التاريخية. وإعادة التخطيط ينبغى أن تبدأ من العكس. فمشكلة نيجيريا هى حجمها الضخم بالمقياس الإفريقى ثم التنافر البشرى، ولذا فقد يكمن الحل فى

1- Church, Modern Colonization, pp. 135-140.

تقسيمها بحيث يكون الجزء الجنوبى دولة مستقلة قوامها عشرون مليوناً، ستكون دولة زنجية مسيحية - وثنية، يمكن أن تظل لاجوس عاصمة لها. وأما الشمال فيمكن أن تضم إليه جمهورية النيجر الحالية التى ليس قطاع المعمور الفعال فيها إلا امتداداً شريطياً صرفا لشمال نيجيريا جنسياً ودينيا ولغويا. وبهذا تتحقق وحدة الهوسا جميعاً، وتختزل دولة داخلية صحراوية اصطناعية بحتة لاقوام لها هى النيجر الحالية.

وقد نرى أن تضم إلى هذ الدولة تشاد الحالية التى هى امتداد طبيعى وتاريخى لجمهورية النيجر، والتى ليست بأفضل منها من حيث الكيان السياسى والمادى. وهكذا نجمع معاً مجموعات قبلية أقارب فتتحقق وحدة الجزء الأكبر من الفولا مثلا. ويمكن أن يكون مجرى نهر النيجر ورافده بنوى هو الحد السياسى بين الدولتين الجديدتين - وليكن اسمها النيجر فى الشمال ونيجيريا فى الجنوب. وستكون الدولة الشمالية دولة إسلامية قوامها أكثر من ٣٠ مليون نسمة.

وإذا كانت الدولة الشمالية بهذا أكثر عدداً نوعاً وأوسع مساحة بكثير من الدولة الجنوبية، فإن هذه الأخيرة ستكون غنية بحاصلاتها المدارية الثمينة، ولو أن الشمالية يمكن أن تعتمد على القطن كأساس. ويمكن أن تعطى كانو لهذه الدولة الجديدة عاصمة مركزية وتاريخية وفعالة معاً. ونقطة الضعف الوحيدة فى الدولة الشمالية هوالموقع الداخلى، وسنرى أن هذه ستكون الدولة الداخلية الوحيدة فى القارة بحسب مشروع خطتنا.

ونحن لا نرى مفراً منها ولا بديلاً - فى هذا الجزء من القارة الذى هو أشدها اتساعاً - إلا عوداً إلى الوحدات السياسية الخلاسية المتنافرة، وهى المشكلة التى تشل كيان نيجيريا الحالية وغيرها. ولهذا يحسن أن ينص على تدويل الملاحة فى النيجر ضماناً لخروج هذه الدولة الداخلية إلى البحر.

أما إلى الشرق من نيجيريا فالاقتراح هو أن تضم جمهوريات إفريقيا الوسطى والكمرون والكنغو (برازافيل) والجابون (بما فيه جيب ريومونى) فى دولة واحدة قوامها ٦ - ٧ مليون نسمة. وهذه المنطقة فى مجموعها متجانسة جنسياً ودينياً. وينبغى أن تسوى حدودها مع نيجيريا بحيث تكون قمم سلسلة الكمرون هى الحد السياسى، كما تعدل الحدود الجنوبية مع الكنغو (ليوبولدفيل) بما يكفل مخرجاً بحرياً معقولاً للأخيرة. ولن يكون من الصعب إيجاد أسم قومى لها - ربما الكمرون - والاتفاق على عاصمتها من بين العواصم الحالية.

أما إلى الغرب من نيجيريا فالوضع الذى يقترح نفسه هو أن تضم داهومى وتوجو وغانا وساحل العاج وليبريا وسيراليون وكذلك النصف الجنوبى من الفولتا فى دولة واحدة لا مانع من أن تسمى غانا. ومجموع السكان يصل إلى أكثر من ١٨ مليونا. وبهذا تقف كند معقول بجوار نيجيريا الجنوبية، بل إنها ستكون من أغنى وحدات القارة طبيعياً بمواردها المدارية ومعادنها الثمنية.

ولن تصل هذه الدولة إلى نهر النيجر، ولكنها ستضمن وحدة حوض

الفولتا كاملاً، وستمتاز بالتجانس طبيعاً وجنسياً ودينياً إلى حد بعيد، وتختفي منها ظاهرة القبائل المقسمة، كما تلغى تمزيقاً سياسياً مفتعلاً وكيانات مصطنعة تماماً، وستتمتع بجبهة بحرية واسعة بها كثير من الموانى الممتازة، ويمكن أن تتبنى أكرا عاصمة لها جيمعاً نظراً لوسط موقعها ونموها المكتسب.

بعد هذا يمكن أن نتصور دولة أخرى جديدة فى غرب القارة تجمع مالى والسنغال (مضافاً إليها أقصى جنوب موريتانيا) وغمبيا وغينيا البرتغالية وغينيا والنصف الشمالى من الفولتا العليا. ومجموع هذه الدولة الموحدة سيبلغ نحو ١٢ مليون نسمة. وستكون دولة سافانا أساساً مع هامش صحراوى فى الشمال، محورها الاقتصادى نهرا السنغال والنيجر الأعلى والأوسط. وتصفى بذلك مشاكل الوحدات الصحراوية الفقيرة أو الداخلية الحبيسة أو الأسافين الساحلية الطفيلية. أما بشرياً فالتجانس سيميز هذه الوحدة : فجنسياً يسودها العنصر الزنجى المتأثر بمؤثرات حامية شمالية، وثقافياً ستكون دولة إسلامية أساساً إن لم يكن إطلاقاً.

ويمكن للدولة الجديدة أن تحتفظ بتسمية مالى باعتبارها رمزاً تاريخياً وقومياً، كما أن العاصمة يمكن أن تكون داكار أكثر من غيرها، وذلك لأهميتها المكتسبة بينما يمكن تنمية باثورست - تحت اسم وطنى جديد- إلى ميناء هامة للإفادة من ميزات ملاحة الجامبيا الذى يعد من أمثل أنهار غرب القارة لهذا الغرض.

وقبل أن نغادر غرب إفريقيا لابد أن يكون قد اتضح أن التخطيط المقترح يتبع أولاً المحاور الجغرافية والتاريخية والبشرية ولايتعامد عليها. وإذا كان هذا يحل مشاكل التجانس البشرى، فإنه يخلق مشكلة المواصلات لاسيما فى الوحدات الكبرى المترامية كالنيجر الشمالية المقترحة ومالى الجديدة. ولكن هذه فى الحقيقة هى مشكلة إفريقيا بعامة باعتبارها قارة مترامية الأبعاد. كذلك سيلاحظ أن هذه الاقتراحات قد أوجدت دولتين إسلاميتين كاملتين تقعان بين العالم العربى فى الشمال ودول الساحل المسيحية – الوثنية فى الجنوب.

فهل يوقف هذا زحف وانتشار الإسلام والتبشير به فى هذه المناطق، ويجمد النمط الدينى الحالى فيها ؟ قد يبدو لأول وهلة أنه قد يفعل، ولكن الواقع أن الدول غير الإسلامية فى الجنوب لازالت تشمل أقليات إسلامية هامة يمكن أن تظل نواة لحمل الرسالة ونشر العقيدة.

أما فى النصف الجنوبى من القارة فمن المعقول أن يكون شرق إفريقيا دولة واحدة تضم كينيا وأوغنده وتانزانيا ورواندا وبوروندى. وبذلك تضم نحو ٢٦ مليون نسمة أى تصبح من وحدات القارة الكبرى. على أنه لابد أن يستبعد من هذ هالدولة الصومال الكينى (١٠٠ ألف نسمة) كما يحسن بتر الجنوب الأقصى من تنجانيقا لأنه أقرب إلى موزمبيق موقعاً وطبيعياً وبشريا، ويمكن للحدود هنا أن تتجه من بحيرة تنجانيقا إلى بحيرة روكوا إلى نهر روفيجى. وبهذا تصبح الحدود الغربية لهذه الدولة الجديدة مؤلفة من سلسلة من البحيرات الأخدودية ابتداء من رودلف حتى روكوا ويصبح الأخدود حداً سياسياً كاملاً

كما تصبح الدولة «دولة البحيرات» بامتياز.

ومثل هذه الرقعة ستمتاز بالتجانس فى السطح والمناخ والنبات كثيراً، وأهم من ذلك فى السكان. وستحل مشاكل القبائل الممزقة والوحدات الداخلية. وهى لن تكون دولة غنية فى المعادن، ولكنها ستكون غنية بمحاصيل قيمة وإمكانيات هيدرولوجية وفيرة ويمكن أن تكون نيروبى لتوسط موقعها وتعدل مناخها العاصمة، بينما تكون دار السلام الميناء الأولى (وزنجبار ميناء خارجية لها out - port). هذا مع ملاحظة أن تنجانيقا تتطلع فيما يقال ويبدو إلى أن تكون موشى هى العاصمة لمثل هذه الوحدة.

وإلى الغرب من دولة شرق إفريقيا لن ينال الكنغو إلا تعديلات - إضافات - ثانوية. فإليه تضم كابندا أولاً، وكذلك الشريط الجنوبى الأقصى من الكنغو (الفرنسى) ثم يضاف إليه من الناحيةالمقابلة شريط مماثل من شمال أنجولا وهو قطاع غير منتج فى أنجولا حالياً. وبذلك أولاً يتحقق لدولة الكنغو مخرج بحرى معقول ويختفى عنق الزجاجة. وثانياً تتحقق وحدة حوض الكنغو الطبيعية حيث إنه يكاد يقع حالياً فى وحدة سياسية واحدة، ولا يخرج عنها إلا أطراف ثانوية على الحدود الأنجولية.

أما فى جذع المثلث الجنوبى فالمقترح هو أن تنصف الرقعة حتى حدود الاتحاد تقريباً إلى نصفين بالتقريب. لأن هنا حيث تضيق القارة نسبياً ينبغى أن يكون هدفنا الأول هو تصفية الدول الداخلية. فالنصف الشرقى يضم أقصى

جنوب تنجانيقا الحالية بحسب الحدود التى سبق اقتراحها، ثم موزمبيق على أن تتوقف حدودها عند مصب الليمبوبو وتتراجع عما عبره حيث تمتد حالياً، يضاف إلى هذا ملاوى وزاميا وروديسيا (الجنوبية) على أن يصبح مجرى الزمبيزى الرئيسى هو الحد الغربى تاركاً الروافد التى إلى الغرب ابتداء من الكواندو للوحدة الغربية. وأخيراً يضاف إلى الجميع القسم الشرقى والشمالى من بتشوانالاند الذى هو فى الواقع جزء من حوض الزمبيزى حيث تصرف إليه مستنقعاته الملحية أحياناً [1] .

وهذه مساحة ضخمة لا تقل عن مساحة دولة شرق إفريقيا، ولكن لايزيد مجموع السكان فيها عن ١٥ مليون نسمة. وستمتد مثل هذه الدولة من أعالى الكنغو إلى مجرى اللمبوبو وتحقق الوحدة السياسية لوحدة طبيعية كاملة هى حوض الزمبيزى الذى سيمثل العمود الفقرى فيها. وجنسياً - فيما عدا البيض- لن تكون هذه المساحة المترامية مشكلة، فالأساس بانتوشرقيون. واقتصادياً ستكون من أغنى وحدات القارة - ستكون أكبر دول المعادن فيها بما تضم من نطاق النحاس ومناجم البوشفلد والقوى المائية (كاريبا).

وستختفى بذلك الوحدة المسخ بتشوانالند التى ستصبح قبائلها الشرقية الرئيسية - كاملة - داخل الدولة الجديدة. وفوق هذا ستصرف الوحدات الداخلية الحالية وتأخذ طريقها الطبيعى إلى الساحل، وتتكامل موزمبيق الزراعية مع الروديسيات المعدنية إنتاجا، والساحل مع الظهير نقلاً. ويمكن أن تسمى هذه

1- Schadegg, in General Geog, op. cit., p. 467.

الدولة الجديدة زمبيزيا أو ربما زامبيا أو زمبابوى. والأولى تسمية قديمة كانت قائمة هنا قبل اسم روديسيا. ويمكن أن تظل سولسبرى هنا عاصمة متوسطة الموقع والمناخ، بينما تنمى بيرا لتكون الميناء الأولى.

أما فى الجانب الغربى من المثلث الجنوبى فلعل الحل إنشاء دولة جديدة تضم أنجولا - بحدودها المعدلة شمالاً كما سبق - والجزء الأكبر من جنوب غرب إفريقيا والنصف الجنوبى والغربى من بتشوانالند الذى هوحوض كلهارى الجاف. وهذه مساحة تناظر تقريباً مساحة دولة زمبيزيا ولكنها أفقر بكثير سكاناً واقتصاداً. فهى لا تضم إلا ٥ - ٦ ملايين، وتشمل رقعة شبه صحراوية وصحراوية كبيرة، ولاتعرف ثروة معدنية ذات خطر وإمكانياتها الزراعية ليست مثيرة بنوع خاص.

هى إذن لا تتكافأ مطلقاً فى وزنها مع أى من جاراتها الكنغو فى الشمال أو زمبيزيا فى الشرق أو اتحاد جنوب إفريقيا فى الجنوب. ولكن لا مفر للمخطط السياسى بحكم المساحة من أن يفردها دولة مستقلة، فهذه دولة من «دول الضرورة» - الضرورة المساحية البحته، شأنها شأن ليبيا مثلاً بين الوحدات العربية فى الشمال من القارة. وهذا على علاته يخلصنا من الوحدات العاجزة تماماً مثل جنوب غرب إفريقيا وبتشوانالند، كما أنه يجعل النطاق الصحراوى فى جنوب القارة - كما فى نظيره فى شمالها - منطقة تخوم طبيعية مقسمة بين الدول الكبيرة على جانبيها بدل أن يجعلها هى مركزاً لدول اصطناعية مستقلة بذاتها.

والتجانس الجنسى هنا مكفول بعامة رغم وقوع البوشمن والهوتنتوت فى حدود هذه الدولة. ويمكن أن تتخذ نوفالسبوا - التى كان يعدها البرتغال عاصمة لأنجولا - عاصمة الدولة الجديدة، وتصبح لواندا فى أقصى الشمال وبنجويلا وموساميدس فى أقصى الجنوب موانى رئيسية.

أخيراً نصل إلى الاتحاد، وهو فى تصور خطتنا - بداهة - فأولاً تستمر حدوده على اللمبوبو حتى المصب، وبذلك تصبح لورنسو ماركيز ميناء طبيعية لشماله. وثانيا يضاف إليه القطاع الجنوبى من جنوب غرب إفريقيا، لأنه أقرب إلى الاتحاد منه إلى جزء آخر، ولن يكون إلا زيادة فى الدرقة الصحراوية التى تغلف قلب الاتحاد.

المراجع العربية

١ - البنك الأهلى المصرى. النشرة الاقتصادية.

٢ - جمال حمدان. دراسات فى العالم العربى، القاهرة، ١٩٥٩ .

٣ - جمال حمدان. أنماط من البيئات، القاهرة، ١٩٦٠ .

٤ - جمال حمدان. جغرافية المدن، القاهرة، ١٩٦٠ .

٥ - جمال حمدان. المدينة العربية، القاهرة، ١٩٦٤ .

٦ - جمال حمدان. بترول العرب، القاهرة، ١٩٦٤ .

٧ - جمال حمدان. الاستعمار والتحرير فى العالم العربى، القاهرة، ١٩٦٤ .

٨ - فايفيلد، بيرسى. الجيوبولتيكا، مترجم، القاهرة.

٩ - محمد رياض، كوثر عبد الرسول. الاقتصاد الإفريقى، القاهرة، ١٩٦٤ .

١٠ - محمد صبحى عبد الحكيم. «خريطة إفريقيا السياسية فى السنوات العشر الأخيرة» ، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦١ .

١١ - ريمون فيرون. الصحراء الكبرى، مترجم، القاهرة، ١٩٦٣ .

١٢ - عبد العزيز كامل. «الجغرافيا والتحرر الإفريقى، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦٠ .

١٣ – عبد العزيز كامل. «مشروع تقسيم اتحاد جنوب إفريقية (بانتوستان) المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦١.

١٤ – عبد العزيز كامل. دراسات في إفريقية المعاصرة، القاهرة، ١٩٦٣.

١٥ – عزة النص. أحوال السكان في العالم العربي، القاهرة، ١٩٥٥.

المراجع الأجنبية

1 - Alexander, L. N., World Political Patterns. Lond., 1957.

2 - De Azcárate, League of Nations & National Minorities, Wash., 1945.

3 - Barbour, K. M., Republic of Sudan, Lond., 1961.

4 - Barbour, N, The Maghrib, A Survey of North West Africa, Lond, 1959.

5 - Barker, W. E. "South Africa's 6-Point Claim to the Protectorates," Jour. of Racial Affairs, Stellenbosch, Oct., 1956.

6 - Batten T. R., Problems of African Development, Lond., 1960.

7 - Baulin, J., Arab Role in Africa, Penguin, 1962.

8 - Beaujeu-Garnier, J., Géog. de la Population, Paris, 1958.

9 - Beaujeu_Garnier & Gamblin, A., Images Economiques du Monde, Paris, 1958.

10 - Bernard, A., Afrique du Nord, Géog. Universelle.

11 - Birot, P. & Dresch, J, La Méditerranée et le Moyen-Orient, Paris, 1953 (2vols.).

12 - Boateng, E. A., A Geog. of Ghana, Cambridge. 1959.

13 - Boggs, S. W, International Boundaries, N. Y., 1940.

14 - Bowman, I., Settlement by the Modern Pioneer, in Geog. 20 C.

15 - Cameron, J., African Revolution, Lond., 1961.

16 - Carr-Saunders, A., World Population. Lond., 1936.

17 - Harrison Church, R. J., Modern Colonization, Lond., 1951.

18 - Harrison Church, J. R., The French School of Geog., in Geog. in the 20 th Century, ed. Griffith Taylor, Lond, 1951.

19 - Harrison Church, R. J., West Africa, Lond., 1960.

20 - Harrison Church, The Islamic Republic of Mauritania, Focus, vol. 12, no. 3, 1961.

21 - Clark, C., Conditions of Economic Progress, Lond., 1940.

22 - Clarke, J. I., "Economic & Political Changes in the Sahara," Geog. vol. 46, 1961.

23 - Harrison Church, :Oil in Libya: Some Implications," Econ. Geog., vol. 39, 1963.

24 - Cole. J. P., Geog. of World Affairs, Pelican, 1963.

25 - Cole, Monica, South Africa, Lond., 1961.

26 - Cole, Monica, "Rhodesian Economy in Transition & the Rloe of Kariba," Geog., vol. 47, 1962.

27 - Coon, C, S., Races of Europe, 1939.

28 - Cressey, G. B. Asia 's Londs & Peoples, N. Y., 1951.

29 - Davis, D. H., The Earth & Man, N. Y., 1950.

30 - Deshamps, H., Madagascar, Paris, 1947.

31 - Despois, J., Development of Lond Use in Northern Africa, in Hist. Lond Use in Arid Regions, Unesco.

32 - Doob, L. W., Communication in Africa; A Search for Boundaries, 1961.

33 - Drysdale. J., The Somali Dispute. Lond., 1964.

34 - Duffy, J., Portuguese Africa, Lond., 1959.

35 - Dumont. R., L' Afrique Noire Est Mal Partie, Paris, 1962.

36 - East, W. G. & Moodie, A. E., The Changing World, Lond., 1956.

37 - Fage, J. D., Atlas of African HIistory, 1958.

38 - Fairgrieve, J., Geog. & World Power, Lond., 1941.

39 - Fisher, W. B., The Middle East, Lond., 1950.

40 - Fitzgerald, W., Africa, Lond., 1955.

41 - Fleure, H. J., "Geog. Distribution of the Major Religions," Bull. Soc. Géog. d' Egypte, Nov. 1951.

42 - Foltz, W. J., From French West Africa to the Mali Federstion, Yale U. P., 1965.

43 - Gann, L. H. & Diugnan, R., White Settlers in Tropical Africa, Penguin, 1962.

44 - George, P., Géog. Agricole du Monde, Paris, 1946.

45 - George, P., Geog. industrielle du Monde, Paris, 1949.

46 - George, P., La Ville. Le Fait urbain á Travers le Monde, Paris, 1952.

47 - George, P., Questions de Géog. de la Population, Paris, 1959.

48 - Gildea, R. Y. & Taylor, A., Rwanda & Burundi, Focus, vol. XIII, no. 6, Feb. 1963.

49 - Goblet, Y. M., Political Geog. & the World Map, Lond., 1955.

50 - Gordon-Brown, A., Yearbook & Guide to East Africa (& Southern Africa), Lond., 1961.

51 - Gourou, P. The Tropical World, Longman 's 1959 (trans.).

52 - Grenfell, H. St. L., Federation of Rhodesia & Nyasaland, in Africa of Today & Tomorrow.

53 - Haddon, A. C., Races of Mankind.

54 - Hailey, An African Survey, Lond., 1957.

55 - Haines, G., (ed.) Africa Today, Baltimore, 1956.

56 - Hall, A. R., Boundaries in International Relations, in World Political Geog., ed. Piercy & Fifield.

57 - Hamdan. G., Studies in Egyptian Urbanism, Cairo, 1959.

58 - Hamdan. G., "Some Aspects of the Urban Geog. of the Khartoum Complex," Bull. Soc. Géog. d'Egypte, vol. 32. 1959.

59 - Hamdan. G., "The Growth & Functional Structure of Khartoum." G. R., (Geographical Review) vol. 50, 1960.

60 - Hamdan. G., "Do, Ekistics, Doxiadis Associates, June, 1960.

61 - Hamdan. G., "The Pattern of Medieval Urbanism in the Arab World," Geog., April, 1962.

62 - Hamdan. G., Do., Ekistics, Doxiadis Assoc., vol. 15, no. 86, Jan. 1964.

63 - Hamdan. G., "The Political Map of the New Africa," G. R., vol. IIII, no. 3, 1963.

64 - Hamdan. G., " Capitals of the New Africa," Econ. Geog., vol. 40, no. 3, July 1964.

65 - Hamdan. G., Do., Ekistics, Dec., 1964.

66 - Hamdan. G., Do., Oversea Quarterly, Lond. Univ., vol. 4, no. 4, 1964.

67 - Hamdan. G., "Sizes of African Capitals," Bull. Soc. Géog. d'Egypte, t. XXXVI, 1964.

68 - Hance, W. A., African Economic Dovelopment,

Lond., 1958.

69 - Hance, W. A., Kotschar, V. & Peterec, R. J., "Some Areas of Export Production in Tropical Africa," G. R., vol. 51. 1961.

70 - Hartshorne, R., The Nature of Geog., Lancaster, 1939.

71 - Hartshorne, R., Political Geog., in Amer. Geog. Inverntory & Prospect, ed. P. James & C. Jones, Syracuse, 1954.

72 - Hatch, J., Africa Today & Tomorrow, N. Y., 1960.

73 - Hattersley, A. F., South Africa, H. U. L., 1933.

74 - Hempstone, S., The New Africa, Lond., 1961.

75 - Heseltine, N., Remaking Africa, Lond., 1961.

76 - Hodgkin, R., Sudan Geog., 1952.

77 - Hodgkiss, A. G. & Steel, R. W., Changing Face of Africa, Geog, April 1961.

78 - Hogben, S. J., Muhammedan Emirates of Nigeria, Lond., 1930.

79 - Hoskins, H. L., The Middle East, Problem Ares in World Politics, N. Y., 1957.

80 - Hoyle, B. S., "Econ. Expansion of Jinja. Uganda" G. R., vol. LIII, no. 3, 1963.

81 - Huntington. E., Climate & Civilization, New Haven.

82 - Huntington, Mainsprings of Civillzation, N. Y., 1945.

83 - Huner, J. M., "An Exercise in Applied Geog" Geog., Jan. 1961.

84 - Huxley, J., Haddon., A. C. & Carr-Saunders, A. M., We Europeans, Pelican, 1939.

85 - R. L. H., "New Capitals of Asia," G. R., vol. 48, 1958.

86 - Institut national d' Etudes démographiques, Les Algeriens en France, cahier no. 24, 1955.

87 - James, Preston E., A Geog. of Man, Boston, 1949.

88 - Jefterson, M., "The Law of the Primate City," G. R., April, 1939.

89 - Keane, A. H., Arica, Lond., 1895.

90 - Kimble, G. H. T., Tropical Africa, N. Y., 1960 (2 vols.)

91 - Kirby, A., East Africa, in The Africa of Today & Tomorrow.

92 - Le Lannou, M., La Géog, Humaina, Paris, 1949.

93 - Lebon, J. H. G., Introduction to Human Geog., Lond., 1952.

94 - Legum, C., Pan-Africanism, Lond., 1962.

95 - Lewis, W. H., Islam & Nationalism in Africa, in Arab Middle East & Moslem Africa, ed. T. Kerekes, Lond.,

1961.

96 - Logan, R. F., S. W. Africa, Focus, Nov., 1960.

97 - Macdona, B. E., Wider Horizons, in The Africa of Today & Tomorrow, Lond., 1959.

98 - Macmillan, W. M., Africa Emergent, Pelican, 1949.

99 - Mackinder, H. J., The Geog. Pivot of History, Lond., 1951 (reprint).

100 - Mackinder, "The Round World & the Winning of Peace," Foreign Affairs, vol. 21, 1942-3.

101 - Mackinder. H. J., Democratic Ideals & Reality, Pelicait Books, 1944.

102 - Markham, S. F., Climate & the Energy of Nations, 1947.

103 - Mckay, V., Africa in World Politics, N. Y., 1963.

104 - Mikesell, M. W., Algeria, Focus, Feb. 1961.

105 - Monod, Th. & Toupet, Ch., Land Use in the Sahara-Sahel Regions, in Hist. Land Use, Unesco.

106 - Monroe, E., The Mediterranean in Politics, Lond., 1938.

107 - Moodie, A. E., Geog. Behind Politics, Lond., 1949.

108 - Mustoe, N., South Africa Today, in the Africa of Today & Tomorrow.

109 - Padmore, G., Africa, Britain 's Third Empire, Lond.,

1949.

110 - Padmore, G., Pan-Africaninsm or Communism? Lond, 1956.

111 - Passarge, S., "Die natiirlichen Landscbaften Afrikas,"Petermanns Mitteilungen, vol. 54, 1908.

112 - Patten, G. P., Gabon, Focus, Oct., 1961.

113 - Patten, G. P., Republic of the Congo, Focus, Oct., 1962.

114 - Pedler, F. J., West Africa, in the Africa of Today & Tomorrow.

115 - Pedler, F. J., Economic Geog. of West Africa, Lond., 1955.

116 - Pelzer, K. J., Geog. & the Tropics, in Geog. 20 C., Lond., 1951.

117 - Perham, Margery, Government of Ethiopia, Lond., 1948.

118 - Pitt-Rivers, G. H., Anthropological Approach to Ethrogenics, in Essays Presented to C. G. Seligman, 1934.

119 - Polk, W. R., Generations, Classes & Politics, in Kerekes.

120 - Porter, Ph. W., Liberia, Focus, Sept., 1961.

121 - Prescott, J. R. V., "Migrant Labor in Central African

Federa-Uon," G. R., vol 49, 1959.

122 - Renner, G. T., Africa : A Study in Colonialism, in World Political Geog., ed. Pearcy & Fifield, N. Y., 1951.

123 - Ripley, W. Z., Races of Europe, Lond., 1899.

124 - Rondot, P., L' Islam et les Musulnans d' Aujourd'hui, Paris, 1962, 2. vols.

125 - Schadegg, F. J., Central & Southern Africa, in World Geog., ed. O. Freeman & J. W. Morris, N. Y., 1958.

126 - Seligman, C. G., Races of Africa, H. U. L.

127 - Semple, E. C., Influences of Geog. Environment, N. Y., 1911.

128 - Sillery, A., Africa; A Social Geog. Lond., 1961.

129 - Sithole, N., African Nationalism, Cape Town, 1959.

130 - Sorokin, P., Contemporary Sociological Theories, N. Y. & Lond 1928.

131 - Speiser, E. A., Cultural Factors in Social Dynamics in the Near East, in Social Forces in the Middle East, ed. S. N. Flsher, N. Y., 1955.

132 - Spengler, O., Der Untergang des Abeneslandes, Munich, 1927.

133 - Stamp, L. D., africa, A Study in Tropical Development, N. Y., 1953.

134 - Stamp, L. D., Applied Geog., Pelican, 1960.

135 - Stamp, L. d., A History of Land Use in Arid Regions, Unesco, Paris, 1962.

136 - Steel, R. W. and Fisher, C. A., (eds) Geog. Essays on British Tropical Lands, Lond., 1956.

137 - Straw, H. Th., Review of Lost Cities of Africa, G. R., April 1961.

138 - Thomas, B. E.; North Africa and the Near East, in World Geog. (ed. Freeman and Morris).

139 - Thompson, W,, in New Compass of the World, ed. Weigert, Stefansson and Harrison, 1949.

140 - Trewartha, G. and Zelinsky, W,, Population Pattern in Tropical Africa, A. A. A. G., June, 1954.

141 - Trimingham, J. S., Islam in Ethiopia, Oxford, 1952. Trimingham, Islam in West Africa, Lond., 1959.

142 - Valkenburg, S. V. Principles of Political Geog.

143 - U. N., Scope and Structure of Money Economics in Tropical Africa, 1955.

144 - U. N. Future Growth of World Population, Pop. Studies no 28, N. Y. 1958.

145 - Unesco, Aspects Sociaux de I'Industrialisation et de I'Urbanisation au Sud du Sahara, ed. Daryll Forde, Paris, 1956.

146 - Weigend, G., "Some Elements in the Study of Port Geog" G. R., vol 48, 1958.

147 - Westermann, D., The African Today and Tomorrow, Lond. 1939.

148 - Whittlesey, D., The Earth and the State, Wash., 1944.

149 - Woods, O., A Continent Comes of Age, in The Africa of Today and Tomorrow.

150 - Wooldridge, S. W. and East, W. G. Spirit and Purpose of Geog., Lond., 1951.

تم بحمد الله

تنفيذ وطبع محمد سويدان
بيروت ــ لبنان

هذا الكتاب

هكذا يقتصر هذا البحث على دراسة أصولية لعدة موضوعات مترابطة: إفريقيا بين الاستعمار والتحرير، التركيب السياسي لإفريقيا الجديدة، الدولة والعمران في إفريقيا، الدولة والاقتصاد في إفريقيا، الدولة والأمة في إفريقيا. ولن يكون الهدف في هذا حشداً لكل الحقائق والتفاصيل. بل مسحاً انتخابياً متكاملاً يبرز الصورة المنهجية الأصولية لكل عنصر من وجهة الجغرافيا السياسية الصارمة. ونأمل أن تتبلور بهذا المنهج الشخصية السياسية الكامنة الكاملة لهذه القارة الفريدة.

ولكن يبقى بعد هذا جانب له خطره في الدراسة. فليس يكفي، ولا هو من المقبول – بعد رحلة علمية طويلة كهذه – أن نرفع معاول الهدم وصيحات النقد دون أن تنتهي إلى عمل بناء مثمر. ولقد تعودنا أن نتقبل التخطيطات السياسية التي يصنعها بعض الساسة والدبلوماسيين من الهواة أو أنصاف المثقفين على موائد المؤتمرات الاستعمارية أو في مكاتب الخارجية، ربما دون أن ينتقلوا إلى الحقل أو يعرفوا عنه شيئاً – كما حدث في حالة إفريقيا بالذات !! – وذلك في الوقت الذي ننظر فيه بإشفاق إلى محاولات الطلاء «الأكاديمية» في نفس المجال.





6 Talat Harb SQ. Tel.: 5756421
٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة ت: ٥٧٥٦٤٢١